أوضح المسالك

إلى ألفية ابن مالك

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب
عُدَّةُ السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف
محمد محيي الدين عبد الحميد
عفا الله تعالى عنه !

الجزء الأول

منشورات المكتبة العصرية
صيدا - بيروت ص . ب : ٨٣٥٥

المكتبة العصريّة
صيدا - ص.ب: ٢٢١
بيروت ص.ب: ٨٣٥٥

« ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أَنْحَى من سِيبَوَيْهِ » .

« إن ابن هشام على عِلْمٍ جَمٍّ يشهد بِعُلُوِّ قدره في صناعة النحو ، وكان يَنْحُو في طريقته مَنْحَاةَ أهل المَوْصِلِ الذين اقْتَفَوْا أثر ابن جِنِّي واتبعوا مُصْطَلَحَ تعليمه ؛ فأتى من ذلك بشيء عجيب دَالٍّ على قوة مَلَكَته وَاطِّلَاعِه » .

ابن خلدون

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العلي الكبير، وصلّى الله تعالى على رسوله البشير النذير، وعلى آله وصحبه ذوي الدرجات العُلَى والقدر الخطير، وسلّم تسليما كثيرا مُتوَاصلا إلى يوم الدِّين .

هذا زُبْدة ما أودعناه شرحنا الكبير على كتاب « أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك » الذى صَنَّفه أنْحَى النحاة الإمامُ أبو محمدٍ عبدُ الله جمالُ الدين ابنُ يوسفَ بنِ أحمدَ بن عبد الله بن هشام، الأنصارى ، المصرى، المتوفى فى عام ٧٦١ من الهجرة ، قصدتُ به تقريب مَبَاحثه ، وإيضاح مشاكله ، وتيسير شواهده ، وتسهيل مراجعته ؛ فجمعت خلاصة ما كنت كتبته عليه أيام كُلِّفْت دراسَتَهُ منذ ثلاثين عاماً ، جانبت فيها الإفراط والتفريط ، واكتفيت فيها باللمحة الدالة والإشارة المفهمة ، إلى أن يأذن الله جَلّت قدرته فَيُتيحَ لى إخراجَ ذلك الشرح البسيط على أصله الذى كتبته ، فإنه الذى يَجْلُو للقارىء قدرةَ ابن هشام وَسَعَةَ علمه وواسعَ اطلاعه ، والذى تظهر فيه مواريثُ أسلافنا من أئمة العربية فى أبْهَى حُلَلِهَا وأجمل زينتها .

وقد سميت هذا الشرح « عُدَّةَ السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك » .

وقد عُنِيت فى هذا الشرح الذى أقدمه اليوم لقارىء العربية بشرح شواهد الكتاب ، وضمّ آلافها إليها ، وإعرابها إعراباً واضحاً ، وتخريجها ، وذكر ما للعلماء فى ذلك من مَذَاهِبَ وآراء ؛ مما أشار المؤلف إلى بعضه وترك بعضه ، ثم بإكمال مباحثه ، وتعليل مسائله، وليس هذا العمل باليسير؛ فشواهد الكتاب كثيرة ، وإشارات المؤلف أكثر من أن يحيط بها العدُّ .

ولا أقصد من ذلك كله — كما لم أقصد فى كل ما أخرجتُه من قبلُ من كتب السَّلَفِ — إلا أن يَطّلِعَ أبناء العربية على علوم أوائلهم فى مَعْرِضٍ

بَهِيٍّ تَرضى عنه نفوسُهم ، فإذا هم يُقْبِلُون عليها وينتفعون بها ؛ ليرتبط حَاضِرُهُمْ بماضيهم ، وليدركوا أن قومهم لم يُقَصِّرُوا ، وإن رماهم الناسُ بالتقصير ، وما من أمةٍ رغبت فى الخير وَحَرَصَتْ على أن تنال حَظَّهَا من الحياة ، ثم سلكت لهذا طريقاً يقطع صِلَةَ ما بينها وبين ماضيها إلا ضاعَ سَعْيُهَا وَتَقَطَّعَتْ بها الأسباب .

رَبِّ هب لى الصبر على ما جملتَهُ أوْكَدَ آمالى وغاية سُؤْلِى ، وَوَفِّقْنِى إلى الخيرات ، إنه لا توفيقَ إلا تَوْفِيقُكَ ، وأنت الكريم الوهاب ؟

محمد محيى الدين عبد الحميد

ترجمة ابن هشام

صاحب كتاب

« أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك »

هو الإمام الذى فاقَ أقْرَانَهُ ، وشَأَى مَنْ تقدَّمه ، وَأَعْيَا مَنْ يأتى بعده ، الذى لا يُشَقُّ غُبَاره فى سَعَة الاطلاع وحُسْنِ العبارة وجمالِ التعليل ، الصالحُ الوَرِعُ ، أبو محمدٍ عبدُ الله جمالُ الدين بنُ يوسفَ بنِ أحمدَ بنِ عبد الله بن هِشَامٍ ، الأنصارى ، المصرى .

وُلد بالقاهرة ، فى ذى القعدة من عام ثمان وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٣٠٩ من الميلاد) .

لزمَ الشهابَ عبدَ اللطيف بن المرحَّل ، وتلا على ابن السَّرَّاج ، وسمع على أبى حَيَّان ديوانَ زُهَيْر بن أبى سُلْمَى المُزَنى ، ولم يلازمه ، ولا قرأ عليه غيره ، وحضر دروس التاج التِّبْرِيزِى ، وقرأ على التاج الفَاكِهَانى شَرْحَ الإشارة له إلا الورقة الأخيرة ، وحَدَّث عن ابن جَمَاعة بالشاطبية ، وتفقَّه على مذهب الشافعى ، ثم تَحَنْبَلَ فَحَفِظَ مختصر الخِرَقِى قبيل وفاته بخمس سنين .

تخرج به جماعةٌ من أهل مصر وغيرهم ، وَتَصَدَّرَ لنفع الطالبين ، وانفرد بالفوائد الغريبة ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق البارع ، والاطلاع المُفْرِطِ ، والاقتدار على التصرف فى الكلام ، وكانت له ملكة يتمكن بها من التعبير عن مقصودِهِ بما يريد مُسْهَبًا وَمُوجَزاً ، وكان — مع ذلك كله — متواضعاً ، بَرًّا ، دَمِثَ الخلق ، شديد الشفقة ، رقيق القلب .

قال عنه ابن خلدون : « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنْحَى من سيبويه » وقال عنه مرة أخرى : « إن ابن هشام عَلَى عِلْمٍ جَمٍّ يشهد بعُلُوِّ قدره فى صناعة النحو ، وكان ينحو فى طريقته مَنْحَاةَ أهل الموصل الذين اقْتَفَوْا أثر ابن جِنِّى واتبعوا مُصْطلح تعليمه ، فأتى من ذلك بشىء عجيب دَالٍّ على قوة مَلَكته وَاطِّلاَعِه » .

ولابن هشام مصنفات كثيرة كلها نافع مفيد تلوح منه أمارات التحقيق وطول الباع ، وتطالعك من روحه علائم الإخلاص والرغبة عن الشهرة وذيوع الصيت ، ونحن نذكر لك من ذلك ما اطلعنا عليه أو بَلَغَنَا علمه مرتباً على حروف المعجم ، وندلك على مَكَان وجودهِ إن علمنا أنه موجود ، أو نذكر لك الذى حَدَّثَ به إن لم نعلم وجوده ، وها كها :

(١) الإعراب عن قواعد الإعراب ، طبع فى الآستانة وفى مصر ، وَشَرَحه الشيخ خالد الأزهرى ، وقد طبع الأصْلُ ، كما طبع شرحه مراراً .

(٢) الألغـاز ، وهو كتاب فى مسائل نحوية صَنَّفه لخزانة السلطان الملك الكامل ، طبع فى مصر .

(٣) أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك ، طبع مراراً ، وشرحه الشيخ خالد الأزهرى ، ولنا عليه ثلاثة شروح : أحدها وجيز مطبوع ، وثانيها بسيط ، وهذا الذى بين يديك زُبْدَتهما أودعته إياه ، وثالثها وسيط ، طبع مراراً .

(٤) التذكرة ، ذكر السيوطى أنه كتاب فى خمسة عشر مجلداً ، ولم نطلع على شىء منه .

(٥) التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل ، ذكر السيوطى أنه عدة مجلدات .

(٦) الجامع الصغير ، ذكره السيوطى ، ويوجد فى مكتبة باريس .

(٧) الجامع الكبير ، ذكره السيوطى .

(٨) رسالة فى انتصاب « لغة » و « فضلا » وإعراب « خلافا » و «أيضاً» و « هلم جرا » ونحو ذلك ، وهى موجودة فى دار الكتب المصرية وفى مكتبتى برلين وليدن ، وهى برمتها فى كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » للسيوطى .

(٩) رسالة فى استعمال المنادى فى تسع آيات من القرآن الكريم ، موجودة فى مكتبة برلين .

(١٠) رفع الخَصَاصة عن قراء الخلاصة ، ذكره السيوطى ، وذكر أنه أربع مجلدات .

(١١) الروضة الأدبية فى شواهد علوم العربية ، يوجد بمكتبة برلين ، وهو شرح شواهد كتاب اللمع لابن جنّى .

(١٢) شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، طبع مراراً .

(١٣) شرح البردة ، ذكره السيوطى ، ولعله شرح « بانت سعاد » الآتى .

(١٤) شرح شذور الذهب المتقدم ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح طبع مراراً أيضاً

(١٥) شرح الشواهد الصغرى ، ذكره السيوطى ، ولا ندرى أهو الروضة الأدبية السابق ذكره ، أم هو كتاب آخر ؟

(١٦) شرح الشواهد الكبرى ، ذكره السيوطى أيضاً ، ولا ندرى حقيقة حاله

(١٧) شرح قصيدة « بانت سعاد » طبع مراراً .

(١٨) شرح القصيدة اللغزية فى المسائل النحوية ، يوجد فى مكتبة ليدن .

(١٩) شرح قطر الندا وبل الصدا الآتى ذكره ، طبع مرارا ، ولنا عليه شرح طبع مرارا أيضاً .

(٢٠) شرح اللمحة لأبى حيّان ، ذكره السيوطى .

(٢١) عمدة الطالب فى تحقيق صرف ابن الحاجب ، ذكره السيوطى ، وذكر أنه فى مجلدين .

(٢٢) فَوْحُ الشذا فى مسألة كذا ، وهو شرح لكتاب « الشذا فى مسألة كذا » تصنيف أبى حيان ، يوجد فى ضمن كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » للسيوطى .

(٢٣) قطر الندا وبل الصدا ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح مطبوع .

(٢٤) القواعد الصغرى ، ذكره السيوطى .

(٢٥) القواعد الكبرى ، ذكره السيوطى .

(٢٦) مختصر الانتصاف من الكشاف ، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنيِّر فى الرد على آراء المعتزلة التى ذكرها الزمخشرى فى تفسير الكشاف ، واسم كتاب ابن المنيِّر « الانتصاف من الكشاف » ، وكتاب ابن هشام يوجد فى مكتبة برلين .

(٢٧) المسائل السفرية فى النحو ، ذكره السيوطى .

(٢٨) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، طبع فى طهران والقاهرة مراراً ، وعليه شروح كثيرة ، طبع منها عدد واف ، ولنا عليه شرح مسهب ، نسأل الله أن يوفق إلى طبعه .

(٢٩) موقد الأذهان وموقظ الوَسْنَان ، تعرض فيه لكثير من مشكلات النحو ، يوجد فى دار الكتب المصرية وفى مكتبتى برلين وباريس .

وتوفى رحمه الله تعالى فى ليلة الجمعة — وقيل : ليلة الخميس — الخامس من ذى القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة (سنة ١٣٦٠ من الميلاد) . رحمه الله تعالى ، ورضى عنه وأرضاه .

***

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام الأَتمَّان الأَكمَلاَن على سيدنا محمد خاتم النبيين ، وإمام المتقين ، وقائد الغر المحجَّلين ،[1] وعلى آله وَصحبه أجمعين ، صلاةً وَسلاماً دائمين بدوَام السَّموَات وَالأرَضين .

أما بعدَ حمدِ الله مستحقٌ الحمد وَملْهِمِهِ ، وَمُنْشِىء الخلق وَمُعْدِمِه ، وَالصَّلاَةِ وَالسلامِ على أشرف الخلق وَأكْرَمِه ، المنعوت بأحسن الخُلُق وَأعظمِهِ ، محمدٍ نبيِّه ، وَخليله وَصَفِيِّه ، وَعَلَى آله وَأصحابِهِ ، وَأحزابه وَأحبابه ، فإن كتاب الخلاصة الألفية ، فى علم العربية ، نَظْم الإمام العلامة جمال الدين أبى عبد الله محمد بن مالك الطائى — رحمه الله ! — كتابٌ صَغُرَ حَجْماً ، وَغَزُرَ علماً[2] ، غير أنه لإفراط الإيجاز ، قد كاد يُعَدُّ من جملة الألغاز .

وَقد أسعفت طالبيه ، بمختصر يُدَانيه[3] ، وَتوضيح يسايره وَ يُبَاريه ، أحُلُّ به ألفاظه وَأوَضح معانيه ، وَأحلِّلُ به تراكيبه ، وَأُنقِّحُ مبانيه[4] ، وَأعذب به موارده ، وَأعقِل به شَوَارده[5] ، وَلاَ أُخْلِي منه مسألة من شاهد أو تمثيل ، وَربما أشير فيه إلى خلاف أوَ نَقْدٍ أوَ تعليل، وَلم آلُ جَهْداً فى توضيحه وَتهذيبه، وَربما خالفته فى تفصيله وَترتيبه .

وَسميته : « أوَضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك » .

وَبالله أعتَصِمُ[6] ، وأسأله العِصْمَةَ مما يَصِمُ[7] ، لا ربَّ غيره ، ولا مأمول إلا خَيْرُهُ ، عليه توكلت ، وَإليه أنيب .

---

(١) الغر : جمع أغر ، وهو ذو الغرة ، وأصلها بياض فى جبهة الفرس . والمحجل: أصله الفرس يكون فى قوائمه بياض ، وأراد هنا بياض الوجه وبياض القدمين من أثر الوضوء ، وهذه الفقرة من قوله صلى الله عليه وسلم «أنا قائد الغر المحجلين يوم القيامة »

(٢) غزر – بضم العين وهى هنا الزاى – كثر (٣) يدانيه: يقاربه (٤) أنقح : أهذب

(٥) أعقل : أمنع ، والشوارد : النوافر ، واحدها شارد أو شاردة

(٦) أعتصم : أمتنع (٧) يصم : يعيب

هذا باب شرح الـكلام ، وشرح ما يتألف الـكلام منه

الـكلام — فى اصطلاح النحويين — عبارة عما اجتمع فيه أمران : اللفظ ، والإفادة .

والمرادُ باللفظ الصوتُ المشتمل على بعض الحروفِ ، تحقيقاً أو تقديراً .

والمرادُ بالمفيد ما دَلّ على مَعْنًى يحسُنُ السكوتُ عليه .

وأقل ما يتألف الـكلام من اسمين : كـ « زَيْدٌ قائم » ومن فعل واسم ، كـ « قَامَ زَيْدٌ » ومنه « اسْتَقِمْ » ؛ فإنه من فعل الأمر المنطوق به ، ومن ضمير المخاطَبِ المقَدَّر بأنت(١) .

(١) ينبغى لك أن تعلم قبل كل شىء أن مراد النحويين من قولهم « أقل ما يتألف منه الـكلام اسمان أو فعل واسم » أن هاتين الصورتين أقل الصور التى يتألف منها الـكلام المفيد أجزاء ، وليس معناه أن الـكلام لا يتألف إلا من اسمين أو فعل واسم ، فقد تتبع النحاة كلام العرب فوجدوه يرد على ست صور إجمالا — وهى إحدى عشرة صورة تفصيلا — وذلك لأنه إما أن يتألف من اسمين ، وإما من فعل واسم ، وإما من جملتين ، وإما من فعل واسمين ، وإما من فعل وثلاثة أسماء ، وإما من فعل وأربعة أسماء ، فهذه ست صور على وجه الإجمال .

وأما على وجه التفصيل فالمؤلف من اسمين له أربع صور ، لأن الاسمين إما مبتدأ وخبر نحو « زيد قائم » وإما مبتدأ وفاعل سد مسد الخبر نحو «أقائم الزيدان » وإما مبتدأ ونائب فاعل سد مسد الخبر نحو « أمضروب زيد » وإما اسم فعل وفاعله نحو « هيهات العقيق » .

والمؤلف من فعل واسم له صورتان ، لأنه إما من فعل وفاعل نحو « قام زيد » وإما من فعل ونائب فاعل نحو « قطع الغصن » .

والمؤلف من جملتين له صورتان ، لأن الجملتين إما جملتا القسم وجوابه نحو « أقسم بالله لأكرمنك » وإما جملتا الشرط وجوابه نحو « إن تجتهد تنجح » .

والمؤلف من فعل واسمين له صورة واحدة وهى « كان » أو إحدى أخواتها مع اسمها وخبرها نحو قولك « كان الجو حارا » و« أصبح الجو باردا » . =

والكَلِمُ : اسمُ جِنْسٍ جَمْعِيٌّ ، وَاحِدُه كَلِمَةٌ(١) ، وهى : الاسم ، والفعل ، والحرف ، ومعنى كونه اسمَ جنسٍ جَمْعِيٍّ أنه يدل على جماعَةٍ ، وإذا زِيدَ على لفظه تاء التأنيث فقيل « كلِمَةٌ » نَقَصَ معناه ، وصار دَالاًّ على الواحد ، ونظيرُهُ لَبِنٌ وَلَبِنَةٌ ، وَنَبِقٌ وَنَبِقَةٌ .

وقد تبين — بما ذكرناه فى تفسير الكلام : من أن شَرْطَه الإفادة ، وأنه من كلمتين ، وبما هو مشهور من أن أقل الجمع ثلاثة — أن بين الكلام وَالكَلِم عموماً وخصوصاً من وَجْهٍ(٢) ؛ فالكلم أَعَمُّ من جِهَةِ المعنى ؛ لانطلاقه على المفيد

= والمؤلف من فعل وثلاثة أسماء له صورة واحدة أيضا ، وهى « ظن » أو إحدى أخواتها مع فاعلها ومفعوليها نحو « ظننت الوقت متسعا » .

والمؤلف من فعل وأربعة أسماء له صورة واحدة أيضا ، وهى « أعلم » أو إحدى أخواتها مع فاعلها ومفعولاتها نحو « أعلمت زيدا عمرا مخلصا »

(١) اختلفوا فى لفظ « كلم » فقيل : هو جمع مفرده كلمة ، وقيل : هو اسم جمع ؛ لأنه ليس على زنة من أوزان الجموع المحصورة المشهورة ، والصحيح أنه اسم جنس جمعى — كما قال المؤلف — واسم الجنس على نوعين : الأول اسم جنس إفرادى . وهو « ما دل على القليل والكثير من جنس واحد بلفظ واحد » وذلك كماء وتراب وزيت وخل ، ومنه المصدر كضرب وشرب وقيام وجلوس . والثانى : اسم جنس جمعى ، وهو « ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا » وذلك بأن يكون الواحد بالتاء واللفظ الدال على الجمع بغير تاء ، وذلك مثل كلم وكلمة ، وبقر وبقرة ، وشجر وشجرة ، ولبن ولبنة ، ونبق ونبقة ، وقولنا « غالبا » للاشارة إلى شيئين : أولهما أنه قد يفرق بين الواحد واللفظ الدال على الجمع بالياء المشددة نحو روم ورومى ، وزنج وزنجى ، وترك وتركى ، وثانيهما أنه قد يكون اللفظ الدال على الجمع مقترنا بالتاء والمفرد خاليا منها ، عكس الغالب ، نحو كمء وكمأة ، وذلك النوع فى العربية قليل جدا .

(٢) ضابط العموم والخصوص الوجهى : أن يجتمع اللفظان فى الصدق على شىء كاجتماع الكلام والكلم هنا فى الصدق على « زيد قام أبوه » لأنه مفيد وقد تركب من أربع كلمات ، وينفرد كل منهما بالصدق على شىء ، كانفراد الكلام بالصدق على « قام زيد » لأنه مفيد وليس مركبا من ثلاثة ألفاظ . وانفراد الكلم بالصدق على « إن قام زيد » ؛ لأنه مركب من ثلاثة ألفاظ وليس مفيدا . فتدبر ذلك .

وغيره ، وَأَخَصُّ من جهة اللفظ ؛ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين ، فنحو «زيد قام أبوه» كلام ؛ لوجود الفائدة ، وكَلِم ؛ لوجود الثلاثة بل الأربعة ، و « قام زيد » كلام لا كَلِم ، و « إنْ قَامَ زيد » بالعكس .

والقولُ عبارةٌ عن « اللفظ الدالِّ عَلَى مَعْنًى » : فهو أعَمُّ من الكلام ، والكلم ، والكلمة ؛ عموماً مطلقاً لا عموماً من وَجْه[1] .

وتطلق الكلمة لغةً ويُرَاد بها الكلامُ ، نحو : (كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا)[2] ، وذلك كثيرٌ لا قليلٌ .

* * *

فصل : يتميز الاسمُ عن الفعل والحرف بخمس علامات :

إحداها : الجر ، وليس المرادُ به حرفَ الجر ؛ لأنه قد يدخل فى اللفظ على ما ليس باسم ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قُمْتَ[3] » ، بل المرادُ به الكسرةُ

(١) ضابط العموم المطلق أن يجتمع اللفظان فى الصدق على شىء ، وينفرد واحد منهما – وهو الأعم – بالصدق على شىء لا يصدق عليه الآخر .

(٢) الضمير فى « إنها » وفى « قائلها » من الآية الكريمة إشارة إلى قوله تعالى حكاية عن الإنسان (رب ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت) من الآيتين ٩٩ و ١٠٠ من سورة المؤمنين ، ومثل الآية الكريمة قوله عليه الصلاة والسلام : « أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد بن ربيعة * ألا كل شىء ما خلا الله باطل * » وتقول : حفظت كلمة زهير ، تريد قصيدة له بطولها .

(٣) ومن ذلك ، عند جمهرة النحاة ، قول بعضهم – وقد بشر بأنثى – : والله ما هى بنعم الولد ، وقول آخر – وقد سار إلى محبوبه على حمار بطىء – نعم السير على بئس العير ، وسيأتى تخريجها على هذا المذهب فى باب « نعم وبئس وما جرى مجراهما » وذهب الكوفيون إلى أن «نعم» و « بئس » اسمان بمعنى الممدوح والمذموم مستدلين بدخول حرف الجر عليهما فى هذا الكلام ونحوه ، وليس ما ذهبوا إليه بسديد ، وستعرف تفصيل ذلك فى الباب الذى وضع لهما فى هذا الكتاب .

التى يُحْدِثها عاملُ الجرِّ ، سواء كان العاملُ حرفاً ، أم إضافةً ، أم تَبَعِيةً ، وقد اجتمعت فى الْبَسْمَلة(١) .

الثانية : التَّنْوِين ، وهو : نون ساكنة تلحق الآخر(٢) لفظا لا خطا لغير توكيد ، فخرج بقيد السكون النونُ فى « ضَيْفَنٍ » للطُّفَيْلِىِّ ، و « رَعْشَنٍ » للمُرْتَعِشِ ، وبقيد الآخِرِ النونُ فى « انْكَسَرَ » و « مُنْكَسِر » وبقولى « لَفْظًا لا خَطًّا » النونُ اللاحقةُ لآخر القَوَافِى ، وستأتى ، وبقولى « لغير توكيد» نونُ نحو (لَنَسْفَعاً)(٣) و« لَتَضْرِبُنْ يا قَوْمُ » و « لَتَضْرِبِنْ يا هِنْدُ » .

وأنواع التنوين أربعة :

أحَدُهَا : تنوين التمكين ، كزَيْدٍ ورَجُلٍ ، وفائدته الدلالَةُ على خِفَّةِ الاسم وَتَمَكُّنِهِ فى باب الاسمية ؛ لكونه لم يُشْبه الحرفَ فيبنى ، ولا الفعلَ فيمنعَ من الصرف .

الثانى : تنوينُ التنكير ، وهو اللاحقُ لبعض المبنيَّات للدَّلَالة على التنكير ؛ تقول : « سِيبَوَيْهِ » إذا أرَدْتَ شَخْصًا معيناً اسْمُهُ ذلك ، و « إِيهِ » إذا استزدْتَ مُخَاطَبَكَ من حديث معين ؛ فإذا أردت شَخْصاً مَّا اسْمُه سيبويه أو استزادةً من حديثٍ مَّا نَوَّنْتَهُمَا(٤) .

---

(١) وبيان ذلك أن لفظ « اسم » مجرور بالحرف وهو الباء ، ولفظ الجلالة مجرور بإضافة لفظ اسم إليه ، ولفظ « الرحمن » مجرور بالتبعية لأنه نعت .

(٢) المراد بالآخر الذى يلحقه التنوين ما كان آخرا حقيقة كالدال من « زيد » والراء من « عمرو » أو كان آخرا حكما كالدال من « يد » و « غد » والميم من « دم » والخاء من « أخ » والباء من « أب » فإن لام هذه الكلمات قد حذفت اعتباطا : أى لغير علة ، وبقيت عين هذه الكلمات أواخر لها حكما .

(٣) من الآية ١٥ من سورة العلق .

(٤) ومما جاء من اسم الفعل غير منون قول ذى الرمة: =

الثالث : تنوين المُقَابلة ، وهو اللاحقُ لنحو « مسلماتٍ » جَعَلُوه فى مُقَابلة النون فى نحوِ مُسْلِمِينَ .

الرابع : تنوين التعويض ، وهو اللاحق لنحو غَوَاشٍ(١)، وَجَوَارٍ عوضاً عن الياء ، وَلإذْ فى نحو : (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ)(٢) عوضاً عن الجملة التى تضاف « إذْ » إليها(٣) .

وهذه الأنواع الأربعة مختصة بالاسم .

وزاد جماعةٌ تنوينَ التَّرَنُّمِ ، وهو اللاحِقُ للقوافى المُطْلَقَة ، أى : التى آخرها حرف مد ، كقوله :

= وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ البَلَاقِعِ

وكان الأصمعى يذهب إلى أن اسم الفعل لا يكون إلا منونا ، ويخطىء ذا الرمة فى الإتيان بإيه غير منونة فى هذا البيت ، ولكن الأثبات من العلماء لم يقروه على ذلك ، وذهبوا إلى ما قرره المؤلف هنا ، قال ابن سيده « والصحيح أن هذه الأصوات إذا عنيت بها المعرفة لم تنون ، وإذا عنيت بها النكرة نونت . وإنما استزاد ذو الرمة هذا الطلل حديثا معروفا ، كأنه قال : حدثنا الحديث ، أو خبرنا الخبر » اهـ

(١) المراد بنحو « غواش » كل اسم ممنوع من الصرف وهو معتل الآخر ، سواء أكان منعه من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع نحو « غواش ، وجوار ودواع ، ونواه » أم كان منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل نحو « أعيم ، ويعيل» أصلهما تصغير أعمى ويعلى ، ثم سمى بهما فصارا علمين موازنين لنحو أبيطر ويبيطر مضارعى بيطر .

(٢) من الآية ٤ من سورة الروم

(٣) أكثر النحاة يذكرون « إذ » لفظا واحدا فى هذا الموضع ، ويذكرون أن التنوين اللاحق لهذا اللفظ عوض عن الجملة التى من حق إذ أن تضاف إليها ، والتقدير فى الآية الكريمة «ويوم يغلب الروم فارسا يفرح المؤمنون » فحذفت الجملة =

١ — أَقِـلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ وَقُولِي إِنْ أَصَبْتِ لَقَدْ أَصَابَنْ

الأصل « العتابا » و « أصابا » فجيء بالتنوين بدلا من الألف ، لترك الترنم .

= الأولى - وهى « يغلب الروم فارسا » - وعوض عنها التنوين ، وبقيت إذ مبنية لشبهها بالحرف فى الوضع على حرفين أو فى الافتقار افتقارا متأصلا إلى جملة تضاف إليها .

ويذكر بعض النحاة فى هذا الموضع « إذا » أيضاً ، فقد تحذف الجملة التى من حقها أن تضاف إليها ويعوض عنها التنوين ، نحو قوله تعالى : (وإذا لا يلبثون خلافك إلا قليلا) وقوله جل شأنه (إذا لأذقناك ضعف الحياة) وقوله تباركت كلمته (وإذا لآتيناهم) وقوله سبحانه (إذا لأمسكتم خشية الإنفاق) ولهذا نظائر كثيرة ، وليست هذه إذا الناصبة للمضارع ، بل هى الظرفية الشرطية .

١ — هذا البيت مطلع قصيدة طويلة لجرير بن عطية بن الخطفى ، أحد شعراء العصر الأموى .

اللغة : « أقلى » فعل أمر من الإقلال ، وهو فى الأصل جعل الشيء قليلا ، وقد يطلق على ترك الشيء بتة ، وهو المراد ههنا « اللوم » هو العذل والتوبيخ « عاذل » هو مرخم عاذلة ، وهو اسم فاعل مؤنث من العذل . وهو اللوم والتوبيخ « والعتاب » هو مخاطبة الإدلال ومذاكرة الغضب ، والمراد هنا اللوم فى تسخط « أصبت » يروى بضم التاء على أنها ضمير المتكلم ، ويروى بكسر التاء على أنها ضمير المخاطبة المؤنثة .

الإعراب : « أقلى » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « اللوم » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « عاذل » منادى مرخم بحرف نداء محذوف مبنى على الضم - أو على ضم الحرف المحذوف للترخيم - فى محل نصب ، وجملة النداء لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه « والعتابا » الواو حرف عطف ، العتاب : معطوف على اللوم ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق « وقولى » الواو عاطفة ، قولى : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة معطوفة على جملة « أقلى اللوم » وكلاهما لا محل لها من الإعراب ، أما الأولى فلكونها ابتدائية ، وأما الثانية فلأن المعطوف كالمعطوف عليه فى الحكم الإعرابى =

وزاد بعضهم التنوين الغالى ، وهو : اللاحِقُ للقَوَافِي الْمُقَيَّدَةِ زيادةً على الْوَزْنِ ، ومن ثَمَّ سُمِّى غاليًا ، كقوله :

= « إن » حرف شرط جازم «أصبت» فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح المقدر فى محل جزم ، والتاء فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إن أصبت فقولى – إلخ ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين فعل الأمر ومفعوله « لقد » اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، والتقدير: والله لقد ، وقد : حرف تحقيق « أصابا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والألف للاطلاق ؛ والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، وجملة القسم وجوابه فى محل نصب مفعول به لقولى .

الشاهد فيه : قوله « العتابن » وقوله « أصابن » حيث دخل تنوين الترنم عليهما ، فدل ذلك على أن هذا التنوين ليس مختصا بالاسم ، فلا يكون علامة على اسمية ما يدخل عليه كتنوين التنكير مثلا . وآية ذلك أنه دخل على الفعل الماضى فى «أصابن» ودخل على الاسم المقترن بأل فى « العتابن » ، والمختص بالاسم لا يدخل على واحد منهما ، أما أن ذلك مستقيم فى الداخل على الفعل فظاهر ، وأما فى الداخل على المقترن بأل فلأن التنوين المختص بالاسم ينافى « أل » لأن أل تدل على تعرف الاسم وتعينه ، وأما التنوين المختص بالاسم فيدل على شياعه وعدم اختصاصه بفرد معين من أفراد جنسه ، فلو كان تنوين الترنم من الأنواع الخاصة بالاسم لكان فى الكلمة الواحدة علامتان كل واحدة منهما تدل على ضد ما تدل عليه الأخرى، وهذا مما لا يصح أن يذهب إليه العرب فى كلامهم الفصيح .

ومن أمثلة تنوين الترنم قول النابغة الذبيانى :

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا
لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنْ قَدِنْ

فقد لحق هذا التنوين « قد » وهو حرف ؛ فدل لحاقه له على أنه ليس مختصا بالاسم ، وهو ظاهر .

٢ — قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْنْ   كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً قَالَتْ وَإِنْنْ

---

٢ — ينسب النحاة هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وينشدون قبله :

قَالَتْ سُلَيْمَى لَيْتَ لِي بَعْلاً يَمُنّْ   بِغَسْلِ جِلْدِي وَيُنَسِّينِي الْحَزَنْ

وقد راجعت ديوان أراجيز رؤبة بن العجاج المطبوع فى مدينة ليبسك فلم أجد هذا الرجز فى أصل الديوان ، وقد ذكره ناشره فى ملحق جمع فيه ما أضيف إلى رؤبة من الرجز فى كتب الأدب واللغة ونحوها وليس فى أصل الديوان الذى نشر عنه .

اللغة : « سليمى » تصغير سلمى ، وهو اسم امرأة « بعلا » زوجا « معدما » اسم الفاعل من مصدر « أعدم الرجل » إذا كان فقيراً لامال له ، ومعنى هذا البيت قريب من قولهم فى مثل « زوج من عود ، خير من قعود » .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « بنات » فاعل قال مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « العم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « يا » حرف نداء « سلمى » منادى مبنى على ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر فى محل نصب «وإن» الواو عاطفة على محذوف ، وإن : حرف شرط جازم « كان » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البعل المذكور فى البيت السابق «فقيراً» خبر كان الناقصة ، منصوب بالفتحة الظاهرة « معدما » صفة لفقير ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، وجملة الشرط وجوابه معطوفة بالواو على محذوف يدل عليه سياق الكلام أيضاً . وتقدير هذه المحذوفات : قالت بنات العم : يا سلمى ، إن كان غنيا موسرا ترضين به ، وإن كان فقيراً معدما ترضين به « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى سلمى «وإن» الواو عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط جازم ، وفعل الشرط وجوابه محذوفان يدل عليهما سابق الكلام ، والتقدير : قالت : إن كان غنيا موسرا أرض به ، وإن كان فقيرا معدما أرض به .

الشاهد فيه : قوله « وإن » فى الموضعين جميعا ، حيث لحق التنوين فيهما القافية المقيدة ، زيادة على الوزن ، وإن حرف بغير خلاف ، ولحوق هذا التنوين الحرف فى هذا البيت دليل على أن هذا النوع من التنوين لا يختص بالاسم .

=

والحقُّ أنهما نونان زِيدَتَا في الوقف ، كما زيدت نون « ضَيْفَنٍ » في الوصل والوقف ، وليسا من أنواع التنوين في شيء ؛ لثبوتهما مع « أل » ، وفي الفعل ، وفي الحرف ، وفي الخط والوقف ، ولحذفهما في الوَصْلِ ، وعلى هذا فلا يَرِدَانِ عَلَى مَنْ أَطْلَقَ أن الاسم يُعْرَف بالتنوين ، إلا من جهة أنه يُسَمِّيهِمَا تَنْوِينَيْنِ ، أما باعتبار ما في نفس الأمر فلا .

الثالثة : النداء ، وليس المرادُ به دخولَ حرف النداء ؛ لأن « يا » تدخل في اللفظ على ما ليس باسم ، نحو : (يَا لَيْتَ قَوْمِي)(١) (أَلاَ يَا اسْجُدُوا)(٢) في قراءة الكسائي(٣) ، بل المرادُ كونُ الكلمةِ مناداةً ، نحو : « يا أيُّهَا

= ومن أمثلة هذا التنوين قول رؤبة بن العجاج في أول قافيته :

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْنْ ... مُشْتَبِهِ الأَعْلاَمِ لَمَّاعِ الخَفَقْنْ

فقد ألحق هذا التنوين قوله « الخفق » وقوله « المخترق » وكل منهما اسم محلى بأل ، والكلام في دلالة هذا على أن التنوين الغالي ليس خاصا بالاسم مثل الكلام الذي ذكرناه في شرح بيت جرير السابق عن قوله « العتابن » فارجع إليه تكن على بصيرة .

(١) من الآية ٢٦ من سورة يس .

(٢) من الآية ٢٥ من سورة النمل .

(٣) قراءة الكسائي واردة عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وهي بتخفيف اللام في « ألا » على أن كلمة « ألا » حرف تنبيه ، فيكون « يا » حرف نداء ، والمنادى به محذوف . واسجدوا فعل أمر ، وكأنه قيل : ألا يا هؤلاء اسجدوا ، والدليل على صحة هذا التخريج على هذه القراءة أن الكسائي الذي رويت عنه يقف على (ألايا) ثم يبتدىء (اسجدوا لله الذي يخرج الخبء) وقرأ قوم بتشديد اللام في «ألا» على أنهما كلمتان : الأولى أن المصدرية ، والثانية « لا » النافية ، فيكون بعدها « يسجدوا » وهو فعل مضارع ، والياء فيه ياء المضارعة ، وهو منصوب بأن المصدرية ، والمصدر المنسبك من «أن» المصدرية والمضارع في موضع نصب على أنه بدل من «أعمالهم» أي فزين لهم الشيطان أعمالهم ، زين لهم عدم عبادة الله - إلخ ، وكتابتها في المصحف (ألا يسجدوا) تؤيد ذلك .

الرجلُ ، وَيَافُلُ ، وَيَا مَكْرَمَانُ »(١) .

الرابعة : ألْ غيرُ الموصولةِ ، كالفرس والغلام ، فأما الموصولة فقد تدخل على المضارع ، كقوله :

٣ — * مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ *

---

(١) إنما خص المؤلف هذه الأسماء بالذكر مع هذه العلامة لأنها ملازمة للنداء ، ومعنى هذا أنها لا تقبل من العلامات التى ذكرها إلا النداء ، ومعنى « يافل » يارجل أو يا امرأة ، ونظيرهن « ياملأمان » و « يا خباث » وبابه ، وسيأتى فى باب النداء

٣ ـ هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَذِى الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ *

وهذا بيت للفرزدق يقوله فى هجاء رجل من بنى عذرة ، وكان هذا الرجل قد دخل على عبد الملك بن مروان بن الحكم يمدحه ، وعند عبد الملك جرير والأخطل والفرزدق ، وهو لا يعرفهم ، وهم الثلاثة الفحول من شعراء دولة بنى أمية ، فعرف عبد الملك الأعرابى بهم ،فقال على الفور :

فَحَيَّا الإِلٰهُ أَبَا حَزْرَةٍ وَأَرْغَمَ أَنْفَكَ يَا أَخْطَلُ
وَجَدُّ الفَرَزْدَقِ أَتْعِسْ بِهِ وَدَقَّ خَيَاشِيمَهُ الْجَنْدَلُ

فقال له الفرزدق :

يا أَرْغَمَ اللّٰهُ أَنْفاً أَنْتَ حَامِلُهُ يَاذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

ومن بعده البيت المستشهد بصدره .

اللغة : « أبا حزرة » هى كنية جرير بن عطية « الجندل » الحجر « يا أرغم الله أنفاً أنت حامله » أصل أرغمه بمعنى عفره بالرغام ، وهو التراب ، وذلك كناية عن الإذلال والإهانة « الخنى » الفحش « الخطل » المنطق الفاسد المضطرب « الحكم » الذى يحكمه الخصمان ليفصل بينهما « الأصيل » الحسيب « الجدل » شدة الخصومة .

المعنى : يقول : لست بالرجل الذى يؤبه لكلامه أو يعتد به ، فإنا لم نحكمك فيما بيننا من خصومة ، ولا أنت بالرجل الشريف النسب ، ولا بصاحب الرأى ، ولا بصاحب اللسن الذى يقوى على الخصومة .

=

. . . .

= الإعراب : « ما » نافية « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « بالحكم » الباء حرف جر زائد ، الحكم : خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « الترضى » ال : اسم موصول بمعنى الذى ، نعت للحكم مبنى على السكون فى محل رفع تبعاً لمحل الحكم أو فى محل جر تبعاً للفظه ، ترضى : فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « حكومته » حكومة : نائب فاعل ترضى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة ال « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « الأصيل » معطوف على الحكم « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى أيضا « ذى » معطوف بالواو على الحكم ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « الرأى » مضاف إليه « والجدل » الواو حرف عطف ، الجدل : معطوف على الرأى ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الترضى » حيث دخلت « ال » الموصولة على الفعل المضارع فدل ذلك على أن « أل » الموصولة ليست علامة على اسمية ما تدخل عليه ، لأنها كما تدخل على الاسم فى نحو القائم والمضروب تدخل على الفعل كما فى هذا البيت ونحوه من الشواهد .

ونظير هـــذا البيت ـ فى دخول أل الموصولة على الفعل المضارع ـ قول ذى الخرق الطهوى :

يَقُولُ الْخَنَى ، وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقاً إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ

وقول ذى الخرق أيضا :

فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشِّيخَةِ الْيُتَقَصَّعُ

وقوله الآخر :

مَا كَالْيَرُوحُ وَيَغْدُو لَاهِياً فَرِحاً مُشَمِّرٌ يَسْتَدِيمُ الْحَزْمَ ذُو رَشَدِ

وقد وردت شواهد كثيرة تدل لهذه المسألة . =

الخامسة : الإسناد إليه ، وهو أن تَنْسُبَ إليه ما تَحْصُلُ به الفائدةُ ، وذلك كما في « قُمْتُ »(١) و « أنا » في قولك « أنا مؤمن » .

* * *

فصل : يَنْجَلِي الفعلُ بأربع علامات :

إحداها : تاء الفاعل ، متكلما كان كـ «قُمْتُ» أو مخاطباً نحو «تبَارَكْتَ» .

الثانية : تاء التأنيث الساكنة ، كـ « قَامَتْ ، وَقَعَدَتْ » ، فأما المتحركة فتختص بالاسم كقائمة(٢) .

= واعلم أن دخول «أل» الموصولة على الفعل المضارع مختلف فيه عندالنحاة ؛ فذهب ابن مالك وجمهرة الكوفيين إلى أنه جائز في الاختيار وإن كان قليلا ، وتمسكوا بما ورد من الشواهد عن العرب كهذا البيت (انظر شرحنا على الأشمونى ١ — ١٦٩) وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز في غير ضرورة الشعر ، وقال الشيخ عبد القاهر الجرجانى : إنه من أقبح ضرورات الشعر .

فمن ذهب إلى أن دخول أل الموصولة على المضارع جائز في السعة لم يجعلها من علامات الاسم ، ومن ذهب إلى أن أل الموصولة لا تدخل على المضارع إلا ضرورة جعل أل بجميع أنواعها من علامات الاسم .

(١) يريد « وذلك كالتاء التى فى قولك قمت » وذلك لأن نسبة القيام إلى التاء دلت على أن هذه التاء اسم ، واستفيد من تمثيل المؤلف بهذين المثالين أنه لا فرق بين أن يكون المسند إليه متأخرا كما فى « قمت » أو يكون المسند إليه متقدما كما فى « أنا مؤمن » كما أنه أشار بهما إلى أنه لا فرق بين أن يكون المسند فعلا كما فى « قمت » أو أن يكون المسند اسما كما فى « أنا مؤمن » .

(٢) التاء المتحركة إما أن تكون حركتها حركة إعراب كقائمة ، وهذه تختص بالاسم كما قال ، وإما أن تكون حركتها حركة بناء ، وهذه تدخل على الحرف فى لات وربت وثمة وتكون فى الاسم أيضا نحو « لاقوة » ومن شواهد دخول تاء التأنيث على « رب» قوله :
=

وبهاتين العلامتين رُدَّ على من زعم حرفية ليس وعسى[١] ، وبالعلامة الثانية على مَنْ زعم اسمية نعم وبئس[٢] .

= مَاوِىَّ يَا رُبَّتَمَا غَـارَةٍ شَعْوَاء مِثْلِ اللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ

وقول الآخر :

وَرُبَّـتَ سَائِلٍ عَـنِّى حَفِىٍّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

ومن شواهد دخولها على ثم قوله :

ولقـد أَمُرُّ عَلَى اللئِيم يَسُبُّنِى فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِى

وأما دخولها على «لا» فأشهر من أن يستدل له، فقد قالوا «لات» وورد فى القرآن الكريم (ولات حين مناص) وقال الشاعر :

نَدِمَ الْبُغَاةُ ، وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ وَالْبَغْىُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

وقال أبو زبيد الطائى :

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاَتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

(١) ذهب الفارسى وتبعه أبو بكر بن شقير إلى أن «ليس» حرف ، لكونها دالة على النفى مثل «ما» وذهب الكوفيون إلى أن «عسى» حرف لكونها دالة على الترجى مثل لعل ، والصحيح أنهما فعلان ، بدليل قبولهما تاء التأنيث فى نحو ليست هند مفلحة وعست هند أن تزورنا ، وتاء الفاعل فى نحو (لست منهم فى شىء) ونحو (فهل عسيتم إن توليتم) ، ومما يدل على فعليتهما أيضا أنه يجوز فى خبر ليس تقديمه على اسمها إجماعا وعليها على الراجح ، و«ما» لا يجوز معها إلا مجىء خبرها متأخرا عنها وعن اسمها.

(٢) تقدم قريبا أن الكوفيين ذهبوا إلى أن «نعم، وبئس» اسمان ، مستدلين على ذلك بدخول حرف الجر عليهما ، فقد حكوا أن أعرابيا بشر بولادة امرأته أنثى فقال «والله ماهى بنعم الولد» وحكوا أن أعرابيا ذهب لزيارة أحبائه على حمار بطىء السير فقال «نعم السير على بئس العير» وقدرد عليهما بأن حرف الجر فى التقدير داخل على اسم، وجملة «بئس العير» معمولة للاسم المقدر ، وتقدير الكلام : والله ما هى بولد مقول فيه نعم السير على عير مقول فيه بئس العير ، والدليل على أن دخول حرف الجر فى اللفظ لا يدل على اسمية ما دخل عليه أنه قد دخل فى اللفظ على الفعل الذى انعقد الإجماع على أنه فعل مثل قول الشاعر : =

الثالثة : ياء المخاطبة كقُومِى ، وبهذه رُدَّ على من قال إن هاتِ وتَعَالَ اسما فعلين .

الرابعة : نون التوكيد شديدةً أو خفيفة ، نحو : (لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا)[1] ، وأما قوله :

٤ — * أقَائِلُنَّ أحْضِرُوا الشُّهُودَا * فضرورة .

* * *

= وَاللهِ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ وَلاَ مُخَالِطِ اللَّيَانِ جَانِبُهْ

فقد أجمعنا على أن « نام » فعل ماض ، فلا بد أن يكون التقدير أن الباء داخلة على اسم ، ويكون التقدير: والله ما ليلى بمقول فيه نام صاحبه ، وحيث لزم ههنا فليلزم مثله فى نعم وبئس لثبوت فعليتهما بدخول تاء التأنيث وتاء الفاعل عليهما .

(١) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

٤ ــ هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، ولا يوجد فى ديوانه ، ولكنه نشر فى زيادات الديوان ، وقد أورده السكرى فى أشعار الهذليين لرجل منهم مع أبيات أخرى ، وهى :

أرَيْتَ إنْ جَاءَتْ بِهِ أمْلُودَا مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا
ولا تَرَى مَالاً لَهُ مَعْدُودَا أقَائِلُنَّ ....

اللغة : « أملودا » بضم الهمزة وسكون الميم ــ هو الناعم « مرجلا » أصل الكلام مرجلا شعره ، لحذف المضاف ــ وهو الشعر ــ وأقام المضاف إليه ــ وهو الضمير المجرور محلا بالإضافة ــ مقامه ، فارتفع واستتر «البرود» جمع برد ــ بضم الباء وسكون الراء ــ وهو ضرب معروف من الثياب .

المعنى : قال ابن دريد : أتى رجل من العرب أمة له ، فلما حبلت جحد أن يكون حبلها منه .فأنشأت تقول له هذه الأبيات . وحكى غيره فى بيان معانى الأبيات : أخبرنى إن جاءت هذه المرأة بشاب مرجل الشعر حسن الملمس كأنه الغصن الناعم ليتزوجها ، أفأنت موافق على ذلك آمر بإحضار الشهود ليحضروا عقد زواجها ؟ ينكر ذلك منه ، يعنى أن الاستفهام إنكارى .

فصل : وَيُعْرَفُ الحرفُ بأنه لا يحسُنُ فيه شيء من العلامات التسع ؛ كهل وفى ، ولم .

وقد أشير بهذه المُثُلِ إلى أنواع الحروف(١) ؛ فإن منها ما لا يختص بالأسماء

= الإعراب : « أقائلن » الهمزة للاستفهام ، قائلن : خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون المحذوفة لاجتماع الأمثال عوض عن التنوين فى لاسم المفرد ، وأصل الكلام : أأنتم قائلون ، فلما أدخل نون التوكيد الثقيلة صار قائلونن ، بتشديد النون بعد النون المعوض بها عن تنوين المفرد ، لحذف النون الأولى تخلصا من اجتماع ثلاثة الأمثال ، فصار قائلون ـ بتشديد النون ـ ثم حذف الواو تخلصا من التقاء الساكنين « أحضروا » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة فاعله « الشهودا » مفعول به لأحضروا ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله «أقائلن» حيث دخلت نون التوكيد على اسم الفاعل ضرورة ، وحقها ألا تدخل إلا على الفعل المضارع وفعل الأمر ، والذى سهل هذه الضرورة شبه اسم الفاعل المقرون بهمزة الاستفهام بالفعل المضارع .

ونظير هذا الشاهد قول الآخر ، وينسب إلى رؤبة أيضا :

* أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفَا *

وكثير من الناس ينكرون هذه الرواية فى البيتين ، ويذكرون أن الرواية فى البيت المستشهد به « أقائلون » وفى البيت الذى أنشدناه « أشاهرون » بالواو التى هى علامة الرفع والنون المعوض بها عن التنوين فى الاسم المفرد ، ولا شذوذ فى واحد من البيتين على ما ذكرنا ، ولا ضرورة فى واحد منهما .

(١) قسم المؤلف الحرف إلى ثلاثة أقسام: مختص بالاسم ، ومختص بالفعل، ومشترك بينهما ، وأشار إلى قاعدة عامة فى هذا الموضوع خلاصتها أن من حق الحرف الخاص أن يعمل فيما اختص به العمل الخاص به ، يعنى أن حق الحرف المختص بالاسم أن يعمل فيه الجر لأن الجر هو الذى يخص الأسماء ، ومن حق الحرف المختص بالفعل أن يعمل الجزم لأن الجزم هو الذى يخص الأفعال، ومن حق الحرف المشترك ألا يعمل شيئا ، =

ولا بالأفعال فلا يعمل شيئاً كَهَلْ ، تقول : « هل زيد أخوك ؟ » و « هل يقوم ؟ » ومنها مايختص بالأسماء فيعمل فيها كَفِي ، نحو : (وفى الأرض آياتٌ)(١)

= وهذا هو الأصل، فما جاء عليه لا تطلب له علة، فحروف الجر التى تجر الأسماء والتى مثل لها بفى لا يسأل عن علتها ، وحروف الجزم التى مثل لها بلم لا يسأل عن علتها ، والحروف المشتركة المهملة التى مثل لها بهل لا يسأل عن علتها ، ولكن قد وردت حروف مختصة بالاسم وعملت غير الجر ، ووردت حروف مختصة بالفعل وعملت غير الجزم ، ووردت حروف مشتركة بين الفريقين وعملت ، ووردت حروف مختصة بالفعل وقد أهملت ، ووردت حروف مختصة بالاسم وأهملت ، فهذه خمسة أنواع جاءت على خلاف الأصل ؛ فلا بد لمجيئها على خلاف الأصل من علة .

ومن النوع الأول ــ وهو الحرف المختص بالاسم الذى يعمل غير الجر ــ « إن » وأخواتها ، وعلة عملها النصب والرفع أنها أشبهت الأفعال : فى لفظها بمجيئها على ثلاثة أحرف أو أكثر ، وفى معناها لدلالة « إن » على معنى أؤكد ، ودلالة « كأن » على معنى أشبه وهلم جرا .

ومن النوع الثانى نواصب المضارع فإنها مختصة بالفعل ولم تعمل الجزم فى اللغة الفصحى ، بل عملت النصب ، وعلة ذلك على ماذكره النحاة أن لن أشبهت لا النافية للجنس فى معناها ، فعملت عملها فيما اختصت به ، وحمل الباقى عليها .

ومن النوع الثالث ــ وهو الحرف المشترك الذى يعمل ــ « ما ، ولا » اللتان ترفعان الاسم وتنصبان الخبر ، وعلة عملهما ذلك أنهما أشبها ليس فى المعنى ، فعملا عملها .

ومن النوع الرابع ــ وهو الحرف الذى يختص بالفعل وقد أهمل ــ قد ، والسين، وسوف، فإنها لا تدخل إلا على الأفعال ولا يعملن ــ مع ذلك ــ شيئا وعلة إهمالهن أن كل واحد منها نزل منزلة الجزء من الفعل ، وجزء الشىء لا يعمل فيه .

ومن النوع الخامس ــ وهو الحرف المختص بالاسم وقد أهمل ــ حرف التعريف وهو أل عند عامة العرب وأم فى لغة حمير ، وعلة إهماله أنه نزل منزلة الجزء من الاسم بدليل أن العامل يتجاوزه .

(١) من الآية ٢٠ من سورة الذاريات

﴿ وفي السَّماء رِزْقُكُمْ ﴾(١) ومنها ما يختص بالأفعال فيعمل فيها كَلَمْ ، نحو : ﴿ لَمْ يَلِدْ ولَمْ يُولَدْ ﴾(٢) .

* * *

فصل : والفعل جنس تحته ثلاثة أنواع :

أحدها : المضارع ، وعلامته أن يَصْلُح لأن يلى « لم » نحو « لم يَقُمْ ، ولم يَشَم » ، والأفصح فيه فتحُ الشين لاضَمُّها ، والأفْصَحُ في الماضي شَمِمْتُ — بكسر الميم — لافتحها ، وإنما سمى مضارعا لمشابهته للاسم ؛ ولهذا(٣) أعرب واستحق التقديم في الذكر على أخَوَيْهِ .

ومتى دَلَّتْ كلمة على معنى المضارع ولم تقبل «لم» فهى اسم(٤)، كأَوَّهْ وأُفّ

---

(١) من الآية ٢٢ من سورة الذاريات (٢) من الآية ٣ من سورة الصمد

(٣) « لهذا » أى لمضارعته للاسم — والمراد بالاسم الذى أشبهه المضارع اسم الفاعل — وقد اقتضت مضارعته للاسم شيئين : الأول الإعراب ، لأن الإعراب أصل في الأسماء ، والثانى التقديم على الماضى والأمر في الذكر ، لأن الاسم أشرف الأنواع ، وقد أشبهه الفعل المضارع فنال منه شرف التقدم ، وشبه الفعل المضارع للاسم حاصل في اللفظ والمعنى ، أما شبهه إياه في اللفظ فلأنه يجرى معه في الحركات والسكنات ، وفي عدد الحروف ، وفي تعيين الحروف الأصلية والحروف الزائدة ، وانظر إلى « ينصر » مع « ناصر » وفى « يضرب » مع « ضارب » تجد ذلك واضحا ، وأما شبهه إياه في المعنى فلأن كل واحد منهما صالح للحال وللاستقبال ، ثم تقوم قرينة لفظية تخصصه بأحدهما .

(٤) فإن قلت : فقد دلت كلمات على معانى الأفعال المضارعة ولم تقبل « لم » وليست — مع ذلك — أسماء أفعال ، بل هى حروف ، ومن ذلك حرف النداء ، فإنه يدل على معنى أدعو ، وحرف الاستثناء ، فإنه يدل على معنى أستثنى ، وأشباه لهذا كثيرة .

والجواب عن ذلك أن المراد إذا دلت كلمة بهيئتها — لا بصيغتها — على معنى المضارع ، وما ذكرت ونحوه لا يدل على معنى المضارع بهيئته

بمعنى أتوجَّعُ وأتَضَجَّرُ.

الثانى : الماضى ، ويتميز بقبول تاء الفاعل كتَبارَكَ وعَسَى وليس ، أو تاء التأنيث الساكنة كنِعْم وبِئْسَ وعَسَى ولَيْسَ[1] .

ومتى دَلَّتْ كلمة على معنى الماضى ولم تقبل إحدى التاءين فهى اسم كهَيْهَاتَ وشَتَّانَ ، بمعنى بَعُدَ وافترق[2] .

الثالث : الأمر ، وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالته على الأمر ، نحو « قُومَنَّ » فإن قبلت كلمةٌ النونَ ولم تدلَّ على الأمر فهى فعلٌ مضارعٌ ، نحو (لَيُسْجَنَنَّ ولَيَكُونًا)[3] ؛ وإن دلت على الأمر ولم تقبل النون فهى اسم

(١) ظاهر ما ذكره المؤلف من التمثيل أنه يرى أن « تبارك » لا تدخل عليه إلا تاء الفاعل، وأن نعم وبئس لا تدخل عليهما إلا تاء التأنيث ، وأن عسى وليس تدخل عليهما التاءان ، أما فى « تبارك » فهو تابع لابن مالك فى شرح الكافية ، وقد خالفه غيره من النحاه فذهب إلى أن هذا الفعل تلحقه تاء الفاعل فتقول « تباركت يا ألله » وتلحقه تاء التأنيث أيضا فتقول « تباركت أسماء الله » وأما فيما بقى فما يدل عليه ظاهر كلامه صحيح ، فنعم وبئس لا تقترن بهما تاء الفاعل ، وممن نص عليه ابن مالك فى شرح الكافية ، وعسى وليس تلحقهما تاء الفاعل تقول « لست ذاهبا،وعسيت أن نفعل كذا » وتلحقهما تاء التأنيث فتقول « ليست هند مفلحة ، وعست زينب أن تزورنا » .

(٢) قد وردت كلمات تدل على معنى الماضى ولا تقبل التاءين، وهى مع ذلك أفعال وليست أسماء أفعال ، وذلك مثل حبذا فى المدح ، ومثل ماأحسنه فى التعجب ، ولايضر ذلك، لأن عدم لحاقهن إحدى التاءين عارض لا أصلى .

(٣) من الآية ٣٢ من سورة يوسف ، وقد تقبل كلمة النون ولم تدل على الأمر ، ولا تكون - مع ذلك - فعلا مضارعا ، وذلك كفعل التعجب الذى على صورة الأمر نحو « أحسن بزيد » ونحو قول الشاعر :

* فَأَحْرِ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وأَحْرِيَا *

فإن الأصل « وأحرين » فقلبت نون التوكيد ألفا .

كنَزَال ودَرَاكِ[1]، بمعنى أنْزِلْ وأدْرِكْ ، وهذا أولى من التمثيل بصَهْ وحَيَّهَلْ فإن اسميتهما معلومة مما تقدم ؛ لأنهما يقبلان التنوين

* * *

هذا باب شرح المعرب والمبنى

الاسم ضربان : مُعْرَب ، وهو الأصل ، ويسمى مُتَمَكِّناً ، ومبنى ، وهو الفرع ، ويسمى غير متمكن[2] .

وإنما يُبْنَى الاسمُ إذا أشبه الحرف ، وأنواع الشبه ثلاثة :

أحدها : الشبه الوَضْعى ، وضابطه أن يكون الاسم على حرف أو حرفين[3] ،

---

(١) الكلمة التى تدل على الأمر ولا تقبل النون إما أن تكون اسم فعل كنزال ودراك ، فإنهما بمعنى انزل وأدرك ، ولا تقبلان نون التوكيد ، وإما أن تكون مصدرا ، نحو قول الشاعر :

فَصَبْراً فى مَجَالِ المَوْتِ صَبْراً فَمَا نَيْلُ الخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ

فإن المعنى اصبر فى مجال الموت ، ولا تقبل كلمة « صبرا » نون التوكيد

(٢) هذا الذى تقيده عبارة المؤلف ــ من أن الاسم منحصر فى هذين النوعين المعرب والمبنى ــ هو الصحيح الذى عليه جمهرة النحاة من الكوفيين والبصريين ، وذهب بعض النحاة إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم نحو أبى وأخى وغلامى قسم ثالث لامعرب ولا مبنى ، أما أنه ليس معربا فلأنه ملازم لحركة واحدة وهى الكسرة ، وأما أنه ليس مبنيا فلأنه لم يشبه الحرف ، وهذا كلام غير مستقيم بل هو من نوع المعرب ، والحركات مقدرة على ما قبل الياء مثل تقديرها على آخر الاسم المقصور وعلى آخر الاسم المنقوص ، والمانع من ظهورها وجود حركة المناسبة لياء المتكلم وهى الكسرة .

(٣) سواء أكان ثانى الحرفين حرف لين أم لم يكن ــ على الراجح ، فما كان ثانيه حرف لين من الحروف مثل ما ولا ، ومن الأسماء المشبهة لها مثل نا ، وما كان ثانيه غير حرف لين من الحروف مثل هل وبل وقد ، ومن الأسماء المشبهه لها كم ومن ، وادعى الشاطبى أن أصل وضع الحرف أن يكون على حرف واحد أو حرفين ثانيهما حرف لين ، وهو خلاف ما يراه المحققون .

فالأول كتاء « قُمتُ » فإنها شبيهة بنحو باء الجر ولامِهِ وواو العطف وفائه ، والثانى كنَا مِنْ « قُمْنَا » فإنها شبيهة بنحو قَدْ وَبَلْ .

وإنما أعرب نحو « أبٍ ، وأخٍ » لضَعْف الشبه بكونه عارِضاً ؛ فإن أصلهما أبَوٌ وأخَوٌ ، بدليل أبَوَانِ وأخَوَانِ .

الثانى : الشبه المعنوى ، وضابطُه: أن يتضمن الاسم معنًى مِن معانى الحروف، سواء وُضع لذلك المعنى حَرْفٌ ، أم لا .

فالأول كَمَتَى، فإنها تستعمل شَرْطاً نحو « مَتَى تَقُمْ أَقُمْ » وهى حينئذ شبيهة فى المعنى بإنِ الشرطية ، وتستعمل أيضاً استفهاماً نحو (مَتَى نَصْرُ اللهِ ؟)[1] وهى حينئذ شبيهة فى المعنى بهمزة الاستفهام .

وإنما أعربت أىٌّ الشرطية فى نحو (أَيَّمَا الأجلَيْنِ قَضَيْتَ)[2] والاستفهامية فى نحو (فأىُّ الفَرِيقَيْنِ أحَقُّ)[3] لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتهما للاضافة التى هى من خصائص الأسماء[4] .

---

(١) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة القصص

(٣) من الآية ٨١ من سورة الأنعام

(٤) فإن قلت : فلماذا بنيت « لدن » مع أنها ملازمة للاضافة مثل أى ؟

فالجواب عن ذلك أن نذكرك أولا بأن للعرب فى لدن لغتين إحداهما الإعراب وهى لغة قيس ، وعلى هذا يسقط هذا السؤال ويصبح كلام النحاة مستقيما ، وهو أن الإضافة التى هى من خصائص الأسماء إذا لازمت كلمة، وكان فى هذه الكلمة شبه للحرف عارض لزوم الإضافة شبه الحرف فبقيت على ما هو الأصل فى الاسم وهو الإعراب ، واللغة الثانية فى لدن البناء ، وهى لغة عامة العرب ، ويعتذر عن هذه اللغة بأن هؤلاء قد وجدوا فى لدن شبها للحرف من جهة اللفظ لأنهم قد قالوا فيها « لد » فهى على حرفين ، كما وجدوا فيها شبها معنويا لأنهاموضوعة لمعنى نسبي وهو أول الغاية فى الزمان=

والثانى نحو «هُنَا» فإنها متضمِّنَة لمعنى الإشارة ، وهذا المعنى لم تضع العرب[١] له حرفاً ، ولكنه من المعانى التى مِنْ حَقِّها أن تؤدَّى بالحروف ، لأنه كالخطاب والتنبيه ، فهُنا مستحقة للبناء لتضمنها لمعنى الحرفِ الذى كان يستحق الوضع .

وإنما أعرب « هٰذَان ، وهاتان » — مع تضمنهما لمعنى الإشارة — لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى ، والتثنية من خصائص الأسماء[٢] .

= أو المكان ، ووجدوا فيها شبها استعمالياوهو لزوم استعمالها فى وجه واحد وامتناع الإخبار بها أو عنها ، بخلاف « عند » التى بمعناها فإنها تجىء فضلة وتجىء عمدة ، فلما وجدوها قوية الشبه بالحرف من عدة أوجه جنحوا إلى اعتبار هذا الشبه ولم يبالوا بالإضافة.

(١) قد يقال : إنهم نصوا على أن اللام العهدية يشار بها إلى معهود ذهنا ، وهى حرف ، فقد وضعوا للاشارة حرفا هو أل العهدية ، غاية ما فى الباب أنها للاشارة الذهنية ، ولا فرق بينها وبين الخارجية .

(٢) اعلم أولا أن للنحاة فى « هذين » و « هاتين » نصبا وجراً و « هذان » و « هاتان » رفعاً — مذهبين: أحدهما أنها مثنيات حقيقة ، وأنها معربات بالألف رفعا وبالياء نصبا وجراً كسائر المثنيات ، ووجه هذا المذهب أنه قد عارض شبه الحرف ما هو من خصائص الأسماء وهو التثنية. وثانى المذهبين أن هذه الألفاظ ليست مثنيات حقيقة ، وأنها مبنية ، ووجه هذا المذهب أنها فارقت المثنيات الحقيقية من وجهين ، الأول : أنها لو كانت مثنيات حقيقة لقيل فى حالة الرفع هذيان وهاتيان ، كما يقال : فتيان ، ولقيل فى حالتى النصب والجر : هذيين وهاتيين ، كما يقال : فتيين ، والثانى : أن من شرط التثنية الحقيقية قبول التنكير ، ألا ترى أنك لا تثنى زيدا العلم حتى تعتقد تنكيره ، ثم إذا أردت تعريفه بعد التثنية أدخلت عليه ال فقلت : الزيدان والزيدين ، وأسماء الإشارة لا تقبل التنكير بحال . فلما لم تكن هذه الأسماء مثنيات حقيقة لما ذكرنا لم يصح أن يقال : إنه عارض شبه الحرف شىء من خصائص الأسماء ، غاية مافى الباب أن العرب وضعوا للمشار إليه فى حالة الرفع إذا كان مثنى هذان وهاتان وله فى حالتى الجر والنصب هذين وهاتين ، فهى ألفاظ موضوعة على صورة المثنى فى بادىء الأمر ؛ فإذا عرفت هذا تبين لك أن كلام المؤلف ملفق من المذهبين ، فصدره =

الثالث : الشبه الاستعمالى ، وضابطُه : أن يلزم الاسمُ طريقةً من طرائق الحروف كأن يَنُوبَ عن الفعل وَلاَ يَدْخُلَ عليه عاملٌ فيؤثر فيه ، وكأن يَفْتَقِرَ افتقاراً متأصِّلاً إلى جملة[1] .

فالأول كـ « هَيْهَاتَ ، وَصَهْ ، وَأَوَّهْ » فإنها نائبة عن بَعُدَ وَأَسْكُتْ وَأَتَوَجَّعُ ، ولا يصح أن يدخل عليها شىء من العوامل فتتأثر به ، فأشبهت « ليت ولعلّ » مثلا ، ألا ترى أنهما نائبان عن « أَتمنّى وأترجّى » ولا يدخل عليهما عامل ، وَاحْتُرِزَ بانتفاء التأثر من المصدر النائب عن فعله نحو « ضَرْباً » فى قولك « ضَرْباً زَيْداً » فإنه نائب عن « اضْرِبْ » وهو مع هذا معربٌ ، وذلك[2] لأنه تدخل عليه العواملُ فتؤثر فيه ، تقول : « أعجبنى ضربُ زيدٍ ، وكرهت ضربَ عمرو ، وعجبت من ضَرْبِهِ » .

والثانى كإذْ و إذا وَحَيْثُ[3] والموصولاتُ ، ألا ترى أنك تقول « جئتُكَ إذ »

= يوافق المذهب الأول القائل بإعراب هذه الألفاظ ، وعجزه يوافق المذهب الثانى القائل ببنائها . حتى قال الشيخ خالد : « إذا جمع بين طرفى الكلام أنتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما ، وهذا قول ثالث لم أقف عليه » اهـ .

(١) يقوم مقام الجملة شيآن ؛ الأول الوصف الصريح مع ال الموصوله نحو « الضارب والمضروب » والثانى التنوين المعوض به عن الجملة فى إذ نحو (ويومئذ يفرح المؤمنون) وفى إذا نحو (وإذا لا يكونوا أمثالكم)

(٢) إنما تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه إذا ناب عن أن المصدرية والفعل ، والأمثلة الثلاثة مما ناب فيه المصدر عن أن والفعل ، وليس من المصدر الذى ناب عن فعل الأمر .

(٣) فإن قلت : إن إذ وإذا ملازمان للاضافة ، وقد علمنا أن الإضافة مما يختص بالأسماء ، فلماذا لم يعربا كما أعربت أى الشرطية والاستفهامية لملازمتهما للاضافة .

فالجواب عن ذلك أن نبين لك أن ملازمة الإضافة على ضربين ، الأول ملازمة الإضافة إلى مفرد ، وهذا هو الذى يعارض شبه الحرف ، وبسببه أعربت أى ، لأنها =

فلا يتمُّ معنى « إذْ » حتى تقول « جاء زَيْدٌ » وَنَحْوَهُ ، وكذلك الباقى ، وَاحترِزَ بذكر الأصالة من نحو (هٰذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)(١) فيوم : مضاف إلى الجملة ، والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه ، ولكن هذا الافتقار عارضٌ فى بعض التراكيب ، ألا ترى أنك تقول : « صُمْتُ يَوْماً ، وَسِرْتُ يَوْماً » فلا يحتاج إلى شىء ، وَاحترِزَ بذكر الجملة من نحو « سُبْحَانَ » وَ « عِنْدَ » فإنهما مفتقران فى الأصالة لكن إلى مفرد ، تقول : « سُبْحَانَ الله »(٢) وَ « جلستُ عندَ زيدٍ » .

وإنما أُعْرِبَ « اللذان ، واللتان ، وَأىُّ الموصولة » فى نحو « اضرب أيُّهُمْ أساء » لضعف الشَّبَهِ بما عارضَه من المجىء على صورة التثنية ، ومن لزوم الإضافة(٣) .

= ملازمة للاضافة إلى مفرد والثانى ملازمة الإضافة إلى جملة ، وهذا النوع الثانى لا يعارض شبه الحرف ، وإذ وإذا يلازمان الإضافة للجملة؛ فلا يعارض ذلك مشابهتهما للحرف ، لأن الإضافة للجملة فى تقدير الانفصال ، فكأنه لا إضافة ، فافهم ذلك .

(١) من الآية ١١٩ من سورة المائدة .

(٢) ما ذكره المؤلف من أن « سبحان » ملازم للاضافة إلى مفرد هو المشهور عند أهل اللغة والنحو ، وذهب جماعة إلى أن سبحان يستعمل غير مضاف ، واستشهدوا على استعماله غير مضاف بقول الأعشى ميمون :

قد قُلْتُ لَمَّا جَاءَنِى فَخْرُهُ   سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ

وهو شاذ عند الأولين.

(٣) أما قوله « لضعف الشبه بما عارضه من المجىء على صورة التثنية » فهو راجع إلى ما ذكره من إعراب « اللذين » و « اللتين » وهو كلام يجرى فيه نفس الكلام الذى ذكرناه فى « هذين » و « هاتين » . وأما قوله « ومن لزوم الإضافة » فهو راجع إلى « أى » وحاصل ذلك أنه وجد فى « أى » الموصولة الشبه الافتقارى لأنها =

وما سَلِمَ من مشابهة الحرف فمعربٌ ، وهو نوعان : ما يظهر إعرابه ، كأرضٍ ، تقول : « هذه أرضٌ ، ورأيت أرضاً ، ومررت بأرضٍ » ومالا يظهر إعرابه كالْفَتَى ، تقول : « جاء الْفَتَى ، ورأيت الفَتَى ، ومررت بالفَتَى » ، ونظيرُ الفتى سُمًا - كهُدًى - وهى لغة فى الاسم ، بدليل قول بعضهم : « ما سُمَاكَ ؟ » حكاه صاحب الإفصاح ، وأما قولُه :

٥ - * وَاللهُ أَسْمَاكَ سُمًا مُبَارَكاً *

= مفتقره افتقارا متأصلا إلى جملة تكون صلة لها ، وهذا الشبه يقتضى البناء ، لكنها لما كانت ملازمة للاضافة إلى مفرد - على ما سيأتى فى باب الإضافة - وكانت الإضافة من خصائص الأسماء ، فقد عارض هذا الشبه ما يقتضى الإعراب ؛ فلذلك أعربت .

٥ - هذا بيت من الرجز المشطور يقوله ابن خالد القنانى - بفتح القاف والنون المخففة - نسبة إلى قنان ، وهو جبل لبنى أسد فيه ماء يسمى العسيلة ، وبعده قوله :

* آثَرَكَ اللهُ بِهِ إِيثَارَكاَ *

اللغة : « أسماك » يريد ألهم آلك أن يسموك « سما » بضم السين مقصوراً كهدى وتقى وضحى - الاسم ، وستعرف ما فيه « آثرك » ميزك واختصك « إيثاركا » هو مصدر ، وضمير المخاطب يجوز أن يكون فاعله ويجوز أن يكون مفعوله ، على ما ستعرفه فى إعراب البيت وبيان معناه .

المعنى : إن الله تعالى قد ألهم أهلك أن يسموك اسما ميمونا مباركا ، وإن الله سبحانه قد ميزك بهذا الاسم عن الناس واختصك به من دونهم ، كما آثرك بالعقل والحكمة والفضل ، أو كما تؤثر أنت خلق الله بالمعروف والعطايا .

الإعراب : « الله » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « أسماك » أسمى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الجلالة ، وضمير المخاطب مفعول به أول لأسمى « سما » مفعول به ثان منصوب بفتحة ظاهرة أو بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة منع من ظهورها التعذر ، كما سنبينه فى ذكر الاستشهاد « مباركا » نعت لسما منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوليه فى محل رفع خبر المبتدأ « آثرك » آثر : فعل ماض ، =

فلا دليل عليه فيه ؛ لأنه منصوب مُنَوَّن ، فيحتمل أن الأصل سُمٌ ثم دخل عليه الناصبُ ففتح كما تقول في يَدٍ : « رأيت يَداً » .

* * *

= وضمير المخاطب مفعوله « الله » فاعله «به» جار ومجرور متعلق بآثر « إيثاركا » إيثار : مفعول مطلق عامله آثر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، ويجوز أن يكون ضمير المخاطب فاعلا بالمصدر وقد حذف مفعول المصدر ، والأصل : إيثارك الناس بالخير والمعروف ، ويجوز أن يكون هذا الضمير مفعولا للمصدر وقد حذف الفاعل ، والأصل : إيثاره إياك بالحكمة والعقل والفضل ، وعلى الأول محل الضمير رفع ، وعلى الثاني محل الضمير نصب ، والألف على الحالين ألف الإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « سما » فإنه لغة في الاسم من ثمان عشرة لغة سنذكرها ، وورود هذه اللفظة في هذا الموضع لايصلح دليلا على أن الكلمة مقصورة مثل «هدى» لأنه يحتمل أن تكون صحيحة الآخر نظير أب وأخ ودم ويد ، فإنك تقول في هذه الألفاظ في حالة النصب : رأيت أبا وأخا ودما ويدا ، وهي حينئذ منصوبة بالفتحة الظاهرة ، كما يحتمل أن تكون كلمة «سما» في البيت مقصورة مثل هدى وتقى وضحى ، فإنك تقول : اهتديت هدى ، كما قال الشاعر : أسماك سما ، وهي حينئذ منصوبة بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر ، نعم لو قلت «هذا سما مبارك» تعين أن يكون مقصورا ، إذ لو كان صحيح الآخر لقلت هذا سم مبارك » ولهذا صح الاستدلال بما حكاه المصنف عن صاحب الإفصاح من قولهم «ما سماك » إذ لو جاء به على اللغة الأخرى لقال «ما سمك» بضم الميم ــ فتدبر هذا .

ويحتمل الوجهين أيضاً قول الشاعر :

لأَوضَحِهَا وَجْهاً وَأَكْرَمِهَا أَباً ... وَأَسْمَحِهَا كَفًّا وَأَبْعَدِهَا سُمَا

أما لغات الاسم فهي ثمان عشرة لغة جمعها العلامة الدنوشرى في بيت واحد من الطويل فقال :

سُمَاء سِمٌ وَاسْم سِمَاةٌ كَذَا سُمًا ... وَزِدْ سُمَةً ، وَاثْلُثْ أَوَائِلَ كُلِّهَا

فصل : والفعل ضَرْبَانِ : مبنى ، وهو الأصل[١]، ومُعْرَبٌ ، وهو بخلافه .
فالمبنى نوعان :

أحدهما : المـاضى[٢] ، وبناؤهُ على الفتح كضَرَبَ ، وأما « ضَرَبْتُ » ونحوه ، فالسكون عارِضٌ أوْجَبَهُ كَرَاهتُهم توالىَ أربع متحركات فيما هو كالـكلمة[٣] [الواحدة] وكذلك ضمة « ضَرَبُوا » عارضة لمناسبة الواو .

---

(١) المراد بالأصل فى هذا الموضع الغالب ، أو ما ينبغى أن يكون الشىء عليه ، وكل شىء جاء على ما هو الأصل فيه فإنه لا يسأل عن علته ، ولهذا لا يسأل عن علة بناء الفعل المـاضى وفعل الأمر ، وكل شىء جاء على خلاف ما هو الأصل فيه لزم أن يسأل عن علة خروجه عن الأصل ، ولهذا يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع ، وهى مشابهته للاسم الذى الأصل فيه الإعراب ، وإنما كان الأصل فى الفعل البناء لـكونه لا تعرض له معان مختلفة تفتقر فى التمييز بينها إلى الإعراب ، وإنما كان الأصل فى الاسم الإعراب لـكونه يعرض له أن تطرأ عليه معان مختلفة تفتقر إليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة .

(٢) قد عرفت أن الأصل فى الفعل البناء ، وعرفت أن كل ما جاء على ما هو الأصل فيه لا يسأل عن علة مجيئه كذلك ، واعلم أن الأصل فى المبنى أن يكون بناؤه على السكون لخفته كما سيذكره فى الفصل التالى ، فما بنى على حركة معينة يسأل فيه سؤالان ، أولهما : لـماذا بنى على حركة ولم يبن على السكون ؟ وثانيهما : لـماذا كانت الحركة هى خصوص الفتحة مثلا ؟ وإنما بنى المـاضى على حركة لـكونه أشبه المضارع المعرب فى وقوع كل منهما صفة وصلة وحالا وخبراً ، وإنما كان بناؤه على الفتح لـكون الفتحة أخف الحركات مع كون الفعل ثقيلا بسبب دلالته على شيئين هما الحدث والزمان فلو أنه بنى على الضم لاجتمع فيه ثقيلان ، فطلبوا فى نطقهم التخفف من أحد الثقيلين فجاءوا به مفتوحا .

(٣) اعلم أن الفعل والفاعل كالـكلمة الواحدة لشدة ارتباط أحدهما بالآخر ، ولأنه لا يمكن أن يستغنى الفعل عن الفاعل أصلا ، ثم اعلم أنهم لا يأتون بكلمة يتوالى فيها أربعة متحركات أصلا ، فإذا رأيت فى الـكلام كله توالى فيها أربعة متحركات فاعلم أن =

والثانى : الأمر ، وبناؤُهُ على ما يُجْزَمُ به مضارعُه(١)، فنحو «اضْرِبْ» مبنى على السكون ، ونحو «اضْرِبَا» مبنى على حذف النون ، ونحو «اغْزُ» مبنىٌّ على حذف آخر الفعل .

والمعربُ : المضارعُ نحو «يَقُومُ» لكن بشرط سلامته من نون الإناث ونون التوكيد(٢) المباشِرَة ، فإنه مع نون الإناث مبنى على السكون ، نحو (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ)(٣)، ومع نون التوكيد المباشرة مبنيٌّ على الفتح ، نحو (لَيُنْبَذَنَّ)(٤)،

= لذلك علة ، ومن ذلك قولهم بقرة وشجيرة وكلة ، فإن هذه التاء على نية الانفصال والطرح فلم يعتبروها من حروف الكلمة ، ومن ذلك قولهم « عابط ، وهديد » بضم ففتح فكسر فيهما — فإن أصل هاتين الكلمتين «هدابد ، وعلابط» بألف ساكنة بعد ثانيهما ، فحذفت الألف وهى مقدرة الثبوت . ومما يدلك على أنهم اعتبروا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة أنهم إذا قالوا « ضربت ، وضربنا ، وضربن » بإسناد الفعل إلى ضمير الرفع المتحرك سكنوا آخر الفعل للعلة التى ذكرنا ، فإذا أرادوا المفعول قالوا « ضربنا زيد » فلم يسكنوا آخر الفعل ، بل أبقوه على فتحه ، لأن الفعل والمفعول ليسا كالكلمة الواحدة ، ويقولون « ضربك ، وضربه ، وضربها » بفتح الباء فيهن .

(١) هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب بلام أمر محذوفة . فأصل قم واقعد لتقم ولتقعد ، فحذفت لام الأمر ، ثم حذف حرف المضارعة ، وارتضى المؤلف فى مغنى اللبيب مذهبهم .

(٢) علة بناء المضارع مع نون النسوة مشابهته للفعل الماضى ، فنحو يرضعن أشبه أرضعن ، وذهب السهيلى إلى أن المضارع مع نون النسوة معرب على ما استقر له من الإعراب ، وعلة بناء المضارع مع نون التوكيد المباشرة تركبه معها كتركب خمسة عشر وعلة إعرابه مع غير المباشرة أن الفاعل فاصل بين الفعل والنون ، وهم لا يركبون ثلاثة أشياء .

(٣) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة

(٤) من الآية ٤ من سورة الهمزة

وأما غير المباشرة فإنه معرب معها تقديراً ، نحو (لَتُبْلَوُنَّ[١] ، فَإِمَّا تَرَيِنَّ[٢] ، وَلاَ تَتَّبِعَانِّ)[٣] .

والحروفُ كُلُّها مبنية .

* * *

فصل : وأنواع البناء أربعة ؛ أَحَدُها : السكون ، وهو الأصل ، ويسمى أيضاً وَقْفاً ، ولخفته دَخَلَ فى الكلم الثلاث ، نحو : هَلْ ، وقُمْ ، وكَمْ . والثانى : الفتح ، وهو أقرب الحركات إلى السكون ؛ فلذا دخل أيضاً فى الكَلِمِ الثلاث ، نحو : سَوْفَ ، وَقَامَ ، وَأَيْنَ . والنوعان الآخَرَانِ هما الكسر والضم ، ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخلا فيه ، ودَخَلاَ فى الحرف والاسم ، نحو لام الجر و « أمسِ » ونحو « مُنْذُ » فى لغة من جَرَّ بها أو رَفَعَ ، فإن الجارة حرف والرافعة اسم[٤] .

* * *

---

(١) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران

(٢) من الآية ٢٦ من سورة مريم

(٣) من الآية ٨٩ من سورة يونس

(٤) الخلاصة فى هذا الموضوع أن الأصل فى الحروف وفى الأفعال البناء ، والأصل فى الأسماء الإعراب . فلا يسأل عن علة بناء الحرف ولا عن علة بناء الفعل ، ويسأل عن علة بناء الاسم ، وقد علمنا أن علة بنائه شبهه بالحرف فى أحد وجوه الشبه الثلاثة ، ويسأل عن إعراب الفعل المضارع ، وقد استقر عندهم أن علة إعرابه مشابهته للاسم فى وقوعه خبرا وصفة وصلة وحالا ، ثم الأصل فى المبنى أن يكون بناؤه على السكون ، فلا يسأل فى المبنى على السكون ـ سواء أكان اسما أو فعلا أو حرفا ـ لم كان بناؤه على السكون . فإن كان واحد من الثلاثة قد بنى على حركة سئل فيه سؤالان : لم بنى على حركة ؟ ولم كانت الحركة خصوصى الفتحة =

فصل: الإعرابُ(١) أثَرٌ ظاهر أو مُقَدَّر يجلبه العاملُ في آخر الكلمة، وأنواعه أربعة: رفعٌ ونصبٌ في اسم وفعل، نحو «زَيْدٌ يَقُومُ، وَإِنَّ زَيْداً لَنْ يَقُومَ» وجَرٌّ في اسم نحو «لِزَيْدٍ» وجَزْمٌ في فعل نحو «لم يَقُمْ» ولهذه الأنواع الأربعة علاماتٌ أصول، وهي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، وحذف الحركة للجزم، وعلاماتٌ فروعٌ عن هذه العلامات، وهي واقعة في سبعة أبواب:

الباب الأول: باب الأسماء الستة، فإنها ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتخفض بالياء، وهي «ذُو» بمعنى صاحب، والْفَمُ إذا فارقته الميم، والأب، والأخ، والحَمُ، والهَنُ، ويشترط في غير «ذو» أن تكون مضافة لا مفردة، فإن أفردت أعربت بالحركات، نحو (وَلَهُ أخٌ)(٢)، و (إِنَّ لَهُ أباً)(٣)،

= أو الضمة أو الكسرة، ومن أسباب البناء على حركة إرادة التخلص من الساكنين كما في نحو أمس، ومنها كون الكلمة على حرف واحد كتاء المتكلم، ومنها كون الكلمة عرضة لأن يبتدأ بها كلام الابتداء في نحو «لزيد أكرم من عمرو» ومنها أن يكون للكلمة حالة إعراب كما بنيت قبل وبعد على حركة لأن لهما حالة يعربان فيها، ومنها شبه الكلمة المبنية بكلمة معربة كما في الفعل الماضي على حركة لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب، فتفطن لذلك، وكن منه على ثبت.

(١) يرد لفظ الإعراب في اللغة العربية لمعان كثيرة أشهرها ستة، الأول البيان، تقول «أعرب فلان عما في نفسه» تريد أبان، والثاني الإجادة، الثالث الحسن، ومنه قولهم «امرأة عروبة» بفتح العين، الرابع التغيير، الخامس إزالة الفساد عن الشيء، تقول «أعرب فلان كذا» تريد أنه أزال فساده، السادس التكلم باللغة العربية.

والإعراب في اصطلاح النحاة بناء على القول بأنه معنوي «هو تغيير أواخر الكلم بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها» وبناء على أنه لفظي هو ما ذكره المؤلف بقوله «أثر ظاهر أو مقدر ــ إلخ»

(٢) من الآية ١٢ من سورة النساء (٣) من الآية ٧٨ من سورة يوسف

و (بَنَاتُ الأخِ)[1]، فأما قوله :

٦ — * خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا *

---

(١) من الآية ٢٣ من سورة النساء

٦ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب النحاة هذا البيت إلى العجاج ، وهو غير موجود فى أصل ديوان أراجيزه ، وبعد البيت قوله :

* صَهْبَاءَ خُرْطُوماً عُقَاراً قَرْقَفَا *

اللغة : « خياشيم » جمع خيشوم ، وأراد به الأنف « فا » أراد به فاها «صهباء» هى الخمر « خرطوما » هى الخمر أول عصيرها « عقارا » هى الخمر أيضا ، سميت بذلك لأنها تعقر شاربها « قرقفا » هى الخمر أيضا ، وأراد بهذه الألفاظ ما تحمله من الأوصاف ، ولم يرد بها مجرد الاسمية .

المعنى : يريد أن نكهة سلمى طيبة ، وأن الريح التى تنبعث من فيها ذكية أرجة لأن ريقتها كأنها مزجت بالخمر ، ووصف ريح الفم بالطيب مما كثر فى الشعر العربى ، ومن شواهد النحاة :

وَا ، بِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الأشْنَبُ كَأَنَّمَا ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ

الإعراب : « خالط » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخمر ، والخمر ممـــا يجوز تذكيره وتأنيثه وإن يكن الأكثر فيه التأنيث « من سلمى » جار ومجرور متعلق بخالط «خياشيم» مفعول به لخالط منصوب بالفتحة الظاهرة « وفا » الواو حرف عطف ، فا : معطوف على خياشيم ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، والمضاف إليه محذوف على ما ستعرفه فى بيان الاستشهاد بالبيت « صهباء » حال من الضمير المستتر فى خالط « خرطوما عقارا قرقفا » أحوال أخرى من ذلك الضمير المستتر .

الشاهد فيه : قوله « وفا » فإن هذه الواو حرف عطف ، وقد عطفت «فا» على « خياشيم » المنصوب على أنه مفعول به لخالط ، كما تبين لك فى الإعراب ، وهذا المعطوف من الأسماء الستة ، وقد نصبه الشاعر بالألف نيابة عن الفتحة ، مع أنه غير مضاف فى اللفظ إلى شىء ، وبهذا الظاهر يبطل قول النحاة : إن شرط إعراب هذه =

فشاذ، أو الإضافة مَنْوِيّة، أى: خياشِيمَهَا وَفَاهَا، واشترط فى الإضافة أن تكون لغير الياء، فإن كانت للياء أعربت بالحركات المُقَدَّرة، نحو (وَأَخِى هَارُون)(١) (إِنِّى لاَ أَمْلِكُ إِلاَّ نَفْسِى وَأَخِى)(٢)، و «ذُو» ملازمة للإضافة لغير الياء(٣)، فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها.

= الأسماء الستة بالواو رفعاً وبالألف نصبا وبالياء جرا أن تكون مضافة، لأن الشاعر أعربها هذا الإعراب وليست من الإضافة فى شىء، وللنحاة فى الرد على هذا الاعتراض وجهان، الأول: أن هذا البيت شاذ غير جار على الكثير المستعمل فى كلام العرب، وقد علم أن الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وأنه لا يعترض به على القواعد المتلئبة المطردة فى كلام الفصحاء. والثانى: أنا لا نسلم أن «فا» فى هذا البيت غير مضاف إلى ضمير عائد إلى المحبوبة محذوفا مع أنه منوى الثبوت، وأصل الكلام على هذا «خالط من سلمى خياشيمها وفاها» فحذف الضمير من اللفظ وقدره موجودا، فأعرب الاسم نفس الإعراب الذى يقتضيه وجود المضاف إليه، وكل ما فى الباب أننا نتوسع فى شرط الإضافة فنقول: سواء أكان المضاف إليه مذكورا فى اللفظ وهو الغالب أم كان مقدرا وهو قليل، وهذا البيت مما فيه الإضافة إلى مقدر، فهو من القليل، وقد ذكر هذا الوجه أبو الحسن الأخفش، وتبعه عليه ابن مالك صاحب الألفية. وعنهما نقل المؤلف هذا التخريج بقوله «أو الإضافة منوية» وهذا الذى قررناه من أن الكلام اشتمل على جوابين عن البيت مبنى على أن العبارة «أو الإضافة» وفى نسخة «والإضافة منوية» بالواو، فيكون جوابا واحدا وما بعد الواو تسهيل لوجه الشذوذ.

(١) من الآية ٣٤ من سورة القصص

(٢) من الآية ٢٥ من سورة المائدة

(٣) اعلم أولا أنهم أرادوا أن يصفوا بأسماء الأجناس – أى أرادوا أن يجعلوا أسماء الأجناس صفات – فلم يتيسر لهم ذلك، لأن النعت لا يكون إلا مشتقا أو مؤولا بالمشتق، فاتخذوا كلمة «ذو» وصلة وذريعة إلى الوصف باسم الجنس، والتزموا إضافتها لاسم جنس غير وصف؛ لأنه لو كان اسم الجنس وصفا لما احتيج فى الوصف =

وإذا كانت « ذو » مَوْصُولَةً لزمتها الواو ، وقد تعرب بالحروف كقوله :

٧ — * فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا *

= به إلى وصلة ، ومن هنا تعلم أن« ذو » لاتضاف إلى الأعلام ، ولا إلى الضمائر ، ولا إلى الصفات ، ولا إلى الجمل ، وقد وردت إضافتها إلى العلم قليلا فى نحو « أنا الله ذو بكة » وورد إضافتها إلى الضمير شذوذا فى قول الشاعر :

إنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوه

ووردت إضافتها إلى جملة شذوذا أيضا فى نحو قولهم « اذهب بذى تسلم »

٧ — هذا الشاهد من كلمة لمنظور بن سحيم الفقعسى ، وقبله :

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِي الْقِرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِي وَأُبْكِي الْبَوَاكِيَا

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي ... البيت، وبعده :

وَإِمَّا كِرَامٌ مُعْسِرُونَ عَذَرْتُهُمْ وَإِمَّا لِئَامٌ فَادَّخَرْتُ حَيَائِيَا

وَعِرْضِيَ أَبْقَى مَا ادَّخَرْتُ ذَخِيرَةً وَبَطْنِيَ أَطْوِيهِ كَطَيِّ رِدَائِيَا

اللغة : « هاج » اسم فاعل من الهجاء ، وهو الذم والقدح . تقول : هجاه يهجوه هجوا وهجاء « فى القرى » القرى — بكسر القاف مقصورا — إكرام الضيف ، و « فى » هنا دالة على السببية والتعليل ، مثلها فى قوله صلى الله عليه وسلم « دخلت امرأة النار فى هرة » أى بسببها ، يريد أنه لن يهجو أحدا بسبب القرى على كل حال لأن الناس ثلاثة أنواع ، وقد ذكر هذه الأنواع الثلاثة وذكر مع كل نوع ما يدعوه إلى ترك هجائه « كرام » جمع كريم ، وأراد به الطيب العنصر الشريف الآباء ، وقابلهم باللئام «موسرون» : ذوو ميسرة وغنى وعندهم مايقدمونه للضيفان «معسرون» ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يقرون به الضيف .

الإعراب : « إما » حرف شرط وتفصيل مبنى على السكون لا محل له « كرام » فاعل بفعل محذوف يفسره السياق ، وتقدير الكلام : إما قابلنى كرام « موسرون » نعت لكرام مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد «لقيتهم» فعل ماض وفاعله ومفعوله، والجملة لا محل لها من =

. . . .

= الإعراب مفسرة « فحسبي » الفاء واقعة في جواب الشرط ، حسب : اسم بمعنى كاف خبر مقدم ، وياء المتكلم مضاف إليه «من» حرف جر «ذى» اسم موصول بمعنى الذى مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بحسب «عندهم» عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، والضمير مضاف إليه « ما » اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ مؤخر مبنى على السكون فى محل رفع ، ويجوز العكس ، وهو أن يكون حسب مبتدأ ، والاسم الموصول خبرا « كفانيا » كفى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول وهو ما .

الشاهد فيه : قوله « من ذى عندهم » فإن « ذى » فى هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذى واعلم أنه قد رويت هذه الكلمة بروايتين ، فمن النحاة من رواها « فحسبي من ذو عندهم » بالواو مع أن الكلمة فى محل جر بمن ، واستدل بهذه الرواية على أن «ذو» الموصولة مبنية مثل سائر الموصولات، ومنهم من رواها «فحسبي من ذى عندهم» بالياء واستدل بهذه الرواية على أن «ذى» الموصولة تعامل معاملة «ذى» التى هى من الأسماء الستة ، ومعنى هذا أنها معربة . وأنها ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء ، والمؤلف قد أتى بالكلمة هنا على هذه الرواية ، واستدل بها لما ذكرناه ، والذى عليه جمهور النحاة هو الأول قال ابن منظور فى لسان العرب «وأما قول الشاعر :

* فَإِنَّ بَيْتَ تَمِيمٍ ذُو سَمِعْتَ بِهِ *

فإن «ذو» ههنا بمعنى الذى ، ولا يكون فى الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد ، وليست بالصفة التى تعرب نحو قولك : مررت برجل ذى مال ، وهو ذو مال ، ورأيت رجلا ذا مال . وتقول : رأيت ذو جاءك ، وذو جاءك ، وذو جاءوك ، وذو جاءتك ، وذو جئنك ، بلفظ واحد للمذكر والمؤنث . ومن أمثال العرب : أتى عليه ذو أتى على الناس ، أى : الذى أتى عليهم ، قال أبو منصور : وهى لغة طيء ، وذو بمعنى الذى » اهـ . وفى كلامه شاهد كالذى معنا على أن ذو بالواو ولو كان موضعها جرا أو نصبا . فإن قوله « ذو سمعت به » نعت لبيت تميم المنصوب على أنه اسم إن ، ولو كانت « ذو » معربة لقال : فإن بيت تميم ذا سمعت به ، فلما جاء بها بالواو مع ذلك علمنا أنه يراها مبنية .

وإذا لم تفارق الميمُ الفمَ أعرب بالحركات(١).

* * *

فصل : والأفصحُ فى الهَنِ النَّقْصُ ، أى : حَذْفُ اللام ، فيعربُ بالحركات ومنه الحديث : «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ وَلاَ تَكْنُوا»(٢) ويجوز النَّقْصُ فى الأبِ والأخِ والحَمِ ، ومنه قوله :

٨ — بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِىٌّ فِى الْكَرَمْ   وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

---

(١) تستعمل كلمة « فم » بالميم مضافة ، وتستعمل مقطوعة عن الإضافة ، فأما استعمالها مضافة فنحو قوله صلى الله عليه وسلم «لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » ونحو قول الراجز :

* يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِى الْبَحْرِ فَمُهْ *

ومن مجيئها غير مضافة قولهم « هند أطيب الناس فما » وقد استعمله الشاعر مقصورا مثل الفتى والعصا فى قوله :

يَا حَبَّذَا وَجْهُ سُلَيْمَى وَالْفَمَا   وَالْجِيدُ وَالنَّحْرُ وَثَدْىٌ قَدْ نَمَا

ووجه الدلالة أنه لو كان صحيح الآخر لـكان بضم الميم

(٢) تعزى ـ بوزن تجلى ـ أى انتسب وانتمى ، وهو الذى يقول « يالفلان » ليخرج الناس معه إلى القتال فى الباطل ، وأعضوه ـ بهمزة قطع وكسر العين وتشديد الضاد ـ أى قولوا له « اعضض على هن أبيك » ومعنى « لا تـكنوا » قولوه بلفظه الصريح استهزاء به واحتقارا لمـا دعاكم إليه .

٨ — من النحاة من نسب هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وذكر أنه يمدح فيه عدى بن حاتم الطائى . ولايوجد البيت فى ديوان أراجيز رؤبة ، وإن ذكره ناشره فى زياداته . وقبل هذا البيت قوله :

أَنْتَ الْحَلِيمُ وَالأَمِيرُ الْمُنْتَقِمْ   تَصْدَعُ بِالْحَقِّ وَتَنْفِى مَنْ ظَلَمْ

اللغة : « الحليم » وصف من الحلم ، وهو ضد الخفة والطيش والجهل « تصدع بالحق » تجاهر به وتعلن أمره للناس ، وأصل الصدع كسر الإناء ونحوه « ظلم » =

. . . .

= بضم الظاء وفتح اللام — جمع ظلمة «اقتدى» يريد أنه جعله قدوة له وإماما فسار سيرته واتبع أثره «فما ظلم» أحسن ما توجه به هذه العبارة أن يكون معناها أنه لم يظلم أمه لأنه جاء على مثال أبيه الذى ينسب إليه، وذلك لأنه لو خالف أباه لنسب الناس أمه إلى الزنا، وأصله قولهم فى المثل «من أشبه أباه فما ظلم» وانظر الميدانى

الإعراب: «بأبه» الباء حرف جر. أب: مجرور بالباء. وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق باقتدى الآتى «اقتدى» فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف «عدى» فاعل اقتدى مرفوع بالضمة الظاهرة «فى» حرف جر «الكرم» مجرور بفى، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف «من» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه. مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ «يشابه» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الشرطية «فما» الفاء واقعة فى جواب الشرط، ما: حرف نفى «ظلم» فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الشرطية، وله مفعول محذوف، وتقدير الكلام: فما ظلم أمه، على ما بيناه لك فى لغة البيت. والجملة من الفعل الماضى المنفى بما وفاعله ومفعوله المحذوف فى محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الشرط.

الشاهد فيه: قوله «بأبه» وقوله «يشابه أبه» حيث أعرب الشاعر هاتين الكلمتين بالحركات الظاهرة، فجر الأولى بالكسرة الظاهرة، ونصب الثانية بالفتحة الظاهرة، مع أنهما مضافتان إلى ضمير الغائب، وهذه لغة من لغات العرب فى الأسماء الستة: يعربونها بالحركات وإن كانت مضافة لغير ياء المتكلم، وتسمى هذه اللغة لغة النقص، كما أن إعرابها بالحروف — الواو والألف والياء — تسمى لغة الإتمام، وستأتى لغة ثالثة نبينها فى الشاهد التالى، وتسمى لغة القصر. وعلى لغة النقص التى جاء عليها بيت الشاهد موضع حديثنا الآن يقال فى تثنية الأب: أبان، وفى تثنية الأخ: أخان، جعلوا الباء والخاء آخر الكلمة ولم يكترثوا باللام المحذوفة؛ وذلك كما قيل =

وقولُ بعضهم(١) فى التثنية : « أبَانِ » و « أخَانِ » . وتصْرُهُنَّ أولى من نقصهن كقوله :

٩ — * إنَّ أبَاهَا وَأبَا أبَاهَا *

= فى تثنية يدودم : يدان، ودمان، وقيل فى جمعه جمع المذكر السالم — مع أنه ليس وصفا ولا علما — أبون ، وأبين ، ومن ذلك قول زياد بن واصل السلمى :

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالْأبِينَ

قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : « العرب تقول : هذا أبوك ، وتقول : هذا أباك ، وتقول : هذا أبك ، فمن قال هذا أبوك أو قال هذا أباك قال فى التثنية : هذان أبوان ، ومن قال هذا أبك قال فى التثنية : هذان أبان » انتهى بإيضاح يسير .

(١) يريد أن من نقص أب وأخ قول بعضهم فى التثنية : أبان وأخان ، ووجه ذلك ما ذكرناه آخر الكلام على الشاهد السابق رقم ٨ وبيان ذلك بإيضاح أنه ثناه بغير واو فقال « أبان ، وأخان » كما تقول فى تثنية يد « يدان » فدل ذلك على أنه ثنى أبا وأخا محذوفى اللام من غير أن يرد لهما اللام المحذوفة، ولو كان يثنى أبوك وأخوك أو يثنى أبا وأخا برد لامهما — على ما هو الأصل فى نظائرهما لوجب أن يقول « أبوان وأخوان » وقد تلخص لك من هذا الكلام أن قولك « أبان ، وأخان » لا يحتمل إلا وجها واحدا هو أن يكونا تثنية أب وأخ ، وأما أبوان وأخوان فيحتملان وجهين ، لذلك كان « أبان وأخان » دليلا على لغة النقص.

٩ — نسب بعض الناس هذا الشاهد إلى أبى النجم الفضل بن قدامة العجلى الراجز ، ونسبه آخرون إلى رؤبة بن العجاج . وزعم العينى أن أبازيد رواه بسند عن أبى الغول منسوبا إلى بعض أهل اليمن من غير تعيين . وفى نوادر أبى زيد (ص ٥٨) أبيات على قافية هذا الشاهد ترتفع روايته لها إلى أبى الغول الطهوى ، ولكن بيت الشاهد ليس من بينها ، والنحاة يروون قبل البيت المستشهد به :

وَاهًا لِرَيَّا ثُمَّ وَاهًا وَاهَا هِيَ المُنَى لَوْ أنَّنَا نِلْنَاهَا

يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا بِثَمَنٍ نُرْضِى بِهِ أبَاهَا =

. . . .

= إنَّ أبَاهَا وَأبَا أبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

اللغة : « واها » كلمة تقال عند التعجب من الشيء ، وهي اسم فعل مضارع معناه أعجب ، قال الجوهري في صحاحه : « إذا تعجبت من طيب الشيء قلت : واهاً له ما أطيبه » اهـ كلامه « لريا » يروى في مكانه « لسلمى » ويروى « لليلى » وكلهن أسماء نساء « المجد » الشرف ورفعة النسب . قال ابن السكيت : « الشرف والمجد يكونان بالآباء ، يقال : رجل شريف ماجد ، إذا كان له آباء متقدمون في الشرف ، والحسب والكرم يكونان في الرجل نفسه ، وإن لم يكن له آباء لهم شرف » اهـ .

الإعراب : « واها » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لسلمى » جار ومجرور متعلق بواها « ثم » حرف عطف « واها » مثل سابقه « واها » تأكيد له « هي المنى » مبتدأ وخبر « لو » حرف شرط معناه امتناع الجواب لامتناع الشرط « أننا » أن : حرف توكيد ونصب ، والضمير اسمه « نلناها » فعل ماض وفاعله ومفعوله . والجملة في محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع فاعلا لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : لو ثبت نيلنا إياها ، وهذه الجملة شرط لو ، وجواب لو محذوف ، والتقدير: لو ثبت نيلنا إياها لكان ذلك غاية المنى . « إن » حرف توكيد ونصب « أباها » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وضمير الغائبة العائد إلى سلمى مضاف إليه « وأبا » الواو عاطفة ، أبا : معطوف على أباها السابق منصوب بفتحة مقدرة على الألف مثله ، وهو مضاف وأبا من « أباها » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « بلغا » بلغ : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن « في المجد » جار ومجرور متعلق ببلغ « غايتاها » غايتا : مفعول به لبلغ منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذه لغة من يلزم المثنى الألف في أحواله كلها ، وغايتا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر . =

وقولِ بعضهم : « مُكْرَهٌ أخَاكَ لاَ بَطَلٌ »(١) .

= الشاهد فيه : فى هذه الأبيات عدة شواهد للنحاة ، والمقصود الاستشهاد هنا بقوله « وأبا أباها » حيث أتى بأباها مجرورا بكسرة مقدرة على الألف مع كونه مضافا لغير ياء المتكلم ، فدل ذلك على أن من العرب من يعرب الأسماء الستة مع استيفائها للشروط ، إعراب المقصور من نحو فتى وعصى وأشباههما ، وهى لغة القصر على ماذكرنا فى شرح الشاهد السابق .

واعلم أن الاستشهاد على هذه اللغة بهذا البيت إنما يتم بالكلمة الثالثة لأن موضعها خفض بإضافة « أبا » الثانية إليها ، أما الكلمتان الأولى والثانية فتحتملان الإجراء على هذه اللغة والإجراء على لغة الإتمام التى هى أشهر اللغات الثلاث ، وذلك لأنهما منصوبتان الأولى لكونها اسم إن والثانية لكونها معطوفة على الأولى ، فيجوز أن يكون نصبهما بالألف نيابة عن الفتحة كما هو أشهر اللغات ، ويجوز أن يكون نصبهما بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، على ما هو لغة القصر التى نحن الآن بصددها ، لكن ينبغى لك أن تجريهما على لغة القصر ، وذلك لأن الكلمة الثالثة تتعين فيها لغة القصر ، ولا يجوز أن تجعل البيت ملفقا من لغتين . فافهم ذلك وتدبره .

(١) هذا مثل من أمثال العرب ذكره الميدانى مرتين : إحداهما فى حرف الميم (٤١١٧ فى ٢/٣١٨) والأخرى فى حرف الثاء فى أثناء شرح قولهم فى المثل « ثكل أرأمها ولدا » (٧٧١فى١/١٥٢) وهو يضرب للرجل يحمله غيره على ماليس من شأنه . وأصله أن رجلا اسمه بيهس من بنى فزارة بن ذبيان بن بغيض كان سابع سبعة إخوة له ، فأغار عليهم ناس من أشجع وهم فى إبلهم ، فقتلوا إخوته جميعاً ، وبقى هو وحده ، وكان أصغرهم ، وكان محمقا .. وغبر على ذلك دهر ، ثم أخبر أن أناسا من أشجع فى غار يشربون ، فانطلق بخال له يقال له أبو حنش ، فقال له : هل لك فى غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها ؟ وانطلق بيهس بخاله حتى أقامه على فم الغار وهو يقول : ضربا أبا حنش ، فقال بعضهم : إن أبا حنش لبطل ، فقال أبو حنش : مكره أخاك لا بطل ، هكذا روى الميدانى ، وحكى شارح الكتاب القصة على عكس ذلك ، على أن أبا حنش هو الذى دفع بيهساً فى الغار ، ولعله هو الصواب ، فإنه ينسب إلى المتلمس قوله :
=

وقَوْلِهِمْ للمرأة « حَمَاةٌ »(١).

* * *

= قيل : وعزم معاوية بن أبي سفيان على عمرو بن العاص يوماً ليخرجن إلى قتال علي بن أبي طالب ، رضي الله عنهم أجمعين ، فلما التقيا قال عمرو : مكره أخاك لا بطل فأعرض عنه علي ولم يحاربه ، ومنه تعلم أن نسبة قول هذا المثل إلى عمرو بن العاص ليست على ما يقتضيه الظاهر ، وإنما تمثل به عمرو .

الإعراب : « مكره » خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة « أخاك » أخا : مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وأخا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر « لا » حرف عطف « بطل » معطوف بلا على مكره ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ولا يجوز أن تجعل « مكره » مبتدأ ، وتجعل « أخاك » نائب فاعل سد مسد الخبر ؛ لأن من شرط صحة ذلك عند جمهرة النحاة أن يكون المبتدأ معتمداً على نفي أو استفهام ، نعم لو جريت على مذهب الكوفيين الذين لا يشترطون الاعتماد على النفي أو الاستفهام كان لك أن تعربه هذا الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « أخاك » حيث أتى بهذه الكلمة بالألف مع كونها في موضع رفع ، سواء أجريت على مذهب البصريين فجعلت « أخاك » مبتدأ مؤخرا أم جريت على مذهب الكوفيين فجعلت « أخاك » نائب فاعل بمكره سد مسد خبره - ومجيء هذه الكلمة بالألف في موضع الرفع يدل على أن المتكلم اعتبر رفعه بضمة مقدرة على الألف كالأسماء المقصورة .

(١) قد ورد من ذلك قول الراجز :

إنَّ الحَمَاةَ أُولِعَتْ بِالكَنَّهْ وَأُولِعَتْ كَنَّتُهَا بِالحَنَّهْ

والكنة : امرأة الابن ، ووجه الاستدلال أنهم إذا قالوا للأنثى « حماة » فإنهم يقولون للمذكر حما - بألف مقصورة - إذ لا فرق بين المذكر والمؤنث إلا تاء التأنيث كما قالوا « فتى ، وفتاة » وأنت تعرب « الفتى » بحركات مقدرة على الألف ، =

الباب الثانى : المُثَنَّى ، وهو : ما وُضِعَ لاثنين وأغْنَى عن المتعاطفين[١]، كالزيدان والهندان ؛ فإنه يرفع بالألف ، وَيجَر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها.

وحملوا عليه أربعة ألفاظ « اثْنَيْنِ » و «اثْنَتَيْنِ» مطلقاً ، و « كِلاَ » و « كِلْتَا » مضافين لمضمر ؛ فإن أضيفا إلى ظاهرٍ لَزِمَتْهُمَا الألف .

***

= وتعرب الفتاه بحركات ظاهرة على التاء ، لأن الإعراب الذى كان على ألف الفتى لكونها آخر الكلمة قد انتقل إلى تاء الفتاة لما صارت هى آخر الكلمة ، فافهم ذلك .

وحاصل ما ذكره المؤلف من اللغات فى الأسماء الستة أن هذه الأسماء على ثلاثة أضرب ،ضرب فيه لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب والفم إذا فارقته الميم، وضرب فيه لغتان النقص والإتمام وهو الهن ، وضرب فيه ثلاث لغات : الإتمام ، والقصر ، والنقص ، وهو ثلاثة ألفاظ ؛ الأب ، والأخ ، والحم .

(١) يشترط فى كل اسم يراد تثنيته ثمانية شروط :

أحدها : أن يكون مفردا ، فلا يجوز تثنية المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ، وهو ما كان على صيغة منتهى الجموع .

الثانى : أن يكون معربا ، فلا يجوز أن تثنى الاسم المبنى ، وأما هذان وهاتان فى أسماء الإشارة ، واللذان واللتان فى الأسماء الموصوله؛ فهى كلمات وضعت من أول الأمر على هذه الصورة .

الثالث : ألا يكون مركباً، فلا يجوز أن تثنى المركب المزجى ولا المركب الإسنادى ، أما المركب الإضافى فلك أن تثنى صدره وتضيفه إلى عجزه ، فتقول « عبدا الله ».

الرابع : أن يكون منكرا ، فلا يجوز أن تثنى العلم إلا بعد أن تقدر فيه الشياع ، ولذلك تدخل عليه بعد التثنية الألف واللام فتقول « الزيدان » .

الخامس: أن يكون الاثنان متفقى اللفظ، وأما قولهم : الأبوان تريدبه الأب والأم؛ وقولهم : العمران تريد أبا بكر وعمر رضى الله عنهما ؛ فهو من باب التغليب .

الباب الثالث : باب جمع المذكر السالم ، كالزيدون والمسلمون ؛ فإنه يرفع بالواو ، وَيُجَرُّ وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها .

ويشترط فى كل ما يجمع هذا الجمع ثَلاَثَة شروط ؛ أحدها : الخلو من تاء التأنيث ، فلا يجمع نحو « طلْحَة » و « عَلاّمَة » . الثانى : أن يكون لمذكر ، فلا يجمع نحو « زَيْنَبَ » و « حَائِض » . الثالث : أن يكون لِعَاقِلٍ ، فلا يجمع نحو « وَاشِق » علماً لكلب ، و « سَابِق » صفة لفرس .

ثم يشترط أن يكون إمّا علماً غير مركب تركيباً إسنادياً ولا مَزْجِيًّا ؛ فلا يجمع نحو « بَرَقَ نَحْرُهُ » و « مَعْدِيكَرِبَ » وإمّا صفةً تقبل التاء أو تدلُّ على التفضيل نحو « قَائِم » و « مُذْنِب » و « أفضَل » فلا يجمع نحو « جَرِيح » و « صَبُور » و « سَكْرَان » و « أحْمَر »[1] .

* * *

= السادس : أن يكونا متفق المعنى ، فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة مع المجاز .

السابع : ألا يستغنى عنه بتثنية غيره .

الثامن : أن يكون له ثان فى الوجود .

(١) لم يعرف المؤلف جمع المذكر السالم كما عرف المثنى فى الفصل السابق ، ويعرف بأنه «ضم اسم إلى أكثر منه من غير عطف ولا توكيد ؛ ولم يتغير فيه بناء مفرده» فإذا قلت « زيد وزيد وزيد » فقد ضممت اسما إلى أكثر منه بطريق العطف ، وإذا قلت « زيد زيد زيد » فقد ضممت اسما إلى أكثر منه بطريق التوكيد ، وليس واحد من هذين الطريقين بجمع اصطلاحى ، وقولنا «ولم يتغير فيه بناء مفرده» لإخراج جمع التكسير نحو الرجال والهنود ، فإن فيه ضم اسم إلى أكثر منه لكن مفرد جمع التكسير لا بد أن يتغير فى الجمع حقيقة أو حكما .

وكل ما ذكرنا أنه يشترط فى الاسم الذى يراد تثنيته يشترط فيما يراد جمعه ؛ وانظر إلى قولك « الزيدون » فى جمع « زيد » جمع مذكر سالما تجد الحركات التى على حروف المفرد وترتيب هذه الحروف واتصال بعضها ببعض هى بنفسها فى الجمع ؛ ثم انظر إلى جمعه جمع تكسير على « الزيود » تجد التغير واضحا ؛ فتدرك الفرق بين الجمعين .

فصل : وَحَمَلُوا على هذا الجمع أَرْبَعَةَ أَنْوَاعٍ :

أحدها : أسماء جموع ، وهى : أولُو ، وعَالَمُونَ ، وعِشْرُونَ ، وبابه .

والثانى : جموع تكسير ، وهى : بَنُونَ ، وحَرُّونَ ، وأَرَضُونَ ، وسِنُونَ ، وبابه ؛ فإن هذا الجمع مُطَّرِد فى كل ثلاثى حذفت لامه وَعُوِّضَ عنها هاء التأنيث ولم يُكَسَّرْ ، نحو : عِضَةٍ وعِضِينَ ، وعِزَةٍ وعِزِينَ ، وثُبَةٍ وثُبِينَ ، قال الله تعالى : (كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ)[1] (الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ)[2] (عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ)[3] ، ولا يجوز ذلك فى نحو تَمْرَةٍ لعدم الحذف ، ولا فى نحو « عِدَةٍ » و « زِنَةٍ » لأن المحذوف الفاء ، ولا فى نحو « يَدٍ » و « دَمٍ »[4] ، وشذ أَبُونَ وأَخُونَ ، ولا فى اسمٍ وأُختٍ وبِنت لأن العوض غير التاء ، وشذ بَنُونَ ، ولا فى نحو شَاةٍ وشَفَةٍ لأنهما كُسِّرَا على شِيَاه وشِفَاه .

والثالث : جموعُ تصحيحٍ لم تستوف الشروط ، كأَهْلُونَ ووَابِلُونَ ؛ لأن أَهْلاً ووَابِلاً ليسا عَلَمين ولا صفتين ، ولأن وَابِلاً لغير عاقل .

والرابع : ما سُمِّيَ به من هذا الجمع وما ألحق به[5] ، كعِلِّيُّونَ وزَيْدُونَ

---

(١) من الآية ١١٢ من سورة المؤمنون .

(٢) من الآية ٩١ من سورة الحجر .

(٣) من الآية ٣٧ من سورة المعارج .

(٤) أى لعدم التعويض فيهما .

(٥) ذكر المؤلف فى هذا الموضع مما ألحق بجمع المذكر ما سمى به منه ، ولم يذكر فيما ألحق بالمثنى ما سمى به منه ، وكان خليقاً بأن يذكره ، وحاصل القول فيه أنه إذا سمى شخص أو مكان باسم مشتمل على علامة التثنية مثل حسنين وزيدين ، فإن هذا الاسم ليس مثنى حقيقة لأن مدلوله فرد واحد ، وقد ألحقه العرب بالمثنى ، فأعربوه =

مُسَمًّى به ، ويجوز فى هذا النوع أن يُجْرَى مَجْرَى غِسْلِين فى لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون مُنَوَّنَةً ، ودون هذا أن يُجْرَى مُجْرَى عَرَبُونٍ فى لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون مُنَوَّنَةً ، كقوله :

١٠ — * وَاعْتَرَتْنِي الْهُمُومُ بِالْمَاطِرُونِ *

= فى أشهر لغاتهم — كإعراب المثنى : بالألف رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً ، ومن العرب من يلزمه الألف فى الأحوال كلها ، ويعربه بالحركات الظاهرة على النون كإعراب مالا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وإذا اقترنت به أل جروه بالكسرة كما فى قول ابن أحمر :

أَلاَ يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبُعَانِ   أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبِلَى الْمَلَوَانِ

١٠ — هذا عجز بيت من الخفيف ، وصدره قوله :

* طَالَ لَيْلِي وَبِتُّ كَالْمَجْنُونِ *

وفى كلام الشيخ خالد ما يفيد أن الجوهرى قد نسب هذا البيت إلى عبد الرحمن ابن حسان ، وأن ابن برى قد خالفه فى ذلك ونسبه إلى أبى دهبل الجمحى (ووقع فى جميع نسخه لأبى ذهل الخزاعى ، وهو خطأ وتحريف من وجوه) وعثرت على قصيدة لأبى دهبل وهب بن زمعة بن أسيد أحد بنى جمح بن عمرو بن هصيص ابن كعب يشبه أن يكون البيت مطلعها فى رواية بعض الرواة ، وهاك أبياتا من أولها :

طَالَ لَيْلِي وَبِتُّ كَالْمَحْزُونِ   وَمَلِلْتُ الثَّوَاءَ فِي جَيْرُونِ

وَأَطَلْتُ الْمُقَامَ بِالشَّامِ حَتَّى   ظَنَّ أَهْلِي مُرَجَّمَاتِ الظُّنُونِ

فَبَكَتْ خَشْيَةَ التَّفَرُّقِ جُمْلٌ   كَبُكَاءِ الْقَرِينِ إِثْرَ الْقَرِينِ

وهذه رواية الأدباء وحملة الشعر ، ورواية الشاهد على ما فى الأصل هى رواية النحاة .

اللغة : « اعترتنى » نزلت بى ، وتقول : عراه يعروه ، واعتراه يعتريه « الهموم » جمع هم « الماطرون » هو فى الأصل جمع ماطر ، ولم يكن من حقه أن يجمع جمع =

. . . .

= المذكر السالم، لأنه وصف لغير عاقل، ولكنه جمع هذا الجمع على غير قياس، ثم سمى به موضع بالشام، وصاحب الصحاح يرويه «الناطرون» بالنون ـ على أنه فى الأصل جمع ناطر وهو الذى يرقب ويحفظ الأشياء بعينه، ثم سمى به. ولكن المجد قد خطأه فى القاموس فقال: «وغلط الجوهرى فى قوله ناطرون موضع بالشأم، وإنما هو ماطرون بالميم» اﻫ

وقد أنشد الأزهرى بيتا ليزيد بن معاوية يتغزل فيه بنصرانية كانت قد ترهبت فى دير خرب عند الماطرون، وهو قوله:

وَلَهَا بِالمَـاطِرُونِ إِذَا أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِى جَمَعَا

بالميم، وكذلك رواه ياقوت الرومى فى معجم البلدان.

المعنى: يصف طول ليله، وما صار إليه من الحيرة والاضطراب، وما نزل به من الأحزان والآلام، وهو فى هذا المكان، بسبب بعده عن ألافه وأحبابه.

الإعراب: «طال» فعل ماض «ليلى» فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم، وليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وبت» الواو حرف عطف، بات: فعل ماض تام، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع «كالمجنون» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من تاء المتكلم، ويجوز أن يكون بات فعلا ناقصا وتاء المتكلم اسمه والجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبره «واعترتنى» الواو حرف عطف، اعترى: فعل ماض، والتاء علامة على تأنيث الفاعل، والنون للوقاية. وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب «الهموم» فاعل اعترى «بالماطرون» الباء حرف جر، والماطرون: مجرور به وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق باعترى.

الشاهد فيه: قوله «بالماطرون» فإن الشاعر قد استعمل جمع المذكر السالم المسمى به بالواو فى موضع الجر، وجعل إعرابه على النون فجره بالكسرة الظاهرة فمثله مثل الاسم الذى آخره واو ونون مثل زيتون وعربون فإنه يعرب فى حالة الرفع بالضمة الظاهرة على آخره وهو النون، وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة كذلك، تقول: هذا زيتون جيد، وهذا عربون كثير. وتقول: اشتريت زيتونا جيدا، ودفعت عربونا كثيرا. وتقول: أكلت من زيتون جيد، وأخذت من عربون كثير مالا قليلا.

ودون هذه أن تلزمه الواو وَفَتْحُ النون[1] ، وبعضهم يُجْرِى بنين وبابَ سنين مجرى غِسْلِين ، قال :

١١ — وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنٍ عَلِيٌّ أَبًا بَرًّا ، وَنَحْنُ لَهُ بَنِينُ

---

(١) من العرب من يلزم هذا النوع — وهو جمع المذكر السالم المسمى به — الواو ويلزمه مع ذلك فتح النون فى الأحوال كلها ، ذكر ذلك أبو سعيد السيرافى ، وزعم أن ذلك صحيح من كلام العرب ، وجعل النحاة هذه اللغة نظير اللغة التى تلزم المثنى الألف وكسر النون فى الأحوال كلها ، وعلى ذلك يكون رفع جمع المذكر السالم ونصبه وجره بضمة أو فتحة أو كسرة مقدرة على الواو ، منع من ظهورها الثقل فى الرفع والجر ، ومعاملة المنصوب معاملة المرفوع والمجرور فى حالة النصب ، وقد اعترض على ذلك باعتراضين ، أحدهما : أنه يلزم على ذلك تقدير الإعراب فى وسط الكلمة ، وثانيهما : أن يكون فى الأسماء ما آخره واو وقبلها ضمة تقدر عليها حركات الإعراب ، ولا نظير لذلك فى العربية ، وبحسبك هذا .

١١ — هذا بيت من الوافر ، وقد نسب النحاة هذا البيت إلى أحد أبناء على بن أبى طالب ، ولم يعينوه . والذى ثبت عندى بعد البحث أنه من كلام أحد شيعة على كرم الله وجهه ، وقائله هو سعيد بن قيس يقوله لمعاوية بن أبى سفيان ، وقبله قوله :

أَلاَ أَبْلِغْ مُعَاوِيَةَ بْنَ حَرْبٍ وَرَجْمُ الغَيْبِ يَكْشِفُهُ اليَقِينُ
بِأَنَّا لاَ نَزَالُ لَكُمْ عَدُوًّا طَوَالَ الدَّهْرِ مَا سُمِعَ الحَنِينُ

اللغة : « رجم الغيب » أراد به الكلام الذى تلقيه على عواهنه ظنا وتخرصا « يكشفه » أراد أنه يبين فساده وما اشتمل عليه من دخل « عدوا » ذوى عداوة ، وهو فعول بمعنى فاعل يستوى فيه الواحد والاثنان والجمع ، قال تعالى : (إن الشيطان لكم عدو) . وقال جلت كلمته : (بعضكم لبعض عدو) . وقال سبحانه : (فإنهم عدو لى) . « أبا حسن » هى كنية على بن أبى طالب كرم الله وجهه ، كنى بابنه من فاطمة الزهراء أبى محمد الحسن بن على « أبا برا » يريد أنه عاملنا كما يعامل الآباء البررة الرحماء أبناءهم .

=

. . . .

= المعنى : يندد بمعاوية بن أبي سفيان، ويذكر له أنهم لا يزالون مصرين على عداوته وبغضه ، وأنهم لن يقلعوا عن ذلك فيبغضوا علياً رضى الله عنه ؛ لأنهم لايذكرون له سيئة تحملهم على بغضه ؛ فقد كان منهم بمنزلة الأب الرحيم من أبنائه : يعطف عليهم ، ويجلب لهم الخير ما استطاع إليه سبيلا .

الإعراب : « كان » فعل ماض ناقص « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله «أبا برا» الآتى ، ويجوز أن يكون هذا الجار والمجرور متعلقا بكان «أبو» اسم كان مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وأبو مضاف و « حسن » مضاف إليه «على» بدل من قوله أبو حسن ، مرفوع بالضمة الظاهرة «أبا» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة «برا» نعت لقوله أبا منصوب بالفتحة الظاهرة «ونحن» الواو واو الحال ، نحن : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الضم فى محل رفع « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله « بنين » الآتى بعد « بنين» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « بنين » فإن الشاعر قد جاء بهذه الكلمة بالياء فى موضع الرفع لأن الكلمة واقعة خبرا عن المبتدأ كما علمت فى إعراب البيت ، وجعل الرفع بضمة ظاهرة على النون كما ينبىء عنه ما روينا من أبيات كلة الشاهد ؛ فدل ذلك على أن من العرب من يجرى «بنين» - وإن لم يكن علما - مجرى «غسلين» و «يقطين» ونحوهما من كل اسم مفرد آخره نون قبلها ياء ، فى لزوم الياء والإعراب بحركات ظاهرة على النون ، ولا يسقط هذه النون للاضافة ، وقد حكى الفراء هذه اللغة عن بنى عامر وبنى تميم ، إلا أنه ذكر أن بنى عامر ينونون فى الحركات الثلاث ؛ فيقولون هؤلاء بنين بررة ، وما رأيت بنينا بررة كبنين فلان ، ولقد أعجبت ببنين بررة رأيتهم عند فلان ، كما يقولون : هذا يقطين ناضر ، وأكلت يقطينا ، وهذه شجرة يقطين - بالتنوين فى كل ذلك - وذكر أن بنى تميم لا ينونون ، بل يرفعون بضمة ظاهرة من غير تنوين ، وهل يجرون بكسرة ظاهرة كذلك ؟ حكى بعض شراح التسهيل فى هذه الحالة أن الظاهر من كلام ابن مالك أن بنى تميم يجرون هذا النوع بالكسرة الظاهرة من غير تنوين ؛ ولكن كلام الفراء ظاهر فى أنهم يجرونه بالفتحة نيابة عن الكسرة ويعاملونه معاملة الاسم الذى لا ينصرف لشبه العجمة .

وقال :

١٢ — * دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ *

= قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : وإذا تذكرت أن فرض الكلام أن هذا النوع من الملحق بجمع المذكر السالم ليس علما علمت أن الصواب هو كلام ابن مالك لأن منعه من الصرف لشبه العجمة وحده غير صحيح ؛ لأن العجمة نفسها لا تمنع الاسم من الصرف إلا أن يكون علما ، فاحفظ ذلك وتدبره .

وعلى لغة بنى عامر ورد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الدعاء على أهل مكة : « اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف » بتنوين « سنينا » المنصوب بالفتحة الظاهرة ، وإثبات النون من غير تنوين فى « سنين » المجرور بالكسرة من غير تنوين لكونه مضافا إلى ما بعده .

١٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَعِبْنَ بِنَا شِيباً وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا *

وهذا البيت من كلة للصمة بن عبد الله القشيرى ، وكان الصمة قد خطب ابنة عمه فاشتط عليه عمه فى المهر ، ورغب هو إلى أبيه فى أن يسوق إلى عمه المهر الذى يطلبه فبخل عليه ، فخرج مغاضبا لأبيه وعمه ، وارتحل إلى طبرستان فأقام بها حياته ، فهو تارة يحن إلى نجد لأن بها أحباءه ، وتارة يذم نجدا لأنها موطن هذين الشيخين اللذين فرطا فيه من أجل بعران : هذا فرط فيه جشعا وطمعا ، وذلك فرط فيه ضنانة وبخلا ، وأول هذه القصيدة التى منها بيت الشاهد قوله :

خَلِيلَيَّ إِنْ قَابَلْتُمَا الهَضْبَ أَوْ بَدَا لَكُمْ سَنَدُ الْوَرْكَاءِ أَنْ تَبْكِيَا جَهْدَا
سَلاَ عَبْدَ لَعْلَى حَيْثُ أَوْفَى عَشِيَّةً خُزَازَى وَمَدَّ الطَّرْفَ هَلْ أُنْسِيَ النَّجْدَا
فَمَا عَنْ قِلًى لِلنَّجْدِ أَصْبَحْتُ هَاهُنَا إِلَى جَبَلِ الأَوْشَالِ مُسْتَخْبِياً بَرْدَا

اللغة : « دعانى » معناه اتركانى ، ويروى فى مكانه « ذرانى » وهما بمعنى واحد « نجد » هو أحد أقسام بلاد العرب ، وهو ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق ، =

. . . .

= وما عداه فهو الغور — بفتح الغين المعجمة وسكون الواو — «سنينه» جمع سنة ، وهى فى الأصل العام ، وتطلق السنة على الجدب والقحط «مردا» جمع أمرد ، وهو الذى لم ينبت الشعر بوجهه .

المعنى : ينهى صاحبيه عن أن يذكرا له نجدا ؛ لأنه إذا ذكر له تذكر مالقيه من الجهد والعنت أيام إقامته فيه .

الإعراب : «دعانى» دعا : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به «من نجد» جار ومجرور متعلق بدعا «فإن» الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب «سنينه» سنين : اسم إن ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى نجد مضاف إليه «لعبن» لعب : فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على آخره ، ونون النسوة فاعله ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر إن «بنا» جار ومجرور متعلق بلعب «شيبا» حال من ضمير المتكلم المجرور محلا بالباء ، منصوب بالفتحة الظاهرة «وشيبننا» الواو حرف عطف ،شيب: فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره ، ونون النسوة فاعله ، ونا : مفعول به «مردا» حال من ضمير المتكلم المنصوب محلا بشيب ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب عطف بالواو على جملة الحال .

الشاهد فيه : قوله «سنينه» حيث نصبه الشاعر بالفتحة الظاهرة على النون،فجعل النون فيه كالنون التى من أصل الكلمة وقبلها ياء فى نحو مسكين وغسلين ، ولولا أنه عامله هذه المعاملة لحذفها للاضافة ، فأنت تعلم أن النون التى تلى علامة الإعراب فى المثنى والجمع الذى على حده تحذف للاضافة كما يحذف التنوين من الاسم المفرد ، وهذه لغة لبعض العرب منهم بنو عامر وبنو تميم ، على ما ذكرنا لك فى شرح الشاهد السابق حكاية عن الفراء ، ووافقه على ذلك ابن مالك فى تسهيله .

وذهب ابن جنى وابن عصفور إلى أن إعراب هذا النوع من الملحق بجمع المذكر السالم هذا الإعراب ضرورة من ضرورات الشعر ، لا يجوز أن يتكلم بها متكلم فى كلام منثور .

وكلام الفراء فى هذه المسألة أحق بأن تأخذ به ، فقد أثرنا لك فى الشاهد السابق حديثا تكلم به الرسول صلى الله عليه وسلم على هذه اللغة .

وبعضهم يطرد هذه اللُّغَةَ فى جمع المذكر السالم وكلِّ ما حمل عليه ، وَيُخَرِّجُ عليها قولَهُ :

١٣ — * لاَ يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِبَابِ *

---

١٣ — هذا عجز بيت من الخفيف ، وصدره قوله :

* رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلاَلٍ *

ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين مع كثرة من استشهد به من النحاة ،

اللغة : «عرندس» بزنة سفرجل — هو فى الأصل القوى الشديد ، والأنثى عرندسة — بالهاء — ويقال : حى عرندس ، إذا أريد وصفهم بالعز والمنعة . قاله ابن منظور « طلال » بفتح الطاء المهملة ، بزنة سحاب — اسم جمع واحده طلالة — بالهاء — وهى الحالة الحسنة والهيئة الجميلة ، أو هى الفرح والسرور ، أوهى الحسن والرونق والماء « ضاربين القباب » القباب : جمع قبة ، وهى الخيمة مطلقا ، أو خاصة بما يضرب على الملوك ، وعلى الأول هى كناية عن دوام إقامتهم وثباتهم فى بلادهم ؛ لأنهم لا يحتاجون إلى الظعن لطلب الكلأ ؛ لكثرة الخصب والخير والمال عندهم ، وعلى الثانى هى كناية عن عظمة شأنهم ورفعة قدرهم وعلو أمرهم وأنهم بمنزلة الملوك ، ويروى فى مكانه «لايزالون ضاربين الرقاب» فهى كناية عن الشجاعة .

الإعراب : « رب » حرف تقليل وجر شبيه بالزائد « حى » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «عرندس» صفة لحى تابعة له فى الجر نظراً إلى اللفظ «ذى» صفة ثانية لحى ، مجرورة بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وذى مضاف و « طلال» مضاف إليه «لا» نافية « يزالون » فعل مضارع ناقص مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة اسمه مبنى على السكون فى محل رفع «ضاربين» خبر الفعل الناقص منصوب بالفتحة الظاهرة وضاربين مضاف و« القباب» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل الناقص واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظاً بحرف الجر الشبيه بالزائد وهو « حى»

المعنى : قليل من الأحياء الأقوياء الأشداء ذوى الهيئات الحسنة والرونق البهى استمرت إقامتهم فى موضع نزولهم لكثرة ما عندهم من أسباب النعمة =

. . . .

= الشاهد فيه : قوله « ضاربين القباب » حيث نصب « ضاربين » بالفتحة الظاهرة على النون ، وجعل النون في هذه الكلمة كالنون التي من أصل الكلمة وقبلها ياء في نحو مساكين ومجانين ، ولولا أنه عاملها هذه المعاملة لكان عليه إما أن يحذف هذه النون لإضافة هذه الكلمة إلى ما بعدها ، وإما أن ينصب ما بعدها على أنه مفعول به ؛ فلما لم يأت بالكلام على أحد هذين الوجهين علمنا أنه عامل الكلمة معاملة الاسم المفرد الذي آخره نون قبلها ياء .

واعلم أن « ضاربين » جمع مذكر سالم ؛ فليس هو ملحقاً بجمع المذكر السالم ، وليس هو — على الأخص — من الأسماء الثلاثية التي حذفت لاماتها ثم زيدت عليها الواو والنون فكانت ملحقة بجمع المذكر السالم كسنة وسنين وعزة وعزين وثبة وثبين ، وقد نسب المؤلف إلى بعض النحاة — غير معين — أنه يرى إلزام جمع المذكر السالم وكل ما ألحق به الياء وإعرابه بحركات ظاهرة على النون ، وقد صرح الأشموني في شرحه على الألفية بأن هذا رأي الفراء ؛ ولكن الذي يقف على كلام الفراء يدرك أنه لا يرى جواز هذه المعاملة إلا مع نحو سنين وبابه مما حذفت لامه ، لأنهم لما حذفوا لامه ووقعت هذه النون في مكان اللام توهموا أنها هي اللام فأجروا الإعراب عليها ، والفراء يقول في آخر كلامه : « ألا ترى أنهم لا يقولون ذلك في الصالحين والمسلمين وما أشبهه » اهـ . وهذا كلام صريح فيما بيناه من مذهبه . وقال الأعلم الشنتمري : « هو — يعني هذا الإعراب — في السنين والعقود أمثل منه في المسلمين » اهـ . ويريد بالسنين الثلاثي محذوف اللام الذي سبق الاستشهاد لمجيئه على هذه اللغة ، ويريد بالعقود العشرين والتسعين وما بينهما.

ويجوز أن يستدل لمجيء هذه اللغة في أوصاف المذكرين التي جمعت جمع المذكر السالم بالأبيات التي ذكرناها مع الشاهد الآتي رقم ١٤ ،

والذي يتلخص مما أثرناه لك من أقوال النحاة وما نسبوه إلى العرب من اللغات أن مجموع ما ورد في جمع المذكر السالم وما ألحق به خمس لغات :

الأولى : أن يكون إعرابه بالواو في حالة الرفع ، وبالياء المكسور ما قبلها في حال الجر والنصب ، وزيادة نون مفتوحة بعد الواو أو الياء عوضاً عن تنوين الاسم =

وقوله :

١٤ — * وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ *

***

= المفرد ، وهذه أعلى اللغات وأجودها وأجراها على ألسنة العرب .

الثانية : أن يؤتى به بالواو في الأحوال الثلاثة ، وإلحاق النون مفتوحة من غير تنوين ، فيكون إعرابه بحركات مقـدرة على الواو ، كما ذكرنا في شرح الشاهد رقم ١٠

الثالثة : أن يؤتى به بالواو في الأحوال كلها ، ويجعل إعرابه بحركات ظاهرة على النون مع التنوين ، فتضم النون في حال الرفع ، وتـكسر في حال الجر ، وتفتح في حال النصب .

الرابعة : أن يؤتى به بالواو في جميع الأحوال ، وبعدها نون غير منونة ، فيـكون إعرابه بحركات ظاهرة على النون غير المنونة كما ذكرناه في ص ٥٥ .

الخامسة : أن يؤتى به الياء في الأحوال الثلاثة ، وتحرك النون منونة بحركات الإعراب : الضمة في حال الرفع ، والـكسرة في حال الجر ، والفتحة في حال النصب ، وكأنه اسم مفرد مختوم بياء ونون نحو غسلين ومسكين وسكين .

وقد عرفت منزلة كل لغة من هذه اللغات ونسبتها .

١٤ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي *

وهذا بيت لسحيم بن وثيل الرياحي ، وقد أنشده المؤلف مرتين في هذا الباب .

اللغة : « تبتغي الشعراء » يروى في مكانه « يدري الشعراء » بتشديد الدال وهو مضارع ادراه ، ومعناه ختله وخدعه .

المعنى : يقول : كيف يطمع الشعراء في خديعتي ، وتتمنى أنفسهم ختلي ، وقد بلغت سن الحنـكة والتجربة والاختبار ؟

الإعراب : « ماذا » اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم لتبتغي « تبتغي » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «الشعراء» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « مني » جار ومجرور متعلق بتبتغي «وقد» =

. . . .

= الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « جاوزت » فعل وفاعل « حد » مفعول به لجاوز ، وحد مضاف و « الأربعين » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « حد الأربعين » فإن الرواية قد وردت فى هذه الكلمة بكسر النون من « الأربعين » وقد اختلف النحاة فى تخريج هذه الرواية ؛ فمنهم من قال : إن هذه الكسرة التى على النون هى كسرة الإعراب التى يقتضيها العامل ، وذهب إلى أن أسماء العقود التى هى العشرون والتسعون وما بينهما يجوز فيها أن تلزم الياء ويجعل الإعراب بحركات ظاهرة على النون ؛ فتكون مرفوعة بالضمة الظاهرة ، ومنصوبة بالفتحة الظاهرة ، ومجرورة بالكسرة الظاهرة كما فى هذا البيت ، وممن ذهب إلى ذلك على بن سليمان الأخفش والأعلم الشنتمرى ، وقد جاء المؤلف بهذا البيت فى هذا الموضع ليقرر أن من النحاة من خرجه على هذا الوجه .

وقد علمت فيما سبق أن من النحاة من يطرد هذا الإعراب فى جمع المذكر السالم وفى كل الأنواع التى ألحقت به ، ولا يخص به نوعا ولا نوعين .

ومن النحاة من ذهب إلى أن هذه الكلمة معربة إعراب جمع المذكر السالم ؛ فهى مجرورة بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، واعتذر عن كسر النون بأنها كسرت على ما هو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ، وممن ذهب إلى هذا أبو الفتح بن جنى ، وذهب ابن مالك إلى أن كسر النون فى هذه الحالة لغة من لغات العرب فى إعراب جمع المذكر السالم ، وسينشد المؤلف هذا البيت مرة أخرى فى هذا الباب على هذا التخريج .

وقد جاء لهذا البيت نظائر من كلام العرب فى غير باب العقود وغير جمع الاسم المحذوف اللام ، من ذلك قول ذى الإصبع العدوانى فى نونيته الطويلة :

إِنِّى أَبِىٌّ أَبِىٌّ ذُو مُحَافَظَةٍ ... وَابْنُ أَبِىٍّ أَبِىٍّ مِنْ أَبِيِّينِ

ومن ذلك قول الفرزدق :

مَا سَدَّ مَيْتٌ وَلاَ حَىٌّ مَسَدَّهُمَا ... إِلاَّ الْخَلاَئِفُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينِ

ومما يدخل فى هذا الباب قول الآخر : =

فصل : نونُ المثنى وما حُمل عليه مكسورةٌ ، وفتحُها بعد الياء لُغَةٌ ، كقوله :

١٥ — * عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً *

= وَلَقَدْ وَلَدْتَ بَنِينَ صِدْقٍ سَادَةً وَلأَنْتَ بَعْدَ اللهِ كُنْتَ السَّيِّدَا

وقول الآخر :

وَإِنْ أَتَمَّ ثَمَانِيناً رَأَيْتَ لَهُ شَخْصاً ضَئِيلاً وَكَلَّ السَّمْعُ وَالبَصَرُ

١٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَمَا هِيَ إِلاَّ لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ *

وهذا بيت من كلمة جيدة لحميد بن ثور الهلالى يصف فيها قطاة .

اللغة : « أحوذيين » هو مثنى أحوذى . وأصل الأحوذى السريع فى سيره ، ثم استعمل فى السريع فى كل شىء أخذ فيه ، وقال أبو عمرو : الأحوذى هو الخفيف فى الشىء بحذقه . وفى ديوان الأدب : الأحوذى الراعى المتشمر للرعاية الضابط لما ولى ، وأراد حميد بالأحوذيين ها هنا جناحى القطاة « استقلت » ارتفعت وتحاملت وعلت فى الجو .

المعنى : يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين ، فأنت لا تقع عينك عليها إلا مقدار لحظة ثم تغيب عنك وكنى بذلك عن سرعتها .

الإعراب : « على » حرف جر « أحوذيين » مجرور بعلى ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والجار والمجرور متعلق باستقل « استقلت » استقل : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى القطاة « عشية » ظرف زمان منصوب باستقل « فما » الفاء عاطفة ، ما : نافية « هى » ضمير منفصل مبتدأ يعود إلى القطاة « إلا » أداة استثناء ملغاة « لمحة » خبر المبتدأ ، والكلام على حذف مضافين . وتقديره : فما زمان رؤيتها إلا لمحة « وتغيب » الواو عاطفة ، تغيب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى القطاة ، وجملة المضارع وفاعله معطوفة بالواو على جملة المبتدأ والخبر ، وفى عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية خلاف ، قيل : لا يجوز مطلقاً ، وقيل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كان العاطف هو الواو . =

وقيل : لا يختص بالياء ، كقوله :

١٦ — * أعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا *

= الشاهد فيه : قوله «أحوذيين» فإن الرواية فيه بفتح النون، ولا يمكن أن يجعل إعراب هذه الكلمة بحركة ظاهرة على النون ؛ لأن الكلمة فى موضع الجر، والنون مفتوحة كما علمت ، فإعرابها يتعين أن يكون بالياء نيابة عن الكسرة ، وقد اختلف العلماء فى الاعتذار عن فتح النون ، فمنهم من زعم أنه ضرورة ، وليس فى مكنتك أن تقبل هذا ؛ لأنه لا محوج إلى هذا الفتح من قافية أو وزن، بل يستقيم البيت بحاله من غير تغيير فيه أصلا مع الكسر الذى هو الغالب كما استقام مع الفتح. ومن العلماء من ذكر أن فتح نون المثنى بعد الياء لغة من لغات العرب ، وقد نقلها الفراء عن بنى أسد ، وهذا أولى أن يؤخذ به ؛ لما قدمنا .

١٦ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب كثير من النحاة هذا الشاهد إلى رؤبة بن العجاج ، وقد ذكره ناشر ديوانه فى زياداته التى حدثتك حديثها مراراً، وقد أنشده أبو زيد فى نوادره ضمن أبيات (ص ١٥) عن المفضل الضبى ونسبها لرجل من بنى ضبة ، وقبله فى روايته قوله :

إنَّ لِسَعْدَى عِنْدَنَا دِيوَانَا يُخْزِى فُلاَنًا وَابْنَهُ فُلاَنَا

كَانَتْ عَجُوزاً عُمِّرَتْ زَمَانَا وَهْىَ تَرَى سَيِّئَهَا إحْسَانَا

أعْرِفُ مِنْهَا الأنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخِرَانِ أشْبَهَا ظَبْيَانَا

اللغة : « أعرف منها الجيد » يروى فى مكانه « أعرف منها الأنف » كما رأيت فى رواية أبى زيد ، والجيد : العنق « منخرين » بفتح الميم وسكون النون وكسر الخاء بزنة مجلس ومسجد . وقد تكسر الميم إتباعا لكسرة الخاء ــ أصله موضع النخير ــ وهو الصوت المنبعث من الأنف ــ ثم سمى به خرق الأنف « ظبيانا » زعم جماعة ــ منهم الهروى ــ أنه تثنية ظبى ، وهو خطأ ولا معنى له ، والصواب أن ظبيان فى هذا الموضع علم على رجل بعينه ، قال أبو زيد : « ظبيان : اسم رجل ، وأراد منخرى ظبيان ، كما قال عز وجل : (واسأل القرية) يريد أهل القرية » اهـ . =

. . . .

= الإعراب : « أعرف » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منها » جار ومجرور متعلق بأعرف « الجيد » مفعول به لأعرف ، منصوب بالفتحة الظاهرة « والعينانا » الواو حرف عطف ، العينانا : معطوف على الجيد ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد ، كذا قال العلماء ، وستعرف لنا رأيا فى هذا الكلام (فى ص ٦٦ التالية) « ومنخران » الواو حرف عطف ، منخران : معطوف على الجيد ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « أشبها » أشبه : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، وألف الاثنين فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « ظبيانا » مفعول به لأشبه منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب صفة لقوله منخران ، وقد عرفت أن تقدير الكلام : ومنخران أشبها منخرى ظبيان ، ولكنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه .

الشاهد فيه : قوله « والعينانا » وفى هذه الكلمة شاهدان للنحاة : أما الأول ففى مجيء المثنى بالألف فى حالة النصب ، وهذه لغة جماعة من العرب منهم كنانة وبنو الحارث ابن كعب وبنو العنبر وبنو الهجيم وبطون من ربيعة ، وعليها ورد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا وتران فى ليلة » وعليها خرج بعض العلماء قوله تعالى : (إن هذان لساحران) وعليها جاء قول المتلمس واسمه جرير بن عبد المسيح :

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ ، وَلَوْ رَأَى مَسَاغاً لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

وقول الآخر :

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ طَعْنَــــةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمِ

وقال الأزهرى فى صدد بيت المتلمس : « هكذا أنشده الفراء لناباه على اللغة القديمة لبعض العرب » اهـ .

وأما الشاهد الثانى ففى فتح نون المثنى بعد الألف ، ومن النحاة من زعم أن فتح نون المثنى قاصر على الذين يلزمون المثنى الألف فى أحواله كلها ، وليس هذا الكلام =

. . . .

= بمستقيم ؛ فقد سمعت فى شرح بيت حميد بن ثور – وهو الشاهد السابق – أن من العرب من يفتح نون المثنى بعد الياء .

هذا ، واعلم أن أكثر النحاة يروون فى بيت الشاهد الذى نحن بصدده « ومنخرين أشبها ظبيانا » بالياء على أنه منصوب بالياء نيابة عن الفتحة كلغة جمهرة العرب ، ونحن نستبعد كل الاستبعاد أن يقول الشاعر فى أول البيت «والعينانا» بالألف فى موضع النصب ثم يقول فى نفس البيت « ومنخرين » بالياء ، وقد نص العلماء على أنه يكاد يكون من المحال أن يأتى العربى فى بيت واحد بلغتين من لغات العرب فى كلمة واحدة أو فيما يشبهها . فإن العربى القح لا يتكلم بغير لغة قبيلته ، وإنما يفعل ذلك الذين يتعلمون العربية وليست لغتهم ، ولأن هذا الذى أنكره هو رواية أكثر النحاة نص ابن هشام على أنه يقال : إن هذا البيت مصنوع . ونحن نستبعد أنه مصنوع ، ونحيلك على رواية أبى زيد – وهو من الرواة الثقات – التى أثرناها فى صدر الكلام على هذا البيت ؛ فقد اطردت فيها المثنيات على مساق واحد بالألف .

هذا ، وقد جاءت النون مضمومة بعد الألف فى قول عمر بن أبى ربيعة :

فَلَمَّا تَقَضَّى اللَّيْلُ إلاَّ أَقَلَّهُ   هَبَبْنَا وَنَادَى بِالرَّحِيلِ سِنَانُ
رَجَعْنَا وَلَمْ يَنْشُرْ عَلَيْنَا حَدِيثَنَا   عَدُوٌّ ، وَلَمْ تَنْطِقْ بِهِ شَفَتَانُ

وفى قول الراجز :

يَا أَبَتَا أَرَّقَنِي القِذَّانُ   فَالنَّوْمُ لاَ تَطْعَمُهُ العَيْنَانُ

وحكى أبو عمرو الشيبانى أنه سمع بعض العرب يقول : « هما خليلان » بضم النون ، وأنت لو تأملت فى هذه الشواهد الثلاثة وجدت موضع كل واحد منها الرفع ، فإن « شفتان » فى كلام عمر فاعل تنطق ، وكذلك « العينان » فى قول الراجز فاعل تطعم ، و « خليلان » فيما حكاه أبو عمرو خبر المبتدأ ، فتدل هذه الشواهد – مع فتح النون فى قول الراجز من الشاهد ١٦ « والعينانا » ، وهى فى موضع النصب – على ما قررناه فيما سبق من أن قوما من العرب يلزمون المثنى الألف ويعربونه بحركات ظاهرة على النون ، فيكون نصب « والعينانا » بالفتحة الظاهرة ، والرفع فى بيتى عمر والراجز بالضمة .

وقيل : البيت مصنوع ، ونونُ الجمع مفتوحةٌ ، وكَسْرُهَا جائز فى الشعر بعد الياء ، كقوله :

١٧ — * وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ *

١٧ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* عَرَفْنَا جَعْفَراً وَبَنِي أَبِيهِ *

وهذا البيت أحد أبيات أربعة لجرير بن عطية بن الخطفى ، يخاطب بها فضالة العرنى ، وقبله قوله :

عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةَ لَيْسَ مِنَّا بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةَ مِنْ عَرِينِ

اللغة : « عرين » بفتح العين وكسر الراء — هو عرين بن ثعلبة بن يربوع ، وهو أحد آباء فضالة العرنى « عرينة » بضم العين وفتح الراء — بطن من بجيلة « جعفراً » هو جعفر بن ثعلبة بن يربوع ، أخو عرين بن ثعلبة « بنى أبيه » أراد إخوته — وهم جعفر وجهور وعبيد — أبناء ثعلبة بن يربوع ، ويروى * عرفنا جعفراً وبنى عبيد * « زعانف » جمع زعنفة — بكسر الزاى والنون جميعاً بينهما عين ساكنة — وهم الأتباع والملحقون ، ويقال للئام الناس ورذالهم ، وأصل الزعنفة طرف الأديم وهدب الثوب الذى يتحرك منه .

الإعراب : « عرفنا » فعل وفاعل « جعفرا » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « وبنى » الواو حرف عطف ، بنى : معطوف على جعفر ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف وأبى من « أبيه » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبى مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وأنكرنا » الواو حرف عطف ، أنكر : فعل ماض مبنى على فتح مقدر ، ونا : فاعله « زعانف » مفعول به لأنكر منصوب بالفتحة الظاهرة « آخرين » صفة لزعانف منصوبة بالياء لأنها جمع مذكر سالم .

الشاهد فيه : قوله « آخرين » حيث أعربه بالياء إعراب جمع المذكر السالم ، ثم كسر النون بعدها وهى فى لغة جمهرة العرب مفتوحة ، وقد علمت فى شرح شاهد سابق أن النحاة يختلفون فى كسر نون جمع المذكر السالم ، فمنهم من يقول : إنها لغة من لغات العرب ، ومن هؤلاء ابن مالك صاحب الألفية ، وهو حجة فيما ينقل (انظر شرح الشاهد رقم ١٤) .

وقوله :

* وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينِ *[(١)]

***

الباب الرابع : الجمع بألف وتاء مزيدتين ، كهندات ومسلمات[(٢)] ؛ فإن نَصْبَه بالكسرة[(٣)] نحو (خَلَقَ اللهُ السَّمٰوَاتِ)[(٤)] وربما نُصِبَ بالفتحة إن كان محذوفَ اللامِ كسمعت[(٥)] لُغَاتَهُمْ ؛ فإن كانت التاء أصليّة كأبْيَاتٍ وَأَمْوَاتٍ أو الألف أصلية كقُضَاة وغُزَاة نُصِبَ بالفتحة .

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت ، وأعاده هنا ليذكر التخريج الأخير الذى حكيناه فى الموضع الأول ، وخلاصته أن « الأربعين » مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، وكسر النون ضرورة أو لغة من لغات العرب على ما بيناه من اختلاف النحاة .

(٢) يجمع بالألف والتاء المزيدتين ستة أنواع : كل اسم مؤنث بالمعنى فقط نحو هندات ودعدات وزينبات فى جمع هند ودعد وزينب ، وكل اسم مؤنث بالتاء دون المعنى نحو طلحات وحمزات فى جمع طلحة وحمزة ، إلا ثلاث كلمات : شفة ، وأمة ، وشامة ، وكل اسم مؤنث بالتاء والمعنى جميعا نحو فاطمات ومسلمات ، فى جمع فاطمة ومسلمة ، وكل اسم مؤنث بألف التأنيث المقصورة نحو حبليات فى جمع حبلى ، وكل اسم مؤنث بألف التأنيث الممدودة نحو عذراوات فى جمع عذراء ، وكل اسم لغير عاقل نحو إصطبلات فى جمع إصطبل ، ولا يمنع من تسميته سالما تغير بناء مفرده فى حال الجمع كسجدات وزفرات — بفتح ثانيهما — فى جمع سجدة وزفرة ، بسكون ثانيهما ، ونحو ظلمات وغرفات — بضم ثانيهما — فى جمع ظلمة وغرفة ، بسكون ثانيهما ، ونحو حبليات وذكريات بقلب ألف مفرديهما ياء ؛ فإنهما جمع حبلى وذكرى ، ونحو صحراوات وعذراوات ، بقلب همزة مفرديهما واوا ؛ فإنهما جمع صحراء وعذراء .

(٣) وذهب الأخفش إلى أنه مبنى على الكسر فى محل نصب ، ولا وجه لهذا الكلام .

(٤) من الآية ٤٤ من سورة العنكبوت .

(٥) إذا كان المفرد معتل اللام فإما أن ترد له هذه اللام فى جمعه بالألف والتاء نحو سنة وسنوات أو سنهات ونحو عضة وعضوات ، ونحو أخت وأخوات ونحو هنة =

وحُمل على هذا الجمع شيئان : « أُولاَتُ » نحو (وإنْ كُنَّ أُولاَتِ حَمْلٍ)(١) وما سُمِّيَ به من ذلك نحو « رَأَيْتُ عَرَفَاتٍ » و « سَكَنْتُ أَذْرِعَاتٍ » وهي قَرْيَة بالشام ، فبعضُهم يُعربه على ما كان عليه قبل التسمية ، وبعضُهم يترك تنوين ذلك ، وبعضُهم يُعْرِبه إعرابَ ما لا ينصرف ، وَرَوَوْا بالأوجه الثلاثة قوله :

١٨ — تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا   بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

= وهنوات ، وإما ألا ترد له اللام في جمعه بالألف والتاء ، نحو لغة ولغات ، ونحو ثبة وثبات ، ونحو بنت وبنات ، فإن كانت اللام المحذوفة من المفرد قد ردت إليه في الجمع المذكور أعرب بالكسرة نيابة عن الفتحة في جميع لغات العرب ، ولم يختلف النحاة في ذلك ، وإن كانت اللام المحذوفة من المفرد لم ترد إليه في جمعه فقد حكى أحمد بن يحيى ثعلب أن من العرب من ينصبه بالفتحة الظاهرة ، نحو « سمعت لغاتهم » ونحو « رأيت بناتك » ووافقه على ذلك الكسائي وابن سيده ، ورووا على هذه اللغة قول أبي ذؤيب الهذلي :

فَلَمَّا جَلاَهَا بِالأَيَامِ تحيزت   ثُبَاتاً عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَاكْتِئَابُهَا

(١) من الآية ٦ من سورة الطلاق .

١٨ — هذا بيت من الطويل ، وهو من قصيدة طويلة لامرىء القيس بن حجر الكندي ، ومطلعها قوله :

أَلاَ عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي   وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي

وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَمِثْلِكِ بَيْضَاءِ العَوَارِضِ طَفْلَةٍ   لَعُوبٍ تُنَسِّينِي إِذَا قُمْتُ سِرْبَالِي

لَطِيفَةِ طَيِّ الكَشْحِ غَيْرِ مُفَاضَةٍ   إِذَا انْفَتَلَتْ مُرْتَجَّةٍ غَيْرِ مِتْفَالِ

إِذَا مَا اسْتَحَمَّتْ كَانَ فَيْضُ حَمِيمِهَا   عَلَى مَتْنَتَيْهَا كَالجُمَانِ لَدَى الجَالِي

تنورتها ... البيت ، وبعده قوله :

نَظَرْتُ إِلَيْهَا وَالنُّجُومُ كَأَنَّهَا   مَصَابِيحُ رُهْبَانٍ تُشَبُّ لِقُفَّالِ

اللغة : « ومثلك » الواو واو رب : أي كثير من النساء المماثلات لك « بيضاء =

. . . .

= العوارض » جمع عارض ، وهو صفحة الوجه ، ولها عارضان. ولكن المثنى قد يجىء بصورة الجمع ، أو يكون قد قصد أجزاء العارضين فجمع لذلك « طفلة » بفتح الطاء وسكون الفاء – هى الرخصة اللينة الناعمة « سربالى » السربال – بزنة القرطاس – الثياب « الكشح » الخصر، يريد أنها دقيقة الخصر « غير مفاضة » ليست مسترخية البطن « مرتجة » يهتز جسمها لعبالتها « غير متفال » ليست كريهة الريح «استحمت» صبت الماء الحار عليها « حميمها » الحميم : الماء الحار « متنتيها » أراد جانبى ظهرها « كالجمان » الجمان – بضم الجيم ، بزنة غراب – الفضة البيضاء « الحالى » الصيرف ، يريد أن الماء يبقى أبيض كالفضة ، وذلك يحتمل معنيين ، أحدهما أن الماء يأخذ لون جسمها ، وجسمها أبيض ناصع ، وثانيهما أن يريد أن الماء لايتغير بعد أن يمر على جسمها ؛ لأن جسمها نظيف لا تفل عليه « تنورتها » نظرت إلى نارها من بعيـــد « أذرعات » بلد فى أطراف الشام يجاور البلقاء ، والنسبة إليها أذرعى « يثرب » المدينة التى شرفت فيما بعد بهجرة الرسول صلوات الله وسلامه عليه « أدنى دارها » أقرب مكان من أماكن ديارها « نظر عال » أراد أنه يحتاج إلى نظر بعيد .

المعنى : أراد أنه نظر إلى نار المحبوبة التى يشبها أهلها للقرى ، مثلا ، وهو بأذرعات وهم بالمدينة . وفى هذا البيت – على ظاهره – ضرب من المبالغة يختص باسم الإغراق. وذلك أن المبالغة إن كان المدعى فيها غير ممكن عقلا سميت غلوا ، وإن كان المدعى ممكنا وصح وقوعه عادة سميت تبليغا ، وإن كان المدعى ممكنا عقلا ولم يصح وقوعه عادة سميت إغراقا ، فاما الغلو فنحو قول المهلهل :

فَلَوْلاَ الرِّيحُ أُسْمِـعَ مَنْ بِحِجْرٍ   صَلِيلَ الْبِيْضِ يُقْرَعُ بِالذُّكُور

وقد قيل فى بيت المهلهل هذا : إنه أكذب بيت قالته العرب ، ويقال : إن بين حجر وموضع الوقعة مسيرة عشرة أيام ، وأما التبليغ فنحو قول امرىء القيس :

عَدَا بِي عِدَاءً بَيْنَ ثَوْرٍ وَنَعْجَةٍ   دِرَاكاً ، وَلَمْ يُنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُغْسَلِ

لأن من الممكن فى حق الفرس أن يدرك الثور والنعجة ولم يعرق فيحتاج إلى أن يغسل . وأما قوله « تنورتها – إلخ » فغير ممكن عادة ، وكيف يمكن أن يكون إنسان بأذرعات ويشاهد نار يثرب؟ ولكنه يزول العجب إذا علم أن امرأ القيس ابن أخت =

. . . .

ـــــــــــــ

= المهلهل صاحب أكذب بيت قالته العرب ! وقد قال ابن قتيبة : إنه لم يرد رؤية العين ، وإنما أراد رؤية القلب ، والبيت تحزن منه وتمن ، ولم يرد أنه رأى بعينه شيئاً .

الإعراب : « تنورتها » فعل وفاعل ومفعول به « من أذرعات » جار ومجرور متعلق بتنور « وأهلها » الواو واو الحال . أهل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأهل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « بيثرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « أدنى » مبتدأ ، وأدنى مضاف ودار من « دارها » مضاف إليه ، ودار مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه « نظر » خبر المبتدأ ، وهو على تقدير مضاف : أى ذو نظر « عال » صفة لنظر ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : قوله « من أذرعات » فإن هذه الكلمة فى هذا البيت تروى على ثلاثة أوجه :

الأول : بكسر التاء منونة ، وعلى هذا الوجه رواية أكثر النحاة ، والسر فيها ملاحظة حال « أذرعات » قبل التسمية به ، وأنه جمع مؤنث سالم ، وجمع المؤنث السالم يجر بالكسرة الظاهرة وينون تنوين المقابلة لا تنوين التنكير .

والوجه الثانى : بكسر التاء غير منونة ، وهو وجه جوزه جماعة من النحاة منهم المبرد والزجاج ، والسر فيه ملاحظة كونه جمعاً بحسب أصله وكونه علما لمؤنث بحسب حاله الآن ، وقد أعطوه من كل واحد من الأمرين حكما من أحكامه ؛ فجروه بالكسرة كما يجر جمع المؤنث السالم ، ومنعوا تنوينه كما يمنع تنوين العلم المؤنث .

والوجه الثالث : بفتح التاء غير منونة ، وهو وجه جوزه جماعة من النحاة منهم سيبويه وابن جنى ، والسر فيه ملاحظة حاله الطارئة ، وأنه علم على مؤنث ، والعلم المؤنث يمتنع تنوينه ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف .

ومثل هذا البيت فى كل ما ذكرناه قول الأعشى ميمون :

تَخَيَّرَهَا أَخُو عَانَاتَ شَهْراً وَرَجَّى خَيْرَهَا عَاماً فَعَامَا

الباب الخامس : ما لا ينصرف ، وهو ما فيه عِلّتَانِ[1] من تسع كَأَحْسَنَ ، أو واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وصَحْرَاء ؛ فإن جرّهُ بالفتحة نحو (فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا)[2] إلا إن أضيف نحو (فى أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ)[3] أو دَخَلَتْه

(١) اعلم أولا أن تسمية النحاة كل واحد من العلمية والتأنيث مثلا « علة » واشتراطهم وجود علتين — مبنى على نوع من التساهل والمجاز ، لأن كل واحد من الاثنين اللذين يجتمعان فى الاسم فيقتضيان منعه من الصرف جزء علة ، وليس علة كاملة ، فأنت تعلم أن باجماع الاثنين يحصل الحكم . والدليل على ذلك أن العلمية وحدها لاتقتضى منع الصرف فمحمد مصروف وعلى مصروف مع أنهما علمان ، وزيادة الألف والنون وحدها لا تمنع فصنوان وقنوان وسلطان ورمان مصروفة مع زيادة الألف والنون ، وبذلك يتقرر أن العلة التامة هى وجود علتين أو وجود واحدة تقوم مقام اثنتين مع ملاحظة شروط كل واحدة منهما .

ثم اعلم ثانياً أن الفعل فيه علتان كل واحدة منهما تدل على أنه فرع عن الاسم ، وأن إحدى هاتين العلتين ترجع إلى لفظ الفعل ، والثانية ترجع إلى معناه ، فأما العلة التى ترجع إلى لفظه فهى عند البصريين كونه مشتقا ومأخوذا من لفظ المصدر الذى هو اسم ، والمأخوذ فرع عن المأخوذ منه ، وإنما قلنا « عند البصريين » لأنهم هم الذين ذهبوا إلى أن المصدر هو أصل المشتقات جميعاً ومنها الفعل بأنواعه الثلاثة ، والعلة التى ترجع إلى اللفظ عند الكوفيين هى أنه يدل بمادته أى الحروف التى يتألف منها على الحدث ويدل بهيئته أى صورته التى هو عليها على الزمان ، فهو مركب لدلالته على شيئين ، والمركب فرع عما لا تركب فيه ، والاسم لا تركب فيه لدلالته على شىء واحد ، وأما العلة التى ترجع إلى معنى الفعل وتدل على أنه فرع ومحتاج فهى أنه لما دل على الحدث احتاج وافتقر إلى محدث هذا الحدث وهو الفاعل ومن المعلوم أن الفاعل لا يكون إلا اسما صريحا أو مؤولا.

إذا علمت هذا سهل عليك أن تدرك أن فى طبيعة الفعل دلالة على أنه فرع من جهة لفظه ومن جهة معناه ، وأنت تعلم أن الفعل لا يدخله الجر ، فإذا وجد فى اسم ما علتان فرعيتان ترجع إحداهما إلى اللفظ وترجع الأخرى إلى المعنى فقد أشبه الفعل من هذه الناحية ، وحينئذ ينبغى أن يأخذ الحكم الذى استقر للفعل ، وهو ألا يدخله التنوين ولا الجر ، وهذا هو الذى يسمى الاسم الذى لا ينصرف ، وبحسبك هذا الإيضاح فقد أطلت عليك لتدرك سر هذه اللغة .

(٢) من الآية ٨٦ من سورة النساء . (٣) من الآية ٤ من سورة التين .

أل مُعَرِّفَةً نحو (فى المَسَاجِدِ)[١] أو موصولةً نحو (كَالأَعْمَى والأَصَمِّ)[٢] أو زائدة كقوله :

١٩ — * رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ اليَزِيدِ مُبَارَكًا *

* * *

(١) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة هود .

١٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ *

والبيت من قصيدة لابن ميادة يمدح فيها أبا العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان . واسم ابن ميادة : الرماح بن أبرد بن ثوبان بن سراقة ، وميادة : اسم أمه .

وقبل البيت على ما رواه السيوطى (تاريخ الخلفاء ٢٥٢ بتحقيقنا) قوله :

هَمَمْتُ بِقَوْلٍ صَادِقٍ أَنْ أَقُولَهُ وَإِنِّى عَلَى رَغْمِ العُدَاةِ لَقَائِلُهْ

اللغة : « أعباء » جمع عبء — بكسر العين المهملة وسكون الباء — وهو ما يثقل عليك حمله أو يبهظك أداؤه ، وأراد بأعباء الخلافة أمورها الشاقة ومصاعبها التى يؤود حملها القائم بها ، ويروى « بأحناء الخلافة » والأحناء : جمع حنو — بكسر الحاء المهملة وسكون النون — وأحناء الأمور : جوانبها ونواحيها ، والأصل فيه « حنو العين » لطرفها ، ويقال أحناء الأمور لما تشابه منها وأشكل المخرج منه « كاهله » الكاهل : اسم لما بين الكتفين ، ويعبر بشدة الكاهل عن القوة .

المعنى : يمدح الوليد بن يزيد بأنه ميمون النقيبة ، مبارك الطلعة ، وأنه قوى على الاضطلاع بتكاليف الخلافة ، قادر على التخلص مما يعرض لها من المشاكل .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الوليد » مفعول به « ابن » نعت للوليد ، وابن مضاف و « اليزيد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مباركا » حال من الوليد إذا جعلت « رأيت » بصرية ، ويكون « مباركا » مفعولا ثانياً إذا جعلت « رأيت » علمية « شديدا » معطوف بحرف عطف محذوف على « مباركا » وقوله « بأعباء » جار ومجرور يتعلق بقوله «شديدا» وأعباء مضاف و « الخلافة » مضاف =

الباب السادس : الأمثلة الخمسة(١) ، وهى : كُلُّ فعلٍ مُضارِعٍ اتَّصَلَ به ألفُ اثنين نحو تفعَلاَنِ ويَفعَلاَنِ ، أو واو جمع نحو تَفعَلُونَ ويَفعَلُونَ ، أو ياء مخاطبة نحو تَفعَلِينَ ؛ فإن رَفْعَهَا بثُبُوت النون ، وجَزْمَهَا ونَصْبَها بِحَذفِها

= إليه « كاهله » كاهل : فاعل بشديد ، مرفوع بالضمة ، و « شديد » صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ، و « كاهل » مضاف وضمير الغائب العائد على الممدوح مضاف إليه.

الشاهد فيه : قوله « اليزيد » حيث دخلت « أل » الزائدة على « يزيد » وهو علم موازن للفعل واقع فى موقع الجر بإضافة « ابن » إليه ، وقد جره الشاعر بالكسرة الظاهرة مع أن فيه العلتين اللتين تقتضيان منعه من الصرف وهما العلمية ووزن الفعل ، وهذا يدل على أن الاسم الممنوع من الصرف إذا دخلت عليه الألف واللام كان جره بالكسرة الظاهرة ، وأنه لا فرق بين أن تكون « أل » هذه معرفة أو موصولة أو زائدة ، والسر فى ذلك أن « أل » بجميع أنواعها من خواص الأسماء ، وهو إنما منع من الصرف لشبهه بالفعل ، فإذا وجد معه ما هو من خصائص الأسماء كأل أو الإضافة فقد بعد شبهه بالفعل ، الذى اقتضى منع صرفه ، فعاد اسما خالصا من شائبة الشبه بالفعل ، فأخذ حكم الأسماء المتأصلة فى الاسمية .

هذا ، وسينشد المؤلف هذا البيت مرة أخرى فى أواخر باب المعرف بأداة التعريف .

(١) قالوا « الأسماء الستة » لأنها ألفاظ معلومة وهى الأب والأخ - إلخ ، وقالوا « الأمثلة الخمسة » لأنها ليست ألفاظ أفعال معلومة ، وإنما يكنى بها عن كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة ، وألف الاثنين يكون المضارع معها مبدوءا بتاء المضارعة للدلالة على الخطاب نحو « أنتما تكتبان » أو بياء المضارعة للدلالة على الغيبة نحو « الزيدان يكتبان » وواو الجماعة يكون المضارع معها كذلك مبدوءا بالتاء نحو « أنتم تكتبون » أو بالياء نحو « الزيدون يكتبون » أما ياء المؤنثة المخاطبة فلا يكون المضارع معها إلا مبدوءا بالتاء نحو « أنت تكتبين » فمن هنا كانت الأمثلة خمسة ، لكنك لو تدبرت وجدت المضارع المسند إلى ألف الاثنين يتنوع إلى نوعين الأول : أن يكون الاثنان مذكرين نحو « أنتما تكتبان يا زيدان » ونحو « الزيدان يكتبان » والثانى أن يكون الاثنان مؤنثتين نحو «أنتما =

نحو : (فإن لَمْ تفعَلُوا ولَنْ تفعَلُوا)[1] ، وأما (إلاَّ أنْ يَعْفُونَ)[2] فالواوُ لامُ الكلمةِ ، والنونُ ضمير النسوة ، والفعل مبنى مثل (يَتَرَبَّصْنَ)[3] ووزنه يَفعُلْنَ ، بخلاف قولك « الرِّجَالُ يَعْفُونَ » فالواو ضمير المذكرين ، والنونُ علامةُ رفعٍ فتحذف نحو (وأنْ تَعْفُوا أقْرَبُ لِلتَّقْوَى)[4] ووزنه تَفعُوا ، وأصله تَعْفُوُوا .

* * *

= يا هندان تكتبان » ونحو « الهندان تكتبان » فالأمثلة ستة على التفصيل وخمسة على الإجمال الذى يجعل الاثنين نوعا واحدا ، ولهذا عبر المؤلف فى بعض مؤلفاته بالأمثلة الستة نظرا إلى التفصيل ، وعبر هنا بالأمثلة الخمسة نظرا للاجمال .

(١) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة ، ثم أنت إذا أسندت « يكتب » إلى نون النسوة قلت « يكتبن » فتسكن آخر الفعل وتلحق به نون النسوة ، ونظير ذلك « يعفو » فإنك حين تسنده إلى هذه النون تقول « النسوة يعفون » فتسكن الواو التى هى لام الفعل ، وتلحق به نون النسوة . وإذا أسندت « يكتب » إلى واو الجماعة قلت « الرجال يكتبون » فتزيد واو الجماعة ونون الرفع ، فإذا أسندت « يعفو » إلى واو الجماعة قلت : « الرجال يعفون » وأصله « يعفوون » بواوين أولاهما مضمومة وثانيتهما ساكنة ونون الرفع على مثال « يكتبون » ولكن الواو التى هى اللام يستثقل عليها الضم فتحذف هذه الضمة ، فيجتمع واوان ساكنان فيحذف أولهما . والفرق بين قولك « الرجال يعفون » وقولك « النساء يعفون » من أربعة أوجه ، الأول : أن لام الكلمة محذوفة فى العبارة الأولى لعلة تصريفية اقتضت ذلك وهى إرادة التخلص من التقاء الساكنين وموجودة فى العبارة الثانية ، والوجه الثانى : أن النون فى العبارة الأولى علامة الرفع كالضمة ، وهى فى العبارة الثانية ضمير جمع الإناث وهى الفاعل ، والوجه الثالث : أن الواو الموجودة فى العبارة الأولى كلمة مستقلة وهى ضمير جمع الذكور ، وهى فى العبارة الثانية جزء من الكلمة هى لامها ، والوجه الرابع ـ وهو أثر الوجه الثانى ـ أن النون فى العبارة الأولى تسقط إذا نصب الفعل أو جزم ، لأنها علامة الرفع ، وهى فى العبارة الثانية لا تسقط إذا دخل على الفعل ناصب أو جازم ، لأنها الفاعل ، والفاعل لا يحذف .

(١) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة. (٢) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة .

الباب السابع : الفعل المضارع المعتل الآخر، وهو : ما آخره ألف كَيَخْشَى [1]، أو ياء كَيَرْمِي ، أو واو كَيَدْعُو ؛ فإن جزمهن بحذف الآخر ، فأما قوله :

٢٠ — أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

فضرورة .

---

(١) المدار في اعتبار آخره ألفا أو ياء على النطق ، أما كتابة الألف ياء في يخشى فلكونها رابعة ، ولهذا سر تعرفه في علم رسم الحروف (الإملاء) .

٢٠ — هذا البيت أول مقطوعة لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي ، وكان قد نشأت بينه وبين الربيع بن زياد العبسي شحناء ، وذلك أن قيساً كان عنده درع فساومه فيها الربيع ، ثم اهتبل الربيع فرصة ، وأخذ درع قيس ، ثم انطلق يعدو به فرسه ، فتعرض قيس بن زهير لأم الربيع — وهي فاطمة بنت الخرشب إحدى المنجبات — وأراد أن يأسرها ، ثم عدل عن ذلك ، واستاق نعم بني زياد ، فقدم بها مكة فباعها من عبد الله ابن جدعان التيمي معاوضة بأدراع وأسياف ، وبعد البيت المستشهد به قوله :

وَمَحْبِسُهَا عَلَى القُرَشِيِّ تُشْرَى ... بِأَدْرَاعٍ وَأَسْيَافٍ حِدَادِ

كَمَا لَاقَيْتُ مِنْ حَمَلِ بْنِ بَدْرٍ ... وَإِخْوَتِهِ عَلَى ذَاتِ الإِصَادِ

هُمُ فَخَرُوا عَلَيَّ بِغَيْرِ فَخْرٍ ... وَرَدُّوا دُونَ غَايَتِهِ جَوَادِي

وَكُنْتُ إِذَا مُنِيتُ بِخَصْمِ سَوْءٍ ... دَلَفْتُ لَهُ بِدَاهِيَةٍ نَآدِ

اللغة : « الأنباء » جمع نبأ ، مثل سبب وأسباب وجمل وأجمال ، والنبأ : الخبر وزنا ومعنى ، وقيل : الخبر أعم منه ؛ لأن النبأ خاص بما كان ذا شأن من الأخبار « تنمى » تزيد وتكثر ، وفيه لغتان : يقال : نما الشيء ينمي — من باب ضرب يضرب — ويقال : نما ينمو — من باب نصر — والأول أكثر « لبون » بفتح اللام وضم الباء مخففة — هي الإبل ذات اللبن « بني زياد » هم الكملة من الرجال : الربيع ، وعمارة ، وقيس ، وأنس ، بنو زياد بن سفيان بن عبد الله العبسي ، وأمهم — كما علمت — فاطمة بنت الخرشب الأنمارية ، وهي التي سئلت عن أفضل أولادها ، فقالت : الربيع ، بل عمارة ، بل قيس ، بل أنس ، ثم قالت : ثكلتهم إن كنت أدري أيهم أفضل ، هم كالحلقة المفرغة لا يدرى =

. . . .

= أين طرفاها «القرشى» أراد به عبد الله بن جدعان ، فإنه تيمى ، وتيم من قريش «تشرى» تباع ، ونظيره قول الله تعالى : (وشروه بثمن بخس) المعنى - والله أعلم - أنهم باعوه بذلك ، ونظير ذلك قول الشاعر وكان قد باع غلاما له اسمه برد ثم تبعته نفسه :

وَشَرَيْتُ بُرْداً لَيْتَنِي ... مِنْ بَعْدِ بُرْدٍ كُنْتُ هَامَهْ

« بأدراع » جمع درع « وأسياف » جمع سيف « حداد » جمع حديد ، وهو بالنسبة إلى السيف الصلب القوى على النفاذ فى ضريبته ، وبالنسبة إلى الدرع الصلب الذى لا يقوى عليه سيف أوسهم « ذات الإصاد » مكان بعينه .

المعنى : يسائل عما إذا كان قدشاع فى الناس وعلم كل مخاطب ماقد فعله بإبل بنى زياد - وهم المغاوير الأبطال الذى يخشاهم الناس - حيث استاقها وباعها غير مبال بهم .

الإعراب : « ألم » الهمزة للاستفهام ، لم : حرف نفى وجزم وقلب «يأتيك» يأتى فعل مضارع مجزوم بلم ، وفى علامة جزمه وجوه سنذكرها فى بيان الاستشهاد بالبيت ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب «والأنباء» الواو واو الحال ، الأنباء : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « تنمى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الأنباء ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « بما » اختلف العلماء فى هذه الباء ؛ فمنهم من ذهب إلى أنها زائدة ، وما : فاعل يأتى ، وكأنه قد قال : ألم يأتيك الذى لاقته لبون بنى زياد ، ومنهم من ذهب إلى أن الباء أصلية ، وما : فى محل جر بالباء ، والجار والمجرور يتعلق بيأتى ، وفاعل يأتى - على هذا - ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى مفهوم من المقام وإن لم يجر ذكره ، وكأنه قد قال : ألم يأتيك هو (أى النبأ) بالذى لاقته ، أو الفاعل محذوف على رأى الكوفيين الذين يجوزون حذف الفاعل للعلم به . وأظهر هذه الوجوه الأول «لاقت» فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل «لبون» فاعل لاقت ، والجملة من الفعل وفاعله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف منصوب بلاقت يعود إلى ما ، وتقدير الكلام : الذى لاقته ، ولبون مضاف و « بنى » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و « زياد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة . =

. . . .

= الشاهد فيه : قوله « ألم يأتيك » وقبل أن نبين لك وجه الاستشهاد بهذه العبارة نرى أن نذكر لك أمرين على وجه التمهيد لهذه المسألة حتى يكون الأمر واضحا غاية فى الوضوح :

أما الأمر الأول فحاصله أن الفعل المضارع إما أن يكون صحيح الآخر مثل يضرب ويكتب ويفتح ، وإما أن يكون معتل الآخر مثل يرمى ويدعو ويرضى ؛ فإن كان الفعل المضارع صحيح الآخر فإنه يجزم بسكون آخره ؛ فتقول : لم يضرب ، ولم يكتب ، ولم يفتح ، وذلك لأنه كان يرفع بحركة ظاهرة ، فإذا دخل عليه الجازم حذف هذه الحركة الظاهرة ، وإن كان الفعل المضارع معتل الآخر فإنه يجزم بحذف حرف العلة الذى هو لام الكلمة ، وذلك لأنه كان يرفع بحركة مقدرة على حرف العلة ، فإذا دخل عليه الجازم ولم يجد على الحرف حركة ظاهرة يحذفها فإنه يحذف الحرف نفسه

وأما الأمر الثانى فحاصله أن هذه العبارة تروى على عدة أوجه ؛ فتروى على الوجه الذى رواها المؤلف عليه ، وتروى على وجه ثان ، وهو :

* أَلَمْ يَأْتِكَ وَالأَنْبَاء تَنْمِى *

من غير ياء ، وهذه رواية رواها ابن جنى . وتروى على وجه ثالث ، وهو :

* وَهَلْ أَتَاكَ وَالأَنْبَاء تَنْمِى *

وهى رواية الأصمعى .

فإذا علمت هذا كله فاعلم أولا أنه لا شاهد فى البيت على رواية ابن جنى ، ولا على رواية الأصمعى ؛ لأن العبارة جارية على ما هو الفصيح المستعمل باطراد فى كلام العرب ، وهو ما قررناه فى التمهيد لذلك الكلام ، فأما على رواية أكثر النحاة — وهى الرواية التى ذكرها المؤلف ، ومن أجلها أتى بالبيت هنا — فاعلم أن العلماء مختلفون فى تخريج هذه الرواية .

فذهب الكثير منهم إلى أن هذه الياء هى لام الكلمة ، وأنها ثبتت مع الجازم بتقدير أن هذا الفعل كان مرفوعا بحركة ظاهرة فلما دخل الجازم حذف هذه الحركة كما هو شأن الفعل المضارع الصحيح الآخر ، ويكون «يأتى» مجزوما وعلامة جزمه =

. . . .

= السكون معاملة للمعتل معاملة الصحيح ، وهؤلاء قالوا : إن الحرف المعتل قد عهد ظهور حركة الإعراب عليه ضرورة فى نحو قول أعرابى ضافه رجل فذبح له عنزا فأعطاه الرجل مالا كثيرا :

فَقُمْتُ إِلَى عَنْزٍ بَقِيَّةِ أَعْنُزٍ فَأَذْبَحُهَا فِعْلَ امْرِىءٍ غَيْرِ نَادِمِ
فَعَوَّضَنِي مِنْهَا غِنَايَ وَلَمْ تَكُنْ تُسَاوِي عِنْدِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمِ

الشاهد فيه قوله «تساوى» فقد جاء به مرفوعا بالضمة الظاهرة حين اضطر ، ومثله قول الآخر :

إِذَا قُلْتُ عَلَّ القَلْبَ يَسْلُو قُيِّضَتْ هَوَاجِسُ لَا تَنْفَكُّ تُغْرِيهِ بِالوَجْدِ

وليس هذا خاصا بالفعل ، بل يجرى فى الاسم أيضا ، ومن ذلك قول أعرابى من بنى كلب ، وقد أنشده سيبويه :

فَيَوْماً يُجَارِينَ الهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍ وَيَوْماً تَرَى مِنْهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ

فقوله «ماضى» مجرور بالكسرة الظاهرة على حرف العلة ، لأنه لما اضطر عامل المعتل معاملة الصحيح ، وإذا كانت الحركة تظهر على حرف العلة للضرورة فعند الجزم يسوغ للشاعر إذا اضطر أن يقدر أن الفعل كان مرفوعا بالضمة الظاهرة فيجزمه بالسكون ، وقد اختار هذا التوجيه أبو السعادات هبة الله بن الشجرى فى أماليه .

ومنهم من ذهب إلى أن هذه الياء ليست لام الفعل التى يجب حذفها للجزم ، بل لام الفعل قد حذفت فعلا للجزم فصارت العبارة «ألم يأتك» بغير ياء ، ثم أشبع كسرة التاء فنشأت عن إشباعها ياء أخرى غير اللام ، وهؤلاء قالوا : إن الشاعر كثيراً ما يضطر إلى إشباع الحركة فينشأ عن ذلك الإشباع حرف علة من جنس الحركة ، ولذلك أمثلة منها قول عنترة بن شداد العبسىء :

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زَيَّافَةٍ مِثْلِ الفَنِيقِ المُكْدَمِ

فإنه أراد أن يقول «ينبع» على وزن يفتح ، وأشبع حركة الباء — وهى الفتحة — فنشأت عنها ألف ، ومنها قول الآخر : =

وأما قوله تعالى : (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ)(١) في قراءة قُنْبُل فقيل « مَنْ » موصولة وتَسْكِينُ « يصبر » إما لتوالى حركات الباء والراء والفاء والهمزة ، أو على أنه وَصَلَ بنية الوقف ، وإما على العطف على المعنى ؛ لأن مَنْ الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإبهامها .

تنبيه : إذا كان حرف العلة بدلا من همزة كَيقْرَأُ وَيُقْرِىء ويَوْضُؤُ ، فإن

=وأَنَّنِي حَيْثُما يَثْنِي الهَوَى بَصَرِي مِنْ حَيْثُما سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ

فإنه أراد أن يقول «فأنظر» وأشبع حركة الظاء — وهى الضمة — فنشأت عنها واو ، وقد اختار هذا التوجيه أبو البركات الأنبارى فى كتابه «الإنصاف» .

ومن العلماء من قال : إن ما ورد فى هذا البيت ضرورة من الضرورات التى تسوغ للشاعر ، ولا تسوغ لغيره ، ومنهم المؤلف فى هذا الكتاب ، ولم يبين هؤلاء وجه هذه الضرورة ، ووجهها ـ عند التحقيق ـ واحد مما ذكرناه أولا ، فاحفظ هذا ، واحرص عليه ، والله ينفعك به .

ونظير هذا البيت قول الآخر :

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ وَلاَ تَرَضَّاهَا وَلاَ تَمَلَّقِ

الشاهد فيه قوله «ولا ترضاها» حيث أثبت الألف ، وفيه كل ما ذكرناه .

ونظيره قول الآخر :

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثم جِئْتَ مُعْتَذِراً مَنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ

ونظيره قول الآخر ، وأنشده أحمد بن يحيى ثعلب :

كَأَنَّ الْعَيْنَ خَالَطَهَا قَذَاهَا بِعُوَّارٍ فَلَمْ تَقْضِى كَرَاهَا

ونظيره قول عبد يغوث بن وقاص الحارثى :

وَتَضْحَكُ مِنِّى شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيَا

ونظيره ما أنشده القالى عن ثعلب :

كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيراً مُقَيَّداً وَلاَ رَجُلاً يُرْمَى بِهِ الرَّجَوَانِ

(١) من الآية ٩٠ من سورة يوسف

كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسي[١] ، ويمتنع حينئذٍ الحذفُ لاستيفاء الجازم مُقْتَضَاه ، وإن كان قبله فهو إبدال شاذ[٢] ، ويجوز مع الجازم الإثباتُ والحذفُ ، بناء على الاعتداد بالعارض وعدمِهِ وهو الأكثر .

* * *

فصل : وتُقَدَّر الحركاتُ الثلاثُ في الاسم المعرب الذي آخِرُه ألفٌ لازمةٌ نحو الْفَتَى وَالْمُصْطَفَى ، ويسمى معتلا مقصوراً .

والضمة والكسرة في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها نحو المُرتَقِي والقَاضِي ، ويسمى معتلاً منقوصاً .

وخرج بذكر الاسم نحو يَخْشَى ، ويَرْمِى ، وبذكر اللزوم نحو « رأيت أخَاكَ » و « مررت بأخِيكَ » وباشتراط الكسرة نحو ظَبْيٍ وكُرْسِيّ .

وتقدَّرُ الضمة والفتحة في الفعل المعتلّ بالألف نحو « هو يَخْشَاهَا » و « لن يَخْشَاهَا »

والضمة فقط في الفعل المعتل بالواو أو الياء[٣] ، نحو « هُوَ يَدْعُو » و « هُوَ يَرْمِي » .

وتظهر الفتحة في الواو والياء ، نحو « إنَّ الْقَاضِيَ لَنْ يَرْمِيَ وَلَنْ يَغْزُوَ »[٤] .

---

(١) لأنك حينئذ تقلب الهمزة الساكنة حرف علة من جنس حركة ما قبلها ، ونظيره « فأر ، ورأل » فإن العرب تسهلهما فتقول : فار ، ورال .

(٢) لأنك حينئذ تقلب الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها .

(٣) قد أظهر بعض الشعراء الضمة على الواو والياء في الفعل المعتل ، كما أظهروهما عليهما في الاسم ، وقد ذكرنا لك بعض الشواهد التي وردت عنهم مع شرح الشاهد رقم ٢٠

(٤) قد ورد عن بعض الشعراء حذف الفتحة من الفعل المعتل بالياء اضطرارا ، نحو قول حندج المرى : =

هذا باب النَّكِرة والمعرفة

الاسم نَكِرَة، وهى الأصل(١)، وهى عبارة عن نوعين(٢).

أحدهما: ما يقبل «أل» المؤثرة للتعريف، كرجل، وفرس، ودار، وكتاب.

= ما أَقْدَرَ اللهَ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ   مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ

الشاهد فيه قوله «أن يدنى» حيث سكن الياء ولم يظهر الفتحة عليها.

ونظيره قول الآخر وهو عامر بن الطفيل:

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ   أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ

وحذفوا الفتحة من الاسم المعتل بالياء حين اضطروا، ومن ذلك قول الشاعر:

* لاَ تُفْسِدِ القَوْسَ أَعْطِ القَوْسَ بَارِيهَا *

الشاهد فيه قوله «أعط القوس باريها» فإن قوله باريها مفعول به، وكان حقه أن ينصب بالفتحة الظاهرة، لكنه لما اضطر لإقامة البيت حذف الفتحة.

ومثل ذلك قول راجز يصف إبلا بالسرعة:

كَأَنَّ أَيْدِيهِنَّ بِالْقَاعِ القَرِقْ   أَيْدِى جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الْوَرِقْ

الشاهد فيه قوله «أيديهن» فإنه اسم كأن، وكان حقه أن ينصب بالفتحة الظاهرة لخفة الفتحة على الياء، لكنه لما اضطر لإقامة الوزن سكن الياء.

(١) إنما كانت النكرة هى الأصل لأنها لا تحتاج فى دلالتها على المعنى الذى وضعت له إلى قرينة، بخلاف المعرفة، فإنها تحتاج إلى القرينة، وما يحتاج إلى شىء فرع عما لا يحتاج إليه.

(٢) هذا من نوع التعريف بالرسم، لأن انقسامها إلى هذين القسمين خاصة لها، وأما تعريفها بالحد فهى عبارة عما شاع فى جنس موجود أو مقدر، مثال ما شاع فى جنس موجود قولك «رجل» فإنه موضوع للانسان الذكر البالغ، فكل واحد من أفراد هذا الجنس يصدق عليه هذا اللفظ، ومثال ما شاع فى جنس مقدر قولك «شمس» و«بدر» و«قمر» فإن «شمسا» موضوع للكوكب النهارى الذى ينسخ ظهوره وجود الليل، وهذا المعنى من حقه أن يصدق على أفراد متعددة على سبيل البدل، لكن حدث أنه لم يوجد له إلا فرد واحد، ولو أنه وجدت أفراد كثيرة لصدق على كل واحد منها ومثله بدر وقمر.

والثانى : ما يقع موقع ما يقبل « أل » المؤثرة للتعريف ، نحو « ذِى ، ومَنْ ، وماَ » فى قولك : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذى مَالٍ ، وَبِمَنْ مُعْجِبٍ لك ، وبِمَا معجب لك » فإنها واقعة موقع « صاحب ، وإنسان ، وشىء » وكذلك نحو : صَهٍ — منوناً — فإنه واقع موقع قولك « سُكُوتاً » .

ومعرفة ، وهى الفرع ، وهى عبارة عن نوعين :

أحدهما : مالا يقبل «أل» ألبتة ولا يقع موقع ما يقبلها ، نحو: زيد ، وعمرو .

والثانى : ما يقبل « أل » ولكنها غير مؤثرة للتعريف ، نحو « حارث ، وعَبَّاس ، وضَحَّاك » فإن « أل » الداخلة عليها لِلَمْحِ الأصل بها .

وأقسام المعارف سبعة : المضمر كأنا وهُمْ ، والعَلَم كزيد وهند ، والإشارة كذَا وذِى ، والموصول كالّذِى والّتِي ، وذو الأداة كالغلام والمرأة ، والمضاف لِوَاحِدٍ منها كابْنِي وغُلاَمِي ، والمنادى نحو « يا رَجُلُ » لمعين .

* * *

فصل فى المضمر — المضمر والضمير : اسمان لما وُضِعَ لمتكلمٍ كأنا ، أو لمخاطَبٍ كأنْتَ ، أو لغائب كهُوَ ، أو لمخاطب تارةً ولغائب أخرى ، وهو الألف والواو والنون ، كقُوماَ وقَاماَ ، وقُومُوا وقَامُوا ، وقُمْنَ .

وينقسم إلى بارز — وهو ما له صورة فى اللفظ كتاء « قُمْتُ » — وإلى مستتر ، وهو بخلافه كالمقدر فى « قُمْ » .

وينقسم البارز إلى متصل وهو: مالا يُفْتَتَحُ به النطقُ ولا يقع بعد «إلا» كياء «ابْنِي» وكاف « أكْرَمَكَ » وهاء « سَلْنِيهِ » ويائه ، وأمَّا قوله :

٢١ — وَمَا عَلَيْنَا إذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أنْ لاَ يُجَاوِرَنَا إلاَّكِ دَيَّارِ

فضرورة .

٢١ — هذا بيت من البسيط ، ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق رغم البحث الطويل . =

. . . .

= اللغة والرواية : « وما علينا » روى فى مكان هذه الكلمة « وما نبالى » ونبالى: فعل مضارع من المبالاة بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعناية به ، وأكثر ما يستعمل هذا الفعل بعد النفى ، تقول : ما باليته ، وما أباليه ، وأنا لا أبالى ماتكون عاقبة ذلك ، وقد يستعمل فى الإثبات إذا جاء معه نظيره بعد نفى ، وهذا كما فى قول زهير بن أبى سلمى المزنى :

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى وَلٰكِنْ أُمُّ أَوْفَى لاَ تُبَالِى

أراد لقد أهمنى رحيل هذه المرأة حتى قدرت له واكترثت به ، ولكنها هى لا تعبأ بفراقنا ولا تهتم له ، فأنت تراه قد استعمل فى صدر البيت «باليت» فى الإثبات بسبب كونه قد استعمل فى عجز البيت « لا تبالى » فدل على ما ذهبنا إليه « ألا يجاورنا إلاك » تروى هذه العبارة على وجهين آخرين ، فتروى « ألا يجاورنا حاشاك » وتروى « ألا يجاورنا سواك » وسنتكلم على هذه الروايات الثلاث عند الكلام على الاستشهاد بالبيت « ديار » معناه أحد ، وديار وأحد كلاهما لا يستعمل إلا بعد النفى وشبهه ، وانظر إلى قوله تعالى : (وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا) يريد لا تترك منهم أحدا ، بل استأصلهم ، وانظر إلى قوله سبحانه (ولم يكن له كفوا أحد) يريد أنه سبحانه لا مثيل له ولا نظير . ويقال : ما فى الدار من ديار ، وما فيها ديور ، تريد ما فيها من أحد أصلا .

المعنى : إذا جاورتنا وكنت قريبة منا فإنا نكتفى بجوارك ونقنع بقربك ، وليس يعنينا - بعد ذلك - ألا يجاورنا أحد سواك .

الإعراب : « ما علينا » يجوز فى «ما» هذه أن تكون اسم استفهام مبتدأ ، فهو مبنى على السكون فى محل رفع ، والجار والمجرور بعده يتعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والتقدير أى شىء كائن علينا ؟ والاستفهام على هذا إنكارى بمعنى النفى ، ويجوز أن أن تكون «ما» نافية والجار والمجرور بعدها متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : ما علينا ضرر ، أو نحوه ، أو الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمصدر المؤول فى «ألا يجاورنا» مبتدأ مؤخر ، وإذا رويت « ما نبالى » جاز أن تكون «ما» نافية ، والفعل المضارع منفيا بها ، وهو مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، =

. . . .

=وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن، وله مفعول محذوف لقصد العموم، والتقدير ما نبالي شيئا . أو مفعوله هو المصدر المؤول في « ألا يجاورنا - إلخ » ويجوز أيضا أن تكون «ما» اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، والجملة من الفعل المضارع -وهو نبالي- وفاعله المستتر فيه وجوبا تقديره نحن في محل رفع خبر المبتدأ، والرابط ضمير محذوف منصوب بالفعل المضارع ، وتقدير الكلام : أي شيء الذي نباليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب «ما» زائدة «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، وضمير المخاطبة اسمه « جارتنا » جارة : خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجارة مضاف ونا مضاف إليه «أن » حرف مصدري ونصب «لا» حرف نفي « يجاورنا » يجاور : فعل مضارع منصوب بأن ، ونا : مفعول به « إلاك » إلا : أداة استثناء ، وضمير المخاطبة مستثنى تقدم في الذكر على المستثنى منه فهو مبني على الكسر في محل نصب « ديار» فاعل يجاور ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، ويجوز في المصدر المنسبك من « أن » وما بعدها أن يكون منصوبا على نزع الخافض ، والتقدير : ما علينا في مجاورة غيرك إيانا ضرر، أو أي شيء علينا في عدم مجاورة غيرك إيانا ، أو لا نبالي شيئا في عدم مجاورة غيرك إيانا ، أو أي شيء الذي نباليه في عدم ذلك .

الشاهد فيه : قوله « إلاك » حيث أوقع الضمير المتصل بعد « إلا » حين اضطرته إقامة وزن البيت إلى ذلك ، وهو لا يسوغ عند الجمهور في سعة الكلام ، والقياس عندهم أن يأتي بالضمير بعد « إلا » منفصلا ، ولو أن الشاعر راعى ذلك لقال « ألا يجاورنا إلا إياك ديار » كما قال عمرو بن معديكرب الزبيدي :

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا مَا قَطَّرَ الفَارِسَ إلاَّ أَنَا

ونظير بيت الشاهد في وقوع الضمير المتصل بعد « إلا » ضرورة قول الشاعر :

أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ ، فَمَالِي عَوْضُ إلاَّهُ نَاصِرُ

ومن رواه « سواك » أو رواه « حاشاك » فلا ضرورة في البيت على روايته ، لأن الضمير متصل بعامله الذي له فيه الأثر ، والفرق بين «إلا » و « سوى » و «حاشا» أنهما عاملان و « إلا » ليست عاملا ، وإنما هي دالة على العامل ، أو مقوية للعامل المقدر ، على الخلاف الذي تعرفه في باب الاستثناء إن شاء الله .

وإلى منفصل ، وهو : ما يُبْتَدَأ به ويقع بعد « إلا » نحو « أنا » تقول : « أنا مؤمن » و « ما قام إلا أنا » .

* * *

وينقسم المتصل — بحسب مواقع الإعراب — إلى ثلاثة أقسام :

(١) ما يختصُّ بمحل الرفع ، وهو خمسة : التاء كقُمْتُ ، والألف كقَامَا ، والواو كقَامُوا ، والنون كقُمْنَ ، وياء المخاطبة كقُومِي .

(٢) وما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط ، وهو ثلاثة : ياء المتكلم نحو (رَبِّي أَكْرَمَنِي)[١]، وكاف المخاطب نحو (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ)[٢]، وهاء الغائب نحو (قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ)[٣] .

(٣) وما هو مشترك بين الثلاثة ، وهو « نا » خاصة نحو (رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا)[٤].

وقال بعضهم[٥]: لا يختص ذلك بكلمة « نا » بل الياء ، وكلمة « هم » كذلك ؛ لأنك تقول : « قُومِي » و « أَكْرَمَنِي » و « غُلَامِي » و « هم فَعَلُوا »

---

(١) من الآية ١٥ من سورة الفجر .

(٢) من الآية ٣ من سورة الضحى .

(٣) من الآية ٣٤ من سورة الكهف .

(٤) من الآية ١٩٣ من سورة آل عمران .

(٥) قائل ذلك هو أبو حيان ، وقد نظر أبو حيان فى هذا الاعتراض إلى لفظ الضمير من غير اعتبار لمعناه ولا لكونه متصلا أو منفصلا ، وهو قصور ، وحاصل رد المؤلف وغيره ممن تصدوا للرد على أبى حيان أنه لا بد من النظر إلى معنى الضمير وإلى نوعه ، فإن اتحد اللفظ والمعنى والنوع كان ضميرا واحدا ، وإن اتحد اللفظ واختلف المعنى كياء المتكلم وياء المخاطبة ، أو اتحد اللفظ واختلف النوع ككلمة «هم» فإنها فى قولك «لهم» وقولك «إنهم» ضمير متصل ، وفى قولك « هم يفعلون » ضمير منفصل ، فهما متغايران ، بخلاف «نا» فإن لفظها واحد ، ومعناها ـ وهو المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره ـ واحد أيضا ، ونوعها واحد وهو المتصل ، وهى ـ مع هذا من الاتفاق ـ واقعة فى مواقع الإعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر .

و « إنّهم » و « لهم مال » وهذا غيرُ سَدِيدٍ ؛ لأن ياء المخاطبة غيرُ ياء المتكلم ، والمنفصل غير المتصل .

وألفاظ الضمائر كلها مبنية[1] ، ويختص الاستتار بضمير الرفع[2] .

* * *

وينقسم المستتر إلى مستتر وُجُوباً ، وهو : مالا يخلُفُهُ ظاهر ولا ضمير منفصل ، وهو: المرفوعُ بأمر الواحد ، كـ « قُمْ » أو بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد ، كـ « تَقُومُ » أو بمضارعٍ مبدوء بالهمزة ، كـ « أقُوم » أو بالنون ، كـ « نَقُومُ » أو بفعل استثناء ، كـ « خَلاَ ، وَعَدَا ، وَلاَ يَكُون » في نحو قولك : « قَامُوا ما خَلاَ زيداً ، وما عَدَا عَمْراً ، ولا يكون زيداً » أو بأفْعَلَ

(١) اتفق النحاة على أن الضمائر كلها مبنية ، واتفق جمهورهم على أن سبب بنائها هو شبهها للحرف . ثم اختلفوا في نوع مشابهتها للحرف ، فقيل : قد أشبهت الحرف شبها وضعيا ، لأن أكثر الضمائر على حرف واحد أو حرفين ، والقليل الزائد على الحرفين محمول على الكثير ، وقيل : أشبهت الحرف شبها معنويا ؛ لأن التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف ، وقيل : أشبهت الحرف شبها افتقاريا ، لأن كل ضمير يحتاج في الدلالة على معناه إلى ضميمة مشاهدة أو غيرها ، وقيل : أشبهت الحرف شبها جموديا ، وأما غير جمهور النحاة فقالوا : إن سبب بناء الضمائر هو اختلاف صيغها لاختلاف معانيها واختلاف مواقعها من الإعراب ، ونحن نعلم أن السبب الحامل على الإعراب هو الدلالة به على المعاني المختلفة ، فلما كانت الدلالة على المعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية في الضمائر حاصلة بصيغها المختلفة لم تحتج إلى الإعراب .

(٢) فإن قلت : فإني أجد ضمير النصب مقدرا في نحو « إني أكرم الذى تكرم » أي الذى تكرمه ، وفي ضمير الجر نحو قوله تعالى (ويشرب مما تشربون) أي منه ، فكيف تقولون : إن الاستتار لا يكون إلا لضمير الرفع ؟

فالجواب أن ننبهك إلى أن ما ذكرت من باب الحذف ، أي أن الضمير كان مذكورا في الكلام ثم حذف ، ولا كذلك المستتر ؛ فقد التبس عليك الحذف بالاستتار .

فى التعجب أو بأفعَلِ التفضيلِ ، كـ « مَاَ أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ » و (هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا)[١]، أو باسم فِعْلٍ غير ماضٍ ، كـ « أَوَّهْ ، وَنَزَالِ »[٢] .

وإلى مستتر جوازاً ، وهو : ما يَخْلُفُهُ ذلك ، وهو : المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة ، أو الصفات المَحْضَة ، أو اسم الفعل الماضى نحو « زَيْدٌ قَامَ ، وَهِنْدٌ قَامَتْ ، وزيد قَائِم ، أو مَضْرُوبٌ ، أو حَسَنٌ ، وَهَيْهَاتَ » ألا ترى أنه يجوز « زيد قام أبوه » أو « ما قام إلا هو » وكذا الباقى .

تنبيه — هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما ، وفيه نظر[٣]، إذ الاستتار فى نحو « زيد قام » واجب ، فإنه لا يقال « قام هو » على الفاعلية وأما « زيد قام أبوهُ » أو « ما قامَ إلا هُوَ » فتركيبٌ آخر ، والتحقيق أن يقال : ينقسم العامل إلى مالا يرفع إلا الضمير المستتر كأقوم ، وإلى ما يرفعه وغيرَه كقامَ .

* * *

---

(١) من الآية ٧٤ من سورة مريم . (٢) ههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما :

الأمر الأول : أنه بقى مما يستتر وجوبا الضمير المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو قوله تعالى (فضرب الرقاب) وأيضاً الضمير المستتر فى « نعم وبئس » المفسر بنكرة نحو « نعم قوما معشره » وقوله تعالى (بئس للظالمين بدلا) فقد نصوا على أن هذا الضمير لايجوز إظهاره .

والأمر الثانى : أن أفعل التفضيل قد يرفع الاسم الظاهر فى المسألة التى سموها مسألة الكحل ، وقد يرفع الضمير البارز فى لغة بعض العرب نحو قولهم : رأيت رجلا أحسن منه أنا .

(٣) وجه هذا الاعتراض أن المؤلف فهم فى قول ابن مالك وابن يعيش فى تعريف الضمير المستتر « المستتر جوازا هو ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل » أن أحدهما يخلفه فى تأدية معناه ، وليس هذا بمرادهما ، بل مرادهما أن أحدهما يخلف المستتر جوازا فى رفع العامل إياه ، وإن لم يكن المعنى واحدا ، وبهذا ينحل اعتراضه ويصير موافقا لما ذكر هو أنه التحقيق .

وينقسم المنفصل — بحسب مواقع الإعراب — إلى قسمين :

(١) ما يختصُّ بمحل الرفع ، وهو « أنا ، وأنت ، وهُوَ » وفروعهن ؛ ففرع أنا : نحن[١] ، وفرع أنتَ : أنتِ ، وأنتُمَا ، وأنتُمْ ، وأنتُنَّ[٢] ، وفرعُ هُوَ : هِيَ ، وهُمَا ، وهُمْ ، وهُنَّ .

(٢) وما يختصُّ بمحل النصب ، وهو « إيَّا » مُرْدَفًا بما يدلُّ على المعنى المراد نحو « إيَّايَ » للمتكلم ، و « إيَّاكَ » للمخاطب ، و « إيَّاهُ » للغائب ، وفروعُهَا : إيَّانَا ، و إيَّاكِ ، و إيَّاكُمَا ، و إيَّاكُمْ ، و إيَّاكُنَّ ، و إيَّاهَا ، و إيَّاهُمَا ، و إيَّاهُمْ ، و إيَّاهُنَّ .

تنبيه — المختار أن الضمير نفسُ « إيَّا » وأن اللَّوَاحِق لها حروفُ تكلُّمٍ ، وخطابٍ ، وغيبةٍ[٣] .

* * *

---

(١) إنما كان نحن فرعا لأنا لأن أنا دال على الواحد المتكلم ، ونحن دال على المتكلم المتعدد أو المنزل منزلته ، ولا شك أن التعدد فرع عن الواحد .

(٢) إنما كان « أنت » بفتح التاء أصلا لأنه دال على المخاطب المفرد المذكر ، وكان « أنت » بكسر التاء — فرعا لأنه دال على المفرد المؤنث وهو فرع المذكر ، وكان « أنتما وأنتم وأنتن » فروعا لدلالتها على المتعدد اثنين أو أكثر ، وهو فرع عن الواحد ، وقس على هذا ضمائر الغيبة ، والضمائر المتصلة ، فإن « إياى » أصل لإيانا ، وإياك أصل لإياك وإياكما وإياكم وإياكن ، و « إياه » أصل لإياها وإياهما وإياهم وإياهن .

(٣) هذا الذى ذكره المؤلف — من أن المختار أن « إيا » هى الضمير ، والكاف والياء والهاء لواحق — هو مذهب سيبويه ، وهو معترض بأن تعريف الضمير — كما سبق — هو مادل على متكلم أو مخاطب أو غائب ، و « إيا » بمفردها لا تدل على شىء من ذلك فكيف تسمى ضميرا ، وأجاب أنصار سيبويه بأن « إيا » مشتركة بين الثلاثة — التى هى المتكلم والمخاطب والغائب — وضعا ، فإذا أريد التمييز جىء بأحد اللواحق . =

فصل : القاعدة أنه متى تأتّى اتِّصَالُ الضمير لم يُعْدَل إلى انفصاله(١) ؛ فنحو « قُمْتُ » و « أكرمتك » لا يقال فيهما « قامَ أنَا » ولا « أكْرَمْتُ إياكَ » ، فأما قولُه :

٢٢ — * إلاَّ يَزِيدُهُمُ حُبًّا إلَيَّ هُمُ *

= وهذا أحد أربعة مذاهب ، وثانيها أن إيا حرف عماد ، وما بعدها هو الضمير ، وهو مذهب جماعة من البصريين ومن الكوفيين، واختاره أبو حيان.

وثالثها أن إيا ضمير وما بعدها ضمير أيضاً ، وقد أضيف أولها لثانيهما ، وهو مذهب الخليل وجماعة، واختاره ابن مالك .

ورابعها أن إيا اسم ظاهر مضاف لما بعده ، وما بعده هو الضمير ، وهو مذهب الزجاج .

(١) إنما استعمل العرب الضمائر لقصد اختصار الأسماء ، فتاء المتكلم مثلا وأنا من الضمائر المنفصلة يستعملان فى موضع الاسم العلم الموضوع لمن يدل عليه بهذا الضمير ، ولا شك أن الضمير المتصل أشد اختصارا من الضمير المنفصل ، وذلك واضح جدا ، ولما كان السبب فى استعمال الضمير بدل الاسم أو الأسماء الظاهرة قصد الاختصار ، وكان الضمير المتصل أشد اختصارا من المنفصل ، كان استعمال الضمير المتصل أبلغ فى بلوغ القصد ، لهذا لم يعدلوا عن استعمال المتصل إلا عند تعذره .

٢٢ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرَهُمْ *

وهذا البيت من قصيدة لزياد بن منقذ العدوى التميمى ، يقولها فى تذكر أهله والحنين إلى وطنه ، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها ، وكانت منازل قومه فى وادى أشى — بضم الهمزة وفتح الشين وتشديد الياء — بنجد ، وأول هذه الكلمة قوله ، فيما رواه أبو تمام فى الحماسة :

لاَ حَبَّذَا أنْتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ ... وَلاَ شَعُوبُ هَوًى مِنِّى وَلاَ نُقُمُ

وَحَبَّذَا حِينَ تُمْسِى الرِّيحُ بَارِدَةً ... وَادِى أُشَيٍّ وَفِتْيَانٌ بِهِ هُضُمُ =

. . . .

= اللغة : « لا حبذا » كلمة تقال عند الذم والهجاء « صنعاء » اسم لموضعين : أحدهما باليمن بينها وبين عدن ثمانية وستون ميلا ، وهى قصبة اليمن وأحسن بلادها ، وثانيهما قرية بالغوطة من دمشق ، والمراد هنا الأول « شعوب » بفتح المعجمة ـ اسم لبساتين بظاهر صنعاء « نقم » بضم النون والقاف جميعا ، أو بفتحهما ـ اسم لجبل مطل على صنعاء قريب من غمدان « أشى » قال ياقوت : « هو موضع بالوشم ، والوشم : واد باليمامة فيه نخل ، والأشى : تصغير الأشاء ـ بزنة سحاب ـ الذى هو واسم لصغار النخل ، وواحدته أشاءة ،وأشى : منازل عدى بن الرباب ، وقيل : هو للأحمال من بلعدوية » ا هـ كلامه بتصرف « هضم » بضم الهاء والضاد جميعا ـ جمع هضوم ، والهضوم ـ بفتح الهاء ، بزنة صبور وغفور ـ الجواد المتلاف لماله ، ويقال : يد هضوم ، إذا كانت تجود بما لديها وتلقيه لما تبقيه .

الإعراب : « ما» حرف نفى « أصاحب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « من » حرف جر زائد « قوم » مفعول به لأصاحب ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « فأذكرهم » الفاء فاء السببية ، أذكر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبين العائد إلى قومه الذين هم الفتيان الهضم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « إلا » أداة استثناء لا عمل لها « يزيدهم » يزيد : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهم : ضمير جماعة الغائبين العائد إلى قومه أو إلى القوم الذين يصاحبهم مفعول به أول ليزيد مبنى على السكون فى محل نصب « حبا » مفعول ثان ليزيد منصوب بالفتحة الظاهرة « إلى » جار ومجرور متعلق بيزيد « هم» ضمير جماعة الغائبين العائد إلى قومه إن كان الضمير الأول عائداً إلى القوم الآخرين المصاحبين ، ويعود إلى القوم الآخرين المصاحبين إن عاد الأول إلى قومه ، وهو على كل حال فاعل بيزيد مبنى على السكون فى محل الرفع.

المعنى : يحتمل هذا البيت معنيين ، بناء على اختلاف مرجع ضميرى الغائبين فى الشطر الثانى منه : أما المعنى الأول فإنه ما يتصل بقوم سوى قومه فيذكر أمامهم قومه إلا أثنوا على قومه وبالغوا فى مدحهم فيزيدونه ثقة بقومه، وأما المعنى الثانى فأنه ما يعاشر =

وقولُه :

٢٣ – * إيَّاهُمُ الأرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ *

فضرورةٌ .

= قوما فيبلوهم إلا تكشفوا عن أخلاق سيئة وصفات فاسدة فيتذكر مآثر قومه فيزداد لهم حبا ويشتد إليهم حنينه ؛ لأنه إنما يألف مكارم الأخلاق ، ومحامد الصفات .

الشاهد فيه : قوله « إلا يزيدهم حباهم » حيث فصل الضمير المرفوع – وهو «هم» الذى فى آخر البيت – وكان قياس الكلام أن يجىء به ضميرا متصلا بالعامل الذى هو يزيد فيقول « إلا يزيدونهم » هذا بحسب الظاهر .

ويحتمل أن يكون فاعل « يزيد » ضميراً مستترا فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر المفهوم من « أذكر » وكأنه قد قال : إلا يزيدهم ذكرى لهم حبا إلى ، وعلى هذا يكون الضمير البارز المرفوع فى آخر البيت توكيدا لذلك الضمير المستتر ، قاله ابن هشام ، وعلى هذا التوجيه يخرج البيت عن الضرورة ، ولا يكون فيه شاهد .

وقد يقال على هذا التخريج : كيف يؤكد ضمير الواحد بضمير الجمع ؟ وكيف يطلق « هم » وهو خاص بالعقلاء على التذكر وهو غير عاقل ؟

٢٣ – هذا بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ *

وهذا البيت من كلمة للفرزدق يمدح فيها يزيد بن عبدالملك بن مروان ، وقبله قوله :

يَا خَيْرَ حَيٍّ وَقَتْ نَعْلٌ لَهُ قَدَماً ... وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسْلِ اللهِ مَقْبُورِ

إِنِّى حَلَفْتُ وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ ... فِنَاءَ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورِ

اللغة : « وقت » فعل ماض متصل بتاء التأنيث من الوقاية ، وهى الحفظ « فند » بفتح الفاء والنون جميعاً – الكذب ، وفى القرآن الكريم : (لولا أن تفندون) أى : تنسبونى إلى الكذب « فناء » هو بزنة كتاب – ساحة البيت ، وأراد بالبيت بيت الله الحرام وهو الكعبة ، وبالساعين الذين يطوفون حوله لأنهم يسعون إليه من أقطار =

. . . .

= الأرض « الباعث » الذى يبعث الأموات ويحييهم « الوارث » الذى ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك ، وهما اسمان من أسماء الله تعالى « ضمنت » اشتملت عليهم . ومثله تضمنت ، وقد يكون معناه أن الأرض تكفلت بهم لأنها ستلفظهم عند البعث « الدهارير » جمع لا واحد له من لفظه ، ومثله عباديد ، ومحاسن ، وملامح . والدهارير : الشدائد .

الإعراب : « بالباعث » جار ومجرور متعلق بحلفت فى البيت السابق « الوارث » صفة للباعث « الأموات » يجوز لك فيه وجهان ؛ أحدهما أن تجره بالكسرة الظاهرة على أنه مضاف إليه . والمضاف هو الباعث أو الوارث على مثال قولهم : قطع الله يد ورجل من قالها ، وقول الشاعر :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسَرُّ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

والوجه الثانى : أن تنصبه بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به تنازعه الوصفان قبله فأعمل فيه الثانى ولم يعمل الأول فى ضميره بل حذفه لكونه فضلة « قد » حرف تحقيق « ضمنت » ضمن : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « إياهم » إيا : ضمير منفصل مفعول به لضمن ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وهم : حرف دال على الغيبة « الأرض » فاعل ضمن مرفوع بالضمة الظاهرة « فى دهر » جار ومجرور متعلق بضمن ، ودهر مضاف و « الدهارير » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « ضمنت إياهم » حيث أتى بالضمير منفصلا حين اضطر إلى إقامة الوزن ، ولم يأت به متصلا على ما يقتضيه القياس ، ولو أنه أتى به متصلا على ما يقتضيه القياس لقال « قد ضمنتهم الأرض » والإتيان بالضمير منفصلا مع التمكن من الإتيان به متصلا مما لا يسوغ ارتكابه عربية إلا لضرورة الشعر .

ومثل هذا البيت والبيت السابق قول طرفة بن العبد البكرى :

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الْوَصْلِ ؟ بَلْ صَرَمُوا
يَا صَاحِ ، بَلْ قَطَعَ الْوِصَالَ هُمُ

ومثال(١) مالم يتأتَّ فيه الاتصال أن يتقدم الضمير على عامله ، نحو (إيَّاكَ

---

(١) ذكر المؤلف موضعين لايتأتى فيهما المجىء بالضمير المتصل ، ويتعين فى كل واحد منهما الإتيان بالضمير منفصلا ، وقد بقى عليه اثنا عشر موضعا من هذه البابة لم يذكرها ، ونحن نذكرها لك تتميما للبحث ، فى وجازة واختصار :

الأول : أن يكون الضمير فاعلا لمصدر أضيف إلى مفعوله ، نحو قول الشاعر :

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ ظَافِرِينَ ، وَقَدْ ... أَغْرَى الْعِدَى بِكُمُ اسْتِسْلامُكُمْ فَشَلاَ

وعلى هذا تقول : عجبت من ضرب زيد أنت ، فتكون إضافة ضرب لزيد من إضافة المصدر لمفعوله .

الثانى : أن يكون الضمير مفعولا لمصدر أضيف إلى فاعله الظاهر ، نحو قولك : عجبت من ضرب زيد إياك ، فإن كان فاعل المصدر ضميرا أيضاً كانت من المسألة الأولى التى يجوز فيها الأمران .

الثالث : أن يكون الضمير مرفوعا بصفة جارية على غير من هى له ، مطلقا عند البصريين ، ومع خوف اللبس عند الكوفيين ، على ما تعرفه مفصلا فى باب المبتدأ والخبر إن شاء الله ، نحو زيد عمرو ضاربه هو .

الرابع : أن يكون عامل الضمير محذوفا ، نحو قول لبيد بن ربيعة العامرى :

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ ... لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الأَوَائِلُ

ونحو قول الآخر :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَزْرَعْ وَأَبْصَرْتَ حَاصِداً ... نَدِمْتَ عَلَى التَّفْرِيطِ فِى زَمَنِ الْبَذْرِ

الخامس : أن يكون عامل الضمير حرفا من حروف النفى ، نحو قوله تعالى (ما هن أمهاتهم) وقوله (وما أنا بطارد الذين آمنوا) وقوله (وما أنا بطارد المؤمنين إن أنا إلا نذير مبين) .

السادس : أن يقع الضمير بعد واو المعية ، نحو قول الشاعر :

فَآلَيْتُ لاَ أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً ... تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلاً بَعْدِى

السابع : أن يكون الضمير تابعاً لمعمول آخر لعامله ، كالضمير المعطوف فى قول الله تعالى (يخرجون الرسول وإياكم) وفى قول قيس بن زهير :

=

نَعْبُدُ)[١] ، أو يلى « إلاّ » ، نحو (أَمَرَ أَنْ لاَ تَعْبُدُوا إلاَّ إيَّاهُ)[٢] ، ومنه قوله :

٢٤— . . . . وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

لأن المعنى مَا يُدَافِعُ عن أحسابهم إلاّ أنَا .

***

= فَإِنْ تَكُ حَرْباً فَلَمْ أَجْنِهَا جَنَتْهَا خِيَارُهُمُ أَوْ هُمُ

الثامن : أن يقع الضمير بعد « إما » نحو قولك « يتولى الأمر إما أنا وإما أنت »

التاسع : أن يكون عامل الضمير معنويا — وهو الابتداء — ومعنى هذا أن يكون الضمير مبتدأ ، نحو « أنا مؤمن » و « أنت مجتهد » و « هو كسلان » .

العاشر : أن يقع الضمير بعد اللام الفارقة ، الداخلة فى خبر إن المخففة ، كقول الشاعر :

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لَإِيَّا كَ فَمُرْنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعاَ

الحادى عشر : أن يكون الضمير منادى ، نحو « يا أنت » ونحو « يا إياك » وسيأتى فى باب المنادى أن نداء الضمر شاذ ، ومنه قول الراجز :

يَا أَبْجَرُ بْنَ أَبْجَرٍ يَا أَنْتَا أَنْتَ الَّذِي طلقْتَ عَامَ جُعْتَا

الثانى عشر : أن يكون الضمير ثانى ضميرين متحدى الرتبة معمولين لعامل واحد، وليس مرفوعا ؛ نحو « ظننتنى إياى » و « ظننتك إياك » وسيذكر المؤلف هذا الموضع فى ثنايا شرح مسألتى الجواز .

(١) من الآية ٤ من سورة الفاتحة .

(٢) من الآية ٤٠ من سورة يوسف .

٢٤ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذِّمَارَ ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

وهذا بيت من قصيدة للفرزدق يعارض بها جريرا ويفخر عليه ، وبعد هـذا البيت قوله : =

. . . .

= فَمَهْمَا أَعِشْ لاَ يَضْمَنُونِي وَلاَ أَضِعْ لَهُمْ حَسَبًا مَا حَرَّكَتْ قَدَمِي نَعْلِي

اللغة : « الذائد » اسم فاعل من ذاد الشيء يذوده ، إذا دفعه ، وتقول : فلان يذود عن قومه ، وأنت تريد أنه يدفع عنهم كل ما هم بصدد أن ينزل بهم ، فهو يدفع الأذى ويرد غائلة الأعداء ويكسر من شوكتهم « الذمار » بكسر الذال بزنة الكتاب - كل مالزمك أن تحافظ عليه وتحميه « أحساب » جمع حسب - بفتح الحاء والسين جميعاً - وهو كل ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه . وقيل : الحسب المال ، والأول أشهر « لايضمنونى » أراد أنه لا يجر عليهم جريرة ولا يجنى جناية فيكفلوه أو يغرموا عنه « لا أضع » هو مضارع مجزوم بالعطف على جواب الشرط ، أجوف ، من الإضاعة ، وقد حذفت عينه للتخلص من التقاء الساكنين «ما حركت قدمى نعلى» ما هذه مصدرية ظرفية ، والمعنى : مدة تحريك قدمى نعلى ، وأراد بذلك طول حياته ، لأنه مادام حيا يحرك قدمه فتتحرك نعله بحركة قدمه .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « الذائد » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « الحامى » صفة للذائد ، أو هو خبر ثان للمبتدأ ، والحامى مضاف و«الذمار» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ويجوز أن يكون الذمار منصوبا على أنه مفعول به للحامى « إنما » حرف دال على القصر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « يدافع » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « عن » حرف جر « أحسابهم » أحساب: مجرور بعن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وأحساب مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « أنا » ضمير منفصل فاعل بدافع مبنى على السكون فى محل رفع « أو » حرف عطف « مثلى » مثل : معطوف على الضمير المنفصل ، ومثل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إنما يدافع عن أحسابهم أنا » حيث أتى بالضمير المنفصل - وهو « أنا » - لكونه واقعا بعد « إلا » فى المعنى والتأويل ، والذى يقع بعد « إلا » هو الضمير المنفصل . وإنما كان الضمير ههنا فى المعنى والتأويل واقعاً بعد « إلا » لأن معنى قوله « إنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى » هو بعينه معنى قولك : لايدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلى . =

ويستثنى من هذه القاعدة مسألتان :

إحداهما : أن يكون عاملُ الضميرِ عاملا فى ضَمِيرٍ آخَرَ أعْرَفَ منه مقدمٍ عليه وليس مرفوعاً ؛ فيجوز حينئذ فى الضمير الثانى الوجهان ، ثم إن كان العامل فعلا غير ناسخ ، فالوصل أرْجَحُ كالهاء من « سَلْنِيهِ » قال الله تعالى : (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ)(١) (أَنُلْزِمُكُمُوهَا)(٢) (إنْ يَسْأَلْكُمُوهَا)(٣) ، ومن الفصل « إنَّ اللهَ مَلَّكَكُمْ إيَّاهُمْ »(٤) ، وإن كان اسْماً فالفصل أرْجَحُ ، نحو « عجبت من حُبِّى إيَّاهُ » ومن الوصل قوله :

٢٥ — * لَقَدْ كَانَ حُبِّيكِ حَقًّا يَقِيناً *

---

(١) من الآية ١٢٧ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٢٨ من سورة هود .

(٣) من الآية ٣٧ من سورة محمد .

(٤) هذا جزء من حديث ، وتتمته « ولو شاء لملكهم إياكم » والفصل الذى فى هذه التتمة واجب ، وليس جائزا كالفصل الذى فى الجزء الذى أثره المؤلف ، والسر فى هذا الفرق أن الضمير الأول فى التتمة ليس أعرف من الضمير الثانى ، لأن الأول ضمير غائب ، والثانى ضمير مخاطب ، وقد عرفت أن ضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب، أما فى الجزء الذى أثره المؤلف فالأمر على عكس ذلك، ومن ذلك قول الشاعر:

يُذَكِّرُنيكِ حَنِينُ العَجُولِ وَصَوْتُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاَ

٢٥ — هذا عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* لَئِنْ كَانَ حُبُّكِ لِى كَاذِباً *

وهذا بيت من كلمة اختارها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى ديوان الحماسة ، ولم ينسبها ولا نسبها أحد شراحه إلى قائل معين ، وقبل البيت المستشهد بعجزه قوله :

لَئِنْ كُنْتِ أَوْطَأْتِنِى عَشْوَةً لَقَدْ كُنْتُ أَصْفَيْتُكِ الْوُدَّ حِينَا
وَمَا كُنْتُ إلاَّ كَذِى نُهْزَةٍ تَبَدَّلَ غَثًّا وَأَعْطَى سَمِينَا

اللغة : « عشوة » بفتح العين المهملة وسكون الشين — وهى الأمر الخفى الذى =

. . . .

= استتر عنك صوابه ، ويقال : وطىء فلان عشوة ، وأوطأته إياها ، إذا ركب أمراً على غير بيان أو أركبته إياه . ويروى « نهزة » بالباء الموحدة – وهى الغلبة .

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم « حبك » حب : اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وحب مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه « لى » جار ومجرور متعلق بحب « صادقا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « لقد » اللام واقعة فى جواب القسم ، قد : حرف تحقيق « كان » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له « حبيك » حب : اسم كان مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وحب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، وضمير المخاطبة مفعول به للمصدر مبنى على الكسر فى محل نصب « حقا » خبر كان « يقينا » صفة لحقا ، وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم .

الشاهد فيه : قوله « حبيك » حيث أتى بالضمير الثانى – وهو ضمير المخاطبة – متصلا ، وهو أمر جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ ، ويجوز الانفصال أيضاً ، ولو أتى الشاعر به منفصلا لقال « لقد كان حبى إياك » والانفصال فى هذه الحالة – وهى أن يكون العامل اسماً كحب فى هذا الشاهد – أرجح .

ومن الاتصال قول شاعر من بنى تميم وهو من مقطوعة اختارها أبو تمام :

أَبَيْتَ اللَّعْنَ إِنَّ سَكَابِ عِلْقٌ نَفِيسٌ لاَ يُعَارُ وَلاَ يُبَاعُ
فَلاَ تَطْمَعْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فِيهَا وَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

والاستشهاد به فى قوله « ومنعكها » حيث أتى بالضمير الثانى – وهو « ها » – متصلا ، ولو أتى به منفصلا لقال : ومنعك إياها ، وكلا التعبيرين صحيح جائز فى سعة الكلام من غير شذوذ ولا ضرورة .

وقول المؤلف « إن كان العامل اسما » يشمل المصدر واسم الفاعل ، فأما المصدر فمثاله هذا البيت المستشهد به ، وما سننشده من بيت قيس وقول جحدر وما أنشدناه من قول التميمى ، وأما اسم الفاعل فمثاله قول الشاعر : =

وإن كان فعلا ناسخاً نحو « خِلْتَنيهِ » فالأرْجَحُ عند الجمهور الفَصْلُ ، كقوله :

٣٦ — * أخِي حَسِبْتُكَ إيَّاهُ *

= لا تَرْجُ أوْ تخشَ غيرَ الله ، إنَّ أذًى وَاقِيكَهُ اللهُ لاَ يَنفكُّ مَأمُونَا

الشاهد في قوله «واقيكه» حيث وصل الضميرين والأول منهما كاف الخاطب والثاني هاء الغائب التي تعود إلى أذى .

ونظير البيت الشاهد قول قيس بن الملوح :

تَضَمَّنَنِي حُبِّيكِ حَتَّى كَأنَّني مِنَ الأهْلِ وَالمَالِ التِّلاَدِ خَلِيعُ

ومثله قول جحدر أحد لصوص العرب (معجم البلدان ٣/٢٩) .

عَلَى قَلاَئِصَ قَدْ أفْنَى عَرَائِكَهَا تَكْلِيفُنَاهَا عَرِيضَاتِ الْفَلاَ زُورَا

٣٦ — هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه :

أخِي حَسِبْتُكَ إيَّاهُ ، وَقَدْ مُلِئَتْ أرْجَاءُ صَدْرِكَ بالأضْغَانِ وَالإحَنِ

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق.

اللغة : « حسبتك إياه » ظننت أنك أخي « أرجاء » جمع رجا — بزنة عصا — وهو الناحية « الأضغان » جمع ضغن — بكسر الضاد وسكون الغين المعجمتين ، بزنة حمل وأحمال — وهو الحقد « الإحن » بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة — جمع إحنة — بكسر فسكون — وهي الحقد أيضاً ، فالعطف للتفسير .

المعنى : لقد كنت أظنك أخي الذي يأخذ بناصري ويدفع عني عوادي الدهر ، ولكني وجدت صدرك ممتلئاً بالأحقاد مليئا بالضغينة والغل .

الإعراب : «أخي» أخ: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم، وأخ مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « حسبتك » حسب : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير المخاطب مفعوله الأول « إياه » مفعول ثان لحسب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون « أخي » مفعولا لفعل محذوف يفسره مابعده ، فهو حينئذ من باب الاشتغال « وقد » الواو واو الحال ، وقد : حرف تحقيق « ملئت » فعل ماض مبني للمجهول، والتاء علامة على تأنيث المسند إليه « أرجاء » نائب فاعل ، =

وعند الناظم والرُّمَّانى وابن الطَّرَاوة الوَصْلُ ، كقوله :

٢٧ — * بُلِّغْتُ صُنعَ امْرِئٍ بَرٍّ إخَالُكَهُ *

= وأرجاء مضاف وصدر من « صدرك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وصدر مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « بالأضغان » جار ومجرور متعلق بملىء « والإحن » الواو حرف عطف ، والإحن : معطوف على الأضغان ، والجملة من الفعل ونائب فاعله فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قولك « حسبتك إياه » حيث أتى بالضمير الثانى — وهو « إياه » — منفصلا ، وهو مفعول ثان لفعل ناسخ للابتداء — وهو هنا « حسب » — والإتيان بثانى الضميرين منفصلا فى هذه الحالة جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ ، والإتيان به متصلا جائز أيضا ، ولو أنه جاء به متصلا لقال « حسبتكه » .

وقد اختلف النحاة فى أرجح الوجهين ، فأما الجمهور ومنهم سيبويه فقد ذهبوا إلى أن الانفصال أرجح من الاتصال حينئذ ، ووجهه عندهم أن ثانى الضميرين أصله خبر مبتدأ ، ومن حق الخبر الانفصال ، وذهب ابن مالك وابن الطراوة والرمانى إلى أن الاتصال حينئذ أرجح ، وسيأتى لهذا الكلام مزيد توضيح فى شرح الشاهد الآتى .

٢٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إذْ لَمْ تَزَلْ لِاكْتِسَابِ الحَمْدِ مُبْتَدِرَا *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « بر » بفتح الباء وتشديد الراء — هو الصادق ، ومنه قولهم : برّ فلان فى يمينه ، إذا صدق « إخالكه » بكسر همزة المضارعة ، وذلك هو المشهور فى هذا الفعل ، ومعناه أظنكه « مبتدرا » مسرعا . تقول : ابتدر فلان الشيء ، وبادر إليه ، وبدر غيره إليه ، وبدر إليه — من باب دخل — إذا أردت أنه أسرع إلى عمله

الإعراب : « بلغت » بلغ : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل مبنى على الضم فى محل رفع ، وهو المفعول الأول لبلغ « صنع » مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وصنع مضاف و « امرىء » مضاف إليه « بر » صفة لامرىء « إخالكه » إخال : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

. . . .

= وجوبا تقديره أنا ، والكاف ضمير المخاطب مفعول أول لإخال مبنى على الفتح فى محل نصب ، والهاء ضمير الغائب العائد على امرىء مفعول ثان لإخال مبنى على الضم فى محل نصب « إذ » أداة دالة على التعليل ، يقال هى حرف ، وعليه يكون مبنيا على السكون لا محل له من الإعراب ، ويقال هو ظرف ، وعليه يكون مبنيا على السكون فى محل نصب ويكون متعلقا بإخال « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تزل » فعل مضارع مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لاكتساب » جار ومجرور متعلق بقوله مبتدرا الآتى ، واكتساب مضاف و « الحمد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مبتدرا » خبر تزل منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة تزل واسمه وخبره فى محل جر بإضافة إذ إليها ، هذا إذا جريت على أن « إذ » ظرف ، فإذا جريت على أن « إذ » حرف كانت الجملة لا محل لها من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله «إخالكه» حيث أتى بالضمير الثانى ـ وهو هنا الهاء ـ متصلا وهو مفعول ثان لفعل ناسخ للابتداء ـ وهو هنا « إخال » ـ والإتيان بثانى الضميرين فى هذه الحالة متصلا جائز لاشذوذ فيه ولا ضرورة على ماعرفت فى شرح الشاهد السابق . وقد اختار ابن مالك ومن ذكرهم المؤلف معه الاتصال فى هذه الحالة ، ووجهه عندهم أن اتصال الضمير هو الأصل ؛ لأن الضمير إنما وضع لاختصار الأسماء ، ولهذا كانت حروفه غالباً أقل من أقل ما يبنى عليه الاسم ، والمتصل أشد تأدية لهذا الغرض ، ومن أجل ذلك لم يعدل عن المتصل إلا إذا تعذر ، ولم يتعذر ههنا ، وكنا بصدد أن نوجب الاتصال فى مثل هذه الحال لما بينا ، غير أنه ورد عن العرب الانفصال ـ وكان للانفصال وجه من القياس وهو ما ذكرناه فى توجيه اختيار الجمهور الانفصال ـ فكان وروده عن العرب مع هذا الوجه سبباً فى تجويزه مع تمسكنا بالأصل .

والحاصل أن ههنا أصلين : أولهما أن الأصل فى الضمير الاتصال ، وثانيهما أن الأصل فى الخبر الانفصال ، وقد تأيد كل واحد من هذين الأصلين بالسماع . فكان كل منهما جائزاً عند الجميع ، ثم منهم من رجح اعتبار الأصل الأول فقضى بأن اتصال الضمير فى هذه الحالة أرجح ، ومنهم من رجح اعتبار الأصل الثانى فقضى بأن انفصال الضمير فى هذه الحالة أرجح .

الثانية : أن يكون منصوباً بكان أو إحدى أخواتها ، نحو «الصديق كنتَه» أو «كانَه زيدٌ» وفى الأرجح من الوجهين الخلافُ المذكورُ ، ومن ورود الوصل الحديثُ « إن يَكُنْهُ فلَنْ تُسَلَّطَ عليه »(١) ومن ورود الفَصْل قولُه :

٢٨ — * لَئِن كانَ إيَّاهُ لقَدْ حَالَ بَعْدَنَا *

---

(١) هذه قطعة من حديث ، وتتمته « وإلا يكنه فلا خير لك فى قتله » وفى هــذه التتمة شاهد لمثل الذى أثر المؤلف الجزء الأول للاستدلال عليه ، وكان النبى صلى الله عليه وسلم قد وصف المسيخ الدجال لأصحابه ، ثم جاءت فتنة ابن صياد ، ورآه النبى وأصحابه،فظهر لعمر بن الخطاب أنه يشبه المسيخ الدجال ، فهم بأن يقتله ، فقال له النبى صلى الله عليه وسلم هذا الـكلام ، يريد إن يكن هذا الذى تراه هو المسيخ الدجال فإنك لن تقتله لأنى أخبرتـكم أن الذى يقتله هو المسيح عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام ، وإن لم يكن الذى تراه هو المسيخ الدجال فلا خير لك فى قتله .

٢٨ ـــ هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* عَنِ العَهْدِ ، وَالإنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ *

وهذا بيت من قصيدة جيدة لعمر بن أبى ربيعة المخزومى ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَمِنْ آلِ نُعْمٍ أَنْتَ غادٍ فَمُبْـكِرُ غَدَاةَ غَدٍ أَمْ رَائِحٌ فَمُهَجِّرُ

اللغة : « غاد » اسم فاعل من غدا يغدو ـ من باب سما يسمو ـ إذا جاء فى وقت الغداة ، وهى أول النهار « مبـكر » اسم فاعل من أبكر إبكارا ، إذا جاء فى وقت البـكرة ، وتقول بكر ـ من باب دخل ـ وأبكر إبكارا ، وبكر تبـكيرا « رائح » آت وقت الرواح ، وهو من أول زوال الشمس إلى الليل «مهجر » سائر فى وقت الهاجرة وهى نصف النهار عند اشتداد الحر « حال » معناه تغير ، وتحولت حاله عما كنا نعلمه فيه . والأصل فى هذه المادة قولهم : حالت القوس ، إذا انقلبت عن حالها وحصل فى قالبها اعوجاج « عن العهد » عما عهدناه من جماله وشبابه .

الإعراب . « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « إياه » خبر كان « لقد » اللام =

. . . .

= واقعة فى جواب القسم ، قد : حرف تحقيق «حال» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « بعدنا » بعد : ظرف زمان متعلق بحال ، وبعد مضاف ونا مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وجملة حال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم « عن العهد » جار ومجرور متعلق بحال « والإنسان » الواو واو الحال ، الإنسان . مبتدأ « قد » حرف تقليل « يتغير » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الإنسان ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ، ورابط جملة الخبر بالمبتدأ الضمير المستتر الواقع فاعلا ، ورابط جملة الحال الواو .

الشاهد فيه : قوله « كان إياه » حيث أتى بالضمير الواقع خبراً لكان الناسخة للمبتدأ والخبر ـ وهو قوله « إياه » ـ منفصلا ، والمجىء بالضمير منفصلا فى هذه الحالة جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ ، والإتيان به متصلا جائز أيضاً ، وقد ورد منه متصلا قوله عليه الصلاة والسلام فى حديث عن ابن صياد « إن يكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك فى قتله » . وقد مر ذكر هذا الحديث قريباً ، وأوله قد استشهد به المؤلف ، كما مر أن تقديره إن يكن ابن صياد هو المسيح فلن تسلط عليه ولن تمكن من قتله ؛ لأن الذى يقتل المسيخ الدجال معين معروف ، وإن لم يكن ابن صياد هو المسيخ الدجال فلا خير لك فى قتله .

ونظير الشاهد فى الإتيان بخبر كان أو إحدى أخواتها ضميرا منفصلا قول الشاعر ، وينسب إلى العرجى :

لَيْسَ إِيَّاى وَإِيَّا كِ وَلاَ نَخْشَى رَقِيباَ

الشاهد فى قوله « ليس إياى » فإن ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر تقديره هو ، وإياى : خبره وهو ضمير منفصل . ولو أنه أتى به متصلا لقال « ليسنى » كما قالوا « عليه رجلا ليسنى » أى ليس (هو) الرجل الذى يلزمه إياى ، ومثله قول مساور العبسى ، وينسب إلى العجاج :

لو أَنَّهُ أَبَانَ أَوْ تَكَلَّمَا لَكَانَ إِيَّاهُ ، وَلَكِنْ أَعْجَمَا =

ولو كان الضمير السابق فى المسألة الأولى مرفوعاً وجب الوصلُ ، نحو «ضربته» ولو كان غيرَ أعرفَ وجبالفَصْلُ ، نحو «أعطاه إياك» أو «إياى» أو «أعطاك إياى»[1] ، ومن ثَمَّ وجب الفَصْلُ إذا اتحدت الرتبة ، نحو : «مَلَكْتَنِى إيَّاىَ» و «مَلَكْتُكَ إيَّاكَ» و «مَلَكْتُهُ إيَّاهُ» ، وقد يباحُ الوصل إن كان الاتحاد فى الغَيْبَةِ ، واختلف لفظُ الضميرين ، كقوله :

= وقد اختلف العلماء فى أرجح الوجهين على مثال ما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق

ومن الاتصال فى باب «كان» ما ذكرناه من قولهم «عليه رجلا ليسنى» ومنه قول الراجز ، وهو الشاهد رقم ٣١ الآتى قريبا :

عَدَدْتُ قَوْمِى كَعَدِيدِ الطَّيْسِ   إذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِى

وسيأتى هذا مشروحا ، ومنه قول أبى الأسود الدؤلى ــ وكان له غلام يحمل تجارته ، وكان الغلام كلما مضى بالتجارة شرب الخمر فضطرب أمر التجارة ــ ففى ذلك يقول له أبو الأسود الدؤلى :

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبْهَا الْغُوَاةُ فَإِنَّنِى   رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِيًا بِمَكَانِهَا
فَإِلَّا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ   أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

والاستشهاد هنا بقوله «يكنها أو تكنه» حيث أتى بالضمير الواقع خبرا لكان فى الموضعين متصلا على ماترى ، يريد : إن لم يكن النبيذ الخمر أو تكن الخمر النبيذ فإنه أخوها شربا من عروق شجرة واحدة .

(١) نسب إلى أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه أنه قال «أراهمنى الباطل شيطانا» بوصل الضميرين وأولهما ليس أعرف من الثانى لأن الأول ضمير غيبة والثانى ضمير متكلم ، ومعنى العبارة أن الباطل أراهم إياى شيطانا : أى جعلهم يرونى شيطانا .

٢٩ — * أَنَا لَهُمَاهُ قَفْوُ أَكْرَمِ وَالِدِ *

* * *

٢٩ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* لِوَجْهِكَ فِى الإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق.

اللغة : « بسط » بشاشة وطلاقة « بهجة » حسن ، وسرور « أنا لهماه » معناه المراد عود وجهك البسط والبهجة « قفو » اتباع ، وهو مصدر قفاه يقفوه ، وأصله كان من مكانه فى جهة قفاه ، ثم قيل لمن يتبع واحدا ويسير على إثره .

الإعراب : « لوجهك » اللام حرف جر ، وجه : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووجه مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « فى الإحسان » جار ومجرور متعلق ببسط « بسط » مبتدأ مؤخر « وبهجة » الواو حرف عطف ، بهجة : معطوف على بسط « أنا لهماه » أنال : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائب المثنى العائد إلى البسط والبهجة مفعول أول لأنال . وضمير الغائب المفرد العائد إلى الوجه مفعول ثان لأنال ، ورجح جماعة أن يكون ضمير المثنى مفعولا ثانيا تقدم على المفعول الأول الذى هو ضمير المفرد « قفو » فاعل أنال مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقفو مضاف و « أكرم » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وأكرم مضاف و « والد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أنا لهماه » حيث أتى بالضمير الثانى — وهو ضمير المفرد الغائب الذى هو الهاء — متصلا ، والأكثر فى مثل هذه الحال الانفصال ، ولو جاء بالكلام على ما هو الأكثر لقال « أنا لهما إياه » ومع ذلك ليس الاتصال شاذا ولا ضرورة .

وإنما جاز الاتصال والانفصال فى الضميرين المتحدى الرتبة إذا كانا ضميرى غيبة دون ضميرى التكلم والخطاب لصحة تعدد مدلولى ضميرى الغيبة ، ألا ترى أن مدلول الضمير الأول فى هذه العبارة مثنى غائب وهو البسط والبهجة ، وأن مدلول الضمير الثانى مفرد غائب وهو الوجه ، وليس مدلول أحد الضميرين بمدلول الآخر ولا بعض مدلول الآخر ، فأما ضميرا المتكلم مثلا فإنهما — وإن جاز أن يكون لفظ أحدهما غير لفظ =

فصل : مضى أن ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلّي النصب والخفض.
فإن نَصَبَهَا فعلٌ أو اسْمُ فعلٍ أو «لَيْتَ» وجب قبلها نون الوقاية ، فأما الفعل فنحو «دَعَانِي»[1] و «يُكْرِمُنِي» و «أعْطِنِي» وتقول «قام القوم ما خَلاَنِي» و «ما عَدَانِي» و «حَاشَانِي» إن قَدَّرْتَهُنَّ أفعالا ، قال :

= الآخر ، بأن يكون أحدهما ياء المتكلم والثاني نا - لا يمكن أن يختلف مدلولهما على هذا الوجه من الاختلاف ، بل لابد أن يكون مدلول أحدهما هو عين مدلول الآخر أو بعضه ، بأن يعبر المتكلم عن نفسه وحده بالياء ثم يعبر عن نفسه أيضا بنا ، أو يعبر عن نفسه بالياء ثم يشرك معه غيره فيعبر بنا ، فلما اجتمع فى ضميرى الغيبة أمران : اختلاف لفظهما واختلاف مدلولهما ، نزل ذلك منزلة اختلاف الضميرين ، وجاز فيهما الأمران ، وكان الانفصال فى ثانيهما أرجح نظرا إلى حقيقة الأمر ، ولما لم يمكن أن يجتمع الأمران فى ضميرى التكلم وضميرى الخطاب لم يجز فيهما إلا وجه واحد وهو الانفصال.

ومثل هذا الشاهد قول مغلس بن لقيط :

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ   لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُهَا

الاستشهاد بقوله «لضغمهماها» حيث جاء بالضمير الثانى - وهو «ها» - متصلا ، ولو جاء به منفصلا لقال «لضغمهما إياها» .

وجواز الأمرين فى ضميرى الغيبة هو ما اختاره ابن مالك تبعاً لإمام النحاة سيبويه ، وقد أوجب الرضى فى الثانى منهما الانفصال كما فى ضميرى التكلم وضميرى الخطاب طردا للباب على وتيرة واحدة ، وهو غير ما ثبت بالسماع وبالتعليل ، فاعرف ذلك وكن منه على بصيرة .

[1] ومن ذلك قول الشاعر :

دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ   فَلَمَّا دَعَانِي لم يَجِدْنِي بِقُعْدُدِ

الشاهد فيه قوله «دعانى» فى المرتين ، فإنه فعل ماض عمل فى ياء المتكلم ، وقد أتى قبل ياء المتكلم بنون الوقاية ، وفى قوله «لم يجدنى» فإنه فعل مضارع عمل فى ياء المتكلم أيضا ، وقد أتى قبلها بنون الوقاية ، وهو ظاهر جدا .

وقد تحذف ياء المتكلم وهى مقصودة فتبقى النون مكسورة للدلالة على الياء ، وقد =

٣٠ — * تُمَلُّ النَّدَامى مَا عَدَانِى فَإِنَّنِى *

=ورد من ذلك فى القرآن الكريم الآية ٥٤ من سورة الحجر (قال أبشرتمونى على أن مسنى الكبر ؟ فبم تبشرون) فإن الأصل (فبم تبشروننى) فحذفت نون الرفع تخفيفا ، ثم حذفت ياء المتكلم اكتفاء بكسر ما قبلها ، ومن ذلك قول عروة بن حزام :

خَلِيلَىَّ مِنَ عُلْيَا هِلَالِ بْنِ عَامِرٍ بِصَنْعَاءَ عُوجَا الْيَوْمَ وَانْتَظِرَانِ

أصله وانتظرانى ، فحذف الياء اجتزاء بكسرة نون الوقاية دالة عليها .

٣٠ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* بِكُلِّ الَّذِى يَهْوَى نَدِيمِىَ مُولَعُ *

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : «تمل» فعل مضارع مبنى للمجهول من الملل . وهو السأم ، وتقول : مللت الشىء أمله ، ومللت منه ، مللا وملالة ، مثل سئم يسأم سأما وسآمة وزنا ومعنى «الندامى» جمع ندمان ، مثل سكران وسكارى ، والندمان — ومثله النديم — هو الذى يجالسك على الشراب «مولع» وصف من قولهم : أولع بالشىء ، إذا أغرى به وأحبه . وهو من أفعال ملازمة للبناء المجهول .

الإعراب : «تمل» فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة «الندامى» نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «ماعدانى» ما : موصول حرفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، عدا : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى السكون فى محل نصب ، وما مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة ظرف مقدر ، والتقدير : تمل الندامى وقت مجاوزتهم إياى «فإننى» الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، والنون نون الوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبنى على السكون فى محل نصب «بكل» جار ومجرور متعلق بقوله مولع الآتى ، وكل مضاف و «الذى» اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «يهوى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة=

وتقول « ما أفقَرَنِي إلى عفو الله » و « مَا أَحْسَنَنِي إنِ اتقَيْتُ الله » ، وقال بعضهم « عليه رَجُلاً لَيْسَنِي » أي : لِيَلْزَمْ رجلاً غيرى ، وأما تجويز الكوفى « ما أحْسَنِي » ، فمبنىٌّ على قوله إن « أحْسَنَ » ونحوه اسمٌ ، وأما قولُه :

٣١ — * إذ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي *

فضرورة .

=على الألف منع من ظهورها التعذر « نديمى » فاعل يهوى مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، ونديم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول وهو الذى ، والعائد من جملة الصلة إلى الاسم الموصول ضمير منصوب المحل بقوله يهوى ، وتقدير الكلام : بكل الذى يهواه نديمى « مولع » خبر إن ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما عدانى » فإن « عدا » فى هذه العبارة فعل ماض ، بدليل تقدم « ما » المصدرية الظرفية عليه ، ولهذا دخلت عليه نون الوقاية حين اتصلت به ياء المتكلم .

٣١ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب جماعة منهم ابن منظور فى اللسان هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وهو موجود فى زيادات الديوان ، وليس موجوداً فى أصله ، وقبله قوله :

* عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ *

اللغة : «عديد» العديد كالعدد ، يقال : هؤلاء قوم عديد الثرى ، والمعنى أنهم عدد الثرى ، والمراد كثرتهم وأنهم فوق العد «الطيس» قال قوم : كل من على ظهر الأرض من الأنام فهو من الطيس ، وقال بعضهم : بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوام ، وقال قوم : الطيس هو الكثير من الرمل « ليسى » أراد غيرى ، استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا . =

وأما نحو (تأمُرُونِي)[1] فالصحيح أن المحذوف نون الرفع .

= المعنى : يفخر بقومه ، ويتحسر على ذهابهم ، فيقول : عهدي بقومي الكرام الكثير عددهم حاصل ، إذ ذهبوا إلا إياى فإنى بقيت بعدهم خلفا عنهم . وقد يكون المعنى : إنى أرى قوما كثيرى العدد كثرة الرمل ، ولكنى لا أجد فيهم كريما ، فقد ذهب من عداى من الكرام ، ومثله فى هذا المعنى قول الشاعر :

إِنِّى لَأَفْتَحُ عَيْنِي حِينَ أَفْتَحُهَا عَلَى كَثِيرٍ وَلَكِنْ لا أَرَى أَحَدَا

الإعراب : «عددت» عد: فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله «قومى» قوم: مفعول به ، وياء المتكلم مضاف إليه « كعديد » جار ومجرور يتعلق بمحذوف يقع صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : عددت قومى عدا مماثلا لعديد ، وعديد مضاف و «الطيس» مضاف إليه « إذ » أداة تعليل ، ظرف مبنى على السكون فى محل نصب ، أو حرف مبنى على السكون لا محل له « ذهب » فعل ماض « القوم » فاعله « الكرام » صفة للقوم « ليسى » ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من كله السابق ، وياء المتكلم خبره .

الشاهد فيه : قوله «ليسى» حيث حذف نون الوقاية التى تلحق الأفعال عند اتصالها بياء المتكلم لتقيها الجر . وهذا الحذف شاذ لا يجوز أن يقاس عليه ، وكان ينبغى أن يقول « ليسنى » كما قال بعضهم « عليه رجلا ليسنى » . والذى سهل هذا الشذوذ أن « ليس » فعل جامد لا يتصرف ، فأشبه الاسم كغلام ، وأنت إذا وصلت ياء المتكلم بالاسم لم تلحق به نون الوقاية ، فتقول « غلامى ، وكتابى » وما أشبه ذلك ؛ فعامل الراجز هذا الفعل الجامد معاملة الأسماء لما أشبهها ، وشيء آخر سهل الشذوذ ، وذلك أن «ليسى» بمنزلة «غيرى» فى المعنى ، ولما كانت نون الوقاية لاتتصل بغير إذا وصلت بياء المتكلم عامل الكلمة التى بمعنى غير معاملة غير نفسها لاشتراكهما فى المعنى .

(١) من الآية ٦٤ من سورة الزمر .

واعلم أن للعرب فى الفعل المضارع الذى يرفع بالنون إذا اتصلت به نون الوقاية نحو «تضربوننى» ثلاث لغات: إحداها أن تأتى بالنونين على حالهما، والثانية أن تأتى بهما وتدغم إحداهما فى الأخرى، وبهذه اللغة قرىء (تأمرونى أعبد)-بتشديد النون-والثالثة أن تأتى بنون واحدة وتحذف الأخرى، كل هذا مستعمل سائغ، وبالثالثة قرىء (تأمرونى) وهى =

وأما اسم الفعل فنحو « دَرَاكِنِي » و « تَرَاكِنِي » و « عَلَيْكَنِي » بمعنى أدْرِكْنِي وبمعنى اتْرُكْنِي وبمعنى الْزَمْنِي .

وأما ليت فنحو (يا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لحياتى)[1] وأما قوله :

٣٢ — * فَيَالَيْتِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ *

فضرورة عند سيبويه ، وقال الفراء : يجوز « لَيْتَنِي » و « لَيْتِي » .

= القراءة التي ذكرها المؤلف هنا وهي بتخفيف النون، وقد اختلف النحاة في المحذوف من النونين ورجح المؤلف أن المحذوفة هي نون الرفع، ووجه رجحان ذلك أمران، الأول : أن نون الرفع قد عهد حذفها اطرادا في النصب والجزم ونادرا في غيرها ، والثاني : أن نون الوقاية مأتى بها لغرض فلا تحذف ، وهذا مذهب سيبويه ، وذهب الأخفش والمبرد وأبو على وابن جنى إلى أن المحذوف نون الوقاية ، محتجين بأن التكرار إنما حصل بنون الوقاية؛ لأن نون الرفع سابقة عليها ، والتكرار هو الذى دعا إلى التخفيف، فكانت نون الوقاية أولى بالحذف عند قصد التخفيف ، وأيضا فإن نون الرفع علامة للاعراب فهى أولى بالمحافظة عليها ، والشواهد على حذف إحدى النونين كثيرة ، وحسبك أنه قرىء به فى القرآن الكريم .

(١) من الآية ٢٤ من سورة الفجر .

٣٢ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوَّلَهُمْ وُلُوجَا *

وهذا البيت من كلام ورقة بن نوفل ابن عم خديجة بنت خويلد أم المؤمنين ، رضى الله عنها .

اللغة: « ياليتى » أراد ياهؤلاء ليتنى ، فحذف المنادى « إذا ماكان ذاكم » كان هنا تامة بمعنى حدث ، واسم الإشارة يعود إلى ما حدث به ميسرة غلام خديجة سيدته من كلام بحيرا الراهب فى شأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه يبعث رسولا ويكون من شأنه كيت وكيت « ولجت » تقول : ولج يلج ولوجا ، من باب جلس يجلس جلوسا ، ومعناه الدخول ، يريد بهذا دخوله فى الإسلام ونصرة الرسول . وهذا كقوله فى هذا المعنى أيضا : =

. . . .

= يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعْ أَخُبُّ فِيهَا وَأَضَعْ

الإعراب : « ياليتى » يا : حرف نداء ، والمنادى محذوف ، أو يا حرف تنبيه ، وليت حرف تمن ونصب ، وياء المتكلم اسمه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون فى محل نصب متعلق بولج « ما » حرف زائد « كان » فعل ماض تام مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ذا كم » ذا : اسم إشارة مبنى على السكون فى محل رفع فاعل بكان ، والكاف حرف خطاب « ولجت » ولج : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر ليت « وكنت » الواو حرف عطف . كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه «أولهم» أول: خبر كان ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « ولوجا » تمييز .

الشاهد فيه : قوله « ياليتى » حيث حذف نون الوقاية عند اتصال «ليت» التى هى حرف تمن ونصب بياء المتكلم . والذى جاء عليه الكثير من الاستعمال العربى اقتران هذا الحرف بنون الوقاية ، كقول عمرو بن ضابىء البرجمى :

هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ ، وَكِدْتُ ، وَلَيْتَنِي تَرَكْتُ عَلَى عُثْمَانَ تَبْكِي حَلَائِلُهْ

ونظيره قول الشاعر :

يَا لَيْتَنِي وَهُمَا نَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ حَتَّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضاً وَنَأْتَلِفُ

ونظيره قول أعرابى :

أَ كَاتِمٌ أَصْحَابِي هَوَاهَا ، وَلَيْتَنِي لِمَا بَيْنَ أَيْدِي الْمُصْطَلِينَ وَقُودُ

ونظيره قول أمية بن أبى الصلت :

لَيْتَنِي كُنْتُ قَبْلَ مَا قَدْ بَدَا لِي فِي رُؤُوسِ الْجِبَالِ أَرْعَى الْوُعُولَا

ومن أجل ذلك قال سيبويه : إن « ليتى » بغير نون الوقاية شاذ لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر .

ومذهب الفراء أن الاقتران بالنون وعدم الاقتران بها جائزان فى سعة الكلام من غير ضرورة ولا شذوذ ، مستدلا بورود الاستعمالين فى الكلام العربى .

أما الاقتران بنون الوقاية فلم يستعمل القرآن الكريم غيره نحو قوله تعالى (ياليتنى =

وإن نَصَبَها « لعلّ » فالحذفُ نحو (لَعَلّي أبْلُغُ الأسْبَابَ)[١] أكثرُ من الإثبات ، كقوله :

٣٣ — * أرِيني جَوَاداً مَاتَ هُزْلاً لَعلّني *

= كنت معهم) وقوله (ياليتنى لم أشرك بربى أحدا) وقوله (ياليتنى مت قبل هذا) وقوله (ياليتنى اتخذت مع الرسول سبيلا) وقوله (يا ويلتا ليتنى لم أتخذ فلانا خليلا) وقوله (ياليتنى لم أوت كتابيه) وقوله (ياليتنى كنت ترابا) وقوله (ياليتنى قدمت لحياتى) وشواهده فى كلام العرب كثيرة جدا منها ما أنشدناه فى شرح هذا البيت وفى بيان الاستشهاد به .

وأما عدم الاقتران بالنون فمن شواهده البيت المستشهد به هنا (رقم ٣٢) ومنها قول زيد الخيل :

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ وَأُفْقِدُ جلَّ مَالِي

وأنصار سيبويه يردون ذلك بأن كل ما تمسك به الفراء شعر يجوز أن يكون ترك النون فيه للضرورة ، وليس ذلك بشىء .

(١) من الآية ٣٦ من سورة غافر .

٣٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أرَى مَا تَرَيْنَ أوْ بَخِيلاً مُخَلَّدَا *

وقد نسب قوم هذا البيت إلى حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائى ، ونسبه فى ديوان الحماسة إلى حطائط بن أخى الأسود بن يعفر النهشلى .

اللغة : « جواداً » رجلا كريماً يجود بأمواله « هزلا » بضم فسكون — ضعفاً وذهاب منة . ومثله الهزال — بضم الهاء وفتح الزاى مخففة « بخيلا » ضنينا بماله لا ينفقه « مخلدا » دائم الحياة باقياً ، أو طويل العمر .

المعنى : لامته لائمة على تبذير ماله وإعطاء سائليه ، فأجابها بأن بقاء المال فى يد مالكه لا يطيل حياته ، وتفريقه فى صالح الأعمال وفى البر والعود على ذوى الحاجات لايكون سببا فى هزال المنفق وضعفه . وانظرى فى الناس ، فهل ترين رجلا اشتهر بالجود وترينه — مع ذلك — قد مات من الهزال والضعف ، أو تجدين مقترا طالت حياته ؟ .

=

. . . .

= الإعراب : « أريني » أرى : فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « جوادا » مفعول ثان « مات » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى جواد ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب مفعول ثالث لأرى إذا اعتبرتها علمية ، أو في محل نصب صفة لجواد إذا اعتبرت أرى بصرية ، وهذا أحسن « هزلا » مفعول لأجله « لعلني » لعل : حرف ترج ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم لعل مبني على السكون في محل نصب « أرى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ما » اسم موصول مفعول به لارى المضارع ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر لعل « ترين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وياء المخاطبة فاعله ، وجملة هذا الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : ما ترينه « أو » حرف عطف « بخيلا » معطوف على قوله « جوادا » السابق « مخلدا » صفة لقوله بخيلا.

الشاهد فيه : قوله « لعلني » حيث جاء بنون الوقاية مع لعل.

وحذف نون الوقاية مع « لعل » أعرف وأشهر عربية ، وبالحذف وحده نطق القرآن الكريم في كل ما ورد فيه ، من ذلك قوله تعالى : (لعلي أبلغ الأسباب) وقوله جلت كلمته: (لعلي أعمل صالحا فيما تركت) وقوله سبحانه: (لعلي أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون) وقوله: (إني آنست نارا لعلي آتيكم منها بقبس) وقوله : (إني آنست نارا لعلي آتيكم منها بخبر أو جذوة من النار) وقوله (فاجعل لي صرحا لعلي أطلع إلى إله موسى).

ومنه قول العباس بن الأحنف ، وينسب إلى مجنون بني عامر :

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ ... لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ

ومنه قول الفرزدق .

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي ... لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا

ومنه قول الآخر .

وَلِيَ نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إِذَا مَا ... أَقُولُ لَهَا لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي =

وهو أكثر من « لَيتِي » ، وغَلِطَ ابن الناظم فجعل « لَيتِي » نادراً ، و « لَعَلّنِي » ضرورة .

وإن نصبها بقيةُ أخوات ليت ولعل — وهى : إنَّ ، وَأَنَّ ، ولكنَّ ، وكأنَّ — فالوجهان كقوله :

٣٤ — * وَإِنِّي عَلَى لَيْلَى لَزَارٍ، وَإِنَّنِي *

= وثبوت النون مع «لعل» ليس شاذا ولا ضرورة خلافا لابن الناظم ، وقد وردت منه جملة صالحة من الشواهد ، فمن ذلك البيت المستشهد به ، ومن ذلك قول الشاعر :

فَقُلْتُ أَعِيرَانِي القَدُومَ لَعَلّنِي أَخُطُّ بِهَا قَبْراً لِأَبْيَضَ مَاجِدِ

ومن ذلك قول المجنون ، وأنشده القالى فى أماليه ١/٢١٩ بولاق :

وَأُخْرُجُ مِنْ بَيْنِ البُيُوتِ لَعَلّنِي أُحَدِّثُ عَنْكِ النَّفْسَ فِي السِّرِّ خَالِيَا

٣٤ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

* عَلَى ذَاكَ فِيمَا بَيْنَنَا مُسْتَدِيمُهَا *

وهذا بيت لمجنون ليلى قيس بن الملوح .

اللغة : «زار» اسم فاعل منقوص فعله زرى عليه يزرى — من باب ضرب — زريا وزراية ، ومعناه عتب عليه يعتب ، ومنه قولهم :

يَا أَيُّهَا الزَّارِي عَلَى عُمَرٍ قَدْ قُلْتَ فِيهِ غَيْرَ مَا تَعْلَمْ

«مستديمها» مستبق مودتها ، طالب دوام حبها .

المعنى : إنى لعاتب على ليلى أن هجرتنى وتاهت على ، وإننى — مع ذلك — لطالب لبقاء محبتها عامل على إرضائها .

الإعراب : « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه ، مبنى على السكون فى محل نصب « على ليلى » جار ومجرور متعلق بزار الآتى « لزار » اللام لام الابتداء ، زار : خبر إن ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل «وإننى» الواو حرف عطف ، إن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبنى على السكون فى محل نصب « على » حرف جر « ذاك » ذا : اسم إشارة فى محل جر بعلى ، والكاف حرف خطاب ، والجار والمجرور متعلق بقوله مستديم الآتى «فيما» فى : حرف جر ، ما : =

. . . .

= اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بفى «بيننا» بين: ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وبين مضاف ونا مضاف إليه «مستديمها» مستديم : خبر إن ، ومستديم مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «إنى» وقوله فيما بعد «وإننى» حيث حذف نون الوقاية مع إن عند اتصالها بياء المتكلم فى الكلمة الأولى ، وأثبتها معها فى الكلمة الثانية .

وحذف نون الوقاية وإثباتها مع «إن» أمران جائزان فى سعة الكلام واختياره بغير شذوذ ولا ضرورة، وليس أحدهما بأولى من الآخر فى الاستعمال، وقد جاء فى القرآن الكريم الاستعمالان ، فمن الحذف قوله تعالى (إنى آنست نارا) ومن الإثبات قوله تعالى (إننى معكما أسمع وأرى) ومثل «إن» فى ذلك : كأن ، وأن المفتوحة الهمزة ، ولكن .

ومن شواهد الحذف مع إن المكسورة قول عامر بن الطفيل :

وَإِنِّى إِذَا أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ ... لَمُخْلِفُ إِيعَادِى وَمُنْجِزُ مَوْعِدِى

وقول أمية بن أبى الصلت :

إِنِّى إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا ... أَقُولُ : يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

ومنه قول الشاعر :

إِنِّى لَأَفْتَحُ عَيْنِى حِينَ أَفْتَحُهَا ... عَلَى كَثِيرٍ ، وَلَـكِنْ لَا أَرَى أَحَدَا

ومن شواهد الإثبات مع «إن» المكسورة قول أبى الأسود الدؤلى :

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبْهَا الْغُوَاةُ فَإِنَّنِى ... رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِيًا بِمَكَانِهَا

وقول النابغة الذبيانى :

فَحَلَفْتُ يَا زُرْعَ بْنَ عَمْرٍو إِنَّنِى ... رَجُلٌ يَشُقُّ عَلَى الْعَدُوِّ ضِرَارِى

وقول النابغة الذبيانى أيضا .

جَمِّعْ مَحَاشَكَ يَا يَزِيدُ فَإِنَّنِى ... أَعْدَدْتُ يَرْبُوعًا لَـكُمْ وَتَمِيمَا

وقول كثير عزة :

أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ ، وَإِنَّنِى ... يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِى أَنَا كَائِدُ

وقول الفرزدق :

دَعْدِعْ بِأَعْنُقِكَ التَّوَائِمَ إِنَّنِى ... فِى بَاذِخٍ يَا ابْنَ الْمَرَاغَةِ عَالِى =

. . . .

وقول الفرزدق أيضا :

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي ، وَإِنَّنِي لَبَيْنَ رِتَاجٍ مُقْفَلٍ وَمَقَامِ

وقول الشاعر :

فَإِلاَّ يَكُنْ جِسْمِي طَوِيلاً فَإِنَّنِي لَهُ بِالفِعَالِ الصَّالِحَاتِ وَصُولُ

ومن شواهد الحذف مع « كأن » قول امرىء القيس :

كَأَنِّيَ لَمْ أَرْكَبْ جَوَاداً لِلَذَّةٍ وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كَاعِباً ذَاتَ خَلْخَالِ

وقوله أيضاً :

كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا لَدَى سَمُرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفُ حَنْظَلِ

وقول وعلة الجرمى :

نَجَوْتُ نَجَاءً لَيْسَ فِيهِ وَتِيرَةٌ كَأَنِّي عُقَابٌ دُونَ تَيْمَاءَ كَاسِرُ

وقول أوس بن حجر :

كَأَنِّي حَلَوْتُ الشِّعْرَ يَوْمَ مَدَحْتُهُ صَفَا صَخْرَةٍ صَمَّاءَ يَبْسٍ بِلاَلُهَا

ومن شواهد الإثبات معها قول النابغة الشيبانى :

كَأَنَّنِي نَصِبٌ مُضْنًى تُمَاطِلُهُ حُمَّى تَخَوَّنُهُ حُمَّى وَتَنْدَمِلُ

ومن الحذف مع « لكن » قول الله تعالى : (ولكنى أراكم قوما تجهلون)ومن الإثبات معها قول متمم بن نويرة:

وَلٰكِنَّنِي أَمْضِي عَلَى ذَاكَ مُقْدِماً إِذَا بَعْضُ مَنْ يَلْقَى الْخُطُوبَ تَكَعْكَعَا

وقول الآخر ، وهو عامر بن الطفيل :

وَلٰكِنَّنِي أَحْمِي حِمَاهَا ، وَأَتَّقِي أَذَاهَا ، وَأَرْمِي مَنْ رَمَاهَا بِمَنْكِبِ

وقول لبيد :

رَمَتْنِي بَنَاتُ الدَّهْرِ مِنْ حَيْثُ لاَ أَرَى فَكَيْفَ بِمَنْ يُرْمَى وَلَيْسَ بِرَامِ

فَلَوْ أَنَّنِي أُرْمَى بِنَبْلٍ رَأَيْتُهَا وَلٰكِنَّنِي أُرْمَى بِغَيْرِ سِهَامِ

وقول النابغة الذبيانى :

وَلٰكِنَّنِي كُنْتُ امْرَأً لِيَ جَانِبٌ مِنَ الأَرْضِ فِيهِ مُسْتَرَادٌ وَمَذْهَبُ =

. . . .

= وقول الآخر ، وهو من شواهد الكوفيين التى لا يعرف قائلها ولا تكملتها :

* وَلٰكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ *

ومن الحذف مع «أن» المفتوحة الهمزة قول الله تعالى: (ذلك ليعلم أنى لم أخنه بالغيب).
وقول أبى حية النميرى :

أَبِالْمَوْتِ الَّذِى لَا بُدَّ أَنِّى مُلَاقٍ لَا أَبَاكِ تُخَوِّفِينِي

وقول زهير بن أبى سلمى ، وينسب لصرمة الأنصارى :

بَدَا لِيَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ آتِيَا

وقول الحماسى :

وَلَوْ أَنِّ بُلِيتُ بِهَاشِمِيٍّ خُؤُولَتُهُ بَنُو عَبْدِ المَدَانِ
لَهَانَ عَلَيَّ مَا أَلْقَى ، وَلٰكِنْ تَعَالَوْا فَانْظُرُوا بِمَنِ ابْتَلَانِي

ومن الإثبات معها قول امرىء القيس الكندى :

أَلَا زَعَمَتْ بَسْبَاسَةُ الْيَوْمَ أَنَّنِي كَبِرْتُ ، وَأَنْ لَا يُحْسِنَ السِّرَّ أَمْثَالِي

وقوله أيضاً :

أَصْبَحْتُ وَدَّعْتُ الصِّبَا غَيْرَ أَنَّنِي أُرَاقِبُ خَلَّاتٍ مِنَ الْعَيْشِ أَرْبَعَا

ومنه قول الشنفرى من لاميته :

وَكُلٌّ أَبِيٌّ بَاسِلٌ غَيْرَ أَنَّنِي إِذَا عَرَضَتْ أُولَى الطَّرَائِدِ أَبْسَلُ

وقول دريد بن الصمة :

فَلَمَّا عَصَوْنِي كُنْتُ مِنْهُمْ وَقَدْ أَرَى غَوَايَتَهُمْ وَأَنَّنِي غَيْرُ مُهْتَدِ

وقول عبد يغوث بن وقاص الحارثى :

وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيَا

وقول الشاعر :

أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرَكِ اللهَ أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الكِرَامُ قَلِيلُ

وقول الشاعر :

إِذَا الْقَوْمُ قَالُوا مَنْ فَتًى خِلْتُ أَنَّنِي دُعِيتُ ، فَلَمْ أَكْسَلْ وَلَمْ أَتَبَلَّدِ =

وإن خَفَضَها حرفٌ : فإن كان « مِنْ » أو « عَنْ » وجبت النونُ ، إلا في الضرورة ، كقوله :

٣٥ — أيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلاَ قَيْسُ مِنِي

= واعلم أن النون إذا اتصلت بأن وإن وكأن ولكن اجتمعت ثلاث نونات : اثنتان منها وضع الحرف عليهما ، وثالثتها هي نون الوقاية ، فإذا قلت « إني » أو « أني » أو « كأني » أو « لكني » فقد حذفت إحدى هذه النونات الثلاث ؛ وقد اختلف النحاة في المحذوفة منهن ، فمنهم من ذهب إلى أن المحذوفة هي أولى هذه النونات ، ومنهم من قال : المحذوفة هي الثانية التي هي آخر الحرف ، ومنهم من قال : المحذوفة هي الثالثة التي هي نون الوقاية ، وهذا هو الذي نرجحه ، لأنه قد ثبت عن الأوائل من النحاة جواز الأمرين الإتيان بنون الوقاية وعدمه في هذه الكلمات ، ولأن نون الوقاية تسقط مع غير هذه الأحرف مع عدم وجود الأمثال فحذفها فيهن مع وجود الأمثال من باب الأولى . والقولان الأول والثاني يدلان على وجوب نون الوقاية معهن ولا قائل به .

٣٥ — هذا بيت من الرمل ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وقد رأيت ابن الناظم نسبه إلى بعض النحاة ، ذهابا منه إلى أنه مصنوع ، ورأيت ابن هشام يقول في شأنه : « وفي النفس من هذا البيت شيء ؛ لأنا لم نعرف له قائلا ، ولا نظيرا » اهـ .

اللغة : « قيس » هو قيس بن عيلان بن مضر بن نزار بن معد ، واسم عيلان الناس — بنون مفتوحة وآخره سين مهملة — وقد يراد بقيس القبيلة فيمنع الصرف للعلمية والتأنيث .

الإعراب : « أيها » أي : منادى بحرف نداء محذوف ، مبني على الضم في محل نصب ، وها حرف تنبيه « السائل » نعت لأي باعتبار اللفظ مرفوع بالضمة الظاهرة « عنهم » جار ومجرور متعلق بالسائل « وعني » الواو حرف عطف ، عني : الجار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « من قيس » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس ، ويجوز أن يكون جر « قيس » بالكسرة الظاهرة مع التنوين . كما يجوز أن يكون جره بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، والوزن =

وإن كان غيرهما امتنعت ، نحو « لِي » و « بِي » و « فِيَّ » و « خَلاَىَ » و « عَدَاىَ » و « حَاشَاىَ » قال :

٣٦ — فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إلٰهَهُمْ حَاشَاىَ إنِّى مُسْلِمٌ مَعْذُورُ

= يحتمل الوجهين « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « قيس » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز فى «قيس» التنوين وعدمه أيضا ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على جملة ليس واسمها وخبرها .

الشاهد فيه : قوله « عنى » وقوله « منى » حيث حذف نون الوقاية من الحرفين عند اتصالهما بياء المتكلم ، وهذا الحذف ضرورة عند سيبويه ، والذى يجب فى اختيار الكلام أن تقول « منى » و « عنى » بتشديد النون فى الحرفين لتكون نون الوقاية حفظا للسكون الذى هو الأصل فيما يبنون .

٣٦ — هذا بيت من الكامل ، وهذا البيت للمغيرة بن عبد الله ، وهو شاعر إسلامى ، وكان يلقب بالأقيشر لأنه كان أحمر الوجه .

اللغة : « معذور » هو بالعين المهملة والذال المعجمة — ومعناه مقطوع قلفة الذكر ويقال له أيضاً « مختون » وهذا من سنن الفطرة التى رغب فيها الإسلام ، والنصارى لا يختتنون .

الإعراب : « فى » حرف جر « فتية » مجرور بفى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « جعلوا » جعل: فعل ماض ، وواو الجماعة العائد إلى فتية فاعله، وجملة الفعل والفاعل فى محل جر صفة لفتية « الصليب » مفعول أول لجعل منصوب بالفتحة الظاهرة «إلههم» إله : مفعول ثان لجعل ، وضمير الغائبين العائد إلى فتية مضاف إليه «حاشاى» حاشا: حرف استثناء وجر ، وياء المتكلم مبنى على الفتح فى محل جر به « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « مسلم » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة « معذور » صفة لمسلم ، أو خبر ثان لإن .

الشاهد فيه : قوله « حاشاى » حيث لم يصل بحاشا نون الوقاية عند اتصاله بياء المتكلم، والسر فى أن نون الوقاية لا تلحق « حاشا » عند اتصاله بياء المتكلم أن آخر هذا الحرف ألف ، والألف حرف هجائى لا يقبل الحركة بحال من الأحوال ؛ فلا يخشى =

وإن خَفَضَها مضاف : فإن كان « لَدُنْ » أو « قَطْ » أو « قَدْ » فالغالبُ الإثباتُ ، ويجوز الحذفُ فيه قليلا ، ولا يختص بالضرورة ، خلافاً لسيبويه ، وغلط ابن الناظم ، فجعل الحذف فى « قَدْ ، وقَطْ » أعرَفَ من الإثبات ، ومثالها : (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّى عُذْراً)(١) ، قرىء مُشَدَّداً ومُخَفَّفاً ، وفى حديث النار « قَطْنِي قَطْنِي » و « قَطِى قَطِى » وقال :

٣٧ — * قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِى *

وإن كان غَيْرَهُنَّ امتنعت ، نحو « أَبِى » و « أَخِى » .

* * *

= عند اتصال «حاشا» بياء المتكلم أن ينكسر آخره لمناسبة الياء ، فلما أمنا أن يتغير آخر هذا الحرف لم نصل به نون الوقاية ، ونظير هذا الكلام يقال فى «خلا» و«عدا» إذا كانا حرفين ، فإذا كانا فعلين اقترنت بهما نون الوقاية ليجرى باب الفعل كله مجرى واحدا . ومن ذلك قول الشاعر :

تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِى فَإِنَّنِى بِكُلِّ الَّذِى يَهْوَى نَدِيمِىَ مُولَعُ

فأجروا « عدا ، وخلا » مجرى دعا وقلا من كل فعل انقلبت لامه ألفا لانفتاح ماقبلها ، وإن كان حذف نون الوقاية مع هذا النوع من الأفعال لايترتب عليه كسر آخر الفعل . وانظر إلى ما قال الشاعر ، وهو حكيم الدبلى :

فَلَمَّا رَآنِى زَوَى وَجْهَهُ وَقَرَّبَ مِنْ حَاجِبٍ حَاجِبَا

وإلى ما قال الآخر ، وهو النابغة الذبيانى :

أَتَانِى أَبَيْتَ اللَّعْنَ أَنَّكَ لُمْتَنِى وَتِلْكَ الَّتِى أَهْتَمُّ مِنْهَا وَأَنْصَبُ

وإلى ما قال كعب بن زهير بن أبى سلمى :

وَبِالْعَفْوِ وَصَّانِى أَبِى وَعَشِيرَتِى وَبِالدَّفْعِ عَنْهَا فِى أُمُورٍ تَرِيبُهَا

ونظائر لهذا كثيرة فى شعر الشعراء وكلام الفصحاء ، فإنهم كذلك يفعلون مع « عدا ، وخلا » إذا كانا فعلين ؛ إذ لافرق بين فعل وفعل .

(١) من الآية ٧٦ من سورة الكهف .

٣٧ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

=

. . . .

= * لَيْسَ الإمَامُ بِالشَّحِيحِ المُلْحِدِ *

وقد اضطرب العلماء فى ضبط اسم قائله ، والصواب أنه من كلام حميد بن مالك الأرقط، من أرجوزة يقولها فى شأن عبد الله بن الزبير المتغلب على الدولة المروانية .

اللغة : « قدنى » قد : هى ههنا اسم بمنزلة قط ، ومعناهما حسب ، أو اسم فعل معناه يكفينى « الخبيبين » تروى هذه الكلمة على صورة المثنى ، وتروى على صورة جمع المذكر السالم ؛ فمن رواه مثنى ذهب إلى أنه عنى عبد الله بن الزبير وابنه خبيبا الذى كان يكنى به ، وغلب خبيبا فى التثنية لتركب عبد الله ، وإفراد خبيب، ويقال : عنى أبا خبيب وأخاه مصعب بن الزبير ، ومن رواه جمعا ذهب إلى أنه عنى عبد الله وشيعته كلهم « الإمام » الذى يتولى إمامة المسلمين والإمرة عليهم « الشحيح » البخيل ، وكان ابن الزبير مبخلا لاتبض يده ، ومن شواهد النحاة وفيه هجاء له :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ، وَلاَ أُمَيَّةَ بِالبِلاَدِ

« الملحد » الذى يستحل حرمة الله وينتهكها .

الإعراب : « قدنى » قد : اسم بمعنى حسب مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع، والنون للوقاية ، وقد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «من نصر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ونصر مضاف و « الخبيبين » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « قدى » توكيد للأول « ليس » فعل ماض ناقص « الإمام » اسم ليس ، مرفوع بالضمة الظاهرة « بالشحيح » الباء حرف جر زائد ، الشحيح : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «الملحد» صفة للشحيح باعتبار لفظه .

الشاهد فيه : قوله « قدنى » فى أول البيت، وقوله « قدى » فى آخره ، حيث أثبت نون الوقاية فى الأولى، ولم يأت بها فى الثانية. وللعلماء فى هذا الموضوع اضطراب وكلام لايلتقى بعضه ببعض ؛ فيذهب سيبويه إلى أن « قد » لاتكون إلا اسما بمعنى حسب وإلى أن نون الوقاية مع « قد » و « قط » لازمة لايجوز أن تسقط إلا فى ضرورة الشعر ، وعلى هذا يكون ثبوتها فى الكلمة الأولى قياساً وسقوطها فى الثانية شاذا ، =

هذا بابُ العَلَم(١)

وهو نوعان : جِنْسِيٌّ وسيأتى ، وشَخْصِيٌّ ، وهو : اسم يُعَيِّن مُسَمَّاه تعييناً مطلقاً(٢) ، نخرج بذكر التعيين النكراتُ ، وبذكر الإطلاق ما عدا العَلَم من

= وذهب ابن مالك إلى أن اقتران الكلمتين بنون الوقاية جائز ، وأن حذف النون معهما جائز أيضاً ، ولكنه أقل من الإثبات ، وعلى هذا يكون الإثبات والحذف فى البيت جاريين على القياس ، وذهب الكوفيون إلى أن « قد » و « قط » إذا كانتا بمعنى حسب لم تقترن بهما نون الوقاية ، وإن كانتا اسم فعل اقترنتا بالنون ، وعلى هذا يكون سقوط النون فى الكلمة الثانية واجبا إذا اعتبرت « قد » اسما بمعنى حسب ويكون ثبوتها فى الأولى شاذا إذا اعتبرتها كذلك ، فإن اعتبرت « قد » فى الموضعين اسم فعل كان ثبوت النون فى الكلمة الأولى واجبا وسقوطها فى الثانية شاذا ، فإن لفقت واعتبرت « قد » الأولى اسم فعل والثانية اسماً بمعنى حسب كان الإثبات والحذف واجبين ، ولكن كلام المؤلف فى هذا الموضع فى « قد » التى هى اسم بمعنى حسب لأن الكلام فى ياء المتكلم المجرورة محلا بإضافة « قط » إليها ، ولو كانت « قد » اسم فعل لكانت الياء منصوبة المحل .

***

(١) يطلق العلم فى اللغة على الجبل ، ومنه قول الخنساء فى رثاء أخيها صخر :

وَإِنَّ صَخْراً لَتَأْتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ ... كَأَنَّهُ عَـــلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ

ويطلق أيضاً على الراية التى تكون أمارة للجيش أو لفريق منه .

(٢) اعترض على هذا التعريف بأنه غير مانع وغير جامع ، أما أنه غير مانع فلأنه يصدق على بعض أفراد النكرة نحو شمس وقمر ، فإنك إذا قلت « شمس » تعين مسماه وهو الكوكب الذى يطلع نهارا فيفسخ وجوده وجود الليل ، وكذلك قمر ، وأما أنه غير جامع فلأنه يخرج عنه الأعلام التى عرض لها الاشتراك فى مسمياتها ، كما إذا كان لك ثلاثة أصدقاء كل واحد منهم اسمه محمد ، فإن محمدا علم ، ولكن إذا قال لك قائل « جاء محمد » لم تدر أى الثلاثة هو الآتى ، فلم يصدق على هذا العلم أنه عين مسماه بدون حاجة إلى قرينة .

والجواب عن هذين الاعتراضين واحد ، وهو أننا حين قلنا إن العلم يعين مسماه =

المعارف؛ فإن تعيينها لمسمياتها تعيينٌ مُقَيَّدٌ ، ألا ترى أن ذا الألف واللام مثلا إنما تعين مُسَمَّاه ما دامت فيه « أل » فإذا فارقَتْهُ فارقَهُ التعيينُ ، ونحو « هذا » إنما يعين مُسَمَّاه ما دام حاضراً ، وكذا الباقى .

* * *

فصل : وَمُسَمَّاه نوعان : أُولُو العِلْمِ من المذكَّرِينَ كجَعْفَر ، والمؤنثاتِ كخِرْنِق ، وما يُؤْلَفُ : كالقبائل كقَرَنَ ، والبلاد كعَدَن ، والخيل كلاَحِقٍ ، والإبل كشَذْقَم ، والبقر كعَرَارِ ، والغنم كهَيْلَة ، والكلابِ [نحو] وَاشِقٍ .

* * *

فصل : وينقسم إلى مُرْتَجَلٍ ، وهو : ما استعمل من أول الأمر علماً ، كأُدَدٍ لرجل ، وسُعَاد لامرأة ، ومنقول — وهو الغالب — وهو : ما استعمل قبل العلمية لغيرها ، وَنَقْلُه إما من اسم إما لحدث كزَيْدٍ وفَضْل ، أو لعين كأسد وثَوْر ، وإما من وَصْفٍ إما لفاعل كحَارِثٍ وحَسَنٍ ، أو لمفعول كمنصور

= بدون حاجة إلى قرينة . إنما أردنا أنه كذلك بحسب وضعه ، والنكرة التى صادف أنه لم يوجد لها إلا فرد واحد لم توضع لهذا الفرد الواحد ، وإنما وضعت لتصدق على كل ما عساه أن يوجد ، فتعيين النكرة للفرد الذى وجد ليس بسبب الوضع . وكذلك يقال فى الأعلام التى حصل الاشتراك فيها بسبب تعدد المسمين بالاسم الواحد : إن وضع الاسم لكل واحد منهم على أن يدل عليه بمجرد إطلاقه ،وعدم تعينه عندالإطلاق عارض بعد الوضع بسبب هذا الاشتراك ، فافهم ذلك ، ولا تغفل عنه .

بقى أن نقول لك : إن معنى قولنا « تعيينا مطلقا» أن تعيين العلم لمسماه لايحتاج قرينة لفظية ولا إلى قرينة معنوية غير الوضع ، وقد بين لك المؤلف أن ماعدا العلم المعارف يحتاج فى تعيين مسماه إلى قرينة لفظية كأل فى المحلى بالـ والصلة فى الموصولات قرينة معنوية كما فى الضمائر وأسماء الإشارة .

ومحمد ، وإما من فعل إما ماض كشَمَّر ، أو مُضَارِع كيَشْكُر(١) ، وإما من جملة إما فعلية كشَابَ قَرْنَاهَا ، أو اسمية كزيد منطلق ، وليس بمسموع ، ولكنهم قاسُوهُ ، وعن سيبويه الأعلام كلها منقولة ، وعن الزجاج كلها مُرْتجلة .

* * *

فصل : وينقسم أيضاً إلى مُفْرَد ، كزَيْد وهِنْد ، وإلى مركَّب ، وهو ثلاثة أنْوَاعٍ :

(١) مركَّب إسنادِيّ ، كـ « بَرَقَ نَحْرُهُ » و « شَابَ قَرْنَاهَا » وهذا حكمه الحكاية ، قال :

٣٨ — * نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ *

---

(١) وقد يكون العلم منقولا من فعل الأمر ، فقد سمى العرب صحراء معينة « اصمت » وفيها يقول الشاعر وهو الراعي النميري :

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ لَهَا ... بِوَحْشِ إِصْمِتَ فِي أَصْلاَبِهَا أَوَدُ

٣٨ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيدُ *

وقد نسب النحاة هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، ولا يوجد إلا في زيادات ديوانه .

اللغة : « نبئت » بالبناء للمجهول وبتضعيف وسطه ـ معناه أعلمت وأخبرت « أخوالي » الخال : أخو الأم ، وجمعه أخوال « يزيد » هكذا في رواية النحاة ، ومنهم الزمخشري وقال ابن يعيش في شرح المفصل : « الصواب تزيد بالتاء المثناة من فوق ، وهو اسم رجل تنسب إليه الثياب التزيدية » اهـ ؛ فإن كان كلامه مبنيا على الرواية في هذه الكلمة بذاتها فسلم له بعد ثبوتها ، وإلا فمن بين أسماء العرب « يزيد » بالياء التحتية ، ومنهم يزيد بن أبي سفيان ، ويزيد بن منصور الحميري ، ويزيد بن قسمة بن ربيعة ، وغير هؤلاء « ظلما » الظلم : هو وضع الشيء في غير موضعه أو منعه أن يقع في محله « فديد » صياح وجلبة واختلاط أصوات .

=

. . . .

= الإعراب « نبئت » نبيء : فعل ماض مبني للمجهول يقتضي ثلاثة مفاعيل ، وتاء المتكلم نائب فاعله وهو مفعوله الأول «أخوالي» مفعول ثان لنبيء منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بني » بدل من أخوال منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وبني مضاف و « يزيد » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية «ظلما» مفعول لأجله عامله محذوف ، تقديره يصيحون لأجل الظلم «علينا» جار ومجرور متعلق بقوله ظلما السابق ، أو بقوله فديد الآتي ، أو متعلق بالعامل المحذوف «لهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثالث لنبيء .

الشاهد فيه : قوله « يزيد » حيث سمي به ، وأصله فعل مضارع ماضيه زاد مشتمل على ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، فهو منقول من جملة مؤلفة من فعل وفاعل .

وإنما قدرنا نقله من الفعل وفاعله ولم نقدره منقولا من المضارع وحده لأنا وجدنا عادة العرب المستمرة في كلامهم أنهم إذا نقلوا العلم من الفعل المضارع وحده أن يعربوه إعراب ما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع . ولو كان ما هنا من هذه البابة لكان يجب أن يكون مجرورا بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأن ما قبله مضاف إليه ؛ ولكنهم إذا نقلوا من الفعل وفاعله أبقوا الفعل على لفظه الذي كان عليه قبل النقل . فإن كان ماضيا بقي على فتحه ، وإن كان مضارعا بقي على رفعه ، وهو هنا كذلك ، فمن أجل هذا حكمنا بأنه منقول عن الجملة محكي .

والعرب تسمي الأشخاص بالجمل الفعلية كثيرا كتسميتهم « تأبط شرا » و « برق نحره » و « ذرى حبا » ومن ذلك قول الشاعر :

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللهِ لاَ تَنْكِحُونَهَا بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تُصَرُّ وَتُحْلَبُ

ومن ذلك قول الآخر :

إِذَا مَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرٌّ ؟ فَشَرُّهُمُ بَنُو يَتَمَطَّانِ =

(٢) ومركب مَزْجِيٌّ، وهو: كل كلمتين نزِّلَتْ ثانيتهما منزلةَ تاء التأنيث مما قبلها، فحكم الأول أن يُفْتَحَ آخِرُه، كـ «بَعْلَبَكَّ» و «حَضْرَمَوْتَ» إلا إن كان ياء فيسكن، كـ «مَعْدِيكَرِبَ» و «قَالِي قَلاَ» وحُكْمُ الثاني أن يُعْرَب بالضمة والفتحة، إلا إنْ كان كلمة «وَيْهِ» فيبنى على الكسر، كـ «سِيبَوَيْهِ» و «عَمْرَوَيْهِ».

(٣) ومركب إضافي — وهو الغالب، وهو: كل اسمين نُزِّل ثانيهما منزلةَ التنوين مما قبله، كـ «عَبْد الله» و «أبي قُحَافة» — وحكمه أن يُجْرَى الأولُ بحسب العوامل الثلاثة رفعاً ونصباً وجرًّا، ويجر الثاني بالإضافة.

* * *

فصل · وينقسم أيضاً إلى اسم، وكُنْيَةٍ، ولَقَبٍ[1]:

= ومن ذلك قول الآخر:

وَكُنْتُ ابْنَ عَمٍّ بَاذِلاً فَوَجَدْتُكُمْ بَنِي جُدَّ تَدْيَاهَا عَلَيَّ وَلاَ لِيَا

ومن ذلك قول الآخر:

خُذُوا هٰذِهِ ثُمَّ اسْتَعِدُّوا لِمِثْلِهَا بَنِي يَشْتَهِي رُزْءَ الْخَلِيلِ الْمُنَاوِبِ

ومن ذلك قول الآخر:

أَغَيْرَ بَنِي يَدِبُّ إِذَا تَعَشَّى وَغَيْرَ بَنِي يَهِرُّ عَلَى الْعَشَاءِ؟

ولم يرد عن العرب شاهد يحتج به في التسمية بالجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر، ولكن النحاة قاسوها على الجملة الفعلية لاشتراكهما جميعا في الجملية؛ فأطلقوا القول إطلاقا بأن العلم إذا كان منقولا عن جملة حكي على ما كان قبل النقل.

(١) ظاهر كلام المؤلف أن هذه الأقسام بهذه المعاني التي ذكرها متباينة، ولكنك لو أمعنت النظر وجدتها على غير ذلك، انظر مثلا إلى محمد ومحمود ومنصور ومرتضى تجدها دالة على المدح مع أنها أسماء، وانظر إلى أبي الخير وأم بركة تجدها دالة على المدح مع أنها كنى حسب تعريفه، وأحسن من هذا أن نقول: ما سمى الوالدان ولدهما به أول الأمر فهو اسم، سواء أكان دالا على مدح أو ذم أم لا، وسواء أكان صدره أبا=

فالكُنْيَة : كل مركَّب إضافى فى صَدْرِه أبٌ أو أمٌّ ، كأبى بكر وأم كلثوم .

واللَّقَب : كل ما أشْعَرَ بِرِفْعَة المُسَمَّى أوضَعَتِـه ، كزين العابدين وأنفِ النَّاقة .

والاسم ما عَدَاهُمَا ، وهو الغالب ، كزيد وعمرو .

ويؤخَّرُ اللقب عن الاسم ، كـ « زَيد زَيْن العابدين » وربما يُقَدَّم كقوله :

٣٩ — * أنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو ، وَجَدِّى *

= أو أما أم لا ، فقد يسمى الوالدان ولدهما ساعة يولد بأبى اليسر فهو اسم وإن صدر بأب ، وقد يسمى الوالدان ولدهما ساعة يولد زين العابدين فهو اسم وإن أشعر بمدح ، ثم ما يطلق بعد ذلك على صاحب الاسم إن صدر بأب أو أم فهو كنية ، وإلا فهو لقب ولا بد حينئذ أن يشعر بمدح أو بذم ، فافهم .

٣٩ - يروى النحاة هذا الشاهد صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

* أبُوهُ مُنْـذِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ *

وهذا البيت من كلام أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم [illegible] شاعر خزرجى أنصارى ، له صحبة برسول الله صلى الله عليه وسلم ، وشهد بدرا والمشاهد كلها ، وقد كان منه أول ظهار حدث فى الإسلام ، وهو أخو عبادة بن الصامت ، رضى الله عنهما !

اللغة : « مزيقيا » بضم الميم وفتح الزاى وسكون الياء وكسر القاف — هو لقب عمرو بن مالك ، وهو ملك من ملوك اليمن ، وهو جد الأنصار ، قيل : إنه كان يمزق كل يوم حلة فيخلعها على أصحابه « أبوه منذر » هذه رواية النحاة ، وهى لا تتفق مع نسب الشاعر ؛ إذ ليس فى آبائه من اسمه المنذر ، ورواية ابن منظور وعلماء الرواية الأثبات « أبوه عامر » وهى الموافقة لنسب مزيقيا المتقدم ؛ ومن الناس من صحح رواية النحاة على أن المنذر فى نسب مزيقيا من جهة أمه ، وذلك أن عامراً تزوج بنت عمرو بن المنذر ابن ماء السماء فولدت له عمرو بن عامر مزيقيا وسمته عمراً باسم أبيها ، فيكون المراد بجدى هو مزيقيا نفسه الذى ذكره أولا ؛ ويكون المراد بقوله « أبوه » أبا أمه ، وقد =

ولا تَرْتيبَ بين الكُنْيَة وغيرها ، قال :

٤٠ — * أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ *

= جرى عليه الشيخ خالد فقد فسر رواية النحاة بقوله: «ومنذر أحد أجداده لأمه »اهـ ثم قال بعد ذلك : « وأراد أوس بذلك أنه كريم الطرفين نسيب الجهتين » اهـ .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ ، وابن مضاف و«مزيقيا» مضاف إليه «عمرو» بدل أو عطف بيان على مزيقيا «وجدى» الواو حرف عطف ، جد : مبتدأ أول ، وجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أبوه» أبو : مبتدأ ثان ، وضمير الغائب مضاف إليه «منذر» خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول «ماء» بدل أو عطف بيان لمنذر ، وماء مضاف و « السماء » مضاف إليه . هذا إعراب ذكره العينى ، وليس بسديد ، وأحسن منه أن يكون قوله « أبوه » بدلا من المبتدأ الذى هو قوله «جدى» والضمير مضاف إليه ، ولا يعود هذا الضمير على الجد ، وإنما يعود على مزيقيا ، والمعنى : إن أبى هو عمرو الملقب بمزيقيا ، وإن جدى أبا عمرو هذا هو عامر ماء السماء ، وتدرك ذلك تماما إذا أردت تطبيق مدلول الكلام على النسب الصحيح للشاعر .

الشاهد فيه : قوله « مزيقيا عمرو » حيث جمع بين اللقب الذى هو قوله «مزيقيا» والاسم الذى هو قوله «عمرو» ، وقدم اللقب على الاسم ، والقياس المطرد فى كلام العرب أن يقدم الاسم على اللقب كما صنع فى قوله « منذر ماء السماء » حيث قدم الاسم الذى هو قوله « منذر » على اللقب الذى هو قوله « ماء السماء » .

٤٠ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ

وهذا الرجز من كلام أعرابى كان قد وفد على أمير المؤمنين أبى حفص عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، فقال له : إنى على ناقة دبراء عجفاء نقباء ، وطلب إليه أن يعطيه من بيت مال المسلمين ناقة سليمة يرتحلها إلى مقصده ، فأبى عليه ذلك ، وقال له : ما أرى بناقتك من نقب ولا دبر .

اللغة : « أبو حفص » هى كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، والحفص : الأسد وكنى بذلك إيماء إلى جرأته وشجاعته ، ويقال: كنى بحفصة ابنته أم المؤمنين وزوج رسول =

وقال حسان :

٤١ — وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ
سَمِعْنَا بِهِ إِلاَّ لِسَعْدٍ أَبِي عَمْرِو

= الله صلى الله عليه وسلم، والأول أشهر «نقب» بفتح النون والقاف جميعا ـ هو رقة أخفاف البعير ، ويقال : بعير أنقب ، وناقة نقباء ، ورقة الخف مما يصعب معه تتابع السير «دبر» بفتح الدال والباء جميعا ـ هو الجرح الذى يكون فى ظهر البعير ، وقيل : هو أن يقرح خف البعير ، وتقول . بعير أدبر ، وناقة دبراء «فجر» كذب ، ومال عن الصدق .

الإعراب . «أقسم» فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «بالله» جار ومجرور متعلق بأقسم «أبو» فاعل أقسم ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و «حفص» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة «عمر» بدل أو عطف بيان لأبى حفص ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله «أبو حفص عمر» حيث قدم الكنية ـ وهى قوله «أبو حفص» ـ على الاسم الذى هو قوله «عمر» والنحويون متفقون على جواز ذلك ، وعلى جواز عكسه ، وهو أن يقدم الاسم على الكنية ، فتقول : أقسم بالله عمر أبو حفص ، وإذ كانوا يجوزون تقديم الكنية على الاسم مع أن الاسم يجب عند الأكثرين تقديمه على اللقب ؛ فإنهم يجوزون تقديم الكنية على اللقب من باب أولى ؛ فيجوز أن تقول : هذا أبو حفص الفاروق ، كما يجوز أن تقول : هذا الفاروق أبو حفص ، فافهم ذلك واحرص عليه ، والله ينفعك به .

٤١ — هذا بيت من الطويل ، وقد نسب كثير من النحاة كالمصنف هذا البيت إلى حسان بن ثابت الأنصارى شاعر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم أجده فى نسخ ديوانه المطبوعة ، وقد أنشده مع بعض تغيير الفقيه المحدث أبو عمر يوسف بن عبد البر فى كتاب «الاستيعاب ، فى أسماء الأصحاب» فى ترجمة سعد بن معاذ ، ونسبه إلى رجل من الأنصار ، غير معين ، ويظهر لى أن الكلام فى نسبة البيت كان «قال الأنصارى» فزاد المتأخرون اسم «حسان» لاشتهاره بهذه النسبة . والبيت فى رثاء سعد بن معاذ الأنصارى سيد الأوس ، رضى الله عنه . =

وفى نسخة من الخلاصة ما يقتضى(١) أن اللقب يجب تأخيره عن الكُنْيَة ،

= اللغة : « اهتز » تحرك « عرش الله » هذه الكلمة مأخوذة عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله وغيره أن سعد ابن معاذ رمى بسهم يوم الخندق ، فعاش بعد ذلك شهرا حتى حكم فى بنى قريظة ، وأجيبت دعوته فى ذلك ، ثم انتقض جرحه فمات . فلما مات قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اهتز العرش لموت سعد بن معاذ » : وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرىء القيس ابن زيد بن عبد الأشهل بن جشم ابن حارث بن الخزرج بن النبيت بن مالك بن الأوس الأنصارى الأشهلى « هالك » ميت .

الإعراب : « ما » نافية « اهتز » فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « عرش » فاعل اهتز مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعرش مضاف و « الله » مضاف إليه « من أجل » جار ومجرور متعلق باهتز ، وأجل مضاف و « هالك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « سمعنا » فعل وفاعل « به » جار ومجرور متعلق بسمع ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر صفة لهالك « إلا » أداة استثناء ملغاة « لسعد » جار ومجرور متعلق باهتز « أبى » بدل أو عطف بيان لسعد ، وأبى مضاف و « عمرو » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لسعد أبى عمرو » حيث قدم الاسم الذى هو قوله « سعد » على الكنية التى هى قوله « أبى عمرو » .

(١) النسخة التى يشير إليها المؤلف فى هذه العبارة هى النسخة المشهوره التى بين أيدينا والتى شرح عليها الأشمونى وابن عقيل وغيرهما ، والعبارة التى يشير إليها المؤلف هى قول الناظم :

وَاسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبَا وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

و « ذا » اسم إشارة ، والمراد به اللقب ، والضمير فى « سواه » يعود إلى اللقب أيضاً ، وتعنى هذه العبارة أن اللقب يجب تأخيره عما يصاحبه من النوعين الآخرين اللذين هما الاسم والكنية ، فإذا صحب اللقب الكنية وجب تقديم الكنية وتأخير اللقب ، وهذا ما يعترض عليه المؤلف ، وإذا صحب اللقب الاسم وجب تأخير اللقب ، وهذا ما لاخلاف فيه .

كـ « أبى عبد الله أنف النّاقة » وليس كـذلك[١] .

ثم إن كان اللقب وما قبله مضافين ، كـ « عبد الله زين العابدين » أو كان الأول مفرداً والثانى مضافاً ، كـ « زيد زين العابدين » أو كانا بالعكس ، كـ « عبد الله كرز » أتبَعْتَ الثانى للأول : إما بَدَلاً ، أو عَطْفَ بيانٍ ، أو قَطَعْتَهُ عن التبعية : إما برفعه خبراً لمبتدأ محذوف ، أو بنصبه مفعولا لفعل محذوف ، وإن كانا مفردين ، كـ « سعيد كُرْز » جاز ذلك ووَجْهٌ آخر ، وهو إضافة الأول إلى الثانى[٢] ، وجمهورُ البصريين يوجب هذا الوجه ،

(١) اعلم أن اعتراض المؤلف على عبارة الناظم التى بيناها فى الفقرة السابقة مبنى على مذهب الجمهور الذين يجوزون ــ فيما إذا اجتمع اللقب والـكنية ــ أن تتقدم الـكنية على اللقب ، وأن يتقدم اللقب على الـكنية ، وقد كنت جاريت المؤلف والذين اتبعوه من الـكتاب فـكتبت على هامش نسختى من شرح الأشمونى تصحيحا لعبارة الألفية هكذا : « لو كان الناظم قد قال * وأخرن هذا إن اسما صحبا * لـكان أولى » ثم بعد مرور زمن اطلعت على نصوص لابن مالك وغيره تدل دلالة صريحة على أن المختار عند ابن مالك أنه يجب تأخير اللقب عما يصاحبه من النوعين الآخرين ، سواء أكان المصاحب له اسما أم كنية ، وحينئذ علمت أنه لا يجوز تصحيح عبارته فى الألفية بشىء أما الاعتراض عليها فإن كان الاعتراض من جهة أنها تخالف ما عليه الجمهور فمسلم ، ولا يضره ــ وهو من هو ــ أن يخالف ما عليه الجمهور ، فـكم له من الآراء قد خالف فيها الجمهور ، وإن كان الاعتراض بأنها تخالف ما عليه الاستعمال العربى المطرد الـكثير فـكان الواجب أن يستدل لذلك .

(٢) اعلم أولا أن تجويز الإضافة هو قول الـكوفيين والزجاج ، وهو الصحيح ، وثانيا أن الإتباع أقيس ، والإضافة أكثر فى الاستعمال ، وثالثا أن جواز الإضافة مشروط بما إذا لم يوجد ما يمنعها ، ومما يمنعها أن يكون الاسم مقرونا بأل نحو « الحارث قفة » « والنعمان بطة » و « الفضل كنزة » أو يكون اللقب مقرونا بأل نحو « هرون الرشيد » « ومحمد الأمين » و « محمد المهدى » .

وردُّه النَّظَر ، وقولُهم : « هٰذَا يَحْيَى عَيْنَانُ »(١) .

* * *

فصل : والعَلَمَ الجنسى اسمٌ يعيِّنُ مسماه بغير قيدٍ تعيينَ ذِى الأداة الجنسية أو الحضورية ، تقول : « أُسَامَةُ أَجْرَأُ مِنْ ثُعَالَةَ » فيكون بمنزلة قولك : « الأسد أجرأ من الثعلب » و « أل » فى هذين للجنس ، وتقول : « هٰذَا أُسَامَةُ مُقْبِلاً » فيكون بمنزلة قولك : « هـذا الأسد مقبلا » و « أل » فى هذا لتعريف الحضور ، وهذا العَلَمَ يُشْبه عَلَمَ الشخص من جهة الأحكام اللفظية ؛ فإنه يمتنع من « أل » ومن الإضافة ، ومن الصَّرْفِ إن كان ذا سببٍ آخَرَ ،

(١) رد المؤلف مذهب البصريين بشيئين : الأول أن النظر لا يساعده ، ووجهه أن إضافة الاسم إلى اللقب ــ وهما دالان على شيء واحد تستلزم إضافة الشيء إلى نفسه وقد علم أنه لا يضاف الاسم إلى ما اتحد به معنى ، والثانى السماع كقولهم « هـذا يحيى عينان » فقد ورد مرفوعا ــ قيل بالألف لأنه مثنى فالنون مكسورة ، وقيل بالضمة لأنه وصف مثل سكران فالنون مضمومة ، وضعفوه ــ ولو كانا متضايفين لقيل « عينين » بالجر .

فإن قلت : لو كانت نون « عينان » مكسورة لجاز فيه أن يكون مضافا إليه مجرورا بالكسرة الظاهرة إما لأنه وصف ، وإما لأنه مثنى جاء على لغة من يلزم المثنى الألف فى الأحوال الثلاثة ، وإما لأنه مثنى مسمى به عومل معاملة سلمان كما هو فى لغة جماعة من العرب .

قلت : أما أنه وصف فلا يسلم لأن الوصف المختوم بالألف والنون يمنع الصرف فكان يجر بالفتحة ، وأما أنه مثنى ألزموه الألف فيضعفه أنه جاء بضم النون ، وأيضا لزوم المثنى الألف لغة مهجورة قديمة لا يصار إليها بمجرد الاحتمال ، وأما أنه مسمى به وأجرى على لغة من يعامله معاملة سلمان فقد كان ينبغى فتح النون ، ولم ترد به رواية ، بل هى مضمومة أو مكسورة .

كالتأنيث فى « أسامة » و « ثُعَالَة » وَكَوَزْنِ الفعل فى « بَنَاتِ أَوْبَرَ » و « ابن آوَى » ، وَيُبتَدَأ به ، ويأتى الحالُ منه ، كما تقدم فى المثالَيْنِ[١] ، ويُشْبِه النَّـكِرَة من جهة المعنى ، لأنه شائع فى أُمَّتِـهِ لا يختص به واحد دون آخر .

* * *

فصل : وَمُسَمَّى عَلَمِ الجنس ثلاثةُ أنواع :

أحدها — وهو الغالب — أعيانٌ لا تُؤْلَفُ كالسِّبَاع والحشرات كأسامة ، وثُعَالة ، وأبى جَعْدَةَ للذئب ، وأم عِرْيَطٍ للعقرب .

والثانى : أعيان تؤلف ، كهَيَّان بن بَيَّان للمجهول العين والنسب ، وأبى المَضَاء للفرس ، وأبى الدَّغْفَاء للأحمق .

والثالث : أمور معنوية كسُبْحَان للتسبيح ، وكَيْسَان لِلْغَدْرِ[٢] ، ويَسَارِ المَيْسَرَة[٣] ، وفَجَارِ للفَجْرَة ، وبَرَّة للمبرة[٤] .

* * *

(١) المثالان المتقدمان أحدهما « أسامة أجرأ من ثعالة » وقد وقع فيه علم الجنس مبتدأ ، وثانى المثالين « هذا أسامة مقبلا » وقد جاء فيه الحال من علم الجنس .

(٢) ومن ذلك قول ضمرة بن ضمرة :

إذا ما دَعَوْا كَيْسَان كَانَتْ كُهُولُهُمْ   إِلَى الْغَدْرِ أَسْعَى مِنْ شَبَابِهِمِ الْمُرْدِ

(٣) ومن ذلك قول الشاعر :

فقلت امـكثى حَتَّى يَسَــارِ لَعَلَّنَا   نَحُجُّ مَعاً ، قَالَتْ : وَعَاماً وَقَابِـلَهْ

(٤) قد ورد برة وفجار معا فى قول النابغة :

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا   فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ

هذا باب أسماء الإشارة

والمُشَار إليه إما واحد ، أو اثنان ، أو جماعة ، وكلٌّ واحد منها إما مذكر وإما مؤنث ، فللمفرد المذكر « ذا »[١] ، وللمفرد المؤنث عشرة ، وهى : ذِى ، وتِى ، وذِهِ ، وتِهِ ، وذِهْ ، وتِهْ ، وذِه ، وتِه ، وذات ، وتا ، وللمثنى ذَانِ ، وتَانِ رفعا ، وذَيْنِ وتَيْنِ جراً ونصباً ، ونحو (إِنَّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ)[٢] مؤول ، ولجمعهما « أولاء » ممدوداً عند الحجازيين ومقصوراً عند تميم ، ويقلُّ مجيئه لغير العقلاء كقوله :

٤٢ — * وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولٰئِكَ الأَيَّامِ *

* * *

(١) ويضاف إلى « ذا » فى الإشارة للمفرد المذكر ثلاثة ألفاظ أخرى ، وهى « ذاء » بهمزة مكسورة بعد الألف ، و « ذائه » بزيادة هاء مكسورة ، و « ذاؤه» بضم الهمزة والهاء ، وقد جاء قول الراجز :

هَذَاؤُهُ الدَّفْتَرُ خَيْرُ دَفْتَرِ فِى كَفِّ قَرْمٍ مَاجِدٍ مُصَوَّرِ

بكسر الهاء وبضمها ، فهو شاهد على اللغتين الأخيرتين .

(٢) من الآية ٦٣ من سورة طه ؛ وقد أطال المؤلف فى « شرح الشذور » فى تخريج هذه الآية ، ومما أولت به أن « إن » بمعنى نعم وهذان مبتدأ ، ومما أولت به أن « إن » مؤكدة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وهذان مبتدأ ، ولساحران خبر المبتدأ ، والمبتدأ وخبره جملة فى محل رفع خبر إن ، ولن تجد كلاما مفصلا مثل ما تجده فيه فارجع إليه (ص ٤٨ بتحقيقنا) .

٤٢ — هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى *

وهذا بيت من قصيدة لجرير بن عطية بن الخطفى يهجو فيها الفرزدق ، وقبله — وهو مطلع القصيدة — قوله :

=

. . . .

= سَرَتِ الهُمُومُ فَبِتْنَ غَيْرَ نِيَامِ وَأَخُو الهُمُومِ يَرُومُ كُلَّ مَرَامِ

اللغة : « مرام » يحتمل هذا اللفظ أن يكون مصدرا ميميا من قولهم : رام الشيء يرومه روما ومراما ، ويحتمل أن يكون اسم مكان أو اسم زمان من هذا الفعل أيضا، والميم زائدة على كل حال ،ووزنه مفعل مثل مفتح ومدخل ، وفيه إعلال بالنقل والقلب « المنازل » جمع منزل أو منزلة ، وكونه هنا جمع منزلة أولى لقوله فيما بعد « منزلة اللوى » والمنزل والمنزلة مكان النزول « اللوى » بكسر اللام وفتح الواو مقصوراً — هو فى الأصل منقطع الرملة ، وهو هنا اسم مكان بعينه ، وقد أكثرت الشعراء من ذكره ، وهو واد من أودية بنى سليم، ويوم اللوى : موقعة كانت فيه ، وكان الظفر فيها لبنى ثعلبة على بنى يربوع .

الإعراب : « ذم » فعل أمر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، ويجوز تحريكه بالحركات الثلاث : فإن حركته بالفتح فإنك تقول : وحرك بالفتح طلباً للتخفيف ، وإن حركته بالضم فإنك تقول : وحرك بالضم لإتباع آخره أوله ، وإن حركته بالكسر فإنك تقول : وحرك بالكسر على ما هو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المنازل » مفعول به لذم ، منصوب بالفتحة الظاهرة « بعد » ظرف متعلق بذم ، أو متعلق بمحذوف حال من المنازل ، وبعد مضاف و « منزله » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ومنزلة مضاف و « اللوى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « والعيش » الواو حرف عطف ، العيش : معطوف على المنازل ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « بعد » ظرف متعلق بذم ، أو متعلق بمحذوف حال من العيش ، وبعد مضاف واسم الإشارة فى « أولئك » مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر ، والكاف حرف خطاب « الأيام » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة ، وبدل المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «أولئك الأيام» حيث أشار بأولاء إلى الأيام، والأيام: جمع يوم، وهو من غير العقلاء ، وفى ذلك دليل على جواز الإشارة بأولاء إلى جمع غير العاقل =

فصل : وإذا كان المُشَار إليه بعيداً لحقته كافٌ حَرْفية تتصرَّف تَصَرُّفَ الـكاف الأسمية غالباً ، ومن غير الغالب (ذَلِكَ خَيْرٌ لَـكُمْ)(١) ، ولك أن تزيد قبلها لاماً(٢) ، إلا فى التثنية مطلقاً ، وفى الجمع فى لغة من مَدَّهُ(٣) ، وفيما سَبَقَتْهُ « ها » ، وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقاً .

* * *

= ومثله قوله تعالى : (إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا) . وقد قال ابن هشام : « ويروى الأقوام بدل الأيام ، فلا شاهد فيه . وزعم ابن عطية أن هذه الرواية هى الصواب ، وأن الطبرى غلط إذ أنشده الأيام ، وأن الزجاج اتبعه فى هذا الغلط » ا ه كلامه . قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : ورواية النقائض لمحمد بن حبيب « الأقوام » كما ذكره ابن عطية .

(١) من الآية ١٢ من سورة المجادلة ، ووجه الدلالة من هذه الآية أن الخطاب لجمع الذكور بدليل قوله سبحانه (لـكم) وقد اقتصر فى اسم الإشارة على كاف الخطاب مفتوحة من غير أن يضم إليها ميم الجمع ، ودون هذه اللغة لغة ثالثة ، وهى أن تلحق اسم الإشارة كاف مفتوحة فى جميع الأحوال ، ومن شواهد الاكتفاء بالـكاف قول الشاعر :

وَلَسْتُ بِسَائِلٍ جَارَاتِ بَيْتِى ... أَغُيَّابٌ رِجَالُكَ أَمْ شُهُودُ ؟

(٢) قالوا فى المفرد المذكر « ذلك » وفى المفردة المؤنثة « تلك » كما قالوا «تالك» بزيادة لام وكاف على اسم الإشارة الموضوع لـكل منهما ، وشواهد الأول والثانى كثيرة ، قال الله تعالى (ذلك الـكتاب لا ريب فيه) وقال سبحانه (تلك آيات الـكتاب الحـكيم) ومن شواهد اللفظ الثالث قول القطامى :

تَعَلَّمْ أَنَّ بَعْــدَ الْغَىِّ رُشْداً ... وَأَنَّ لِتَالِكَ الْغُمَرِ انْقِشَاعاَ

وأصل لام البعد هذه أن تـكون ساكنة ، فلما قالوا « ذالك » التقى ساكنان الألف فى اسم الإشارة واللام ، فـكسروا اللام للتخلص من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة هى الـكسرة لأنها الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ، ولما قالوا «تيلك» اجتمع الساكنان ، فحذفوا الياء للتخلص منهما ولأن الـكسرة التى قبلها تدل عليها .

(٣) احترز بهذه العبارة عمن لغتهم قصر « أولاء » فإن منهم من يأتى باللام ، =

فصل : ويشار إلى المكان القريب[١] بهُنَا أو هٰهُنَا ، نحو (إِنَّا هٰهُنَا قَاعِدُونَ)[٢] ، وللبعيد بهُنَاكَ أو هٰهُنَاكَ أو هُنَالِكَ أو هَنَّا أو هِنَّا أو هنت أو ثَمَّ ، نحو (وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الآخَرِينَ)[٣] .

* * *

هذا باب الموصول

وهو ضربان : حرفي ، واسمي .

فالحرفيُّ : كلُّ حرفٍ أُوِّلَ مع صِلَتِهِ بمصدر ، وهو ستة : أَنَّ ، وأَنْ ، ومَا ، وكَيْ ، ولَوْ ، والّذِي ، نحو (أو لم يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا)[٤] (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)[٥] (بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ)[٦] (لِكَيْلاَ يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ

= وهؤلاء هم قيس وربيعة وأسد ، ومن شواهد ذلك قول شاعرهم :

أُولاَلِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَةً وَهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلَ إِلاَّ أُولاَلِكَا

وإنما قلنا « إن منهم من يأتي باللام » لأن بني تميم ممن لغتهم القصر ، وهم لا يأتون باللام مطلقا ، كما قال المؤلف . والأشابة ـ بضم الهمزة ـ الأخلاط من الناس ، يريد أن قومه من أب واحد .

(١) لا تظن أنه لا يشار إلى المكان إلا بهذه الألفاظ ، فإن ذلك ليس مرادا وإنما المراد أن هذه الألفاظ لا يشار بها إلا إلى المكان ، في حين أن الألفاظ التي سبق تعدادها يشار بها إلى المكان وإلى غير المكان، تقول: هذا المكان طيب الهواء ، وهذه الأمكنة فسيحة الأرجاء .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة المائدة

(٣) من الآية ٦٤ من سورة الشعراء

(٤) من الآية ٥١ من سورة العنكبوت

(٥) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة

(٦) من الآيه ٢٦ من سورة ص

حَرَجٌ)(١) (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ)(٢) (وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا)(٣).

(١) من الآية ٣٧ من سورة الأحزاب

(٢) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٣) من الآية ٦٩ من سورة التوبة .

ومما يجب أن تعلمه أن « أن » المفتوحة الهمزة المشددة النون توصل بجملة اسمية، وتؤول مع معموليها بمصدر ، ثم إن كان خبرها مشتقا نحو « علمت أن زيدا قائم» كان المصدر من لفظه ، أى علمت قيام زيد ، وإن كان خبر أن جامدا ، نحو « علمت أن زيدا أخوك » كان المصدر من لفظ الكون مضافا إلى اسمها ، أى علمت كون زيد أخاك ، وإن كان خبرها ظرفا نحو « علمت أن زيدا عندك » أوجارا ومجرورا نحو « علمت أن زيدا فى الدار » كان المصدر لفظ الاستقرار أو مافى معناه مضافا إلى الاسم ، أى علمت استقرار زيد فى الدار ، أو عندك .

وأما « أن » المفتوحة الهمزة الساكنة النون أصالة فتوصل بالجمل الفعلية ، التى فعلها مضارع إجماعا نحو قوله تعالى (وأن تصوموا خير لكم) والتى فعلها ماض نحو « رضيت أن صاحبت زيدا » والتى فعلها أمر نحو « أرسلت إلى زيد أن اصنع ما كلفتك » على خلاف فى الأخيرين .

وأما « ما » المصدرية فتوصل بالجملة الاسمية نحو « لا أصحبك ما زيد صديقك » وبالجمل الفعلية التى فعلها متصرف غير أمر ، نحو « لا أرضى عنك ما صاحبت زيدا » .

وأما « لو » فتوصل بالجمل الفعلية بشرط أن يكون فعلها متصرفا غير أمر ، نحو قوله تعالى (ودوا لو تدهن فيدهنون).

وأما مجىء « الذى » موصولا حرفيا فهو وجه حكاه أبو على الفارسى عن يونس ابن حبيب ، وقد مثلوا له بقوله تعالى (وخضتم كالذى خاضوا) وسبب ذلك عندهم أن « الذى » مفرد ، وما بعده جمع ، فلو كان موصولا اسميا لقيل « كالذى خاض » أو لقيل « كالذين خاضوا » وقد يجاب عن ذلك بأحد جوابين ، الأول أن « الذى » اسم موصول صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : خضتم خوضا كالخوض الذى خاضوا ، والعائد ضمير محذوف منصوب بخاضوا : أى خاضوه ، والجواب الثانى أن « الذى » اسم موصول للجمع ، وأصله « الذين » فحذفت النون ، كما حذفت فى قول الأشهب بن رميلة :

=

والاسمىُّ ضربانِ : نَصٌّ ، ومشترك .

فالنصُّ ثمانية : منها للمفرد المذكر « الذى » للعالم وغيره ، نحو (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ)[1] (هَٰذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ)[2] ، وللمفرد المؤنث « التى » للعاقلة وغيرها ، نحو (قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا)[3] (مَا وَلَّاهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ؟)[4] ، ولتثنيتهما « اللَّذَانِ » و « اللَّتَانِ » رفعاً ، و « اللَّذَيْنِ » و « اللَّتَيْنِ » جرًّا ونصباً ، وكان القياسُ فى تثنيتهما وتثنية « ذَا » و « تَا » أن يقال : اللَّذِيَانِ وَاللَّتِيَانِ وَذَيَانِ وَتَيَانِ ، كما يقال القَاضِيَانِ — بإثبات الياء — وَفَتَيَانِ — بقلب الألف ياء — ولكنهم فَرَّقُوا بين تثنية المبنى والمعرب ، فحذفوا الآخر ، كما فرقوا فى التصغير ، إذ قالوا : اللَّذَيَّا وَاللَّتَيَّا وَذَيَّا وَتَيَّا ، فأبْقَوُا الأوَّلَ على فتحه ، وزادوا ألفاً فى الآخر عِوَضاً عن ضمة التصغير ، وتميم وقيس تُشَدِّد النون فيهما تعويضاً من المحذوف أو تأكيداً للفرق ، ولا يختصُّ ذلك بحالة

= وَإِنَّ الَّذِى حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ ... هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

فإن الكلام يدل على أنه أراد « وإن الذين حانت بفلج دماؤهم » فحذف النون ، ونظيره قول الراجز :

يَا رَبَّ عَبْسٍ لاَ تُبَارِكْ فِى أَحَدْ ... فى قَائِمٍ مِنْهُمْ وَلاَ فِيمَنْ قَعَدْ

* إِلاَّ الَّذِى قَامُوا بِأَطْرَافِ الْمَسَدْ *

فإن الكلام يدل على أنه أراد « إلا الذين قاموا » والنون تحذف من المثنى والجمع فى الموصولات كالشاهدين ٤٣ و ٤٤ الآتيين لطول الاسم الموصول بالصلة والعائد ، وسيأتى هذا الكلام موضحا .

(١) من الآية ٧٤ من سورة الزمر

(٢) من الآية ١٠٣ من سورة الأنبياء

(٣) من الآية ١ من سورة المجادلة

(٤) من الآية ١٤٢ من سورة البقرة

الرفع خلافاً للبصريين ؛ لأنه قد قرىء فى السبع (رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِّ)(١) (إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِّ)(٢) بالتشديد ، كما قرىء (وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ)(٣)، (فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ)(٤) ، وَبَلْحَرِثُ بن كَعْب وبعضُ ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان ، قال :

٤٣ — * أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا *

(١) من الآية ٢٩ من سورة فصلت .

(٢) من الآية ٢٧ من سورة القصص

(٣) من الآية ١٦ من سورة النساء .

(٤) من الآية ٣٢ من سورة القصص .

٤٣ — هذا صدر بيت من الكامل ، وهو للأخطل التغلبي النصراني ، واسمه غياث بن غوث ، من كلمة يهجو فيها جريرا ، وعجزه قوله :

* قَتَلاَ الْمُلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغْلاَلاَ *

اللغة : « بنى كليب » أراد بهم قوم جرير ، وأبوهم كليب بن يربوع « عمى » مثنى عم مضاف إلى ياء المتكلم ، والعم : أخو الأب ، وأراد بعميه أبا حنش عصم بن النعمان ، قاتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو آكل المرار يوم الكلاب الأول ،ودوكس ابن الفدوكس ،وقيل : عمه الآخر هو عمرو بن كلثوم التغلبى قاتل عمرو بن هند « الأغلال » جمع غل — بضم الغين المعجمة ، بزنة قفل وأقفال — والغل :حديدة تجعل فى عنق الأسير . ونسب الشيخ خالد البيت الشاهد إلى الفرزدق ، وقال « وعمى — بالتثنية — هما هذيل بن هبيرة وهذيل بن عمران الأصغر » وهو كلام خال عن التحقيق والرجوع إلى الرواية .

المعنى : يفتخر على جرير بأن قومه فوارس شجعان صناديد ،وأن منهم اللذين قتلا ملكين عظيمين واستنقذا منهما الأسارى .

الإعراب : «أبنى» الهمزة حرف لنداء القريب ، بنى : منادى منصوب بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم،وبنى مضاف و«كليب» مضاف إليه«إن» حرف توكيد ونصب «عمى»اسم إن، منصوب بالياء المفتوح ماقبلها تحقيقا المكسور =

وقال :

٤٤ — * هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمُ *

ولا يجوز ذلك فى ذَانِ وتَانِ للإلباس .

= مابعدها تقديرا لأنه مثنى ، وياء المتكلم المدغمة فى ياء التثنية مضاف إليه «اللذا» خبر إن «قتلا» قتل : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل «الملوك» مفعول به ، والجملة لامحل لها صلة «وفككا» الواو عاطفة ، فكك : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، مبنى على السكون فى محل رفع « الأغلالا » مفعول به ، والألف للاطلاق ، والجملة لامحل لها عطف على جملة الصلة .

الشاهد فيه : قوله «اللذا» حيث حذف النون من مثنى الذى المرفوع ، وقد عرفت فى إعراب البيت أن قوله « اللذا » خبر إن .

وإنما استجاز بلحرث بن كعب وخثعم وبعض بنى ربيعة حذف نون « اللذان » وحذف نون « اللتان » لأن الموصول لما طال بالصلة والعائد أرادوا تقصيره لكون الصلة والموصول كالشىء الواحد . واعلم أنه لم يرد عنهم هذا الحذف فى هاتين الكلمتين إلا فى حالة الرفع ، وقد ورد عن بعض العرب حذف نون « الذين » جمع الذى فى لغة من يجىء به بالياء ، وفى لغة من جاء به بالواو ، فأما الأول فمنه قول الشاعر فى بعض ما قد أنشدناه من قبل :

وَإِنَّ الَّذِى حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

وخرج عليه بعض العلماء قول الله تعالى : (وخضتم كالذى خاضوا) فقد زعموا أن التقدير : وخضتم كالذين خاضوا ، وأما الثانى فمنه قول الشاعر :

نَحْنُ الَّذُو بِعُكَاظٍ طَيَّرُوا شَرَراً مِنْ رُوسِ قَوْمِكَ ضَرْباً بِالْمَصَاقِيلِ

قالوا أراد « نحن الذون » على لغة من جاء به بالواو فى حال الرفع ـ وستأتى مشروحة ـ فحذف النون تخفيفا .

٤٤ ـــ هذا بيت من الرجز المشطور ، ينسب إلى الأخطل التغلبى صاحب الشاهد السابق ، وبعده قوله :

* أَقِيلَ فَخْرٌ لَهُمْ صَمِيمُ * =

. . . .

= اللغة : «تيم» اسم قبيلة ، وأبوها تيم بن مر بن أد بن طابخة ، ويجوز فيها التأنيث باعتبار القبيلة والتذكير باعتبار الأب «فخر» الفخر - بفتح فسكون هنا ، وقد تحرك خاؤه ، ومثله الفخار والفخارة - بفتح فائهما - هو التمدح بالخصال ، وأراد هنا الشرف وعظيم المنزلة «صميم» خالص لاشائبة تشوبه أصلا .

المعنى : يمدح امرأتين بأنه لو ولدتهما تيم لكان لتيم بهذه الولادة الفخر الذى لايشوبه شىء .

الإعراب : «هما» ضمير منفصل مبتدأ «اللتا» اسم موصول خبر المبتدأ «لو» حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «ولدت» ولد: فعل ماض ، والتاء دالة على تأنيث الفاعل «تيم» فاعل ولد ، مرفوع بالضمة الظاهرة «لقيل» اللام واقعة فى جواب لو ، قيل : فعل ماض مبنى للمجهول «فخر» خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هذا فخر «لهم» جار ومجرور متعلق بفخر أو بمحذوف صفة له «صميم» صفة لفخر ، ويجوز أن يكون قوله «فخر» مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متعلقا بمحذوف خبر ، والذى سوغ الابتداء به مع كونه نكرة شيآن : أحدهما وصفه بصميم ، وثانيهما كونه فى معنى الفعل نحو (سلام على إلياسين) ونحو «عجب لك» وعلى أية حال تكون جملة المبتدأ وخبره فى محل رفع نائب فاعل لقيل ، وجملة الشرط وجوابه لامحل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله «اللتا» حيث حذف النون من مثنى التى المرفوع ، فقد عرفت أنه خبر المبتدأ الذى هو الضمير المنفصل ، وقد أخبرناك فى شرح الشاهد السابق أن هذا الحذف مما يجوز فى لغة بلحرث بن كعب أجمعين وبعض بنى ربيعة ، وأن الذى حفظه العلماء عنهم حذف النون من المثنى المرفوع ، ولم يحفظ عنهم حذف النون من المثنى المنصوب والمخفوض .

فإن قلت : فما عسى أن يكون السر فى تجويزهم الحذف من المثنى فى حالة الرفع دون حالتى النصب والخفض ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن امتناع التباس المثنى بالمفرد فى حالة الرفع قد أباحت لهم الحذف ، وإن جواز التباس المفرد بالمثنى فى حالتى النصب والجر هو الذى =

وتلَخّص أن فى نون الموصول ثلاثَ لُغاتٍ ، وفى نون الإشارة لُغتان .

ولجمع المذكَّرِ كثيراً ولغيره قليلا « الأُلَى » مقصوراً ، وقد يُمَدُّ ، و « الَّذِينَ » بالياء مطلقاً ، وقد يقال بالواو رفعاً ، وهو لُغة هُذَيل أو عُقَيل ، قال :

٤٥ — * نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا *

= منعهم من الحذف ، ألا ترى أنك لو قلت « إن التى لو ولدت تميم لـكان لتميم بذلك الفخر كل الفخر » لم يدر أردت المفرد فلا حذف ، أم أردت المثنى فحذفت النون ؟ ولهذا تجدهم لم يجيئوا فى «ذان» و « تان » بحذف النون ؛ لأن حذفها فى حال الرفع يوقع فى اللبس فلا يدرى أمثنى أراد المتكلم أم مفردا .

فإن قلت : فـكيف يمكن الالتباس وقد علمنا أن صلة الموصول لابد أن تشتمل على ضمير يربط الموصول بالصلة ، وهذا الضمير يجب أن يكون مطابقا للموصول فى إفراده وتثنيته وجمعه ، فأنا آمن — بوجود هذا العائد — من التباس المفرد بالمثنى ! ؟

فالجواب عن هذا أن نقول لك : لقد حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء ! فإن هذا الضمير — وإن يكن مما لا بد منه — غير واجب الذكر ، بل قد يكون مذكورا ، وقد يكون محذوفا وهو مراد ، فلو حذف هذا الضمير لالتبس الـكلام كما فى المثال الذى ذكرناه لك، ثم إن الصلة لا يجب أن تـكون جملة يظهر فيها الضمير أحيانا ، بل قد تـكون الصلة ظرفا نحو أن تقول « إن الذى — أو التى — عندك من قوم صالحين » فلا يدرى المخاطب أمفردا أردت أم جمعا ، فلما كان الالتباس حادثا فى كثير من صور الـكلام امتنعوا من الحذف ، فتفهم هذا القول والله يرشدك .

٤٥ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد اختلفت كلمة العلماء فى نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافا كثيرا ؛ ونسبه أبو زيد (النوادر ٤٧) إلى رجل جاهلى من بنى عقيل سماه أبا حرب الأعلم ، ونسبه الصاغانى فى العباب إلى ليلى الأخيلية ، ونسبه جماعة إلى رؤبة بن العجاج ، وهو غير موجود فى ديوانه . وبعد الشاهد فى رواية أبى زيد :

نَحْنُ قَتَلْنَا المَلِكَ الجَحْجَاحَا وَلَمْ نَدَعْ لِسَارِحٍ مُرَاحَا
إلاَّ دِيَاراً أوْ دَماً مُفَاحَا نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحَا

* لاَ كَذِبَ الْيَوْمَ وَلاَ مِزَاحَا * =

وللجمع المؤنث « اللاَّتِي » و « اللاَّئِي » وقد تحذف ياؤهما ، وقد يتقارض الأُلَى واللاَّئِي، قال :

٤٦ — * محا حُبُّهَا حُبَّ الْأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا *

= اللغة : « نحن الذون » هكذا وقع في رواية النحويين لهذا البيت ، والذى رواه الثقة أبو زيد فى نوادره على الوجه المشهور فى لغة عامة العرب « نحن الذين » وقوله « صبحوا » معناه جاءوا بعددهم وعددهم فى وقت الصباح مباغتين للعدو ، وعلى هذا يجرى قول الله تعالى : (فأخذتهم الصيحة مصبحين) « النخيل » — بضم النون وفتح الخاء — اسم مكان بعينه « غارة » اسم من الإغارة على العدو « ملحاحا » هو مأخوذ من قولهم « ألح المطر » إذا دام ، وأراد أنها غارة شديدة تدوم طويلا « مفاحا » بضم الميم — قد أريق حتى يسيل « صراحا » يريد أن نسبهم إليه صريح خالص لاشبهة فيه ولاظنة، وهو بزنة غراب . وجعله العينى وتبعه البغدادى بكسر الصاد جمع صريح ، مثل كريم وكرام .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ « الذون » اسم موصول خبره « صبحوا » فعل وفاعل ، والجملة لامحل لها صلة « الصباحا ، يوم » ظرفان يتعلقان بقوله « صبحوا » ويوم مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه « غارة » مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتأويل المشتق ، أى : مغيرين ، وقوله « ملحاحا » نعت لغارة .

الشاهد فيه : قوله « الذون » حيث جاء به بالواو فى حالة الرفع كما لو كان جمع مذكر سالما ، وبعض العلماء قد اغتر بمجىء « الذون » فى حالة الرفع ومجىء « الذين » فى حالتى النصب والجر ، فزعم أن هذه الكلمة معربة وأنها جمع مذكر سالم حقيقة ، وذلك بمعزل عن الصواب ، والصحيح أنه مبنى جىء به على صورة المعرب ، والظاهر أنه مبنى على الواو والياء .

٤٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَحَلَّتْ مَكَاناً لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ *

وقد نسبوا هذا البيت إلى مجنون ليلى قيس بن ملوح العامرى ، ولم أجده فى ديوان شعره ، ووجدت صاحب تزيين الأسواق (١/٦٥) قد نسبه إليه ثالث ثلاثة أبيات ، والبيتان اللذان قبله هما قوله: =

. . . .

= أَظُنُّ هَوَاهَا تَارِكِي بِمَضَلَّةٍ مِنَ الأَرْضِ لاَ مَالٌ لَدَيَّ وَلاَ أَهْلُ
وَلاَ أَحَدٌ أُفْضِي إِلَيْهِ وَصِيَّتِي وَلاَ صَاحِبٌ إِلاَّ المَطِيَّةُ وَالرَّحْلُ

اللغة : « محا » تقول : محوت الكتابة أمحوها محوا — من باب نصر — إذا أزلتها « الأولى كن قبلها » أراد النساء اللاتى عرفهن وأحبهن من قبل أن يتعرف إلى ليلى « وحلت مكانا — إلخ » أراد أن حبها لم يكتف بأن أزال كل أثر فى قلبه لمن كان قبلها ، بل زاد على ذلك أن حل مكانا كان فارغا من الهوى .

المعنى : أراد أن حب هذه المرأة قد ملك عليه كل قلبه ، وأنه غطى على كل حب كان قبلها ، وأنه لم يترك له متصرفا .

الإعراب : « محا » فعل ماض « حبها » حب: فاعل محا ، وحب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « حب » مفعول به ، وحب مضاف و « الألى » اسم موصول مضاف إليه « كن » كان : فعل ماض ناقص ، ونون النسوة العائد على الألى اسمها « قبلها » قبل : ظرف متعلق بمحذوف خبر كان ، وقبل مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المحبوبة مضاف إليه ، وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول « وحلت » الواو عاطفة ، حل : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « مكانا » مفعول به لحل « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المكان « حل » فعل ماض مبنى للمجهول . ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم يكن ، وجملة الفعل ونائب فاعله فى محل نصب خبر يكن ، وجملة يكن واسمه وخبره فى محل نصب صفة لمكان « من » حرف جر « قبل » ظرف زمان مبنى على الضم فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بحل المبنى للمجهول .

الشاهد فيه : قوله « الألى كن قبلها » حيث استعمل لفظ « الألى » فى جماعة الإناث العاقلات والدليل على ذلك شيآن : أولهما المعنى ، فإنه يريد أن حب هذه المرأة قد أزال حب النساء الألى كن قبلها ، وثانيهما الضمير الموضوع لجماعة الإناث فى قوله « كن قبلها » فإنه يدل على ما ذكرناه من أن المراد بالألى جماعة الإناث. =

أى حب اللاتى ، وقال :

٤٧ ــ فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا

أى الذين .

* * *

= ومثل هذا الشاهد قول الآخر :

فأمَّا الْأُولَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَقْصَمَا

والأصل فى « الأولى » أن يستعمل فى جمع الذكور ، نحو قول الشاعر :

رَأَيْتُ بَنِي عَمِّي الْأُولَى يَخْذُلُونَنِي عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ

وسنذكر له شاهدا آخر ــ كما سنذكر للممدود شواهد ــ مع شرح الشاهد التالى

٤٧ ــ هذا البيت من الوافر ، وهو لرجل من بنى سليم لم يعينه العلماء .

اللغة : « أمن » أفعل تفضيل من قولهم « من عليه » إذا أنعم عليه « مهدوا » ــ بفتح الهاء مخففة ــ من قولك « مهدت الفراش مهدا » إذا بسطته ، ووطأته ، وهيأته ومن هنا سمى الفراش مهدا لوثارته وبسطه ، وقال الله تعالى : (فلأنفسهم يمهدون) أى : يوطئون . ومن ذلك تمهيد الأمور ، أى : تسويتها وإصلاحها « الحجور » جمع حجر ــ بفتح الحاء أو كسرها أو ضمها ــ وهو حضن الإنسان . ويقال « نشا فلان فى حجر فلان » ــ بكسر الحاء أو فتحها ــ يريدون فى حفظه وستره ورعايته .

المعنى : ليس آباؤنا ــ وهم الذين أصلحوا شأننا ومهدوا أمرنا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد ــ أكثر نعمة علينا وفضلا من هذا الممدوح .

الإعراب : « ما » نافية بمعنى ليس « آباؤنا » آباء : اسم ما ، وآباء مضاف والضمير مضاف إليه « بأمن » الباء زائدة ، وأمن : خبر ما « منه ، علينا » كلاهما جار ومجرور متعلق بأمن ، وقوله « اللاء » اسم موصول صفة لآباء « قد » حرف تحقيق « مهدوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « الحجورا » مفعول به لقوله مهدوا ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « اللاء » حيث أطلقه على جماعة الذكور العقلاء ، فجاء به وصفا لآباء ، وهو قليل ، وإنما يطلق عليهم أصالة « الألى » مقصورا أو ممدودا ، فمن الأول قول أبى ذؤيب الهذلى : =

والمشترك ستة : مَنْ ، ومَا ، وأَيٌّ ، وألْ ، وذُو ، وذا .

فأما « مَنْ » فإنها تكون للعالِمِ ، نحو (وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ)(١) ولغيره فى ثلاث مسائل :

إحداها : أن يُنَزَّلَ منزلتَهُ نحو (مَنْ لاَ يَسْتَجِيبُ له)(٢) وقوله :

٤٨ — * أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ *

= وَتُبْلِي الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الأُلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَإِ الْقُبْلِ

والاستشهاد هنا فى قوله « الأُلى يستلئمون » ومن الثانى قوله خلف بن حازم :

إلَى النَّفَرِ الْبِيضِ الأُلاَءِ كَأَنَّهُمْ صَفَائِحُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَخْلَصَهَا الصَّقْلُ

وقول كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة :

أَبَى اللهُ لِلشُّمِّ الأُلاَءِ كَأَنَّهُمْ سُيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْماً صِقَالَهَا

(١) من الآية ٤٣ من سورة الرعد .

(٢) من الآية ٥ من سورة الأحقاف .

٤٨ ــ هذا صدر بيت من الطويل ، وهو مع بيت آخر سابق عليه هكذا :

بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إذ مَرَرْنَ بِي فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ :

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ

والبيتان للعباس بن الأحنف ، أحد الشعراء المولدين . وقد جاء بهما المؤلف تمثيلا لا استشهادا ، كما يفعل المحقق الرضى ذلك كثيرا فيمثل بشعر المتنبي والبحترى وأبى تمام ، وقيل : قائلهما مجنون ليلى ، وهو ممن يستشهد بشعره ، وقد وجدت بيت الشاهد ثابتا فى كل ديوان من الديوانين ديوان المجنون وديوان العباس ، وذلك من خلط الرواة .

اللغة : « سرب » السرب : جماعة الظباء والقطا ونحوهما ، و « القطا » طائر « جدير » لائق وحقيق « هويت » ــ بكسر الواو ــ أى أحببت .

الإعراب : « بكيت » فعل وفاعل « على سرب » جار ومجرور متعلق ببكيت ، وسرب مضاف و «القطا» مضاف إليه « إذ » ظرف زمان متعلق ببكيت مبنى على=

وقوله :

٤٩ – أَلاَ عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي

فدُعاء الأصنام ونِداء القَطَا والطَّلَل سَوَّغَ ذلك .

= السكون فى محل نصب « مررن » فعل وفاعل « بى » جار ومجرور متعلق بمر « فقلت » فعل وفاعل « ومثلى » الواو للحال ، مثل : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « بالبكاء » جار ومجرور متعلق بقوله « جدير » الآتى « جدير » خبر المبتدأ « أسرب » الهمزة حرف نداء ، وسرب : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسرب مضاف ، و « القطا » مضاف إليه « هل » حرف استفهام « من » مبتدأ « يعير » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديرة هو يعود إلى من ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « جناحه » جناح : مفعول به ليعير، والضمير مضاف إليه « لعلى » لعل : حرف ترج ونصب ، والياء اسمها « إلى » حرف جر « من » اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله « أطير » الآتى «قد» حرف تحقيق « هويت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول محذوف ، والتقدير : إلى من قد هويته « أطير » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة فى محل رفع خبر « لعل » .

الشاهد فيه : قوله « من يعير » حيث استعمل « من » فى غير العاقل، فأطلقه على القطا ، لأنه ناداه أول الأمر بقوله « أسرب القطا » والنداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك ، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذى يفهم الطلب ويفهم الإقبال ويصنعه ، فلما تقدم بندائه استساغ أن يطلق عليه اللفظ الذى لايستعمل إلا فى العقلاء بحسب وضعه ومثل ذلك الشاهد الذى يلى هذا وهو قول امرى القيس ابن حجر الكندى :

أَلاَ عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي

٤٩ – هذا بيت من الطويل ، وهو مطلع قصيدة طويلة لامرىء القيس بن حجر الكندى .

اللغة : «عم صباحا» هذه إحدى تحيات العرب فى الجاهلية ،كانوا يقولون : عم =

الثانية : أن يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه « مَنْ » نحو (كَمَنْ لاَ يَخْلُقُ)(١) لشموله الآدميينَ والملائكةَ والأصنامَ ، ونحو (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَسْجُدُ لَهُ

=صباحا، وعم مساء ، وعم ظلاما، ويقولون: انعم صباحا ، وانعم مساء . وقد اختلفوا فى « عم » فقال بعض أهل اللغة : هو فعل أمر من المثال الواوى وماضيه وعم ، وقال بعضهم : بل هو مقتطع من « انعم » بحذف همزة الوصل والنون الساكنة بعدها « الطلل » كل مابقى شاخصا مرتفعا من آثار ديار الأحبة ، وأما ما بقى فيها لاصقا بالأرض فهو الرسم « البالى » اسم فاعل من بلى الشىء يبلى – على مثال رضى يرضى – إذا أصابه البلى « العصر » بضمتين – لغة فى العصر بفتح فسكون « الخالى » الماضى .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « عم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « صباحا » ظرف زمان منصوب بعم « أيها » أى : منادى بحرف نداء محذوف، مبنى على الضم فى محل نصب ، وها : حرف تنبيه « الطلل » نعت لأى « البالى » نعت للطلل « وهل » حرف استفهام « يعمن » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لامحل له « من » اسم موصول فاعل يعم، مبنى على السكون فى محل رفع « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الاسم الموصول «فى العصر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان « الخالى » نعت للعصر . والجملة من كان ومعموليها لامحل لها صلة من .

الشاهد فيه : قوله « يعمن من – إلخ » حيث استعمل « من » الموصولة فى معنى المفرد المذكر غير العاقل؛ لأن المراد بها ههنا الطلل البالى ، والأصل فى « من » أن يكون استعمالها فى العاقل ، وإنما استعملت هنا فى غيره مجازا . والذى مهد لهذا التجوز نداء الطلل من قبل فى قوله « أيها الطلل » فإن نداءه جعله حينئذ بمنزلة العقلاء ، إذ لاينادى ولا يدعى إلا العاقل . لأن الغرض من النداء إقبال من تناديه عليك ، والغرض من الدعاء إجابة من تدعوه ، فتفهم ذلك واحفظه .

(١) من الآية ١٧ من سورة النحل .

مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ)[١] ونحو (مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ)[٢] فإنه يشمل الآدميّ والطائرَ .

الثالثة : أن يقترن به في عموم فُصِّل بمن ، نحو (مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ)[٢] و (مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ)[٢] لاقترانهما بالعاقل في عموم (كلّ دابة)[٢].

* * *

وأما « ما » فإنها لما لا يَعْقِلُ وَحْدَه ، نحو (مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ)[٣] وله مع العاقل نحو (سَبَّحَ لِلّٰهِ مَا فِي السَّمٰوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ)[٤] ولأنواع مَنْ يعقل ، نحو (فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ)[٥] وللمُبْهَمِ أمرُه كقولك وقد رأيت شَبَحاً : « انْظُرْ إِلَى مَا ظَهَرَ » .

والأربعة الباقية للعاقلِ وغيرِه ؛ فأما « أيّ » فخالَفَ في موصوليتها ثعلب ، ويردُّه قوله :

٥٠ — * فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ *

---

(١) من الآية ١٨ من سورة الحج . (٢) من الآية ٤٥ من سورة النور .
(٣) من الآية ٩٦ من سورة النحل . (٤) من الآية ١ من سورة الحشر .
(٥) من الآية ٣ من سورة النساء .

٥٠ ـ هذا عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ *

والبيت لغسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين من بنى مرة بن عباد ، وأنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف ، وابن الأنباري في كتابه الإنصاف ، وقال قبل إنشاده : « حكى أبو عمرو الشيباني عن غسان ، وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب ، أنه أنشد » وذكر البيت .

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « لقيت » فعل وفاعل والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهي جملة الشرط « بني » مفعول به للقي ، =

ولا تُضَاف لنكرة خلافاً لابن عصفور ، ولا يعمل فيها إلا مُسْتَقبَل مُتَقدِّم(١)

=وبنى مضاف و «مالك» مضاف إليه «فسلم» الفاء داخلة على جواب الشرط ، وسلم: فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « على » حرف جر « أيهم » يروى بضم « أى » وبجره ، وهو اسم موصول على الحالتين ، فعلى الضم هو مبنى ، وهو الأكثر فى مثل هذه الحالة ، وعلى الجر هو معرب مجرور بالكسرة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه « أفضل » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير « هو أفضل » وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « أيهم أفضل » حيث أتى بأى مبنية على الضم - فى الرواية المشهورة الكثيرة - فدل على أنها موصولة ، لأن غير الموصولة معربة لا مبنية ، وإنما بنيت هنا لكونها مضافة ، وقد حذف صدر صلتها وهو المبتدأ الذى قدرناه فى إعراب البيت ،وهذا هو مذهب سيبويه وجماعة من البصريين فى هذه الكلمة: أنها تأتى موصولة وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران ، أحدهما : أن تكون مضافة لفظا ، والثانى أن يكون صدر صلتها محذوفا . وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب - وهما شيخان من شيوخ سيبويه - إلى أن أيا لاتجىء موصولة ، وهى إما شرطية وإما استفهامية ، وذهب جماعة الكوفيين إلى أنها قد تأتى موصولة ، ولكنها معربة فى جميع الأحوال : أضيفت أو لم تضف ، حذف صدر صلتها أو ذكر .

وزعم يونس بن حبيب والخليل بن أحمد أن « أيهم » فى هذا البيت اسم استفهام مرفوع على أنه مبتدأ خبره أفضل ، والجملة عند الخليل مقول لقول محذوف يقع صفة لموصوف محذوف ، وهذا الموصوف هو مجرور حرف الجر ، وتقدير الكلام عنده: فسلم على شخص مقول فيه أيهم أفضل . وفى هذا التقدير من التكلف ما يمنعنا على عدم الأخذ بالقول الذى استوجبه .

(١) اشترطوا فى العامل فى « أى » الموصولة شرطين ، الأول أن يكون مدلوله الزمان المستقبل ، والثانى أن يقدم عليها فى الكلام ، أما شرط الاستقبال فسنتكلم على تعليله فى الكلام على عبارة الكسائى المشهورة « أى كذا خلقت» وأما وجوب تقديم العامل فيها فإنما أرادوا به أن يظهر من أول الأمر فرق ما بين الموصولة هذه وبين الشرطية فى نحو قوله تعالى(أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى) والاستفهامية فى نحو قوله =

نحو : (لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ)[1] خلافاً للبصريين ، وسُئِلَ الكسائيُّ : لِمَ لايجوز « أعجبنى أيُّهُمْ قَامَ »؟ فقال : أىٌّ كذا خُلِقَتْ[2] ، وقد تؤنث وتثنى وتجمع ، وهى معربة ؛ فقيل مطلقاً ، وقال سيبويه : تُبْنَى على الضم إذا أضيفت لفظاً وكان صَدْرُ صلتها ضميراً محذوفاً ، نحو : (أَيُّهُمْ أَشَدُّ)[1] وقوله :

= سبحانه (فأى آيات الله تنكرون) فإنك تعلم أن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط لايعمل فيها ماقبلها ، لأن لها صدر الكلام ، فلو عمل فيها ما قبلها لصارت حشوا أى فى وسط الكلام ، وذلك يخالف وضعها ، ولهذا لما كان مذهب الخليل أن « أى » لاتكون موصولة وأنها فى الآية الكريمة (أيهم أشد) استفهامية اضطر إلى أن يقدرها مقطوعة عما قبلها، وأن يجعلها مبتدأ، وأن يقدر لما قبلها معمولا محذوفا، على ماشرحناه لك فى شرح الشاهد ٥ .

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم .

(٢) « خلقت » أراد أن وضعها على هذا ، ووجه ذلك ابن السراج بأن « أيا » وضعت على أن تستعمل فى مبهم ، وأنت لو قلت « يعجبنى أيهم يقوم » كنت كأنك قد قلت : يعجبنى الشخص الذى يقع منه القيام فى المستقبل كائنا من كان ، أما لو قلت « يعجبنى أيهم قام » والفعل الماضى يدل على حصول حدثه قبل زمن التكلم ـ فإن المعنى حينئذ: يعجبنى الشخص المعين الذى وقع القيام منه ، فيكون ذلك مخالفا لما وضعت أى على أن تستعمل فيه ، ووجه ذلك ابن الباذش بما توضيحه أن الزمان المستقبل لايدرى مقطعه (أى منتهاه) ولا مبدؤه ، فهو مبهم تام الإبهام ، وأما الماضى والحال فإنهما محصوران لانقطاع الماضى ولحضور الحال ، والفعل الذى يصلح للدلالة على المستقبل المبهم هو الفعل المضارع ، فلما كانت « أى » موضوعة على أن تكون مبهمة فى استعمالها لم يصلح لها الماضى وصلح لها المضارع ، وإن اختلف إبهام المضارع فإن ذلك لايضرنا؛ لأنا لم ندع أن إبهامهما واحد ، وإنما ادعينا أن الإبهام يناسب الإبهام ولا يناسب التعيين .

* عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ *(١)

وقد تعرب حينئذ كما رويت الآية بالنصب والبيت بالجر .

* * *

وأمَّا « أل » فنحو (إنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ)(٢)، ونحو (وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ)(٣) وليست موصولا حَرْفِيًّا خلافًا للمازنى ومَنْ وافقه ، ولا حرف تعريف خلافًا لأبى الحسن .

* * *

وأما « ذو » فخاصة بطيىء ، والمشهور بناؤها ، وقد تعرب كقوله:

* فَحَسْبِيَ مِنْ ذِى عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا(٤) *

فيمن رواه بالياء ، والمشهور أيضاً إفرادُها وتذ كيرها كقوله :

---

(١) قد مضى قريباً ذكر هذا الشاهد وبيان وجه الاستشهاد به (وهو الشاهد رقم ٥٠) .

(٢) من الآية ١٨ من سورة الحديد .

(٣) من الآية ٥ من سورة الطور

(٥) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ *

وقد تقدم ذكر هذا البيت مشروحا فى باب المعرب والمبنى من هذا الكتاب (وهو الشاهد رقم ٧) وقدمنا ذكر قائله والأبيات التى ترتبط به فى المعنى . ومكان الاستشهاد فيه قوله « من ذى » فيمن رواه بالياء ، فإنه يدل على أن « ذو » الموصولة قد تكون معربة إعراب « ذى » بمعنى صاحب بالواو رفعا، وبالياء جرا، وبالألف نصبا ، والذى رواه بالياء هو أبو الفتح بن جنى فى كتابه المحتسب ، وهذه الرواية التى تقتضى الإعراب مشكلة ، لأن سبب البناء ــ وهو شبهها بالحرف شبها افتقاريا ــ موجود فى هذه الكلمة ولم يعارضه شىء مما يختص بالاسم حتى يراعى هذا المعارض فتعرب .

٥١ — * وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ *

---

٥١ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي *

وهذا البيت من كلمة لسنان بن الفحل الطائي ، أوردها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة ، وكان بنو جرم من طيء وبنو هرم بن العشراء من فزارة قد لج بهم الخصام في شأن ماء من مياههم ، فترافعوا إلى عبد الرحمن بن الضحاك والى المدينة ، وكان صهرا للفزاريين ، فخشي الطائيون أن يميل في حكومته إلى أصهاره ، فبرك سنان بن الفحل أمامه وأنشد بين يديه الكلمة التي منها بيت الشاهد .

اللغة : « ذو حفرت » أراد التي حفرتها « وذو طويت » أراد التي طويتها ، وطي البئر : بناؤه بالحجارة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الماء » اسم إن « ماء » خبر إن ، وهو مضاف وأب من « أبي » مضاف إليه ، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وجدي » الواو عاطفة ، وجد : معطوف على أبي ، وياء المتكلم مضاف إليه «وبئري» الواو للاستئناف ، بئر : مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ذو » خبر المبتدأ « حفرت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة ذو الموصولة « وذو » الواو عاطفة ، ذو : معطوف على ذو السابقة « طويت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة ، وقد حذف العائد على الموصولين من جملتي الصلة ، وأصل الكلام : وبئري ذو حفرتها وذو طويتها ، ويجوز أن تكون الواو في « وبئري » عاطفة وقد عطفت جملة المبتدأ والخبر على جملة إن واسمها وخبرها ، كما يجوز أن تكون عاطفة وقد عطفت « بئري » على اسم إن و « ذو حفرت » على خبر إن ؛ فيكون من العطف على معمولي عامل واحد ، وهو مما لا نزاع في جوازه .

الشاهد فيه : قوله « ذو حفرت وذو طويت » حيث استعمل « ذو » في الجملتين اسما موصولا بمعنى التي ، وأجراه على غير العاقل ، لأن المعنى والمقصود بذو في الموضعين البئر ، والبئر مؤنثة بغير علامة تأنيث ، وهي غير عاقلة ، وذلك واضح ، ومن استعمال ذو في المفرد المذكر العاقل قول قوال الطائي :

=

وقد تُؤَنَّثُ وتُثَنَّى وتُجْمَعُ ، حكاه ابن السَّراج(١) ، ونازَعَ في ثبوت ذلك ابنُ مالكٍ ، وكلُّهم حكى « ذَاتُ » للمفردة ، و « ذَوَاتُ » لجمعها، مضمومتين ، كقوله : « بالفَضْلِ ذُو فَضَّلَكُمُ اللهُ بِهِ ، وَالكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمَكُمْ اللهُ بَهْ »(٢) وقوله :

= فَقُولاَ لِهٰذَا المَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِياً هَلُمَّ فَإِنَّ المَشْرَفِيَّ الفَرَائِضُ

يريد : فقولا لهذا المرء الذى جاء ساعيا ، ومن استعمال ذو فى المفرد المذكر غير العاقل قول قوال هذا أيضاً :

أَظُنُّكَ دُونَ المَالِ ذُو جِئْتَ طَالِباً سَتَلْقَاكَ بِيضٌ لِلنُّفُوسِ قَوَابِضُ

أراد دون المال الذى جئت طالبه ، ومنه الشاهد السابق ، فإن المراد : حسبى من المال الذى عندهم ما كفانيا .

(١) هذه لغة جماعة من طيىء ، يقولون فى المفرد المذكر « ذو قام » وفى مثناه « ذوا قاما » وفى جمعه « ذوو قاموا » وفى المفردة المؤنثة « ذات قامت » وفى مثناها « ذواتا قامتا » وفى جمعها « ذوات قمن » وقد حكى ابن السراج ذلك عن جميع طيىء ذكر ذلك فى كتابه الأصول ، وتبعه فى هذا ابن عصفور فى كتابه المقرب ، ونازعهما العلامة ابن مالك فى شرح التسهيل ، فأنكر أن تكون هذه لغة جميع طيىء ، ولكنه لا ينكر أن بعض طيىء يقولون ذلك ، ولما كانت عبارة ابن هشام لاتنص على موضع النزاع آثرنا أن نبينه لك .

(٢) قائل هذا الكلام رجل من طيىء ، وقد رواه الفراء فى لغات القرآن قال : سمعنا أعرابيا من طيىء يسأل ويقول « بالفضل ذو فضلكم ــ إلخ » اهـ ، يريد الأعرابى أسألكم بالفضل الذى فضلكم الله به ، والكرامة التى أكرمكم الله بها ــ فأنت تراه قد بنى « ذات » على الضم ، وأما « به » الأخيرة فهى بفتح الباء وسكون الهاء ، وأصلها « بها » بباء الجر المكسورة وضمير المؤنثة العائد على الكرامة ، فألقى حركة الهاء وهى الفتحة على باء الجر بعد سلب حركتها ، وحذف ألف « ها » ووقف بالسكون .

٥٢ — * ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ *

---

٥٢ — هذا بيت من الرجز المشطور، وقد أنشد الفراء هذا البيت، ولم ينسبه إلى قائل معين، وحكاه عنه فى اللسان غير منسوب، ونسبه قوم منهم العينى إلى رؤبة بن العجاج، والبيت موجود فى زيادات ديوان أراجيز رؤبة، وقبله فى رواية الجميع:

* جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقٍ *

اللغة: «أينق» جمع ناقة، ولسيبويه فى هذه الكلمة مذهبان، أحدهما أن أصلها أنوق — بضم الواو — فقدمت الواو على النون فصارت أونقا — بسكون الواو — ثم قلبت الواو ياء للتخفيف فصارت أينقا — على وزان أعفل — فنى الكلمة على هذا الوجه قلب مكانى وإعلال بالقلب والمذهب الثانى أن أصلها أنوق — بضم الواو كالأول — فحذفت هذه الواو، ثم عوض عنها ياء قبل الفاء التى هى النون فصارت الكلمة أينقا — على وزان أيفل — فنى الكلمة على هذا الوجه إعلال بالحذف وزيادة حرف التعويض فى غير موضع المعوض من الكلمة «موارق» أراد سريعات السير، وأصل هذه الكلمة قولهم: مرق السهم من الرمية يمرق مروقا، إذا نفــذ وأسرع، ويروى فى مكانه «سوابق» جمع سابقة «ذوات» أى اللاتى «ينهضن» يقمن أو يسرعن «سائق» اسم فاعل من السوق بفتح السين.

المعنى: يصف إبلاله بأنها مختارة منتقاة، وأنه جمعها من نوق سريعات السير لايحتجن إلى سائق،

الإعراب: «جمعتها» جمع: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله، وضمير الغائبات مفعول به «من أينق» جار ومجرور متعلق بجمع «موارق» صفة لأينق «ذوات» صفة ثانية لأينق مع أن «أينق» نكرة و «ذوات» اسم موصول معرفة، وهذا الإعراب جار على مذهب الكوفيين الذين يجوزون تخالف النعت والمنعوت فى التعريف والتنكير إذا كان النعت للمدح أو الذم، وعلى مذهب البصريين الذين لايجيزون ذلك تحتاج إلى تخريج بوجوه من الإعراب، فإنه يجوز أن يكون «ذوات» بدلا من أينق، ويجوز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف كأنه قال: هن اللواتى «ينهضن» فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة فاعله، والجملة من الفعل وفاعله لامحل لها =

وحكى إعرابهما إعرابَ ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات(١) .

* * *

وأما « ذا » فشرط موصوليتها ثلاثة أمور :

أحدها : أن لا تكون للاشارة نحو « مَنْ ذَا الذَّاهِبُ ؟ » و « مَاذَا التَّوَانِى ؟ »(٢) .

والثانى : ألا تكون مُلغاة ، وذلك بتقديرها مركبة مع « ما » فى نحو

= من الإعراب صلة الاسم الموصول « بغير » جار ومجرور متعلق بينهضن ، وغير مضاف و « سائق » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ذوات ينهضن » حيث أتى فيه بذوات بمعنى اللواتى ، وبناه على الضم ، وصلته جملة « ينهضن بغير سائق » .

هذا ، وقد أنكر بعض النحاة أن يكون « ذوات » فى هذا الشاهد بمعنى اللواتى ، وقال : هى بمعنى صاحبات ، وأضيفت إلى الفعل بتأويله بالمصدر ، وكأنه قدقال : ذوات نهوض بغير سائق ، كما قالوا « اذهب بذى تسلم » وهم يريدون اذهب بذى سلامة ، وذوات على هذا وعلى تسليم رواية الرفع خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هن ذوات نهوض بغير سائق ، ومعناه هن صاحبات سبق .

(١) أما ذات فحكى إعرابها بالحركات أبو حيان فى الارتشاف ، وعليه ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتجر بالكسرة ، مع التنوين فى الأحوال الثلاثة إذ لا إضافة ، وأما ذوات فحكى إعرابها بالحركات أبو جعفر النحاس الحلبى ، وعليه ترفع بالضمة وتجر بالكسرة وتنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة كجمع المؤنث ، وتنون فى الأحوال الثلاثة أيضاً .

(٢) إنما كانت « ذا » فى هذين المثالين غير موصولة لأن مابعدها فيهما اسم مفرد ، والاسم المفرد لايصلح أن يكون صلة لغير أل ، ومتى لم تصلح لأن تكون موصولة تعين كونها اسم إشارة إذ هى لاتكون إلا على أحد هذين الوجهين ، فإذا انتفى أحدهما ثبت الآخر .

« ماذَا صَنَعْتَ »[1] كما قَدَّرها كذلك من « قال عَمَّاذَا تَسْأَلُ » فأثبت الألف لتوسُّطِها ، ويجوز الإلغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه آخر ، وهو تقديرُهَا زائدة[2] .

---

(١) ههنا فائدة ، وحاصلها أن « ماذا » التي تركبت فيها « ما » مع « ذا » وصارتا كلة واحدة دالة على الاستفهام : هل يجب لها الصدارة كبقية أسماء الاستفهام فلا يعمل فيها ما قبلها ؟ أم تميزت بالتركيب عن بقية أخواتها وصارت بحيث يجوز أن تتأخر عن العامل فيها ؟ من العلماء من ذهب إلى أنها كبقية أخواتها ، وكما كانت قبل التركيب لا يجوز أن يعمل فيها ماقبلها فهى كذلك بعد التركيب ، فكما لاتقول « صنعت ما » لا يجوز أن تقول « صنعت ماذا » ، ومن العلماء من قال : تختص « ماذا » من بين أدوات الاستفهام بجواز تقديم العامل فيها عليها ، وهو الذى نرجحه ، ونستدل عليه بحديث رواه البغوى فى مصابيح السنة (١/٥ بولاق) فى إسلام عمرو بن العاص ، وفيه أن عمراً قال للنبى صلى الله عليه وسلم : أريد أن أشترط ، فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : « تشترط ماذا » وبما روى فى حديث الإفك أن عائشة رضى الله عنها كانت تقول « أقول ماذا » و « أفعل ماذا » فاعرف هذا واحرص عليه .

(٢) ههنا أربعة أمور أحب أن أنبهك إليها .

الأول : أن المؤلف ذكر لإلغاء « ذا » معنيين . أحدهما أن تركب مع ما بحيث يصيران كلة واحدة دالة على الاستفهام ، والثانى أن تعتبر « ذا » زائدة ، و « ما » اسم استفهام .

الأمر الثانى : أنك إذا قلت « ماذا صنعت » واعتبرت « ذا » موصولة كانت « ما » اسم استفهام مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول خبر المبتدأ ، وجملة « صنعت » لا محل لها من الإعراب صلة ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : أى شىء الذى صنعته ، فإن اعتبرت « ذا » ملغاة بالمعنى الأول كان « ماذا » اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب مفعول مقدم ، وصنعت : فعل وفاعل ، وكأنك قلت : أى شىء صنعت ، وإن اعتبرت « ذا » ملغاة بالمعنى الثانى كان « ما » وحده اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب مفعول مقدم ، و « ذا » زائد — والأظهر أنه لايدل على شىء ولا معنى له ، لأن هذا حكم الزائد .

=

والثالث : أن يتقدمها استفهام بما باتفاق ، أو بِمَنْ على الأصح ، كقول لبيد :

٥٣ — * أَلاَ تَسْأَلاَنِ المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ *

= الأمر الثالث : أن المؤلف ذكر تركب ذا مع ما وزيادة ذا مع ما ، ولم يصرح بأن « ذا » تركب مع من ، كما لم يصرح بأن «ذا» تزاد مع من ، والذى وجدناه أن أبا البقاء وأحمد بن يحيى ثعلبا لايجيزان تركب « ذا » مع من ، ونقل عنهما أن التركيب خاص بذا مع ما ، وعللا هذا الحكم بأن ما أكثر إبهاما من « من » فيحسن فيها أن تجعل مع غيرها كاسم واحد ليكون ذلك أظهر لمعناها ، هذا من جهة التركيب ، فأما من جهة الزيادة فإن الكوفيين لايأبون القول بزيادة الأسماء ، والبصريين لايجيزون زيادة الأسماء ؛ فلو أننا اتخذنا ذلك أصلا لجاز لنا أن نقول : إن الكوفيين يجيزون أن تكون « ذا » زائدة مع من ، وإن لم ينقل لنا نقل صريح يدل على ذلك، ويقوى ذلك أنهم صرحوا بزيادة « ذا » مع ما ، كما نقول : إن البصريين لايجيزون ذلك كما لم يجيزوا زيادة « ذا » مع ما .

الأمر الرابع : أنه يدل على اعتبار « ذا » موصولة أو ملغاة مجىء البدل بعدها ، فإن كان البدل مرفوعا كما فى بيت لبيد (الشاهد ٥٣) دل على أن ذا موصولة وسنبين لك وجهه فى شرح البيت ، إن شاء الله ، وإن كان البدل منصوبا دل على إلغاء « ذا » واعتبار الاستفهام مفعولا مقدما .

٥٣ — هذا صدر بيت من الطويل للبيد بن ربيعة العامرى ، وعجزه قوله :

* أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِلُ *

اللغة : « يحاول » من المحاولة ، وهى استعمال الحيلة ، وهى الحذق فى تدبير الأمور وتقليب الفكر حتى يهتدى إلى المقصود « أنحب » يطلق النحب — بفتح النون وسكون الحاء — على عدة معان ، منها النذر ، وهو مايوجبه الإنسان على نفسه ، فإن أريد به هنا هذا المعنى كان مراده من البيت أن يقول : اسألوا هذا الحريص على الدنيا المهتم بها الذى لايدع طريقاً إلا سلكه لبلوغ مآربه منها عن هذا الذى هو سادر فيه ، أهو نذر أوجبه على نفسه فهو دائب على العمل لإنفاذه أم هو ضلال وباطل من أمره ؟ . =

. . . .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « تسألان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وألف الاثنين فاعل « المرء » مفعول به « ما » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم موصول بمعنى الذى خبر المبتدأ «يحاول» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء ، والجملة من الفعل وفاعله لامحل لها صلة ذا الموصولة ، والعائد ضمير منصوب بيحاول محذوف : أى ما الذى يحاوله « أنحب » الهمزة حرف استفهام ، نحب : بدل من ما الاستفهامية الواقعة مبتدأ ، وبدل المرفوع مرفوع «فيقضى» الفاء حرف عطف يقضى : فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه « أم » حرف عطف، «ضلال » معطوف على نحب « وباطل » معطوف على ضلال .

الشاهد فيه : قوله « ماذا يحاول » حيث استعمل « ذا » موصولة بمعنى الذى ، وأخبر بها عن « ما » الاستفهامية ، وأتى لها بصلة هى جملة « يحاول » ، على ما بيناه فى إعراب البيت .

فإن قلت : فلم لا يكون « ماذا » اسم استفهام وتكون « ذا » قد ألغيت لتركبها مع « ما » حتى صارتا كلمة واحدة ؟

قلنا فى الجواب عن هذا : لو كان الشاعر قد ركب « ذا »مع « ما» وصيرهما كلمة واحدة لكان موقع هذه الكلمة من الإعراب مفعولا به مقدما ليحاول ؛ فتكون منصوبة المحل ، وإنه ليمنع من ذلك أنه جاء بالبدل مرفوعا ، فإن رفع البدل يدل على أن المبدل منه مرفوع ، فاتضح أن هذا الوجه لا يجوز فى هذا البيت ، وكذلك كل ما جاء على نهجه .

فإن قلت : فلماذا تلتزمون أن يكون « ماذا » مفعولا به مقدما ليحاول ؟ وهلا جعلتم « ماذا » مبتدأ ، وجملة « يحاول » خبره ؟ وعلى هـــذا يكون البدل مطابقا للمبدل منه ؟ .

قلنا فى الجواب عن هذا : إنا لو جعلنا « ماذا » مبتدأ ، وجملة « يحاول » خبره لكان الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ محذوفا ، وحذف الرابط فى مثل ذلك ضعيف حتى أباه سيبويه ولم يجوزه ، فلما لزم ــ إذا سرنا على ماأردت أن تسير عليه ــ ارتكاب هذا الوجه الضعيف الذى أباه شيخ النحاة ــ لم نرتض هذا الوجه من الإعراب = .

وقوله :

٥٤ — * فَمَنْ ذَا يُعَزِّى الْحَزِينَا *

= وإذا لم يصح هذا الوجه لهذه العلة ، ولم يصح الوجه الذى قبله للعلة التى بينا — تعين أن يكون « ما » غير مركب مع « ذا » وأنهما كلمتان ، لا كلمة واحدة ، على ما أوضحناه فى إعراب البيت ، نعم لو كان ما بعد الاستفهام منصوبا كما جاء فى قوله تعالى : (ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا) لـكان « ذا » مركبا مع « ما » وكان مجموعهما مفعولا مقدما . ولو كان الفعل الواقع بعد «ذا » قد نصب مفعوله فقلت « ماذا يحاوله المحب » لجاز أن يكون « ذا » قد ركب مع « ما » وأنهما جميعا كلة واحدة مبتدأ ، والجملة بعدها خبر فى محل رفع ، فأما والبدل مرفوع ، والفعل غير ناصب للضمير ، والأصل عدم التقدير ، فليس إلا ما ذكرنا .

ومثله قول العلاء بن حذيفة الغنوى :

وَمَاذَا عَلَيْـكُمْ إنْ أَطَافَ بِأَرْضِـكُمْ مُطَالِبُ دَيْنٍ أوْ نَفَتْــهُ حُرُوبُ

٥٤ هذه قطعة من عجز بيت من المتقارب ، وهو بتمامه :

أَلاَ إنَّ قَلْبِى لَدَى الظَّاعِنِينَ حَزِينٌ ، فَمَنْ ذَا يُعَزِّى الْحَزِينَا ؟

وقد نسب ابن مالك هذا البيت إلى أمية بن أبى عائذ الهذلى ، ونسبه العينى إلى أمية بن أبى الصلت ، والصواب ماقاله ابن مالك ، فإن البيت مطلع قصيدة عدتها ٥١ بيتا لأمية بن أبى عائذ الهذلى يمدح فيها عبد العزيز بن مروان ، وهى موجودة فى شرح أشعار الهذليين صنعة أبى سعيد السكرى (ص ٥١٥) .

اللغة : « الظاعنين » جمع ظاعن ، وهو اسم فاعل من ظعن بمعنى سار ، ضد أقام ، وأراد بهم أحبابه الذين فارقوه « حزين » وصف من الحزن ، وهو انقباض النفس وانصرافها عما يسر « يعزى » يسلى ويبعث الصبر إلى نفسه ، وتقول : عزيته أعزيه تعزية ، مثل سليته أسليه تسلية وزنا ومعنى .

المعنى : يصف نفسه ومافعل به فراق أحبابه حيث غادروه كئيبا بلاقلب ، ثم سأل عمن يعزيه ، فيقول: إن قلبى أسير قد استلبه أحبابنا المرتحلون عنا المفارقون لنا آلفنا =

والـكوفيُّ لاَ يَشْتَرِط مَا ولا مَنْ ، واحتجَّ بقوله :

٥٥ — * أَمِنْتِ وَهٰذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ *

= ومراتع أنسنا بهم، وإن هذا القلب لحزين، فهل له من يسليه عن أحبابه؟ والأحسن أن يكون الاستفهام هنا إنـكاريا بمعنى النفي ، وكأنه قال : ليس له من يعزيه .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « إن » حرف توكيد ونصب « قلبى » قلب : اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق بمحذوف خبر إن ، ولدى مضاف و « الظاعنين» مضاف إليه « حزين » خبر ثان لإن « فمن » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم موصول بمعنى الذى خبر المبتدأ « يعزى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذا « الحزينا » مفعول به ليعزى ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ذا .

الشاهد فيه : قوله « فمن ذا يعزى » حيث أتى بذا اسما موصولا بمعنى الذى بعد من الاستفهامية ، وجاء لذا بصلة هى جملة « يعزى الحزين » .

٥٥ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* عَدَسْ ، مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ *

والبيت ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميرى ، ويقال : إن ربيعة هو مفرغ نفسه ، وكان يزيد حليف قريش ، ولما ولى سعيد بن عثمان بن عفان خراسان طلب إلى يزيد أن يصحبه ، فأبى ورغب فى صحبة زياد بن أبى سفيان ، ولـكنه ما عتم أن كره البقاء معه ، فأتى عباد بن زياد فى سجستان فأقام معه ، ثم ما لبث أن هجاه ، فأخذه عبيد الله ابن زياد أخو عباد فحبسه وعذبه وبلغ ذلك معاوية بن أبى سفيان فأمر بإطلاقه ، وفى ذلك يقول كلمة منها بيت الشاهد ، وبعده قوله :

طَلِيقُ الَّذِى نَجَّى مِنَ الْحَبْسِ بَعْدَمَا تَلاَحَمَ فِى دَرْبٍ عَلَيْكِ مَضِيقُ

ذَرِى أَوْ تَنَاسَىْ مَا لَقِيتِ ، فَإِنَّهُ لِـكُلِّ أُنَاسٍ خَبْطَةٌ وَحَرِيقُ

اللغة : « عدس » اسم زجر للبغل ليسرع ، وهو مبنى على السكون ، وربما أعربه الشاعر إذا اضطر ، وربما سموا البغل نفسه عدسا « إمارة» حكم وولاية « طليق » =

. . . .

= فعيل بمعنى مفعول، يريد أنه قد أطلق من الأسر وأفرج عنه فصار حرا ، وإذا لم يكن لعباد حكم على البغل فلأن لا يكون له حكم على صاحب البغل وراكبه أولى « درب » بفتح فسكون ـ هو باب الطريق الواسع « مضيق » هو فاعل تلاحم قبله « خبطة » بفتح الخاء وسكون الباء ـ هو شيء كالزكمة يأخذ قبل الشتاء ، وفعله خبط ـ بالبناء المجهول ـ « خريق » هي الريح الباردة الهبابة الشديدة ، ويقال لها : خروق ـ بزنة صبور ـ أيضاً .

الإعراب : « عدس » اسم صوت مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لعباد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عليك » جار ومجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق « إمارة » مبتدأ مؤخر « أمنت » فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله « وهذا » الواو واو الحال ، واسم الإشارة مبتدأ « تحملين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب حال من اسم الإشارة على رأي سيبويه الذي يجوز مجيء الحال من المبتدأ ، أو حال من الضمير المستكن في خبره عند الجمهور « طليق » خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة ، هذا إعراب البصريين وهو الذي ارتضاه جمهرة النحاة المتأخرين ، وتقدير الكلام عليه : أمنت والحال أن هذا طليق حال كونه محمولا لك ، وستعرف في بيان الاستشهاد بالبيت إعراب الكوفيين له .

الشاهد فيه : قوله « وهذا تحملين طليق » فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن « ذا » اسم موصول وقع مبتدأ ، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من أن يلتزموا موصوليته ، كما لم يمنعهم عدم تقدم ما أو من الاستفهاميتين من التزام موصوليته ، وعندهم أن التقدير والذي تحملينه طليق ، فذا : اسم موصول مبتدأ . وجملة « تحملين » لا محل لها صلة ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، وطليق : خبر المبتدأ ، وعند الكوفيين أن جميع ما يكون اسم إشارة قد يكون اسم موصول ، وخرجوا على ذلك قوله تعالى : (وما تلك بيمينك يا موسى) قالوا : « ما » اسم استفهام مبتدأ ، و « تلك » اسم موصول بمعنى التي خبره ، و « بيمينك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة . وخرجوا عليه أيضاً =

أى : والذى تحملينَهُ طليق ، وعندنا أن « هذا طليق » جملة اسمية ، و « تحملين » حال ، أى : وهذا طليق محمولا .

* * *

فصل : وتفتقر كلُّ الموصولات إلى صلة متأخرة عنها مشتملة على ضمير مطابق لها يسمى العائد[1] .

والصلة : إما جملة ، وشرطُهاَ : أن تـكون خبرية ، معهودة ، إلا فى مقام التهويل والتفخيم ، فيحسن إبهامها ، فالمعهودة كـ « جاء الذى قامَ أبُوهُ » ، والمبهمة نحو (فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ)[2]، ولا يجوز أن تـكون إنشائية

= قول الله جل شأنه: (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) وقوله تباركت آلاؤه : (ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم فى الحياة الدنيا) وتقدير الآية الأولى عندهم : ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم ، وتقدير الثانية عندهم : هأنتم الذين جادلتم عنهم فى الحياة الدنيا ، وكل ذلك غير مسلم لهم .

(١) إنما افتقرت الموصولات الاسمية إلى الصلة لأن كل واحد منها اسم ناقص لا يتم معناه فى نفسه إلا بضميمة تنضم إليه ، وهذه الضميمة هى الصلة بشروطها التى سينص المؤلف عليها ، وإنما شرطوا فى جملة الصلة أن تـكون خبرية ـ أى محتملة للصدق والـكذب بالنظر إلى ذاتها ، لا بالنظر إلى المتـكلم ـ لأنهم إنما أرادوا بالاسم الموصول أن يكون وصلة لنعت الاسم المعرفة بالجمل . ومن المعلوم أن الجملة لا تصلح للنعت بها إلا إذا كانت خبرية ، وإنما شرطوا فيها أن تـكون معهودة للمخاطب لأن الاسم الموصول فى ذاته مبهم ، فإذا جئت له بصلة لا يعرفها المخاطب لم تكن قد أزلت عنه من إبهامه شيئا ، هذا إن كنت تريد بالاسم الموصول معهودا ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى (وإذ تقول للذى أنعم الله عليه وأنعمت عليه) فإن كنت لا تقصد بالموصول معينا وإنما أردت الجنس لم يلزم أن تـكون الصلة معهودة ، ومنه قوله تعالى (فمثله كمثل الذى ينعق بما لا يسمع) وإن أردت التعظيم أبهمت الصلة ، كالآية التى تلاها المؤلف .

(٢) من الآية ٧٨ من سورة طه .

كـ « يغفر الله له » ولا طلبية كـ « اضربْهُ » و « لا تضرِبْهُ »[1] وإما شِبْهُهَا ، وهى ثلاثة : الظرف المكانى ، والجار والمجرور ، التامَّان ، نحو « الذى عندك » و « الذى فى الدار » وَتَعلُّقُهُمَا باستقرّ محذوفًا ، وَالصِّفَةُ الصَّرِيحة ـ أى الخالصة للوصفية ـ وتختص بالألف واللام ، كـ « ضارب » و « مضروب » و « حَسَن » بخلاف ما غَلَبَتْ عليها الاسمية ، كأبْطَحٍ وأجْرَعٍ وصاحب وراكب[2] ، وقد تُوصَلُ بمضارع ، كقوله :

* مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ[3] *

---

(١) إنما امتنع أن تكون جملة الصلة طلبية أو إنشائية لأن كلا من الإنشاء والطلب ليس له خارج يدل عليه حين التكلم ، وإنما يحصل خارجه عقيب الكلام ، وإذا كان أمرها كذلك لم يكونا معهودين للمخاطب ، ويستثنى من الجملة الإنشائية جملة القسم فإنها وإن كانت إنشائية يصح أن تقع صلة نحو قوله تعالى (وإن منكم لمن ليبطئن) وقيل : الصلة هى جملة جواب القسم وهى خبرية فلا استثناء ، ويستثنى من الجملة الخبرية جملة التعجب فلا يجوز أن تكون صلة نحو جاء الذى ما أحسنه ، لأن فى التعجب إبهاما فلا تصلح جملته لإزالة إبهام الموصول ، وبقى أنه يشترط فى جملة الصلة ألا تكون مستدعية لكلام قبلها نحو جاء الذى لكنه شجاع .

(٢) أما الأبطح فإنه فى الأصل وصف لكل مكان منبطح من الوادى ثم غلب على الأرض المتسعة ، وأما الأجرع فإنه فى الأصل وصف لكل مكان متسع ، ثم غلب اسما للأرض المستوية من الرمل التى لا تنبت شيئا ، وأما صاحب فإنه فى الأصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك . وأما راكب فإنه فى الأصل وصف لكل فاعل الركوب ، سواء أكان مركوبه فرسا أم حمارا أم غيرهما ثم غلب على راكب الإبل دون غيرها ، ويدل على أن هذه الأسماء قد انسلخت عن الوصفية ثلاثة أشياء ، الأول أنها أصبحت لا تقع صفات لموصوفات ، والثانى أنها لا تعمل عمل الصفات فلا ترفع ولا تنصب ، والثالث أنها لا تتحمل ضميرا كما تتحمله الصفات .

(٣) قد تقدم ذكر هذا الشاهد مشروحا (وهو الشاهد رقم ٣) فلا حاجة بنا إلى إعادة شىء منه ، فارجع إلى الفصل الذى يتكلم فيه المؤلف على علامات اسم .

ولا يختص ذلك عند ابن مالك بالضرورة .

* * *

فصل : ويجوز حَذْفُ العائد المرفوع إذا كان مبتدأ مخبراً عنه بمفردٍ[(1)]،

---

(١) أنت تعلم أن الموصول وصلته والعائد من الصلة إلى الموصول ، هذه الأشياء الثلاثة تكون اسما مفردا ، فقولك « الذى ضربته » بمقام قولك محمد ، مثلا ، ولأن هذه الثلاثة فى قوة كلة واحدة استطالوها فاستساغوا الحذف فيها ، فأحيانا يحذفون الموصول وهم يريدونه ، وأحيانا يحذفون الصلة وهم يريدونها ، وأحيانا يحذفون العائد ، وقد تكفل المؤلف بالكلام على حذف العائد .

فأما حذف الموصول فإن كان موصولا حرفيا لم يجز حذفه ، لضعف الحرف عن أن يؤثر وهو محذوف ، وإن كان الموصول اسميا فإن الكوفيين ومعهم الأخفش يجيزون حذفه مطلقا ، ومن العلماء من يجيز حذفه بشرط أن يكون معطوفا على موصول آخر نحو قوله تعالى (آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم) أى بالذى أنزل إلينا والذى أنزل إليكم ، لأن المنزل إلى الفريقين ليس واحدا ، ومن ذلك قول حسان ابن ثابت :

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ

أى أمن يهجو رسول الله منكم ومن يمدحه وينصره سواء ، لأن الذى يهجوه وينصره ليس واحدا .

وأما حذف الصلة فإنهم أجازوا حذفها إذا دل عليها دليل أو قصد المتكلم الإبهام، نحو قولهم « بعد اللتيا والتى » أى بعد الخطة التى بلغت فظاعة شأنها ألا تستطيع العبارة أن تدل عليها ، ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص :

نَحْنُ الأُولَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

أى نحن الذين عرفوا .

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقا ، سواء أكان الموصول أيا أم غيره ، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل . وذهب البصريون إلى جواز =

فلا يُحْذَفُ فى نحو « جاءَ اللذَانِ قائماً » أو « ضُرِباً » لأنه غير مبتدأ ، ولا فى نحو « جاء الذى هو يقوم » أو « هو فى الدار » لأن الخبر غير مفرد ؛ فإذا حُذِفَ الضميرُ لم يَدُلَّ دليل على حذفه ، إذ البـاقى بعد الحذف صالحٌ لأن يكون صلة كاملة ، بخلاف الخبر المفرد ، نحو (أَيُّهُمْ أَشَدُّ)(١)، ونحو (وَهُوَ الَّذِى فِى السَّمَاءِ إِلَهٌ)(٢)، أى : هو إلهٌ فى السماء ، أى : معبود فيها ،

= حذف هذا العائد إذا كان الموصول أيا مطلقا ، فإن كان غير أى أجازوه بشرط طول الصلة ، فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة وكان الموصول غير أى :

فأما الـكوفيون فاستدلوا بالسماع ؛ فمن ذلك قراءة يحيى بن يعمر : (تماما على الذى أحسن) قالوا : التقدير على الذى هو أحسن ، ومن ذلك قراءة مالك بن دينار وابن السماك : (إن الله لا يستحيى أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها) قالوا : التقدير مثلا الذى هو بعوضة فما فوقها . ومن ذلك قول الشاعر :

لاَ تَنْوِ إلاَّ الَّذِى خَيْرٌ فَمَا شَقِيَتْ إلاَّ نُفُوسُ الأُلَى لِلشَّرِّ نَاوُونَا

قالوا : التقدير : لا تنو إلا الذى هو خير . ومن ذلك قول الآخر :

مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ وَلاَ يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْـكَرَمِ

قالوا : تقدير هذا البيت من يعن بالحمد لم ينطق بالذى هو سفه . ومن ذلك قول عدى بن زيد العبادى :

لَمْ أَرَ مِثْلَ الْفِتْيَانِ فِى غَبَنِ الـــأَيَّامِ يَدْرُونَ مَا عَوَاقِبُهَا

قالوا : ما موصولة ، والتقدير : يدرون الذى هو عواقبها .

وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوها من الإعراب غير الذى ذكروه ، فمن ذلك « ما » فى الآية الثانية يجوز أن تـكون زائدة ، وبعوضة خبر مبتدأ محذوف . ومن ذلك أن « ما » فى بيت عدى بن زيد يحتمل أن تـكون استفهامية ، وما بعدها خبرها والجملة فى محل نصب مفعول ليدرون ، وقد علق عنها لأنها مصدرة بالاستفهام وكلها عند البصريين شاذ

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم

(٢) من الآية ٨٤ من سورة الزخرف

ولا يكثر الحذفُ في صلة غير « أيٍّ » إلا إنْ طَالَتِ(١) الصِّلَةُ ، وَشَذَّتْ قراءة بعضهم (تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ)(٢)، وقوله :

٥٦ — * مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ *

والكوفيون يَقِيسُونَ على ذلك .

* * *

(١) أنت تعلم أن « أى » الموصولة ملازمه للإضافة إما لفظا نحو « أيهم أشد » وإما تقديرا نحو « أى أشد » فلما كان لا بد لها من المضاف إليه إما فى اللفظ وإما فى التقدير جعلوا ذلك بمنزلة طول الصلة ، فلم يشترطوا شيئا فى جواز حذف العائد المرفوع من صلتها ، واشترطوا ذلك فى صلة غير أى لأن غيرها من الموصولات لا يلزم الإضافة بل لا يقبلها.

بقى أنه يستثنى من اشتراط طول الصلة صلة « ما » فى قولهم « لا سيما زيد » إذا رفعت زيدا ؛ فإن رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة ما ، والتقدير : ولا سى الذى هو زيد ، فحذف المبتدأ وهو العائد وليست الصلة طويلة ، والحذف فى هذا الموضع مقيس وليس بشاذ .

(٢) من الآية ١٥٤ من سورة الأنعام .

٥٦ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَلاَ يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ *

وهذا البيت من الشواهد التى لم يتيسر لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين . ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق ، وقد استشهد به كثير من النحاة منهم الأشمونى (ش ١١٣) .

اللغة : « يعن » بالبناء للمجهول لزوما كما هو المشهور فى هذا الفعل — أى : يهتم ؛ فأما عنى بمعنى قصد فهو مبنى للمعلوم ، وتقول : عنى فلان بحاجتى يعنى بها فهو معنى ، ومعناه أنه اهتم لها وجعلها بمكان العناية منه « الحمد » أراد به الثناء والشكر له « سفه » هو رقة العقل وضعفه ، وأراد به لازمه ، وهو مقال السوء الناشىء عن سخف العقل وطيش الحلم « يحد » يمل وينحرف .

المعنى : من اهتم بأن يكون محمود السيرة لم يجر على لسانه قول السفاهة ، ولم يمل عن الطريق الذى سنه أهل المكارم وفضائل الأخلاق .

=

ويجوز حَذفُ المنصوب إن كان متصلا ، وناصبه فعلٌ أو وَصْفٌ غيرُ صِلَةِ الألف واللام ، ونحو (وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ)(١)، وقوله :

٥٧ — * مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاْحْمَدَنْهُ بِهِ *

= الإعراب : «من» اسم شرط مبتدأ «يعن» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على اسم الشرط «بالحمد» جار ومجرور متعلق بيعنى «لم» حرف نفى وجزم «ينطق» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط «بما» الباء حرف جر ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بينطق «سفه» بالرفع : خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو سفه ، وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها من الإعراب صلة الموصول «ولا» الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى «يحد» فعل مضارع معطوف على ينطق «عن سبيل» جار ومجرور متعلق بيحد ، وسبيل مضاف و «المجد» مضاف إليه «والكرم» الواو حرف عطف ، الكرم : معطوف على المجد .

الشاهد فيه : قوله «بما سفه» حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول من جملة الصلة مع كون هذا العائد مرفوعا بالابتداء ولم تطل الصلة ، إذ لم تشتمل الصلة إلا على المبتدأ والخبر . وهذا العائد المحذوف هو الضمير الذى قدرناه فى إعراب البيت ، وللعلماء فى هذا الموضوع خلاف قد ألمعنا إليه فى كلمتنا التى تقدمت على شرح هذا الشاهد.

(١) من الآية ٤ من سورة التغابن ، والتقدير فى هذه الآية على جعل «ما» موصولا اسميا : يعلم الشىء الذى يسرونه والشىء الذى يعلنونه ، ويجوز أن تكون ما موصولا حرفيا سابكة لما بعدها بمصدر ، والتقدير على هذا : يعلم سرهم وعلانيتهم .

ومثل الآية الكريمة — فى حذف العائد المنصوب بالفعل — قول جران العود :

ذَكَرْتَ الصِّبَا فَانْهَلَّتِ العَيْنُ تَذْرِفُ وَرَاجَعَكَ الشَّوْقُ الَّذِى كُنْتَ تَعْرِفُ

أى تعرفه .

٥٧ — هذا البيت من البسيط ، وعجزه قوله : =

. . . .

= * فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلاَ ضَرَرُ *

وهذا البيت مما لم أقف له على نسبة إلى قائل معين : ولا عثرت له مع طويل البحث على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « موليك » اسم فاعل مضاف إلى ضمير المخاطب ، وفعله أولى يولى ــ على مثال أكرم يكرم ــ والمراد به مانحك ومعطيك ومنعم به عليك « فضل » منة وعطاء مبتدأ منه لا تستوجبه عليه بما تقدم من عمل « فاحمدنه به » اشكره عليه بدوام العبادة وبجميل معاملتك خلقه .

المعنى : إن الذى يمنحك الله من النعم فضل منه عليك وإحسان جاءك من عنده ، من غير أن تستحق عليه سبحانه شيئا من ذلك ، فاحمد الله عليه ، واعلم أنه هو الذى ينفعك ويضرك ، وأن غيره لا يملك لك شيئا من ضر أو نفع .

الإعراب : «ما» اسم موصول مبتدأ « الله » مبتدأ « موليك » مولى : خبر عن لفظ الجلالة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافه اسم الفاعل إلى مفعوله الأول ، ومفعوله الثانى محذوف ، وأصل الكلام «موليكه» ، وجملة المبتدأ الذى هو لفظ الجلالة وخبره مع معمولاته لا محل لها صلة الاسم الموصول « فضل » خبر المبتدأ الذى هو الاسم الموصول « فاحمدنه » الفاء للسببية ، احمد : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، والهاء ضمير الغائب مفعول «به» جار ومجرور متعلق باحمد «فما» الفاء حرف تعليل، ما : حرف نفى «لدى» ظرف بمعنى عند متعلق بمحذوف خبر مقدم . وهو مضاف وغير من « غيره » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « نفع » مبتدأ مؤخر « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « ضرر » معطوف على نفع ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

الشاهد فيه : قوله « ما الله موليك » حيث حذف من جملة الصلة الضمير العائد على الاسم الموصول ، وهذا العائد منصوب بوصف وهو مول ، وأصل الكلام: ما الله موليكه فضل ، أى الذى الله موليكه فضل ــ إلخ ، وقد بان لك ذلك من إعراب =

بخلاف « جاء الذى إياه أكرمت » و « جاء الذى إنه فاضل » أو « كأنّهُ أسَد » أو « أنا الضاربُهُ »(١)، وَشَذّ قولُه :

٥٨ — * مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوَى مَحْمُودُ عَاقِبَةٍ *

= البيت . ويجوز أن يكون التقدير : الذى الله موليك إياه فضل—إلخ ، بل هذا التقدير أولى ، لأن الانفصال فى ثانى الضميرين المعمولين لاسم أرجح من الاتصال ، على ما عرفت فى مباحث الضمير ، وإنما قدرناه فى أول الكلام متصلا مع مرجوحية الاتصال ليطابق قول المصنف « ويجوز حذف المنصوب إن كان متصلا — إلخ » وننبهك هنا إلى أن المراد ألا يكون الضمير منفصلا لغرض إفادة الحصر كما فى المثال الذى ذكره المؤلف بعد ، فإن كان متصلا ، أو كان منفصلا لغير إفادة الحصر — جاز حذفه ، فاحفظ ذلك .

ومثل بيت الشاهد قول القتال الكلابى :

يهِنّ مِنَ الدَّاءِ الّذِى أنَا عَارِفٌ   وَمَا يَعْرِفُ الأدْوَاء إلاّ طَبِيبُهَا

أى الذى أنا عارفه .

(١) أما المثال الأول فلم يجز حذف العائد فيه لأن هذا العائد ضمير منفصل لغرض الحصر ، ففات فيه شرط اتصال الضمير ، وأما المثال الثانى فلم يجز فيه حذف العائد لأن العامل فى العائد هو إن ، ففات فيه شرط كون العامل فيه فعلا أو وصفا ، وأما المثال الثالث فلم يجز حذف العائد فيه لمثل السبب الذى ذكرناه فى المثال الثانى ، وإنما جاء بمثالين للعائد المعمول لحرف ، لأن الحرف العامل إما أن يغير معنى الجملة مثل كأن وإما ألا يغيرها مثل إن ، وأما المثال الرابع فلم يجز حذف العائد فيه لكون العامل فيه وصفا واقعا صلة لأل .

٥٨ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلاَ كَدَرِ *

وهذا البيت من الشواهد التى لم يتيسر لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « المستفز » اسم فاعل فعله استفز ، وتقول : استفز فلان فلانا ، ومعناه =

وحذفُ منصوبِ الفعل كثيرٌ ، ومنصوب الوصفِ قليلُ(١) .

* * *

= أزعجه واستخفه وأفزعه « الهوى » صبوة النفس وميلها نحو ما تشتهى « أتيح » هيىء وقدر .

المعنى : ليس الذى يستخفه الهوى وتزعجه صبوة النفس ويبعث بقلبه الميل إلى الشهوات محمود العواقب ، وإن كنت تراه فى عيش صاف لا تـكدره المحن فإنما هو صفو غير مأمون .

الإعراب : « ما » حرف نفى « المستفز » مبتدأ ، أو اسم ما إن قدرت حجازية « الهوى » فاعل بالمستفز ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف « محمود » يجوز فيه الرفع على أنه خبر المبتدأ إن قدرت ما تميمية مهملة ، ويجوز فيه النصب على أنه خبر ما بتقديرها حجازية عاملة ، ومحمود مضاف و « عاقبة » مضاف إليه « ولو » الواو عاطفة على محذوف ، لو : حرف شرط غير جازم « أتيح » فعل ماض مبنى للمجهول « له » جار ومجرور متعلق بأتيح « صفو » نائب فاعل أتيح « بلا » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، وهو مضاف و « كدر » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لصفو .

الشاهد فيه : قوله « ما المستفز » حيث حذف العائد من الصلة على الموصول ، مع كون الموصول هو أل والصلة صفة متصلة به ، وأصل الـكلام : ما المستفزه الهوى محمود عاقبة ، والحذف فى هذا ونحوه شاذ ، وفى عبارة التسهيل ما يفيد أن حذف العائد المنصوب بصلة « أل » قليل لا شاذ ، وهو خلاف ما درج عليه جمهرة النحاة من المتقدمين عليه والمتأخرين عنه .

(١) إنما كان حذف العائد المنصوب بفعل كثيرا لأن الأصل فى العمل للفعل ، فهم من أجل ذلك يتصرفون فى معموله كثيرا : بالحذف تارة . وبالتقديم تارة ، وبالفصل بين الفعل ومعموله تارة ، ولما كان حذف العائد المعمول لوصف فرعا فى العمل ، ومن شأن الفرع أن يكون ضعيفا ، فلا يتصرف فى معموله ، ومن التصرف فى المعمول الحذف كما أنبأتك ، ومن أجل هذا كان حذف العائد المنصوب بالوصف قليلا جدا ، حتى قال أبو على الفارسى : إنه لا يكاد يسمع من العرب ، وقال ابن السراج : إنهم =

ويجوز حَذْفُ المجرور بالإضافة إنْ كان المضافُ وصفاً غيرَ ماضٍ ، نحو (فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ)[1] ، بخلاف « جاء الذى قَامَ أبُوهُ » و « أنا أمْسِ ضَارِبُهُ » .

والمجرور بالحرفِ[2] إنْ كان الموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً بمثل ذلك الحرف مَعْنًى وَمُتَعَلَّقاً ، نحو (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ)[3]، أى : منه ، وقوله :

= أجازوه على قبح ، وقال المبرد : هو ردىء جدا ، وتأمل فى كلامهم هذا مع قول ابن مالك « والحذف عندهم كثير منجلى فى عائد متصل إن انتصب بفعل أو وصف . فإن هذا الكلام يتضمن التسوية بين الفعل والوصف فى حذف العائد المنصوب بهما .

(١) من الآية ٧٢ من سورة طه ، والتقدير : فاقض الذى أنت قاضيه ، ويجوز أن تكون « ما » موصولا حرفيا يسبك مابعده بمصدر ، والتقدير : فاقض قضاءك .

(٢) ههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما . الأمر الأول : أن هذه الطريقة التى سلكها المؤلف تبعا لابن مالك غير الطريقة التى سلكها من قبلهم من النحاة ، وسار عليها الرضى ، وحاصل تلك الطريقة أنهم أجازوا حذف العائد المجرور بحرف جر إذا كان العامل فى ذلك الجار والمجرور يتعين معه حرف لئلا يلتبس بعد الحذف الحرف المحذوف بغيره ، وقد مثلوا لذلك بقوله تعالى (أنسجد لما تأمرنا) أى تأمرنا به أى بإكرامه ، وقوله سبحانه (فاصدع بما تؤمر) أى به ، وقول الشاعر :

فَقُلْتُ لَهَا : لاَ وَالَّذِى حَجَّ حَاتِمٌ أَخُونُكِ عَهْداً إِنَّنِى غَيْرُ خَوَّانِ

تقديره : والذى حج حاتم له لا أخونك عهدا .

والأمر الثانى : أن هذا الحذف يقع فى التقدير على التدرج ، فيقدر أولا حذف حرف الجر فيتصل الضمير بالعامل ، فيصير منصوبا ثم يحذف ، وصرح بهذا الكسائى ، وذهب سيبويه والأخفش إلى أن الجار والمجرور حذفا معا ، والمسوغ لهذا الحذف هو طول الصلة ؛ لأن الجار والمجرور من متعلقات الصلة ، وهما زائدان على المسند والمسند إليه

(٣) من الآية ٣٣ من سورة المؤمنين .

٥٩ — لاَ تَرْكَنَنَّ إِلَى الأَمْرِ الَّذِى رَكَنَتْ
أَبْنَاء يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

---

٥٩ — هذا بيت من البسيط ، وقد نسب العينى هذا البيت إلى كعب بن زهير ابن أبى سلمى المزنى.

اللغة : « لا تركنن » أى لا تمل ، والمشهور فى هذا الفعل أنه من باب علم ، وقد جاء من باب نصر أيضاً ، وقد سمع فيه ركن يركن ـ على مثال فتح يفتح ـ وهذا الأخير مخالف لما عليه باب فتح من أنه لا يجىء إلا فيما عينه أو لامه حرف من حروف الحلق الستة ، ولهذا قال الجوهرى : إنه من باب الجمع بين لغتين ، ومعنى ذلك أن المتكلم به من العرب قد استعمل الماضى من اللغة الثانية التى تأتى به على مثال نصر واستعمل المضارع من اللغة الأولى التى تأتى به على مثال علم يعلم ، ويسمى هذا تداخل اللغات « يعصر » اسم رجل ، وهو أبو قبيلة من باهلة .

الإعراب : «لا» حرف نهى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «تركنن» تركن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة فى محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « إلى الأمر » جار ومجرور متعلق بتركن « الذى » اسم موصول نعت للأمر « ركنت » ركن : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل «أبناء» فاعل ركن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأبناء مضاف و « يعصر » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل « حين » ظرف زمان منصوب بركنت « اضطرها » اضطر : فعل ماض ، وضمير الغائبة العائد إلى أبناء يعصر باعتبارهم قبيلة مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « القدر » فاعل اضطر مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة حين إليها .

الشاهد فيه : قوله « لا تركنن إلى الأمر الذى ركنت أبناء يعصر » حيث حذف العائد من جملة الصلة إلى الموصول ؛ لكون ذلك العائد مجرورا بحرف جر مماثل للحرف الذى جر الموصوف بالموصول فى اللفظ والمعنى ، ومتعلق الحرفين متحد أيضاً فى اللفظ والمعنى ؛ إذ المادة واحدة ، وليس يضر اختلاف الصيغتين .

وَشَذَّ قوله :

٦٠ — * وَأَيَّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي *

= ومثل ما ذكرنا من الاستشهاد فى هذا البيت جار فى موضعين من قوله :

إنْ تُعْنَ نَفْسُكَ بِالأَمْرِ الَّذِي عُنِيَتْ   نُفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَرْ بِمَا ظَفِرُوا

وهذا البيت منسوب لكعب بن زهير صاحب البيت الشاهد ، وهو بيت أنشده العينى على أنه سابق على بيت الشاهد . وموضع الاستشهاد الأول فيه قوله « إن تعن نفسك بالأمر الذى عنيت نفوس قوم » فإن تقدير الكلام فيه : إن تعن نفسك بالأمر الذى عنيت به نفوس قوم ، فحذف « به » لكون الموصوف بالموصول قدجر بباء مماثلة للباء الجارة للضمير فى اللفظ والمعنى ، ولكون متعلق الحرفين واحداً فى اللفظ والمعنى أيضاً ، والموضع الثانى قوله « تظفر بما ظفروا » فإن التقدير : تظفر بما ظفروا به ، فحذف « به » لكون الموصول مجروراً بباء مماثلة للباء الجارة للضمير فى اللفظ والمعنى ولكون متعلق الحرفين واحداً فى المادة والمعنى وإن اختلفت صيغتهما .

ومثل هذا الشاهد قول قيس بن ذريح :

فَيَا قَلْبُ صَبْراً وَاعْتِرَافاً لِمَا تَرَى   وَيَا حُبَّهَا قَعْ بِالَّذِى أَنْتَ وَاقِعُ

أصله : قع بالذى أنت واقع به ، ومثل ذلك قول الآخر :

وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِى حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً   فَبُحْ لاَنَ مِنْهَا بِالَّذِى أَنْتَ بَائِحُ

أصله فبح الآن منها بالذى أنت بائح به

٦٠ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَوْمِى *

وقد نسب بعض النحاة منهم الأشمونى والشيخ خالد والعينى هذا البيت إلى حاتم ، وراجعت ديوان شعره كله برواية ابن الكلبى فلم أجده فيه .

اللغة : « من حسد » معنى من ههنا التعليل ، يريد أنهم بسبب الحسد يجورون عليه ، والحسد : تمنى زوال نعمة المحسود « يجور على قومى » يظلمونى ويجاوزون معى الحدود « وأى الدهر ذو لم يحسدونى » يريد وأى وقت من الأوقات الذى لم يحسدونى فيه ، يعنى أن حسدهم إياه دائم متواصل . =

. . . .

الإعراب : « من حسد » جار ومجرور متعلق بقوله يجور « يجور » فعل مضـ
مرفوع بالضمة الظاهرة « على » جار ومجرور متعلق بيجور أيضا « قومى » قو
فاعل يجور ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقوم مضاف وياء المتـ
مضاف إليه «وأى» الواو استئنافية ، أى: اسم استفهام مبتدأ ، وهو مضاف و« الد
مضاف إليه « ذو » اسم موصول بمعنى الذى خبر المبتدأ الذى هو أى « لم » حرف
وجزم وقلب « يحسدونى » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون
وواو الجماعة فاعله ، والنون الموجودة للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، وجملة الف
المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول، والعائد إلى الموصول من هذه ا
ضمير مجرور بفى محذوف، والتقدير : لم يحسدونى فيه .

الشاهد فيه : قوله « ذو لم يحسدونى » حيث حذف العائد إلى الموصول من
الصلة ، أما الموصول فهو قوله « ذو » ومعناه الذى ، وأما جملة الصلة فهى قوله «
يحسدونى » وأما العائد فهو ضمير مجرور بحرف جر محذوف أيضا ، والتقدير :
يحسدونى فيه ، والحذف فى هذه الحالة ــ عند جمهرة العلماء ــ شاذ لا يسوغ أن يقا
عليه ، لأن الموصول أو الموصوف به لم يقع مجرورا بحرف مثل الحرف الذى جر الع
المحذوف وقد سهل الحذف فى هذا البيت كون الموصوف بالموصول تقديرا اسما مرادا
زمان وكون الضمير العائد إليه مجرورا بفى التى تخطر بالبال كما خطر به اسم الزمان
ألا ترى أنك إذا قلت « سرنى اليوم الذى جئت » فهم من ذلك المراد وأنك تقا
« سرنى اليوم الذى جئت فيه » فأما غير اسم الزمان فإن الجار مالم يذكر لم يتعين
الذهن ، ومن أجل ذلك ذهب بعض العلماء إلى أن الحذف فى مثل هذا البيت قياسى
وعلى ذلك يكون المدار عند هؤلاء فى جواز حذف العائد المجرور : أن يتعين فى الذه
مع حذفه ، ولهذا التعين أسباب : أولها أن يكون الموصول أو موصوفه مجرورا ؟
إلخ ، وثانيها أن يعهد تعدية الفعل المذكور فى الكلام به ، وثالثها أن يكون الموصو
بالموصول زمانا والحرف فى ، وهذه الطريقة هى التى اختارها المحقق الرضى كما نص
لك فيما سبق .

أى : فيه ، وقولُه :

٦١ — * وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ *

---

٦١ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَإنَّ لِسَانِى شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا *

وهذا بيت قد استشهد به جماعة من متقدمى النحاة منهم الرضى والفارسى وقطرب والليث ، ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل معين ، وأكثر ما قيل فى نسبته : إنه لرجل من همدان .

اللغة : « هو » بتشديد الواو ـ ضمير الواحد الغائب ، وهذه لغة همدان إحدى قبائل اليمن ، فإنهم يشددون الواو من « هو » والياء من « هى » ومثال ذلك فى « هى » قول شاعرهم :

وَالنَّفْسُ مَا أُمِرَتْ بِالْعُنْفِ آبِيَةٌ وَهِىَّ إنْ أُمِرَتْ بِاللُّطْفِ تَأْتَمِرُ

« شهدة » بضم الشين وسكون الهاء ـ أصله العسل ما دام فى شمعه « علقم » هو الحنظل ، وهو شجر له ثمر مر كريه الطعم .

المعنى : شبه لسانه حين يثنى على من يريد الثناء عليه بشهدة تستريح النفس إلى مذاقها ، وشبهه حين يريد أن ينال ممن يناوئه ويعاديه بالحنظل تعاف النفس مذاقه وتمج طعمه .

الإعراب : « إن حرف توكيد ونصب « لسانى » لسان : اسم إن ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « شهدة » خبر إن « يشتفى » فعل مضارع مبنى للمجهول « بها » جار ومجرور متعلق بيشتفى على أنه نائب فاعله ، وجملة الفعل المبنى للمجهول ونائب فاعله فى محل رفع صفة لشهدة «وهو» ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الفتح فى محل رفع « على » حرف جر « من » اسم موصول مجرور محلا بعلى ، والجار والمجرور متعلق بعلقم الآتى ، لأنه فى تأويل المشتق ، والتقدير : وهو كريه على من ـ إلخ « صبه » صب : فعل ماض ، وضمير الغائب العائد إلى اللسان مفعول به « الله » فاعل صب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة من المجرورة محلا بعلى ، والعائد إلى الموصول محذوف ، والتقدير : على من صبه الله عليه «علقم» خبر المبتدأ . =

أى : عليه ، فحذَفَ العائِدَ المجرورَ مع انتفاء خَفْضِ الموصول فى الأول ، ومع اختلاف المتعلّقِ فى الثانى وهما « صَبّ » و « عَلْقَمُ »(١) .

***

= الشاهد فيه : قوله « على من صبه الله » حيث حذف العائد إلى الموصول من جملة الصلة ، أما الموصول فهو « من » المجرور محلا بعلى ، وأما جملة الصلة فهى قوله « صبه الله » وأما العائد فهو ضمير مجرور محلا بحرف جر محذوف ، وتقدير الكلام : وهو علقم على من صبه الله عليه ، ومتعلق الجار للموصول هو « علقم » الذى أولناه بمشتق ، ومتعلق الجار للعائد هو « صب » فقد اتحد الجار الموصول ، ولكن اختلف متعلقاهما فى المادة ، والحذف - مع اختلاف المتعلقين فى المادة - شاذ لا ينبغى أن يقاس عليه ، وهذا الكلام جار على الطريقة التى اختارها ابن مالك .

(١) بقى على المؤلف مواضع يمتنع فيها حذف العائد المجرور ، ونحن نذكرها لك على سبيل الإجمال .

الموضع الأول : أن يكون هذا الضمير محصورا ، كأن تقول « مررت بالذى ما مررت إلا به » أو تقول « مررت بالذى إنما مررت به » وقد ذكر ابن مالك هذا الموضع فى باب المفعول به من الخلاصة حيث قال :

وحذف فضلة أجز إن لم يضر كحذف ما سيق جوابا أو حصر

الموضع الثانى : أن يكون المجرور مع الجار قد وقعا موقع النائب عن الفاعل ، نحو أن تقول « مررت بالذى مر به » ببناء مر للمجهول .

الموضع الثالث : أن يكون حذفه موقعا فى اللبس ، نحو أن تقول « رغبت فى الذى رغبت فيه » فإنك لو حذفت « فيه » لم يدر السامع أأردت أن تقول « فيه » أو أن تقول « عنه » فلا يظهر المعنى الذى أردت ، وذكر « فى » جارة للموصول لايعين أن الجار للعائد هو « فى » مثلها ، لأنك قد تحب من يحبه وقد تحب من يبغضه ، فافهم ذلك ولا تغتر بما قاله الشيخ خالد .

الموضع الرابع : أن يكون فى الكلام ضميران لا يتعين أحدهما للربط ، نحو أن تقول « مررت بالذى مررت به فى داره » لأنك لو حذفت « به » تغير المعنى عما أردت .

هذا باب المعرفة بالأداة

وهى « أل » لا اللامُ وَحْدَها ، وفاقاً للخليل وسيبويه ، وليست الهمزةُ زائدةً ، خلافاً لسيبويه[١] .

وهى : إما جنسية ، فإن لم تخلُفْها « كلٌّ » فهى لبيان الحقيقة ، نحو : (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ)[٢] وإن خَلَفَتْها « كلٌّ » حقيقةً فهى لشُمُول أفراد الجنس ، نحو : (وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً)[٣] وإن خلفتها مجازاً فلشمول خصائص الجنس مبالَغَةً ، نحو « أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْماً » .

وإما عَهْدِيَّةٌ ، والعهد : إما ذِكْرِيٌّ نحو (فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ)[٤] أو عِلْمِيٌّ نحو (بِالْوَادِي الْمُقَدَّسِ)[٥] (إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ)[٦] أو حُضُورِيٌّ نحو (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ)[٧] .

* * *

(١) للعلماء فى تعيين المعرف أربعة مذاهب ، الأول : أن المعرف هو أل برمتها والألف أصلية لا زائدة ، والثانى : أن المعرف هو أل برمتها والألف زائدة ، والثالث : أن المعرف هو اللام وحدها ، والرابع : أن المعرف هو الألف وحدها واللام زائدة فرقا بين همزة الاستفهام والهمزة المعرفة ، والأول هو مذهب الخليل بن أحمد ، والثانى هو مذهب سيبويه ، والثالث هو مذهب كثير من النحاة ، والرابع هو مذهب المبرد ، ولكل واحد من هذه الأقوال الأربعة حجة لا نطيل هنا بذكرها .

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية ٢٨ من سورة النساء .

(٤) من الآية ١٦ من سورة المزمل

(٥) من الآية ١٢ من سورة طه .

(٦) من الآية ٤٠ من سورة التوبة .

(٧) من الآية ٣ من سورة المائدة .

فصل : وقد تَرِدُ « أل » زائدة ، أى غير مُعَرِّفَةٍ ، وهى إما لازمة كالتى فى عَلَمٍ قَارنَتْ وَضْعه كالسَّمَوْأَلِ وَالْيَسَعِ وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى ، أو فى إشارة وهو « الآن » وفاقاً للزجاج والناظم ، أو فى موصول وهو « الذى » و « التى » وفروعهما ، لأنه لا يجتمع تعريفان ، وهذه معارف بالعَلَمِية والإشارة ، والصِّلَة ، وإما عارضة : إما خاصة بالضرورة كقوله :

٦٢ — * وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ *

---

٦٢ — هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلاً *

والبيت من الشواهد التى لم يذكروا لها قائلا معينا ، وممن استشهد به أبو زيد فى النوادر .

اللغة : « جنيتك » معناه جنيت لك ، ومثله — فى حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجرورا — قوله تعالى (وإذا كالوهم أو وزنوهم) و (يبغونها عوجا)و(والقمر قدرناه منازل) « أكمؤا » : جمع كمء — مثل فلس وأفلس — ويجمع الكمء على كمأة أيضا ؛ فيكون المفرد خاليا من التاء وهى فى جمعه ، على عكس تمرة وتمر ، وهذا من نوادر اللغة « وعساقلا » جمع عسقول — بزنة عصفور — وهو نوع من الكمأة، وكان أصله عساقيل ، فحذفت الياء كما حذفت فى قوله تعالى (وعنده مفاتح الغيب) فإنه جمع مفتاح ، وكان قياسه مفاتيح فحذفت الياء . ويقال : المفاتح جمع مفتح ، وليس جمع مفتاح ، فلا حذف . وكذا يقال : العساقل جمع عسقل — بزنة جعفر — و « بنات الأوبر » هى كمأة صغار مزغبة كلون التراب ، قاله أبو زيد ، وقال أبو حنيفة الدينورى : بنات أوبر كمأة كأمثال الحصى صغار وهى رديئة الطعم .

الإعراب : « ولقد» الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وهى الواقعة فىجواب القسم، وقد : حرف تحقيق « جنيتك » فعل وفاعل ومفعول أول « أكمؤا » مفعول ثان « وعساقلا » معطوف عليه « ولقد » الواو عاطفة ، واللام واقعة فى جواب القسم ، وقد : حرف تحقيق « نهيتك » فعل وفاعل ومفعول « عن » حرف جر « بنات » مجرور به ، وهو مضاف و « الأوبر » مضاف إليه .

=

وقوله :

٦٣ — * صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو *

= الشاهد فيه : قوله « بنات الأوبر » حيث زاد « أل » فى العلم مضطرا ؛ لأن « بنات أوبر » علم على نوع من الكمأة ردىء ، والعلم لا تدخله « أل » ؛ فراراً من اجتماع معرفين العلمية وأل ، فزادها هنا ضرورة . قال الأصمعى : « وأما قول الشاعر :

* وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ *

فإنه زاد الألف واللام للضرورة ، كقول الراجز :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ لَدَى قُصُورِهَا

وقال الآخر :

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِى مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرَّكَائِبِ

وقال : وقد يجوز أن أوبر نكرة فعرفه باللام ، كما حكى سيبويه أن عرسا من ابن عرس قد نكره بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل » اهـ .

ومما بيناه لك تعلم أن « بنات أوبر » وضع علما على هذا النوع من الكمأة ، بجمع لفظ بنت ، كما أن « بنت أوبر » وضع بوضع آخر علما عليه ، فلا يقال : إن العلم هو « بنت أوبر » وإنه لما جمعه على « بنات أوبر » كان لابد له من قصد تنكيره فاقترانه بال بعد الجمع لازم ، كما تقول فى تثنية محمد : المحمدان ، وفى جمعه : المحمدون

٦٣ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا *

والبيت لرشيد بن شهاب اليشكرى ، وزعم التوزى ـ نقلا عن بعضهم ـ أنه مصنوع لا يحتج به ، وليس كذلك .

اللغة : «رأيتك» الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكرى ، وهو المذكور فى آخر البيت «وجوهنا» أراد بالوجوه ذواتهم ، ويروى «لما أن عرفت جلادنا» أى: ثباتنا فى الحرب وشدة وقع سيوفنا « صددت » أعرضت ونأيت « طبت النفس » يريد أنك رضيت « عمرو » كان صديقا حميما لقيس ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه . =

لأن « بنات أوبر » عَلَم ، و « النفس » تمييز ، فلا يَقْبَلَان التعريفَ ، ويلتحق بذلك ما زِيدَ شذوذاً نحو « أُدْخُلُوا الأوَّلَ فَالأوَّلَ(١) » .

= المعنى : يندد بقيس؛ لأنه فر عن صديقه لما رأى وقع أسيافهم، ورضى من الغنيمة بالإياب

الإعراب : « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول ، وليس بحاجة لمفعول ثان لأن « رأى » هنا بصرية « لما » ظرفية بمعنى حين تتعلق برأى « أن » زائدة « عرفت » فعل وفاعل « وجوهنا » وجوه : مفعول به لعرف ، ووجوه مضاف والضمير مضاف إليه « صددت » فعل وفاعل وهو جواب « لما » و « طبت » فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة صددت « النفس » تمييز « ياقيس» يا : حرف نداء ، قيس : منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين العامل ومعموله « عن عمرو » متعلق بصددت ، أو بطبت على أنه ضمنه معنى تسليت .

الشاهد فيه : قوله « طبت النفس » حيث أدخل الألف واللام على التمييز ـ الذى يجب له التنكير ـ ضرورة ، وذلك إنما هو فى اعتبار البصريين ، وقد ذكر النحاة أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز ، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة وأن يكون نكرة ، وعلى ذلك لا تكون « أل » فى هذا الشاهد زائدة ، بل تكون معرفة ، لكن كلام المؤلف وغيره يقتفى ما يقوله البصريون .

ومن العلماء من قال : « النفس » مفعول به لصددت ، وتمييز طبت محذوف ، والتقدير على هذا : صددت النفس وطبت نفسا ياقيس عن عمرو ؛ وعلى هذا لا يكون فى البيت شاهد ، ولكن فى هذا التقدير من التكلف ما لا يخفى .

(١) لا شك أن قصد المتكلم بهذا المثال أن يدخل الأول فى علم المخاطبين ثم الأول الذى يليه فى علمهم أيضا ، وعلى هذا تكون ال فى « الأول » للعهد الذهنى ، وليست زائدة ، لأنها لوكانت زائدة لم تدل على المعنى المراد ، لأن الحرف الزائد لامعنى له ، ثم اعلم أنهم لما أعربوا « الأول » حالا وقد قرروا أن الحال لا يكون إلا نكرة لم يستطيعوا أن يدعوا زيادة ال بمعنى عدم دلالتها على التعريف ؛ لأن هذا المعنى لايمكن تركه ، ولذلك قالوا : إن هذه المعرفة بتأويل اسم منكر يدل على المعنى المراد ـ وهو « مترتبين » ثم اعلم أن الصواب هو أن الحال مجموع اللفظين « الأول فالأول »وإن كان ثانيهما معطوفا فى اللفظ على أولهما .

وإما مُجَوِّزَةٌ لِلَمْحِ الأصل ، وذلك أن العَلَمَ المنقول مما يقبل « أل » قد يُلْمَحُ أَصْلُهُ فتدخل عليه أل ، وأكثر وقوع ذلك فى المنقول عن صِفَةٍ كحارثٍ وقاسمٍ وحَسَنٍ وحُسَيْنٍ وعَبَّاس وضَحَّاك ، وقد يَقَعُ فى(١) المنقول عن مصدر كفَضْل ، أو اسم عَيْنٍ كنُعْمان(٢) فإنه فى الأصل اسمٌ للدَّمِ ، والبابُ كلُّه سماعىٌّ ، فلا يجوز فى نحو مُحَمَّد وصالح ومَعْرُوف ، ولم تَقَعْ فى نحو « يزيد » و « يَشْكُر » لأن أصله الفعل وهو لا يقبل أل ، وأما قوله :

* رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً *(٣)

فضرورة سَهَّلهَا تَقَدُّم ذكر الوليد .

* * *

(١) ظاهر عبارة المؤلف أن المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين فى درجة واحدة ، فإنه جمع بينهما ، ولكن ابن مالك قد صرح بأن المنقول عن اسم عين فى درجة متأخرة عن المنقول عن المصدر ، وهما جميعا يقعان مرتبين بعد درجة المنقول عن الصفة ، قال «وأكثر وقوعها على منقول من صفة ، ويليه دخولها على منقول من مصدر ، ويليه دخولها على منقول من اسم عين » ﻫ .

(٢) تجد العلماء تارة يمثلون بالنعمان للعلم الذى قارنت ال وضعه فتكون لازمة ، وتارة يمثلون به للعلم الذى زيدت فيه ال للمح الأصل فتكون غير لازمة ، والخطب فى ذلك سهل ، لأنا نزعم أن العرب سموا « النعمان » مصاحبا لأل ، وسموا « نعمان » غير مقترن بال ، فتمثيل كل جماعة باعتبار ، ومن تسميتهم بالمجرد قول الشاعر :

أَيَا جَبَلَىْ نُعْمَانَ بِاللهِ خَلِّيَا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصْ إِلَىَّ نَسِيمُهَا

وقول الآخر :

زِيَادَتَنَا نُعْمَانُ لاَ تَحْبِسَنَّهَا تَقِ اللهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِى تَتْلُو

(٣) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ *

وقد تقدم ذكر هذا البيت مشروحا الشرح الوافى مع بيان مكان الاستشهاد منه ، فلا حاجة بنا إلى إعادة شىء من القول عليه هنا (وهو الشاهد رقم ١٩) .

فصل : من المُعَرَّفِ بالإضافة أو الأداة ما غَلَبَ على بعض مَنْ يستحقُّه حتى التَحَقَ بالأعلام ؛ فالأول كابن عباس ، وابن عُمَرَ بن الخطاب ، وابن عَمْرو بن العاص ، وابن مسعود ، غَلَبَتْ على العَبَادلة(١) دون مَنْ عداهم من إخوتهم ، والثانى كالنَّجْم للثُّرَيَّا ، والعَقَبَة والبيت والمدينة والأعشى ، و « أل » هذه زائدة لازمة ، إلا فى نداء أو إضافة فيجب حذفها ، نحو « يَا أَعْشَى بَاهِلَةَ » ، و « أَعْشَى تَغْلِبَ » وقد يحذف فى غير ذلك ، سمع « هٰذَا عَيُّوقٌ طَالِعاً » ، و « هٰذَا يَوْمُ اثْنَيْنِ مُبَارَكاً فِيهِ »(٢) .

* * *

هذا باب المبتدأ والخبر

المبتدأ : اسمٌ أو بمنزلته ، مُجَرَّدٌ عن العوامل اللفظية أو بمنزلته ، مُخْبَرٌ عنه ، أو وصفٌ رافعٌ لمُكْتَفًى به .

فالاسمُ نحوُ « اللهُ رَبُّنَا » و « مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا » والذى بمنزلته نحو (وَأَنْ

---

(١) العبادلة : جمع عبدل — بزنة جعفر — نحتوه من « عبد الله » كما قالوا : بسملة ، وطلبقة ، وحمدلة ، وعبشم ، وعبقس ، وعبدر ، وهكذا ، ومن العلماء من زعم أن الصواب هو وضع « ابن الزبير » فى مكان « ابن مسعود » لأن عبد الله بن مسعود مات قبل أن يطلق لفظ « العبادلة » على هؤلاء ، ولكن المؤلف لايقصد هذا، وإنما يقصد أن لفظ « ابن عمر » غلب على عبد الله بن عمر من بين إخونه ، ولفظ « ابن مسعود » غلب على عبد الله بن مسعود من بين إخونه ، وهلم جرا ، وآية أنه يريد ذلك أن كلامه فى المعرف بالإضافة ، فأما لفظ العبادلة فقد جمع به « عبد الله » على طريق النحت .

(٢) الدليل على أن « يوم اثنين » علم أن الحال قد جاءت منه ، ولو كان نكرة كما يقول المبرد لرفعوا فى هذا المثال الوصف ليكون نعتاله ، فإذا قالوا « يوم الاثنين » مقترنا بال ، فقد توهموا فيه الوصفية فزادوا أل للمح الوصف كما زادوها فى الحارث .

تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)(١)، و (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ)(٢)، و « تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »(٣) .

---

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٦ من سورة البقرة .

(٣) اعلم أن ههنا أربعة أمور .

(الأول) أن المراد بالاسم المؤول بالصريح المصدر الذى ينسبك من الفعل والحرف المصدرى ، سواء أكان الحرف السابك هو « ما » المصدرية نحو « مافعلت حسن » ونحو « ماتفعل مرضى عنه » أم كان الحرف المصدرى هو «أن» نحو قول العرب «أن ترد الماء بماء أكيس » ونحو قوله تعالى : (وأن تصوموا خير لكم) أم كان الحرف المصدرى هو همزة التسوية بعد لفظ سواء ، نحو « سواء علينا أقمت أم قعدت » ونحو قوله تعالى : (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) ونحو قوله جلت كلمته : (سواء علينا أوعظت أم لم تكن من الواعظين) .

وقد اختلف العلماء فى إعراب هاتين الآيتين ونحوها ، فالجمهور على أن «سواء» خبر مقدم ، والمصدر المتصيد من الفعل الذى يليه مبتدأ مؤخر ، والمصدر المتصيد من الفعل التالى لأم معطوف على المصدر الأول ، وتقدير الكلام على هذا : إنذارك وعدم إنذارك سواء عليهم ، ووعظك وعدم وعظك سواء عليهم ، فإن قلت : فإن «سواء» مفرد ، وقد أخبر به عن اثنين ، فالجواب أن أصل هذا اللفظ الذى هو «سواء» مصدر ، والمصدر يخبر به عن الواحد والاثنين والجمع ، وقد اعترض أبو على الفارسى هذا الإعراب بأن « سواء » على هذا الإعراب واقع فى حيز الاستفهام ، وما يقع فى حيز الاستفهام لايتقدم عليه ، وأجيب بأن ما فى حيز الاستفهام لايتقدم عليه إذا كان الاستفهام حقيقيا ، والاستفهام هنا ليس على حقيقته لأن المراد بالكلام الخبر ، وقد أعرب قوم « سواء » على أنه خبر « إن » فى صدر الآية ، والمصدر الذى يتصيد من الفعل بعده فاعل بسواء ويفسرونه بوصف ، وكأنه قيل : إن الذين كفروا مستو عليهم إنذارك وعدم إنذارك ، وأعرب فريق ثالث « سواء » على أنه مبتدأ ، وهو نكرة تعلق بها الجار والمجرور الذى يليها فتخصصت به ، وخبره المصدر المتصيد من الفعل الذى يليه ، وهذا أضعف وجوه الإعراب فى هذا الأسلوب . =

. . . .

= (الأمر الثانى) أن رأس هذه الحروف وأمها وأكثرها تصرفا فى الكلام هو « أن » ولذلك لا يقدر سواه إذا لم يوجد فى الكلام حرف سابك ، وهو — مع هذه المنزلة — ضعيف العمل ، ولذا إذا حذف لم يبق عمله — وهو النصب — فى الفعل . بل ينبغى أن يزول عمله ويرتفع الفعل . إلا فى المواضع التى تذكر فى باب نواصب الفعل المضارع ، فإن وجود حرف كحتى ولام الجحود وكى التعليلية والفاء والواو يهون من أمر عمل « أن » محذوفا ، على أن عمل « أن » نفسها فى هذه المواضع مختلف فيه ، ومن النحاة من يجعل العمل لنفس الحروف الموجودة تمشيا مع قاعدة أن العامل الضعيف لا يعمل محذوفا .

(الأمر الثالث) أن هذا المثل — وهو قولهم « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » يروى على ثلاثة أوجه : أولها « لأن تسمع بالمعيدى خير » بلام الابتداء وأن المصدرية وهذه الرواية لا إشكال فيها ، وذلك لأن المبتدأ فيها مصدر منسبك بواسطة حرف موجود فى الكلام . وثانيها « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » بنصب الفعل المضارع مع حذف أن ، وفى هذه الرواية شذوذ من جهة حذف الحرف المصدرى الضعيف وبقاء عمله ، وثالثها « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » برفع المضارع — وهو تسمع — بعد حذف أن ، وقد جاءت هذه الرواية على الأصل فى حذف الحرف المصدرى مع زوال عمله . وقد اختلفت كلمة العلماء فى توجيهها ، فذهب أكثرهم إلى أن الحرف المصدرى مقدر لسبك الفعل بالمصدر حتى يقع مبتدأ ، لأن المبتدأ لا يكون إلا اسما ، وذهب قوم إلى أن الفعل إذا أريد به مجرد الحدث صح أن يسند إليه ويضاف إليه ، ولا حاجة عند هؤلاء إلى تقدير الحرف المصدرى ، ويكون من باب استعمال اللفظ فى جزء معناه ، وذلك لأن الفعل يدل على الحدث الذى هو مدلول المصدر وعلى الزمان ، وقد جرد ههنا من الدلالة على الزمان ، واقتصر فيه على الجزء الأول الذى هو الحدث .

(الأمر الرابع) أن هذا مثل من أمثال العرب يضرب لمن يكون خبره والحديث عنه أفضل من مرآه ونظره ، وأول من قاله هو المنذر بن ماء السماء ، وانظر حديثه فى الجزء الأول من مجمع الأمثال للميدانى (رقم ٦٥٥ فى ١/١٢٩ بتحقيقنا) .

والمجرد كما مثلنا، والذى بمنزلة المجرد، نحو (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ)(١)، و « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » لأن وجود الزائد كلا وُجُودٍ، ومنه عند سيبويه (بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ)(٢)، وعند بعضهم « وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ »(٣).

---

(١) من الآية ٣ من سورة فاطر، و « خالق » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، و « غير الله » نعت لخالق، وقد علمت أن كلمة « غير » متوغلة فى الإبهام فلا تتعرف بالإضافة فلهذا وقعت صفة للنكرة، وجملة « يرزقكم » صفة ثانية، وليست خبرا للمبتدأ لأن الإخبار بالفعل عن المبتدأ الواقع بعد هل ضعيف، وخبر المبتدأ محذوف : أى موجود.

(٢) من الآية ٦ من سورة القلم، وقد ذهب سيبويه إلى أن «أيكم» مبتدأ، والباء حرف جر زائد، والذى حمله على ذلك أمران : الأول أن مجىء المصدر على زنة مفعول مما لم يثبت عنده، والثانى أن سياق الآية الكريمة يقتضى أن الاستفهام إنما هو لطلب تعيين الشخص الذى وقعت عليه الفتنة من بين المخاطبين، وإذا بقى المفتون اسم مفعول وكان الاستفهام على المعنى الذى ذكرنا كانت الباء زائدة، وأى : اسم استفهام مبتدأ، والمفتون: خبر المبتدأ. وزعم أبو الحسن الأخفش أن الباء أصلية والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والمفتون: مبتدأ مؤخر، وهو عنده مصدر جاء على زنة اسم المفعول وله نظائر كالميسور والمعسور والمجلود والمحلوف والمعقول بمعنى اليسر والعسر والجلد والحلف والعقل، وعدم ثبوت ذلك عند سيبويه لايدل على عدم وجوده فى كلام العرب، لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ، ومعنى الباء عند أبى الحسن إما السببية وإما الظرفية، وكأنه قد قيل : بسبب أيكم الفتنة ؟ أو قيل : فى أيكم الفتنة .

(٣) هذه قطعة من حديث نبوى روى فى صحيح مسلم من حديث ابن مسعود، وهو بتمامه « يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أحصن للفرج وأغض للبصر، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء » وهذا التخريج الذى أشار المؤلف إليه هو تخريج الأستاذ ابن عصفور، ذهب إلى أن الباء فى قوله صلوات الله عليه « بالصوم » زائدة، والصوم مبتدأ، وعليه : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وكأنه قد قيل : الصوم واجب عليه . وذهب غيره إلا أن =

وَالوَصْفُ نحو « أَقَائِمٌ هٰذَانِ » ، وَخَرَجَ نحوُ « نَزَالِ » فإنه لا مُخْبَرٌ عنه ولا وَصْفٌ ، ونحوُ « أَقَائِمٌ أَبَوَاهُ زَيْدٌ » فإن المرفوع بالوصف غيرُ مُكْتَفًى بِهِ ، فزيدٌ : مبتدأ ، وَالوَصْفُ خبرٌ .

ولا بُدَّ للوصف المذكور من تَقَدُّم نَفْيٍ أو استفهام(1)، نحو :

= « عليه » اسم فعل أمر ، ومعناه ليلزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، و« بالصوم » مفعول به زادت معه الباء ، وهو حسن من جهة المعنى ، ولكنه ضعيف من جهة الصناعة ، وذلك لأن الأصل فى فعل الأمر أن يكون المخاطب لا للغائب ، ولأن زيادة الباء مع المفعول غير ثابتة فى غير هذا الموضع حتى نحمل عليها ما هنا .

(1) ههنا أمران أريد أن أنبهك إليهما :

الأول : هل تقدم النفى أو الاستفهام شرط عند البصريين فى عمل اسم الفاعل ونحوه النصب فى مفعول به نحو « أضارب زيد عمرا » ـ وأنت خبير أنه يعمل النصب إذا كان مجردا من أل متى كان المقصود به الحال أو الاستقبال ، ولا يعمله متى كان المقصود به الماضى ـ أم أن هذا شرط فى أن يكتفى الوصف بالمرفوع عن الخبر ! والذى تحصل لنا من كلام النحاة أن منهم من ذهب إلى أن تقدم النفى أو الاستفهام شرط فى عمله النصب ، فأما الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر فليس ذلك شرطا فيه ، ومنهم من ذهب إلى أن هذا شرط فى الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر كما أنه شرط فى عمل النصب ، وكلام المؤلف هنا ككلام الناظم يدل على هذا المذهب .

والأمر الثانى: أنه لافرق فى النفى بين أن يكون بالحرف نحو «ما قائم الزيدان » أو بالفعل نحو « ليس قائم الزيدان » فليس : فعل ماض ناقص ، وقائم : اسمه ، والزيدان : فاعل بقائم أغنى عن خبر ليس ، أو بالاسم نحو « غير قائم الزيدان » فغير : مبتدأ ، وقائم : مضاف إليه ، والزيدان : فاعل بقائم أغنى عن خبر غير ، كما أنه لافرق فى الاستفهام بين أن يكون بالحرف نحو « أقائم الزيدان » ومنه الشاهد ٦٥ والاستفهام بالاسم نحو « كيف جالس العمران » فكيف اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل نصب حال ، وجالس : مبتدأ ، والعمران : فاعل سد مسد الخبر .

٦٤ — * خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا *

---

٦٤ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ *

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « واف » اسم فاعل من « وفى » بتخفيف الفاء — إذا أكمل ، وتقول : وفى فلان الكيل والوزن ، إذا أكمله ولم ينقص منه شيئا ، وتقول : وفى فلان بوعده ووفى وعده إذا أنجزه ولم يخلف ، فكأنه أكمل ما حدث به أولا « عهدى » العهد بين الرجلين : توثق ما بينهما من آصرة . وفى الأساس : عهد إليه — وبابه فهم — واستعهد منه ، إذا وصاه وشرط عليه « أقاطع » أهجر .

المعنى : يقول لصديقيه : إنكما إذا لم تكونا لى على من أعاديه ، وإذا لم تقاطعا من أقاطع من الناس من أجلى ، فإنكما لم تفيا بما بيننا من عهد الصداقة والوداد .

الإعراب : « خليلى » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء المفتوح ماقبلها تحقيقا والمكسور ما بعدها تقديرا لأنه مثنى ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ما» حرف نفى «واف» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين «بعهدى» الجار والمجرور متعلق بواف ، وعهد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أنتما» فاعل بواف ، سد مسد الخبر «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «لم» حرف نفى وجزم وقلب « تكونا » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين اسمه «لى» جار ومجرور متعلق بتكونا « على » حرف جر «من» اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكونا الناقص « أقاطع » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله لامحل لها من الإعراب صلة من المجرورة محلا بعلى ، والعائد من جملة الصلة إلى الموصول محذوف ، وتقدير الكلام : إذا لم تكونا لى على الذى أقاطعه ، وجملة تكونا واسمه وخبره فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا لم تكونا على من أقاطع فما واف بعهدى أنتما . =

ونحو :

٦٥ — * أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا *

= الشاهد فيه : قوله « ما واف .. .. أنتما » والنحاة يستشهدون بهذه العبارة على شيئين :

أولهما أن فاعل الوصف الواقع مبتدأ بعد حرف النفى قد سد مسد خبره.والوصف هنا قوله «واف» فإنه اسم فاعل من وفى على ما عرفت فى لغة البيت ، وفاعله هو « أنتما » وقد وقع هذا الوصف بعد « ما » النافية ، وهذا هو الذى أراده المؤلف بالإتيان ببيت الشاهد .

وثانيهما أن الضمير البارز فى هذا الموضع كالاسم الظاهر ، يجوز أن يقع كل واحد منهما فاعلا مغنيا عن خبر الوصف الواقع مبتدأ ، وقدمنع جماعة من النحاةوقوعالضمير البارز فاعلا مغنيا عن الخبر ، والتزموا فى كل ما ظاهره وقوع ذلك أن يكون الوصف خبراً مقدما والضمير البارز مبتدأ مؤخراً ، وهذا الشاهد يرد عليهم أوضح الرد ؛ فإنه لا يجوز فيه أن يكون «واف» خبرا مقدما ، و«أنتما» مبتدأ مؤخرا ، لأن « واف » مفرد ، و « أنتما » دال على المثنى ، ولا يجوز الإخبار بالمفرد عن المثنى ، وإذا لم يجز فيه هذا الوجه من الإعراب تعين أن يكون «واف» مبتدأ و «أنتما» فاعلا سد مسد خبره ، لأنه ليس لنا إلا وجهان ، وقد بطل أحدهما فتعين الآخر .

٦٥ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا *

ولم أعثر — رغم طول البحث — على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « قاطن » اسم فاعل من قطن فلان بالمكان — من باب قعد — إذا أقام فيه « ظعنا » هو بفتح العين — الاسم من ظعن — وبابه نفع — ومعناه ارتحل ، والظعن — بسكون العين — مصدر ذلك الفعل — ويقال : الساكن والمتحرك كلاهما مصدر ، ويجوز أن يكون أصله السكون وفتحت العين لأنها حرف حلق كما يقولون : البحر ، والشعر ، بفتح الوسط وأصله السكون .

=

خلافاً للأخفش والكوفيين(١)، ولا حُجَّةَ لهم في نحو :

٦٦ — * خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِياً *

= المعنى : يستفسر عن قوم سلمى التي يحبها ، أهم باقون على ما كان يعهدهم في مكانهم أم اعتزموا أن يرحلوا عنه ويفارقوه ؟ فإن كانوا قد نووا الرحيل فما أعجب عيش الذي يبقى بعدهم ولا يلحق بهم !

الإعراب : « أقاطن » الهمزة للاستفهام ، قاطن : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « قوم » فاعل بقاطن سد مسد الخبر ، وقوم مضاف و « سلمى » مضاف إليه « أم » حرف عطف « نووا » فعل وفاعل « ظعنا » مفعول به لنوى « إن » حرف شرط جازم « يظعنوا » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعة فاعله « فعجيب » الفاء واقعة في جواب الشرط ، عجيب : خبر مقدم «عيش» مبتدأ مؤخر ، وعيش مضاف و «من» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «قطنا» قطن : فعل ماض ، والألف فيه للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « أقاطن قوم سلمى » فإن قوله « قاطن » وصف لكونه اسم فاعل على ما عرفت في لغة البيت ، وقد وقع هذا الوصف مبتدأ ،وجاء بعده اسم مرفوع على أنه فاعل بهذا الوصف ، ولا يصلح أن يكون الوصف خبرا مقدما و «قوم سلمى» مبتدأ مؤخرا ؛ لأن « قوم سلمى » دال على معنى الجمع بسبب كونه اسم جمع ، و « قاطن » مفرد،ولا يكون المفرد خبراً عن الجمع ولا عما يدل عليه . وقد سبق هذا الوصف بهمزة الاستفهام ، فدل ذلك على أن الوصف الواقع لمبتدأ يجوز أن يكتفي بمرفوعه عن الخبر إذا سبقته أداة استفهام.

(١) ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه يجوز أن يرفع الوصف فاعلا أو نائب فاعل مكتفى به ، وإن لم يعتمد هذا الوصف على نفي أو استفهام ، وعبارة الناظم في الألفية تدل على موافقة هذا المذهب،حيث يقول*وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد* فكان يجب على المؤلف أن يشير إلى موافقة الناظم للأخفش والكوفيين .

٦٦ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله : =

. . . .

* مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ *

والبيت ينسب إلى رجل طائى ، ولم يعين أحد اسمه فيما بين أيدينا من المراجع .

اللغة : « خبير » من الخبرة ، وهى العلم بالشىء « بنو لهب » جماعة من بنى نصر ابن الأزد يقال : إنهم أزجر قوم وأعيفهم وأعرفهم بما تدور عليه حركات الطير .

المعنى : إن بنى لهب عالمون بالزجر والعيافة ، فإذا قال أحدهم كلاما فاستمع له ولا تلغ مايذكره لك إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه .

الإعراب : « خبير » مبتدأ ، والذى سوغ الابتداء به ـ مع كونه نكرة ـ أنه عامل فيما بعده « بنو » فاعل سد مسد الخبر ، وبنو مضاف ، و « لهب » مضاف إليه « فلا » الفاء عاطفة ، لا : ناهية « تك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلا ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ملغيا » خبره ، وهو اسم فاعل فيحتاج إلى فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه «مقالة» مفعول به لملغ « لهبى » مضاف إليه « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان ، ويجوز أن يكون مضمنا معنى الشرط « الطير » فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، والتقدير : إذا مرت الطير ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافة «إذا» إليها ، وهى الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا مرت الطير فلا تك ملغيا ـ إلخ « مرت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على « الطير » والجملة لامحل لها من الإعراب مفسرة .

الشاهد فيه : قوله «خبير بنو لهب» حيث استغنى بفاعل خبير عن خبر المبتدأ ، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفى ولا استفهام ، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت ، ومن ثم لم يشترطوا تقدم النفى أو نحوه على الوصف .

ويرى البصريون ـ ماعدا الأخفش ـ أن قوله « خبير » خبر مقدم ، وقوله « بنو » مبتدأ مؤخر . وهذا هو الراجح الذى نصره العلماء كافة ، فإن زعم أحد أنه يلزم على هذا محظور ، وسببه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين : إفرادا ، وتثنية ، وجمعا ، وهنا لانطابق بينهما ؛ لأن « خبير » مفرد و « بنو لهب » جمع ، فلزم على توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد ، فالجواب على هذا أيسر مما تظن ؛ فإن =

خلافاً للناظم وابنه ؛ لجواز كون الوصف خبراً مقدماً ، وإنما صحّ الإخبار به عن الجمع لأنه على فَعِيل ، فهو على حد (وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ)(١).

وإذا لم يُطابق الوصف ما بعده تَعَيَّنَتِ ابتدائيَّتُه ، نحو « أَقَائِمٌ أَخَوَاكَ » وإن طَابَقَهُ فى غير الإفراد تَعَيَّنَتْ خبريَّتُهُ ، نحو « أَقَائِمَانِ أَخَوَاكَ » ، و « أَقَائِمُونَ إِخْوَتُكَ » وإن طَابَقَهُ فى الإفراد احْتَمَلَهُمَا ، نحو « أَقَائِمٌ أَخُوكَ »(٢).

= «خبير» فى هذا البيت يستوى فيه المذكر والمؤنث ، والمفرد والمثنى والجمع ، بسبب أنه على زنة المصدر مثل الذميل والصهيل ، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، تقول : محمد عدل ، والمحمدان عدل، والمحمدون عدل ، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيء الذى على زنة شيء حكم ذلك الشيء ، وقد وردت صيغة فعيل مخبرا بها عن الجماعة ، والدليل على أنه كما ذكرنا وروده خبراً ظاهراً عن الجمع فى نحو قوله تعالى : (والملائكة بعد ذلك ظهير) وقول الشاعر :

* هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِى لَمْ يَشِبِ *

وإذا علمت هذا أدركت أن الغرض هو إبطال حجة الكوفيين والأخفش بأن هذا الدليل الذى استدلوا به قد تطرق إليه الاحتمال ، ومتى تطرق الاحتمال للدليل سقط الاستدلال به .

(١) من الآية ٤ من سورة التحريم ، وانظر توجيه هذه الآية فى شرح الشاهد السابق .

(٢) من هذا الكلام يتبين لك أن للوصف مع مرفوعه ثلاثة أحوال :

الحالة الأولى أن يتعين فيه كون الوصف خبرا مقدما والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرا .وذلك إذا كان الوصف والمرفوع مثنيين نحو « أقائمان الزيدان » أو مجموعين نحو «أقائمون الزيدون»وإنما لم يجز فى هاتين الحالتين كون الوصف مبتدأ والمرفوع فاعلا أغنى عن الخبر لأن العامل فى الفاعل لاتتصل به علامة تثنية ولا علامة جمع على الفصيح من لغات العرب ، فإن جريت على غير الفصيح ــ وهو المعروف بلغة « أكلونى البراغيث » ــ جاز ذلك =

وارتفاعُ المبتدأ بالابتداء ، وهو التجرُّد للإسناد ، وارتفاع الخبر بالمبتدأ ، لا بالابتداء ، ولا بهما ، وعن الكوفيين أنهما تَرَافَعَا[1] .

* * *

فصل : والخبرُ الجزء الذى حَصَلَتْ به الفائدة مع مبتدإ غير الوصف المذكور ، فخرج فاعلُ الفعل ، فإنه ليس مع المبتدأ ، وفاعلُ الوَصْفِ .

وهو : إما مفرد ، وإما جملة . والمفرد : إما جامد فلا يتحمَّلُ ضمير المبتدأ ، نحو « هٰذَا زَيْدٌ » إلا إنْ أُوِّل بالمشتق ، نحو « زَيْدٌ أَسَدٌ » إذا أُرِيدَ به شُجَاع ، وإما مشتق فيتحمل ضميرَهُ ، نحو « زيد قائم » إلا إنْ رفع الظَّاهِرَ ، نحو « زيد قائم أَبُوَاهُ » ويبرز الضميرُ المتحمَّلُ إذا جَرَى الوَصْفُ على غيرِ مَنْ هو له ، سواء أَلْبَسَ ، نحو « غُلاَمُ زَيْدٍ ضَارِبُهُ هُوَ » إذا كانت الهاء للغلام ، أم لم يُلْبِسْ ، نحو « غُلاَمُ هِنْدٍ ضَارِبَتُهُ هِيَ » ، وَالكُوفِيُّ إنما

= الحالة الثانية : أن يتعين جعل الوصف مبتدأ والمرفوع فاعلا ، وذلك إذا كان الوصف مفردا والمرفوع مثنى نحو « أقائم الزيدان » أو جمعا نحو « أقائم الزيدون » وإنما لم يجعل الوصف خبرا والمرفوع مبتدأ مؤخرا فى هاتين الصورتين لأنه لايجوز الإخبار بالمفرد المقابل للتثنية والجمع عن المثنى أو المجموع ،

والحالة الثالثة: أن يجوز الأمران، وذلك فى صورة واحدة وهى أن يكون الوصف مفردا والمرفوع مفردا أيضاً .

(١) الذى ذهب إلى أن المبتدأ هو الذى رفع الخبر هو سيبويه شيخ النحاة، وجرى عليه ابن مالك ، وتبعه المؤلف ، ووجه هذا أن المبتدأ طالب للخبر طلبا لازما لكونه لايؤدى معنى يحسن السكوت عليه بدونه ، وذهب ابن السراج إلى أن المبتدأ والخبر جميعاً مرفوعان بالابتداء ، وصحح أبو البقاء هذا المذهب ، من جهة أن الابتداء مقتض للمبتدأ وللخبر ، وقد رفع المبتدأ فيجب أن يرفع الخبر ، لأنهما منه بمنزلة سواء ، وذهب قوم من البصريين أيضاً إلى أن الابتداء وحده لا يقوى على العمل فى الخبر وقد عمل فى المبتدأ ؛ فيجب أن يكون العامل فى الخبر هو مجموع الابتداء والمبتدأ ؛ لأن الابتداء عامل ضعيف بسبب كونه معنويا ، والعامل الضعيف لايقوى على العمل فى شيئين ، فضم إليه المبتدأ فى العمل فى الخبر ليقوى به .

يلتزم الإبراز عند الإلباس[1]، تمسكا بنحو قوله :

---

(١) كلام المؤلف هنا تبعاً لابن مالك في الوصف الذي يقع خبرا ، وقد تسأل عن الفعل الماضي أو المضارع إذا وقع أحدهما خبرا ، فهل يجري فيه هذا الكلام فيقال : إذا جرى على من هو له تحمل ضميرا مستترا ، وإذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير ، أم لا يقال شيء من ذلك ؟

والجواب عن ذلك أن نقول لك : إن ابن مالك زعم أن هذا الكلام خاص بالوصف ولا يجري نظيره في الفعل ماضيا أو مضارعا ؛ لأن الوصف هو الذي يتوقع فيه الإلباس وأما الفعل فلا يتوقع معه الإلباس ، وبيان ذلك أنك إذا قلت « زيد عمرو مكرمه » كان في « مكرمه » ضميران أحدهما مرفوع مستتر والآخر منصوب بارز وهو الهاء، ويحتمل أن يكون العائد إلى زيد هو الضمير المرفوع فيكون زيد مكرما لعمرو، ويحتمل أن يكون العائد إلى زيد هو المنصوب البارز فيكون عمرو هو الذي أكرم زيدا ، أما الفعل الماضي فإن استعملته خبرا فإن ضمائر الرفع التي تلحقه تميز لك الأمر تمييزا لا يدع مجالا للتردد في المعنى؛ فأنت تقول : زيد أكرمته، وزيد أكرماه ، وزيد هند أكرمته ، وفي المضارع حروف المضارعة في أوله تكشف أمره، نحو زيد أكرمه، وزيد يكرمه عمرو، وزيد نكرمه ، وزيد تكرمه هند .

ونحن نرى أن في هذا الكلام قصورا ، وذلك لأن للفعل ــ ماضيا أو مضارعا ــ صورا لا يحدث فيها إلباس كالأمثلة التي ذكرها ابن مالك ، وله صور يقع فيها إلباس كما لو قلت « زيد عمرو أكرمه » أو قلت « زيد عمرو يكرمه » فإن في الفعل الماضي في المثال الأول وفي الفعل المضارع في المثال الثاني ضميرين أحدهما مرفوع مستتر والثاني منصوب بارز ، وكل من الضميرين يحتمل أن يعود إلى الاسم الأول فيعود الثاني إلى الاسم الثاني ، فيقع اللبس ، فالصواب إذن أن نقول : إن الوصف والفعل يستويان في توقع الإلباس عند عدم القرينة ، وإلى عدم الإلباس عند وجود القرينة ، ومن القرائن أحيانا حروف المضارعة وضمائر الرفع البارزة، كما أن من القرائن مع الوصف تاء التأنيث في نحو « زيد هند ضاربته » وهاء الغائب في نحو « زيد هند ضاربها » وألف الاثنين في نحو « زيد العمران ضارباه » وواو الجماعة في نحو « زيد البكرون ضاربوه » فافهم ذلك ، ولا تكن أسير التقليد .

٦٧ — * قَوْمِي ذُرَا المَجْدِ بَانُوهَا . . . *

٦٧ — هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه هكذا :

قَوْمِي ذُرَا المَجْدِ بَانُوهَا ، وَقَدْ عَلِمَتْ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانُ

اللغة : « ذرا » بضم الذال — جمع ذروة ، وهى من كل شىء أعلاه « المجد » الكرم « بانوها » جعله العينى فعلا ماضيا بمعنى زادوا عليها وتميزوا عنها ، ويحتمل أن يكون جمع « بان » جمعا سالما — مثل قاض وقاضون وغاز وغازون — وحذفت النون للاضافة كما حذفت فى قولك « قاضو المدينة ومفتوها » « كنه » كنه كل شىء : غايته ونهايته .

الإعراب : « قومى » قوم : مبتدأ أول ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ذرا » مبتدأ ثان ، وذرا مضاف و « المجد » مضاف إليه « بانوها » بانوا : خبر المبتدأ الثانى . والضمير مضاف إليه ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول « قد » حرف تحقيق « علمت » علم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بكنه » جار ومجرور متعلق بعلمت ، وكنه مضاف ، واسم الإشارة فى « ذلك » مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « عدنان » فاعل علمت « وقحطان » معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « قومى ذرا المجد بانوها » حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقا ولم يبرز الضمير ، مع أن المشتق غير جار على مبتدئه فى المعنى ، ولو أبرز الضمير لقال : « قومى ذرا المجد بانوها هم » وإنما لم يبرز الضمير ارتكانا على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع من غير تردد ، فلا لبس فى الكلام بحيث يفهم منه معنى غير الذى يقصد إليه المتكلم ، فإنه لا يمكن أن يتسرب إلى ذهنك أن « ذرا المجد » بانية ؛ ولكنك ستفهم لأول وهلة أن « بانوها » وصف للمبتدأ الأول الذى هو « قومى » ، وهذا الذى يدل عليه هذا البيت — من عدم إبراز الضمير إذا أمن الالتباس ، وقصر وجوب إبرازه على حالة الالتباس — هو مذهب الكوفيين فى الخبر والحال والنعت والصلة ، قالوا فى جميع هذه الأبواب : إذا كان واحد من هذه الأشياء جارياً على غير من هو له ينظر : فإن كان يؤمن اللبس ويمكن تعيين صاحبه من غير إبراز الضمير فلا يجب إبرازه ، وإن كان لا يؤمن اللبس واحتمل عوده على من هو له وعلى غير من هو له وجب إبرازه ، والبيت حجة لهم فى ذلك ، والبصريون يوجبون إبراز الضمير بكل حال ، ويرون مثل هذا =

والجملة إما نفسُ المبتدأ في المعنى ؛ فلا تحتاج إلى رَابِطٍ ، نحو (هُوَ اللهُ أَحَدٌ)(١) إذا قُدِّرَ « هو » ضميرَ شأنٍ ، ونحو (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا)(٢)، ومنه « نُطْقِي اللهُ حَسْبِي » لأن المراد بالنطق المَنْطُوقُ به .

وإما غَيْرُه فلا بُدَّ من احتوائها على معنى المبتدأ الذى هى مَسُوقَة له(٣) ،

= البيت غير موافق للقياس الذى عليه أكثر كلام العرب؛ فهو شاذ. ومنهم من خرج هذا البيت على أن «ذرا المجد» ليس مبتدأ كما أعربه الكوفيون ، بل هو مفعول به لوصف محذوف يدل عليه الوصف المذكور ، و « بانوها » المذكور بعده بدل من الوصف المحذوف، وتقدير الكلام: قومى بانون ذرا المجد بانوها ؛ فالخبر محذوف وهو جار على من هو له ، وفى هذا التخريج من التكلف ما ليس يخفى .

(١) من الآية ١ من سورة الإخلاص .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة الأنبياء .

(٣) يشترط فى الجملة التى تقع خبراً عن المبتدأ ثلاثة شروط :

الأول : أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ ، وقد ذكر المؤلف هـــذا الشرط ، وفصل القول فيه .

والشرط الثانى : ألا تكون الجملة ندائية ؛ فلا يجوز أن تقول : محمد يا أعدل الناس ، على أن تكون جملة « يا أعدل الناس » خبراً عن محمد .

الشرط الثالث : ألا تكون مصدرة بأحد الحروف : لكن . وبل ، وحتى .

وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال جملة الخبر لهذه الشروط الثلاثة ؛ وزاد ثعلب شرطا رابعاً ، وهو ألا تكون جملة الخبر قسمية ، وزاد ابن الأنبارى ألا تكون إنشائية ، والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبرا عن المبتدأ ، كأن تقول : زيد والله إن قصدته ليعطينك ، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقوع الإنشائية خبراً للمبتدأ كأن تقول : زيد اضربه . وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول ؛ فالتقدير عنده فى المثال الذى ذكرناه : زيد مقول فيه اضربه ، تشبيها للخبر بالنعت ، وهو غير لازم عند الجمهور فى الخبر وإن لزم فى النعت، وفرقوا بين الخبر والنعت بأن النعت يقصد منه التمييز فيجب أن يكون معلوما قبل الكلام ، والخبر يقصد منه الحكم فلا يلزم أن يكون معلوما قبل الكلام .

وذلك بأن تشتمل على أسم بمعناه ، وهو إما ضميرُه مذكوراً نحو « زيد قائم أبُوهُ » أو مُقَدَّراً نحو « السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ » أى : منه ، وقراءة ابن عامر (وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى)(١)، أى : وَعَدَهُ ، أو إشارةٌ إليه نحو (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ)(٢) إذا قُدِّر « ذلك » مبتدأ ثانياً ، لا تابعاً للباس . قال الأخفش : أو غيرهما(٣)، نحو (وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ)(٤) ، أو على اسمٍ بلفظه ومعناه ،

(١) من الآية ١٠ من سورة الحديد .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف .

(٣) يريد « أو غير الضمير والإشارة العائدين إلى المبتدأ » وغيرهما هو إعادة المبتدأ بلفظ غير لفظه الأول ، وستعرف ذلك فى الكلام عن الآية الكريمة التالية لهذا الكلام .

(٤) من الآية ١٧٠ من سورة الأعراف .

وقد جعل الأخفش « الذين » مبتدأ ، وجملة « يمسكون بالكتاب » صلة ، وجملة « أقاموا الصلاة » معطوفة على جملة الصلة ، وجملة « إنا لانضيع أجر المصلحين » خبر المبتدأ ، والرابط بين هذه الجملة وبين المبتدأ هو إعادة المبتدأ فيها بلفظ غير لفظه الأول - وهو إعادته بمعناه - وذلك لأن « المصلحين » هم بأعينهم « الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة » فى المعنى ، ورد ذلك بمنع أن يكون « الذين يمسكون » فى موضع رفع على أنه مبتدأ ، بل هو فى موضع جر عطف على « الذين يتقون » فى قوله سبحانه : (والدار الآخرة خير للذين يتقون) ، وعلى تسليم أن يكون « الذين يمسكون بالكتاب » فى موضع رفع مبتدأ فلا نسلم أن خبره جملة « إنا لانضيع أجر المصلحين » بل الخبر محذوف ، وهذا الكلام مسوق للتعليل ، والتقدير : والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة مأجورون لأنا لا نضيع أجر المصلحين ، ولئن سلمنا الابتداء وأن الخبر هو هذه الجملة فلا نسلم أن الرابط هو ماذكر الأخفش من إعادة المبتدأ بمعناه ، بل الرابط أحد شيئين: الأول ضمير محذوف ، والتقدير: إنا لانضيع أجر المصلحين منهم ، =

نحو (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ)(١) ، أو على اسم أعمّ منه ، نحو « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ » وقوله :

٦٨ — * فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرَا *

* * *

= وحذف الرابط المجرور بمن لانزاع في جوازه ، والثانى العموم، وذلك لأن المصلحين أعم من الذين يمسكون بالكتاب ، كما سيذكره المؤلف بعد هذا فى «زيد نعم الرجل» وفى بيت الرماح بن أبرد ، فاحفظ هذا الكلام واحرص عليه والله يوفقك .

(١) الآية ١ من سورة الحاقة .

٦٨ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بكماله :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِى هَلْ إِلَى أُمِّ جَحْدَرٍ سَبِيلٌ ؟ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرَا

وهذا البيت من كلام ابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد ، وميادة أمه ، وهو من شواهد شيخ النحاة سيبويه (١٩٣/١) ، وانظر البيت رابع أربعة أبيات منسوبة لابن ميادة واردة فى زهر الآداب ٧١٧ بتحقيقنا .

اللغة : « ليت شعرى » معنى هذه العبارة ليتنى أعلم ، والشعر هو العلم ، وجمهرة العلماء على أن خبر ليت فى هذا التعبير محذوف وجوبا للتعويض بالاستفهام عنه ، ولهذا لاتراه إلا حيث ترى الاستفهام بعده . وتقدير الكلام عندهم : ليت علمى حاصل ، وذهب ابن الحاجب إلى أن الاستفهام الذى يليه هو الخبر . وليس بسديد «أم جحدر» كنية امرأة « سبيل » طريق .

المعنى : يسأل عما إذا كان من الممكن أن يصل إلى معرفة سبيل يصل منها إلى رؤية أم جحدر ، لأن الشوق إليها قد غلبه على نفسه ، ثم بين أنه لاصبر له على بعادها ولا قدرة له على احتمال نأيها .

الإعراب : «ألا» حرف استفتاح «ليت» حرف تمن ونصب «شعرى» شعر: اسم ليت منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وشعر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وخبر ليت محذوف ، والتقدير : ليت شعرى حاصل « هل » حرف استفهام «إلى» حرف جر « أم » مجرور بإلى ، والجار والمجرور =

فصل : ويقع الخبر ظَرْفاً(١) نحو (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ)(٢) ومجروراً

= متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وأم مضاف و « جحدر » مضاف إليه « سبيل » مبتدأ مؤخر « فأما » حرف شرط وتفصيل « الصبر » مبتدأ « عنها » جار ومجرور متعلق بالصبر « فلا » الفاء واقعة في جواب أما ، ولا : نافية للجنس « صبرا » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : فلا صبر لى ، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الواقع بعد أما .

الشاهد فيه : قوله « أما الصبر فلا صبر» وبهذه العبارة يستشهد النحاة على شيئين:

أولهما: أن المبتدأ الواقع بعد أما يجب أن تقع الفاء الزائدة فى خبره ؛ فإن جاء الخبر غير مقترن بالفاء كما فى قول الشاعر :

فَأَمَّا الصُّدُورُ لاَ صُدُورَ لِجَعْفَرٍ وَلَـكِنَّ أَعْجَازاً شَدِيداً صَرِيرُهَا

كان ذلك شذوذاً لا يقاس عليه .

وثانيهما: أن الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ قد يكون عموم الخبر بحيث يصدق على المبتدأ وغيره ، وبيان ذلك ههنا أن جملة «لاصبر لى» فى محل رفع خبر عن « الصبر » والرابط بينهما هو العموم فى اسم لا ، لأن النكرة الواقعة بعد النفى تفيد العموم ، فقد نفى بجملة «لا» الصبر بجميع أنواعه ، والصبر عنها الواقع مبتدأ بعض أنواع الصبر قال ابن جنى : « الصبر عنها بعض الصبر لاجميعه ، وقوله لاصبر نفى للجنس أجمع ، فدخل الصبر عنها – وهو البعض – فى جملة ما نفى من الجنس » اهـ .

(١) متعلق الظرف والجار والمجرور إما أن يكون عاما وإما أن يكون خاصا ، فإن كان المتعلق خاصا فإما أن تدل عليه قرينة وإما ألا تدل عليه قرينة ، فإن كان المتعلق عاما سمى الظرف مستقرا ، ووجب حذف هذا المتعلق ، وسمى كل من الظرف والجار والمجرور خبرا ، وإن كان المتعلق خاصا سمى الظرف لغوا ، وكان المتعلق هو الخبر ، ثم إن لم تدل قرينة على هذا المتعلق الخاص لم يجز حذفه نحو قولك « زيد مسافر اليوم، وعلى حاضر غدا » وإن دلت عليه قرينة نحو أن يقول لك قائل : متى يسافر أخواك ؟ فتقول : محمد اليوم ، وعلى غدا ، فإن سامع هذين الكلامين يفهم أن المراد محمد مسافر اليوم وعلى مسافر غدا ، وحينئذ يجوز حذف المتعلق ، ومن تقرير المسألة على هذا الوجه تفهم أن الظرف والجار والمجرور لا يقال إنهما خبر إلا أن يكون متعلقهما عاما وأن هذا المتعلق العام واجب الحذف .

(٢) من الآية ٤٢ من سورة الأنفال

نحو (الْحَمْدُ لِلَّهِ)(١) والصحيحُ أن الخبر فى الحقيقة مُتَعَلَّقُهُمَا المحذوف(٢) ، وأن تقديره كائنٌ أو مستقرٌّ ، لا كان أو اسْتَقَرَّ ، وأن الضمير الذى كان فيه انتقل إلى الظرف والجرور كقوله :

٦٩ — * فَإِنَّ فُؤَادِى عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ *

---

(١) من آيات كثيرة منها الآية ١ من سورة الفاتحة .

(٢) فى هذه المسألة أقوال ، الأول : أن الخبر هو نفس الظرف والجار والمجرور وحدهما ، لأنهما يتضمنان معنى صادقا على المبتدأ ، والقول الثانى : أن الخبر هو مجموع الظرف أو الجار والمجرور مع متعلقهما ، والمتعلق جزء من الخبر ، واختارهذا الرأى المحقق الرضى ، والقول الثالث : ما ارتضاه المؤلف هنا وذكر أنه الصحيح ، وحاصله أن الخبر هو المتعلق المحذوف .

٦٩ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِى بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ *

وقد نسب أبو حيان هذا البيت إلى كثير عزة . والصواب أن هذا البيت من قصيدة طويلة لجميل بن عبد الله بن معمر العذرى المعروف بجميل بثينة ، وهذه القصيدة ثابتة فى ديوان جميل وفيها البيت المستشهد به كما هنا ، ومطلعها :

أَهَاجَكَ أَمْ لاَ بِالْمَدَاخِلِ مَرْبَعُ ... وَدَارٌ بِأَجْرَاعِ الْغَدِيرَيْنِ بَلْقَعُ

اللغة : « جثمانى » قال ابن منظور : « الجثمان بمنزلة الجسمان جامع لكل شىء ، تريد به جسمه وألواحه ، ويقال : ما أحسن جثمان الرجل وجسمانه ، تريد ما أحسن جسده » اهـ « بأرض سواكم » يروى بالإضافة وبتنوين أرض ، ووقع فى بعض الروايات « بأرض بعيدة » .

المعنى : يقول لمحبوبته : إن كانت أجسامنا متباعدة وكنت مقيما فى أرض غير أرضكم فإن قلبى مقيم عندك لا يفارق أرضك ما بقى الدهر ، ولا يغادرك ، يعنى أنه مقيم على حبها .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم « يك » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف « جثمانى » اسم يك مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل =

ويخبر بالزمان عن أسماء المعانى(١) نحو « الصَّوْمُ الْيَوْمَ » و « السَّفَرُ

= ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بأرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك ، وأرض مضاف وسوى من « سواكم » مضاف إليه ، وسوى مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « فإن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « فؤادى » اسم إن ، وياء المتكلم مضاف إليه « عندك » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر إن ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه ، وجملة إن واسمها وخبرها فى محل جزم جواب إن الشرطية « الدهر » ظرف زمان متعلق بذلك الخبر المحذوف « أجمع » توكيد للضمير المستكن فى الظرف .

الشاهد فيه : قوله « أجمع » فإنه مرفوع ، بدليل أن أبيات القصيدة كلها مرفوعة كما رأيت فى المطلع الذى رويناه لك ، وهو من ألفاظ التوكيد ، ولا يصلح لأن يكون توكيداً لفؤادى ولا لعند ولا للدهر لأن كل واحد منها منصوب ، والمرفوع لا يكون توكيداً للمنصوب ، ولا يصلح أن يكون توكيداً لمحذوف ، لأن التوكيد ينافى الحذف ، فلم يبق إلا أن يكون توكيداً لضمير مستكن فى الظرف الواقع متعلقه خبرا ؛ لأن هذا الضمير مرفوع على الفاعلية ، فدل ذلك على أن الضمير الذى كان مستكنا فى المتعلق الواقع خبرا قد انتقل من هذا المتعلق إلى الظرف فاستكن فيه ، وهذا هو الذى جىء بالبيت للاستدلال عليه .

(١) اسم الذات هو ما يدل على عين لا تتجدد كذوات الآدميين ، وهذه معلومة الوجود فى سائر الأزمنة ، وليس من شأنها أن يجهل وجودها فى شىء من الأزمنة الخاصة ، كما أنه ليس من شأنها أن يسأل أحد عن وجودها فى زمن خاص ، ولا أن يقصد أحد إلى إفادة غيره أو الاستفادة من غيره ذلك من شأنها ، وأنت تعلم أن الكلام إنما يقصد به إفادة المتكلم للسامع ما لم يكن ليعلمه لولا هذا الكلام ، فكل ما لا يفيد السامع مالم يكن يعلمه لا يسمى كلاما ، ومن هنا قالوا إن قول القائل « السماء فوقنا، والأرض تحتنا » لا يسمى كلاما لأنه لم يفد السامع شيئا كان يجهله ، وشأن اسم الذات مع الأزمنة كشأن هاتين العبارتين غالبا ، وتأمل فى قولك « زيد اليوم » هل تجده أفاد جديدا ؟ فلما كان أمر الزمان مع اسم الذات على هذا الوجه غالبا لم يصح الإخبار بالزمان عن الذات إلا إن أفاد فائدة على الوجه المشروط فى اعتبار الكلام كلاما ، وقد جعلوا للافادة ضابطة =

غَداً » لا عن أسماء الذوات نحو « زيد اليَوْمَ » فإن حصلت فائدة جاز : كأن يكون المبتدأ عاما والزمان خاصاً نحو « نَحْنُ فِي شَهْرِ كَذَا » وأما نحو « الْوَرْدُ فِي أَيَّارَ » و « الْيَوْمَ خَمْرٌ » و « اللَّيْلَةَ الْهِلَالُ » فالأصل : خُرُوجُ الورد ، وشُرْبُ خمرٍ ، ورؤية الهلال .

* * *

فصل : ولا يبتدأ بنكِرَة إلا إنْ حَصَلَتْ فائدة : كأن يخبر عنها بمختص مقدم ظرف أو مجرور نحو (وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ)[1] و (عَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ)[2] ولا يجوز « رَجلٌ فى الدَّار » ولا « عِنْدَ رجلٍ مالٌ » أو تتلو نفياً نحو « ما رجل قائم » أو استفهاماً نحو (أَإِلَهٌ مَعَ اللهِ)[3] أو تكون موصوفة سواء ذُكِرَا نحو (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ)[4]، أو حذفت الصفة نحو « السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ » ونحو (وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ)[5]، أى : مَنَوَانِ منه ،

= ذكرها المؤلف ، أما اسم المعنى فلأنه عبارة عن حركات وأفعال ، وهذه أشياء تعلم بالبداهة أنها غير مستمرة الوجود ، بل قد تحدث وقد لا تحدث ، وإنما تحدث فى زمان دون زمان ، ومن أجل هذا كان الإخبار عن وجودها فى زمان ما مفيدا ، وتأمل فى قولك «السفر غدا» وفى قولك «ظهور الحق الآن» ثم تذكر قولك « محمد الآن » أو «على غدا» فإنك تجد الفرق واضحا ، وتعلم السر فى أنهم شرطوا فى الإخبار بالزمان عن الذات حصول فائدة ، وأجازوا أن يخبر بالزمان عن اسم المعنى من غير قيد . لأنهم علموا أن الفائدة حاصلة دائما .

(١) من الآية ٣٥ من سورة ق

(٢) من الآية ٧ من سورة البقرة

(٣) من كل آية من الآيات ٦٠ – ٦٤ من سورة النمل

(٤) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ١٥٤ من سورة آل عمران

وطائفة مِنْ غيركم ، أو الموصوف(١) كالحديث « سَوْدَاء وَلُودٌ خَيْرٌ مِنْ حَسْنَاءَ عَقِيمٍ » أي : امرأة سَوْدَاء ، أو عاملة عملَ الفعلِ كالحديث « أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ ، وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ » ومن العاملة المضافةُ كالحديث « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ » .

وَيُقَاس على هذه المواضع ما أشبهها نحو « قَصَدَكَ غُلاَمُهُ رَجُلٌ » و « كَمْ رَجُلاً فِي الدَّارِ » وقوله :

٧٠ — * لَوْلاَ اصْطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ *

---

(١) أي أو حذف الموصوف وحده وبقيت الصفة ، فهذا عطف على قوله فيما قبل « سواء ذكرا » أي الموصوف والصفة معا ، وقوله « أو حذفت الصفة » فالأقسام ثلاثة : ذكرهما معا ، وحذف الموصوف وحده ، وحذف الصفة وحدها

٧٠ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ *

ولم ينسبوا هذا الشاهد إلى قائل معين .

اللغة : «أودى» فعل لازم معناه هلك «مقة» حب، وفعله ومق — كوعد — والتاء في مقة عوض عن فاء الكلمة — وهي الواو — كعدة وزنة ، ونحوهما « استقلت » نهضت وهمت بالسير «الظعن» الرحيل والسفر ، وهو هنا بفتح العين ، وأصله سكون العين ، ولكن لما كانت العين حرفا من حروف الحلق فتحها ، وكذلك نحو نهر وبحر ، من كل اسم ثلاثي ثانيه حرف حلق ساكن ، فإنهم يستسيغون فتح ثانيه .

المعنى : يقول : إنه صبر على سفر أحبابه ، وتجلد حين اعتزموا الرحيل ، ولولا ذلك الصبر الذي أبداه وتمسك به لبدا منه ما يهلك بسببه كل من يحبه ويعطف عليه

الإعراب : «لولا» حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط «اصطبار» مبتدأ، والخبر محذوف وجوبا تقديره « موجود » وقوله «لأودى» اللام واقعة في جواب لولا وأودى : فعل ماض «كل» فاعل أودى، وكل مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«مقة» مضاف إليه « لما » ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب متعلق =

وقولك « رُجَيْلٌ فِي الدَّارِ » لشبه(١) الجملة بالظرف والمجرور ، واسم الاستفهام بالاسمِ المقرونِ بِحَرْفِهِ ، وتالى « لولا » بتالى النفى ، وَالمُصَغَّرِ بالموصوف .

* * *

= بقوله أودى « استقلت » استقل: فعل ماض، والتاء للتأنيث « مطاياهن » مطايا : فاعل استقلت ، ومطايا مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة فى محل جر بإضافة « لما » إليها « للظعن » جار ومجرور متعلق باستقلت .

الشاهد فيه : قوله « اصطبار » فإنه مبتدأ — مع كونه نكرة ـ والمسوغ لوقوعه مبتدأ وقوعه بعد « لولا » ، وإنما كان وقوع النكرة بعد « لولا » مسوغا للابتداء بها لأن « لولا » تستدعى جوابا يكون معلقا على جملة الشرط التى يقع المبتدأ فيها نكرة ، وهى تقتضى انتفاء هذا الجواب لانتفاء الشرط ، فيكون لولا حرف نفى فى الجملة ، ولهذا تجد المؤلف يقول « ولشبه تالى لولا بتالى النفى » .

(١) هذا الكلام تعليل لقياس مالم يذكره على ما ذكره ، والجملة هى الممثل لها بقوله « قصدك غلامه رجل » والظرف هو الممثل له بقوله تعالى : « ولدينا مزيد » والجار والمجرور هو الممثل له بقوله تعالى (وعلى أبصارهم غشاوة) ووجه الشبه بين مثال الجملة ومثالها هو كون كل منهما مقدما خاصا ، واسم الاستفهام هو الممثل له بقوله « كم رجلا فى الدار » والاسم المقرون بحرفه هو الممثل له بقوله تعالى (أإله مع الله) فإن قلت : فإن « كم » فى المثال عاملة فى التمييز ، فلماذا لم يعتبروا هذا المثال من أمثلة النكرة المخصصة فى العمل ؟ قلت : مرادهم بالعاملة ما كان عملها شبيها بعمل الفعل : أى ما كان عملها فى مفعول به ـ ومن المفعول به الجار والمجرور كما تعرف ـ وكان الاستفهام مجوزا للابتداء بالنكرة لأنه سؤال عن غير معين يطلب تعيينه فى الجواب فأشبهت النكرة فى هذه الحال النكرة الموصوفة ، وتالى لولا هو الممثل له بالشاهد رقم ٧٠ وتالى النفى هو الممثل له بقوله « مارجل قائم » ووجه الشبه اشتراكهما فى المعنى فإنك تعلم أن « لولا » تقتضى انتفاء جوابها ، فهى حرف نفى فى الجملة ، والمصغر هو الممثل له بقوله « رجيل فى الدار » والموصوف هو الممثل له بقوله تعالى (ولعبد مؤمن خير من مشرك) ووجه الشبه هو اشتراكهما فى المعنى أيضا ؛ فإن التصغير وصف فى المعنى ومن قال « رجيل عندنا » كأنه قال : رجل صغير عندنا ، فافهم ذلك .

فصل : وللخبر ثلاثُ حالاتٍ :

إحداها : التأخُّرُ ، وهو الأصل كـ « زَيْدٌ قَائِمٌ » ويجب فى أربع مسائل(١) :

إحداها : أن يُخَاف التباسُه بالمبتدأ ، وذلك إذا كانا معرفتين ، أو متساويين ولا قرينة ، نحو « زيد أخُوك » و « أَفْضَلُ مِنْكَ أفضَلُ مِنِّى » بخلاف « رجل صالح حاضر » و « أبو يُوسُفَ أبو حَنِيفَةَ » ، وقوله :

٧١ — * بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا .... *

أى : بنو أبنائنا مثل بنينا .

---

(١) بقيت عليه مسائل أخرى يجب فيها تأخر الخبر، ولم يذكرها .

منها : أن يكون المبتدأ هو مذ أو منذ ، نحو « مارأيته مذ يومان » إذا جعلت مذ اسما مبتدأ، وإعراب مذ خبرا مقدما — كما ذهب إليه الزجاج — غير مستقيم ، وسيأتى بيانه فى مواضع تقديم الخبر . ونبين لك مذهب جمهرة النحاة ومذهب الزجاج جميعا.

ومنها : أن يكون المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب مخبرا عنه بالذى وفروعه ، نحو « أنا الذى عرفونى » ونحو « أنت الذى تدعى مالا تحسنه » خلافا للكسائى فى هذه المسألة .

ومنها : أن يكون الخبر طلبا نحو « زيد اضربه » و « زيد لاتهنه ».

ومنها : أن يكون المبتدأ دعاء ، نحو قولك « سلام عليكم » و « ويل لكم » .

ومنها : أن يكون الخبر متعددا وهو فى قوة الخبر الواحد ، نحو « الرمان حلو حامض ».

ومنها : أن يقع بين المبتدأ والخبر ضمير الفصل نحو « زيد هو المنطلق ».

ومنها : أن يكون الخبر مقترنا بالباء الزائدة ، نحو قولك : مازيد بقائم

٧١ — هذه قطعة من صدر بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا ، وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

وأنشده الرضى ١/٨٧ والأشمونى (ق ١٥٣) وابن هشام فى المغنى (ش ٧٠٢)

ونسب جماعة هذا البيت للفرزدق ، وقال قوم : لايعلم قائله مع شهرته فى كتب النحاة وأهل المعانى والفرضيين ؛ ويظهر لى أنه موضوع ، فإنه أشبه بالمتون التى تضبط بها القواعد .

=

. . . .

= الإعراب : « بنونا » بنو : خبر مقدم ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه «بنو» مبتدأ مؤخر ، وهو مضاف وأبناء من «أبنائنا» مضاف إليه ، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه «وبناتنا» الواو عاطفة ، بنات : مبتدأ أول ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « بنوهن» بنو : مبتدأ ثان، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « أبناء » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول . وأبناء مضاف و«الرجال» مضاف إليه «الأباعد» صفة للرجال .

الشاهد فيه : قوله « بنونا بنو أبنائنا » حيث قدم الخبر ـ وهو قوله « بنونا »على المبتدأ وهو « بنو أبنائنا » ـ مع استواء المبتدأ والخبر فى التعريف ، فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم ـ وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعين المبتدأ منهما ، فإنك قد عرفت أن الخبر هو محط الفائدة فما يكون فيه أساس التشبيه ـ الذى تذكر الجملة لأجله ـ فهو الخبر .

ومثل هذا قولهم « ذكاة الجنين ذكاة أمه » إلا أن فى هذا المثال مايوجب التأخير وهو اشتمال المبتدأ على ضمير يعود إلى الخبر ، والأصل : ذكاة أم الجنين ذكاة للجنين؛ فذكاة أمه : مبتدأ ، وذكاة الجنين : هو الخبر ، ولو أنك قدمت فقلت : ذكاة أمه ذكاة الجنين ، لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وقد علمت أنه غير جائز .

وبعد ، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن الناظم استشهاده بهذا البيت : قد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير ، وإنه جاء على التشبيه المقلوب ، كقول ذى الرمة :

* وَرَمْلٍ كَأَوْرَاكِ الْعَذَارَى قَطَعْتُهُ *

فكان ينبغى أن يستشهد بما أنشده أبوه فى التسهيل من قول حسان بن ثابت :

قَبِيلَةٌ أَلأَمُ الأَحْيَاءِ أَكْرَمُهَا وَأَغْدَرُ النَّاسِ بِالْجِيرَانِ وَافِيهَا

إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه ألأم الحياء ، وعن وافيها بأنه أغدر الناس ، لا العكس ، اهـ كلام ابن هشام .

والجواب عنه من وجهين ، أحدهما : أن التشبيه المقلوب من الأساليب النادرة ، والحمل على ما يندر وقوعه لمجرد الاحتمال مما لا يجوز أن يصار إليه ، وإلا فإن كل =

الثانية : أن يُخَاف التباسُ المبتدأ بالفاعل ، نحو « زيد قام » بخلاف « زيد قائم » أو « قام أبوه » و « أَخَوَاكَ قَامَا »(١) .

الثالثة : أن يقترن بإلاّ مَعْنًى ، نحو (إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ)(٢)، أو لفظاً نحو (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ)(٣)، فأما قوله :

=كلام يمكن تطريق احتمالات بعيدة إليه حتى لا يكون ثمة طمأنينة على إفادة غرض المتكلم بالعبارة ، وثانيهما : أن ما ذكره في بيت حسان من أن الغرض الإخبار عن أكرم هذه القبيلة بأنه ألأم الأحياء وعن أوفى هذه القبيلة بأنه أغدرهم ، هذا نفسه يجرى في بيت الشاهد فيقال : إن غرض المتكلم الإخبار عن بنى أبنائهم بأنهم يشبهون ابناءهم ، وليس الغرض أن يخبر عن بنيهم بأنهم يشبهون بنى أبنائهم ، فلما صح أن يكون غرض المتكلم معينا المبتدأ صح الاستشهاد ببيت الشاهد ، وهذا الوجه هو الذى يشير إليه كلام ابن الناظم وغيره .

هذا ، ومثل بيت الشاهد قول الكميت بن زيد الأسدى :

كَلاَمُ النَّبِيِّينَ الهُدَاةِ كَلاَمُنَا وَأَفْعَالَ أَهْلِ الجَاهِلِيَّةِ نَفْعَلُ

فإن الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداة ، لا العكس .

(١) فإن قلت : ألستم قد جوزتم فى نحو « أقائم زيد » وجهين من وجوه الإعراب ، أحدهما أن يكون « قائم » خبرا مقدما ، و « زيد » مبتدأ مؤخرا ، وثانيهما أن يكون « قائم » مبتدأ ، و « زيد » فاعلا أغنى عن الخبر ، فاحتمل فى هذا المثال ونحوه أن يكون « زيد » فاعلا وأن يكون مبتدأ ، وهو جائز وارد فى كثير من الكلام العربى ، فلماذا لم يمتنع خوف التباس المبتدأ بالفاعل .

فالجواب أن خوف التباس المبتدأ بالفاعل مانع فى حالة واحدة ، وهى أن يكون المسند فعلا ، للفرق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، فإن كان المسند اسما كما فى هذا المثال لم يمتنع .

فإن قلت : فما فرق ما بين الجملتين ؟

قلت : الجملة الاسمية تدل على ثبوت المسند للمسند إليه ودوامه ، والفعلية تدل على تجدده وحدوثه ، وشتان ما بينهما .

(٢) من الآية ١٢ من سورة هود . (٣) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران

٧٢ — * . . . وَهَلْ إلاَّ عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ *

فضرورة .

---

٧٢ — هذه قطعة من عجز بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

فَيَارَبِّ ، هَلْ إلاَّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِمْ ؟ وَهَلْ إلاَّ عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ ؟

والبيت للكميت بن زيد الأسدى ، وهو الشاعر المقدم العالم بلغات العرب الخبير بأيامها ، وأحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانية ، والبيت من قصيدة له من قصائد تسمى الهاشميات قالها فى مديح بنى هاشم ، وأولها قوله :

أَلاَ هَلْ عَمٍ فِى رَأْيِهِ مُتَأَمِّلُ ؟ وَهَلْ مُدْبِرٌ بَعْدَ الإسَاءَةِ مُقْبِلُ ؟

اللغة : « عم » العمى ذهاب البصر من العينين جميعاً ، ولا يقال أعمى إلا على ذلك ، ويقال لمن ضل عنه وجه الصواب : هو أعمى وعم ، والمرأة عمياء وعمية « مدبر » هو فى الأصل من ولاك قفاه ، ويراد منه الذى يعرض عنك ولا يباليك « المعول » تقول : عولت على فلان ، إذا جعلته سندك الذى تلجأ إليه ، وجعلت أمورك كلها بين يديه ، والمعول ههنا مصدر ميمى بمعنى التعويل .

الإعراب : « يارب » يا : حرف نداء ، رب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها « هل » حرف استفهام إنكارى دال على النفى « إلا » أداة استثناء ملغاة « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « النصر » مبتدأ مؤخر « يرتجى » فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « النصر » ويجوز أن يكون « بك » متعلقاً بقوله « يرتجى » وتكون جملة يرتجى فى محل رفع خبر المبتدأ « عليهم » جار ومجرور متعلق فى المعنى « بالنصر » ولكن الصناعة تأباه لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبى ، لهذا يجعل متعلقا بيرتجى « وهل » حرف استفهام تضمن معنى النفى « إلا » أداة استثناء ملغاة « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « المعول » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « بك النصر » ، و « عليك المعول » حيث قدم الخبر المحصور بإلا فى الموضعين شذوذاً ، وقد كان من حقه أن يقول : هل النصر يرتجى إلا بك ، =

الرابعة : أن يكون المبتدأ مُسْتَحِقًّا للتصدير ، إما بنفسه(١) نحو « ما أَحْسَنَ زَيْداً » و « مَنْ في الدَّارِ؟ » و « مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ » و « كَمْ عَبِيدٍ لِزَيْدٍ » أو بغيره ، إما متقدماً عليه نحو « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » وأما قوله :

٧٣ — * أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ *

=وهل المعول إلا عليك ، وأنت خبير بأن الاستشهاد بقوله « بك النصر » لا يتم إلا على اعتبار أن الجار والمجرور خبر مقدم ، والنصر مبتدأ مؤخر ، فأما على أن الخبر هو جملة « يرتجى » فلا شاهد فى الجملة الأولى من البيت لما نحن فيه ، ويكون الشاهد فى الجملة الثانية فقط ، ولهذا الاحتمال فى الجملة الأولى ترك المؤلف صدر البيت .

والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقاً — كما هو ظاهر إطلاق كلام المؤلف — هو رأى جماعة النحاة ، فأما علماء البلاغة فمنهم من جرى على هذا الإطلاق ، ومنهم قوم يفصلون فيقولون : إن كانت أداة القصر هى « إنما » لم يصح تقديم الخبر إذا كان مقصوراً عليه ، وإن كانت أداة القصر « إلا » فإن قدمت الخبر وقدمت معه إلا كما فى هذه العبارة صح التقديم ؛ لأن المعنى المقصود لا يضيع ؛ إذ تقديم « إلا » يبين المراد .

(١) الأسماء المستحقة للتصدير بنفسها أربعة هى « ما » التعجبية ، وقد مثل لها المؤلف بالمثال الأول ، وأسماء الاستفهام وقد مثل لها المؤلف بالمثال الثانى ، وأسماء الشرط وقد مثل لها المؤلف بالمثال الثالث ، و « كم » الخبرية وقد مثل لها المؤلف بالمثال الرابع ، فكم مبتدأ ، وعبيد : مضاف إليه ، ولزيد : خبر المبتدأ ، والأسماء المستحقة للتصدير بغيرها أربعة أيضا : كل اسم أضيف إلى اسم استفهام ، أو اسم شرط ، أو أضيف إلى كم الخبرية ، وكل اسم اقترن بلام الابتداء ، وقد مثل المؤلف لذلك كله ؛ فتنبه ، وكن على ثبت .

٧٣ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده :

* تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ *

ونسبه جماعة — منهم الصاغانى — إلى عنترة بن عروس ، وهو رجل من موالى بنى ثقيف ، ونسبه آخرون إلى رؤبة بن العجاج ، والأول أكثر وأشهر ، ورواه الجوهرى فى الصحاح وابن منظور فى اللسان غير منسوب إلى قائل معين .

اللغة « الحليس » هو تصغير حلس . والحلس — بكسر فسكون — كساء رقيق=

فالتقدير : لهي عجوز ، أو اللام زائدة لا لام الابتداء ، أو متأخراً عنه نحو « غُلاَمُ مَنْ فِي الدَّارِ » و « غُلاَمُ مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ » و « مَالُ كَمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ » أو مُشَبَّهاً به نحو « الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ » فإن المبتدأ هنا مُشَبَّه باسم الشرط ؛ لعمومه ، واستقبال الفعل الذى بعده ، وكونه سبباً ، ولهذا

= يوضع تحت البرذعة ، وهذه الكنية فى الأصل كنية الأتان ــ وهى أنثى الحمار ــ أطلقها الراجز على امرأة تشبيها لها بالأتان « شهربة » بفتح الشين والراء بينهما هاء سا كنة المراد بها ههنا الكبيرة الطاعنة فى السن « ترضى من اللحم » من هنا بمعنى البدل ، مثلها فى قوله تعالى : (لجعلنا منكم ملائكة) أى بدلكم ، وإذا قدرت مضافا تجره بالباء وجعلت أصل الكلام ترضى من اللحم بلحم عظم الرقبة ــ كانت من دالة على التبعيض

الإعراب : «أم» مبتدأ وهو مضاف و « الحليس » مضاف إليه « لعجوز » خبر المبتدأ « شهربة » صفة لعجوز « ترضى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أم الحليس ، والجملة صفة ثانية لعجوز « من اللحم » جار ومجرور متعلق بترضى « بعظم » مثله ، وعظم مضاف ، و « الرقبة » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لعجوز » حيث جاء فيه ما ظاهره تأخير الخبر المقترن بلام الابتداء ، ولهذا ذهب العلماء إلى أن اللام ليست لام الابتداء ، ولكنها زائدة فى خبر المبتدأ ، والذهاب إلى زيادة اللام أحد تخريجات فى البيت ، ومنها أن « عجوز » خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به ، وأصل الكلام : أم الحليس لهى عجوز ــ فحذف المبتدأ فاتصلت اللام بخبره وهى فى صدر المذكور من جملتها .

ومثل هذا البيت قول أبى عزة عمر بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد امتن عليه يوم بدر :

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لَمُحَارَبٌ شَقِيٌّ ، وَمَنْ سَالَمْتَهُ لَسَعِيدُ

اللام فى « لمحارب » وفى « لسعيد » زائدة ، أو التقدير : من حاربته لهو محارب ، ومن سالمته لهو سعيد ، وقد ذكر المؤلف هذين التخريجين فى البيت المستشهد به .

دَخَلَتِ الفاء فى الخبر كما تدخل فى الجواب(١) .

* * *

الحالة الثانية : التقدم ، ويجب فى أربع(٢) مسائل :

---

(١) وقع قوله « أو مشبها به » إلى آخر هذه الفقرة فى شرح الشيخ خالد متقدما على قوله « أو بغيره » .

(٢) بقيت مسائل يجب فيها تقدم الخبر لم يذكرها المؤلف تبعاً للناظم ، ونحن نذكر لك منها خمس مسائل :

الأولى : أن يكون الخبر هو « مذ ، أو منذ » نحو قولك « ما لقيته مذ يومان ، أو منذ يومان » وهذا الكلام مبنى على ما ذهب إليه الزجاج من أنهما خبران مقدمان وجوبا ، وقد قدمنا لك فى الحالة الأولى أنك إذا جعلت « مذ ، ومنذ » مبتدأين لم يجز تأخيرهما ، وذلك مبنى على ماذهب إليه الجمهور ، وحاصل الكلام فى هذه المسألة أن العلماء يذهبون فى « مذ ، ومنذ » إلى أنهما يكونان حرفين بمعنى من إلا أنهما يختصان بجر الأزمنة ، ويكونان اسمين إذا ارتفع مابعدهما ، ثم اختلفوا فى الحالة الثانية ؛ فذهب الجمهور إلى أنهما مبتدآن ، وما بعدهما خبران واجبا التأخير ، وذهب الزجاج إلى أنهما خبران ، وما بعدهما مبتدآن واجبا التأخير ، فقد ذكرنا لك ماذكرناه فى الحالة الأولى جريا على ماذهب إليه الجمهور ، وقد ذكرنا لك ماذكرناه فى الحالة الثانية جريا على ماذهب إليه الزجاج ، مع إعلامنا إياك أن ماذهب إليه الجمهور هو الصواب ، وقد نبهنا ثمة فى الحالة الأولى إلى أن ماذهب إليه الزجاج غير مستقيم .

الثانية : أن يقترن المبتدأ بفاء الجزاء بعد أما ، نحو قولك « أما فى الدار فزيد ، وأما فى المسجد فخالد » .

الثالثة : أن يكون الخبر اسم إشارة إلى المكان ، نحو « هنا محمد ، وهناك على ، وثمة إبراهيم » .

الرابعة : أن يقع ذلك فى مثل ، نحو قولهم « فى كل واد أثر من ثعلبة » .

الخامسة : أن تقترن بالخبر لام الابتداء — على خلاف الأصل فيها ، فإن الأصل فيها أن تقترن بالمبتدأ — نحو « لقائم زيد » ففى هذه الحالة لا يجوز تأخير الخبر وهو مقترن باللام ، فلا تقول « زيد لقائم » ولهذا قالوا فى « أم الحليس لعجوز » وهو الشاهد =

إحداها : أن يُوقِعَ تأخيرُه فى لَبْسٍ ظاهرٍ ، نحو « فى الدَّارِ رَجُلٌ » و « عِنْدَكَ مَالٌ » و « قَصَدَكَ غُلاَمُهُ رَجُلٌ » و « عِنْدِى أَنَّكَ فَاضِلٌ » فإنّ تأخير الخبر فى هذا المثال يوقع فى إلباس « أن » المفتوحة بالمكسورة ، و « أن » المؤكِّدَة بالتى بمعنى لَعَلَّ ، ولهذا يجوز تأخيرهُ بعد « أما » كقوله :

٧٤ — ... ... وَأَمَّا أَنَّنِى جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِى

= رقم ٧٣ - : إن اللام ليست لام الابتداء ، بل هى زائدة ، ولئن سلم أنها لام الابتداء فليس قوله « لعجوز » خبرا عن أم الحليس ، بل خبر مبتدأ محذوف ، ولئن سلمنا أنها لام الابتداء وما بعدها خبر عما قبلها فهو شاذ لا يجوز القياس عليه .

٧٤ — هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه هكذا :

عِنْدِى اصْطِبَارٌ ، وَأَمَّا أَنَّنِى جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِى

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « اصطبار » تصبر وتجلد ، وإظهار لاحتمال البين وفرقة الأحباب « جزع » بفتح الجيم وكسر الزاى - شديد الخوف فاقد الصبر ، وهو صفة مشبهة من جزع يجزع - من باب أسف - فهو جازع وجزع وجزوع « النوى » البعد والفراق « لوجد » الوجد : الحب الشديد « يبرينى » الأصل فى هذه المادة قولهم : برى فلان العود والقلم والقدح يبريه بريا ، إذا نحته ، وقالوا : بريت البعير ، إذا هزلته وأذهبت لحمه ، وفى حديث حليمة السعدية أنها خرجت فى سنة قد برت المال ، ومعناه هزلت الإبل وأخذت من لحمها لجدبها وقحطها .

المعنى : يصف جزعه على فراق أحبته ، ويبين السر فى ظهور قلقه وخوفه ، ويقول : إن فى طبعه الصبر على ما ينزل به من المكروه ، فإن كان قد خانه التجلد فى هذه المرة فلأن الحادث مما لا يمكن احتماله ،

الإعراب : « عندى » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف وياء =

لأن « إنّ » المكسورة و « أنّ » التي بمعنى لعلّ لا يدخلان هنا ، وتأخيره في الأمثلة الأول يوقع في إلباس الخبر بالصفة ؛ وإنما لم يجب تقديمُ الخبر في نحو

= المتكلم مضاف إليه « اصطبار » مبتدأ مؤخر « وأما » حرف شرط وتفصيل وتوكيد « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم أن « جزع » خبر أن ، وأن مع معموليها في تأويل مصدر يقع مبتدأ « يوم » ظرف زمان متعلق بجزع ، ويوم مضاف و « النوى » مضاف إليه « فلوجد » الفاء واقعة في جواب أما ، لوجد : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ المؤول من أن ومعموليها « كاد » فعل ماض دال على قرب وقوع خبره ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على وجد « يبريني » يبرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى وجد ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ليبرى ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر كاد ، وجملة كاد واسمه وخبره في محل جر صفة لوجد .

الشاهد فيه : قوله « أما أنى جزع فلوجد » حيث وقع المصدر المؤول مبتدأ ، وتقدم على خبره الذي هو الجار والمجرور . وإنما جاز هنا تقدم المبتدأ وهو مصدر مؤول لأمن اللبس بين أن المفتوحة الهمزة وإن المكسورة الهمزة لفظا ، ولأمن اللبس بين أن المفتوحة الهمزة المؤكدة والتي بمعنى لعل معنى .

فإن قلت : فما الذي آمنني اللبس بين هذه الأشياء ؟

فالجواب أن نقول لك : إن «أما» التي للشرط والتفصيل لا يقع بعدها إن المكسورة الهمزة ولا أن المفتوحة التي بمعنى لعل ، فإذا رأيت بعدها أن علمت أنها المؤكدة المفتوحة الهمزة قطعا .

فإن قلت : فلماذا لا تقع المكسورة بعد أما ؟ ولماذا لا تقع المفتوحة التي بمعنى لعل ؟

فالجواب أن « أما » لا يفصل بينها وبين الفاء إلا بمفرد ، و « إن » المكسُورة الهمزة المؤكدة مع معموليها لا يمكن أن تكون مفرداً ، وكذلك المفتوحة التي بمعنى لعل ، فأما أن المفتوحة الهمزة المؤكدة فإنها تكون مع معموليها في تأويل مصدر ، وذلك مفرد في التأويل كما هو ظاهر .

(وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ)[١]؛ لأن النكرة قد وُصِفَت بمُسَمًّى ، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة .

الثانية : أن يقترن المبتدأ بإلاّ لفظاً ، نحو * مَا لَنَا إلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا *[٢] أو معنًى نحو « إنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ » .

الثالثة : أن يكون لازِمَ الصَّدْرِيَّةِ ، نحو « أَيْنَ زَيْدٌ » ؟ أو مضافاً إلى ملازمها ، نحو « صَبِيحَةَ أَيِّ يَوْمٍ سَفَرُكَ » .

الرابعة : أن يعود ضميرٌ متصلٌ بالمبتدأ على بعض الخبر ، كقوله تعالى : (أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا)[٣]، وقول الشاعر :

٧٥ — * . . . وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا *

* * *

(١) من الآية ٢ من سورة الأنعام .

(٢) هذا مثال من كلام الناظم ابن مالك حيث يقول :

وَخَبَرَ المَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا ... كَمَا لَنَا إلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا

(٣) من الآية ٢٤ من سورة محمد (القتال) .

٧٥ — هذه قطعة من عجز بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أَهَابُكِ إجْلاَلاً ، وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ ... عَلَيَّ ، وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

والبيت نسبه قوم منهم أبو عبيدة البكرى فى شرحه على الأمالى لنصيب بن رباح الأكبر، ونسبه آخرون ـ ومنهم ابن نباتة المصرى فى كتابه « سرح العيون » ـ إلى مجنون بنى عامر فى أبيات أولها قوله :

دَعَا المُحْرِمُونَ اللهَ يَسْتَغْفِرُونَهُ ... بِمَكَّةَ يَوْماً أَنْ تُمَحَّى ذُنُوبُهَا

اللغة : « أهابك » من الهيبة وهى المخافة « إجلالا » إعظاما لقدرك .

المعنى : إنى لأهابك وأخافك ، لا لاقتدارك على ، ولكن إعظاما لقدرك ، لأن العين تمتلىء ممن تحبه فتحصل المهابة .

الحالة الثالثة : جواز التقديم والتأخير ، وذلك فيما فُقِدَ فيه مُوجِبُهُمَا ، كقولك « زيد قائم » فيترجَّحُ تأخِيرُهُ على الأصل ، ويجوز تقديمُه لعدم المانع .

***

فصل : وما عُلم من مبتدأ أو خبر جاز حَذْفُهُ ، وقد يجب[(١)] .

= الإعراب : « أهابك » أهاب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، مبنى على الكسر فى محل نصب « إجلالا » مفعول لأجله « وما » الواو واو الحال ، وما : نافية «بك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « قدرة » مبتدأ مؤخر «على» جار ومجرور متعلق بقدرة ، أو بمحذوف نعت لقدرة « ولكن » حرف استدراك « ملء » خبر مقدم ، وملء مضاف «عين» مضاف إليه « حبيبها » حبيب : مبتدأ مؤخر، وحبيب مضاف والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ملء عين حبيبها » فإنه قدم الخبر ــ وهو قوله « ملء عين »ــ على المبتدأ ، وهو « حبيبها » ، لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر ، وهو المضاف إليه، فلو قدمت المبتدأ ــ مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخيرــ لعاد الضمير الذى اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظا ورتبة ، وذلك لايجوز ، لكن بتقديمك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظا وإن كانت رتبته التأخير ، وهذا جائز ، لا إشكال فيه .

وذهب ابن جنى إلى أن « ملء عين » مبتدأ ، و « حبيبها » خبره ، وليس فى البيت تقديم ولا تأخير ، ووجهه عنده أن كل واحد من المبتدأ صالح للابتداء به ، والأصل عدم التقديم والتأخير ، فيجعل أولهما مبتدأ وثانيهما خبرا .

(١) اعلم أولا أن لما علم من المبتدأ والخبر ثلاث حالات :جواز الحذف ، ووجوبهــ وقد تعرض المؤلف لهاتين الحالتين ــ والثالثة امتناعه ، وذلك فيما إذا كانت جملة المبتدأ والخبر خبرا عن ضمير شأن ، فإنه لا يجوز حذف المبتدأ والخبر اللذين تتكون منهما هذه الجملة ، ولا حذف أحدهما .

ثم اعلم أنه قد كثر حذف المبتدأ فى ثلاثة مواضع :

الأول : فى جواب الاستفهام ، نحو قوله تعالى (وما أدراك ماهية ؟ نار حامية) =

فأما حذف المبتدأ جوازاً فنحو (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا)[1]، ويقال : كيف زيد ؟ فتقول : دَنِفٌ ، التقدير : فَعَمَلُه لنفسه ، وإساءته عليها ، وهو دَنِفٌ .

وأما حذفه وجوباً فإذا أخبر عنه بِنَعْتٍ مَقْطُوعٍ لمجرد مَدْحٍ ، نحو « الْحَمْدُ لِلّٰهِ الْحَمِيدُ » أو ذم نحو « أَعُوذُ بِاللّٰهِ من إبليسَ عَدُوُّ المؤمنين » أو تَرَحُّمٍ نحو « مَرَرْتُ بعبدك المِسْكِينُ » أو بمصدر جيء به بَدَلاً من اللفظ بفعله ، نحو « سَمْعٌ وَطَاعَةٌ » وقوله :

٧٦ — * فَقَالَتْ : حَنَانٌ ، مَا أَتَى بِكَ هٰهُنَا ؟ ! *

التقدير : أَمْرِي حَنَانٌ ، وأَمْرِي سَمْعٌ وَطَاعَةٌ .

= وقوله جلت كلمته (قل أؤنبئكم بشر من ذلكم ؟ النار) أى هى نار حامية ؟ وهى النار .

الثانى : بعد فاء الجواب ، نحو قوله تعالى (من عمل صالحا فلنفسه ، ومن أساء فعليها) أى فعمله لنفسه وإساءته عليها .

الثالث : بعد القول ، نحو قوله تعالى (قالوا أساطير الأولين) .

(١) من الآية ٤٢ من سورة فصلت ، ومن الآية ١٥ من سورة الجاثية .

٧٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ ؟ *

وهذا البيت من شواهد سيبويه (١ — ١٦١ و ١٧٥) ولم ينسب فى صدر الكتاب ، ولا نسبه الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهده ، وقد استشهد به كثير من النحاة ولم ينسبوه ولا نسبه أحد ممن تعرض لشرح كلامهم ، وقد عثرت فى مادة « روضة المثرى » من كتاب « معجم البلدان » لياقوت الرومى على قطعة نسبها إلى منذر بن درهم الكلبى ، وأسند روايتها إلى أبى الندى ، وفيها هذا البيت ، وقبله قوله :

وَأَحْدَثُ عَهْدِي مِنْ أُمَيْمَةَ نَظْرَةٌ عَلَى جَانِبِ الْعَلْيَاءِ إِذْ أَنَا وَاقِفُ =

. . . .

= تَقُولُ : حَنَانٌ ، مَا أَتَى بِكَ هٰهُنَا أَذُو نَسَبٍ ... البيت ، وبعده :

فَقُلْتُ : أَنَا ذُو حَاجَةٍ وَمُسَلِّمٌ فَضَمَّ عَلَيْنَا الْمَأْزِقُ الْمُتَضَايِقُ

وقد أنشدة الزجاجى فى أماليه (ص ١٣١) من غير عزو ، وأول عجزه عنده « أذو زوجة أم ... » .

اللغة : « حنان » الحنان : العطف والرحمة ، وقال ابن عباس فى قوله تعالى : (وحنانا من لدنا) : « لا أدرى ما الحنان » ! وقال الفراء : هو فى الآية الكريمة الرحمة ، أى فعلنا ذلك رحمة لأبويك « ما أتى بك ههنا » استنكار منها لتجشمه الهول وتكبده المشاق وتعريضه نفسه للهلكة ، فعسى أن يراه قومها الغيارى فيؤذوه « أذو نسب – إلخ » قالوا : هذا منها تلقين للحجة التى يحتج بها إذا ما رآه أحد من قومها .

المعنى : وصف أنه التقى بمحبوبته على غير ترقب منها فأنكرته ، وأنها خافت عليه صولة قومها ، فلقنته الجواب الذى يذكره إن سأله أحدهم عن سبب مقدمه .

الإعراب : « فقالت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « حنان » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : أمرى حنان « ما » اسم استفهام مبتدأ « أتى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما الاستفهامية « بك » جار ومجرور متعلق بأتى « ههنا » ها : حرف تنبيه ، هنا : ظرف مكان متعلق بأتى أيضاً ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وجملة أتى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ما الاستفهامية « أذو » الهمزة للاستفهام ، ذو : خبر مبتدأ محذوف يدل عليه الكلام ، وتقديره : أأنت ذو نسب ، وذو مضاف و « نسب » مضاف إليه « أم » حرف عطف « أنت » مبتدأ « بالحى » جار ومجرور متعلق بعارف الآتى « عارف » خبر المبتدأ الذى هو أنت ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة المبتدأ وخبره السابقة .

الشاهد فيه : قوله « حنان » حيث رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : أمرنا حنان ، ونحو ذلك مما يقوم به المعنى . وأصل هذا المصدر ونحوه أن =

أو بمخصوص بمعنى نعم أو بئس مؤخر عنها ، نحو « نعمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » و « بئس الرَّجُلُ عَمْرٌو » إذا قُدِّرَا خبرين ، فإن كان مقدماً نحو « زَيْدٌ نعمَ الرجلُ » فمبتدأ لا غير ، ومن ذلك قولهم « مَنْ أنْتَ زَيْدٌ » ؟ أى : مذكورك زَيْدٌ ، وهذا أَوْلَى من تقدير سيبويه كلامُكَ زيد .

وقولهم « فِي ذِمَّتِي لَأَفْعَلَنَّ » أى : فى ذمتى ميثاقٌ أو عَهْدٌ(١) .

= يقع منصوبا بفعل محذوف وجوبا ؛ لأنه من المصادر التى جىء بها بدلا من اللفظ بأفعالها: لكنهم ربما قصدوا الدلالة على الثبوت والدوام ، فرفعوا هذه المصادر أحيانا وجعلوها أخبارا عن مبتدآت محذوفات وجوبا ، وإنما جعلوا المبتدآت العاملة فى هذه الأخبار محذوفة على سبيل الوجوب حملا لحالة الرفع على حالة النصب : أى كما أنها فى حالة النصب منصوبة بعامل محذوف وجوبا تكون فى حال الرفع مرفوعة بعامل محذوف وجوبا .

(١) بقى عليه بعض المواضع التى يحذف فيها المبتدأ وجوبا ، ومن ذلك — فى بعض الوجوه — بعد « لاسيما » إذا رفع الاسم الواقع بعده ، نحو « لاسيما زيد » فإن التقدير : لاسى الذى هو زيد، ففيه حذف المبتدأ وجوبا ، إذ لم يجر الاستعمال بذكره ، وفيه حذف صدر صلة الموصول التى لم تطل مع كون الموصول غير أى ، ولتحقيق هذا الموضع تحقيقا وافيا نقول :

الاسم الواقع بعد « لاسيما » إما معرفة ، كأن يقال لك : أكرم العلماء لا سيما الصالح منهم ، وإما نكرة ، كما فى قول امرىء القيس :

أَلَا رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا ... وَلَا سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

فإن كان الاسم الواقع بعدها نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه : الجر ، وهو أعلاها ، والرفع وهو أقل من الجر ، والنصب ، وهو أقل الأوجه الثلاثة ، فأما الجر فتخريجه على أحد وجهين أولهما : أن «لا» نافية للجنس ، و«سى» اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة و «ما» زائدة ، و«يوم» مضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، والتقدير ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود ، وثانيهما : أن تكون « سى » مضافا و « ما » نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، و«يوم» بدل من ما ، وأما الرفع فتخريجه =

وأما حَذْفُ الخبر جوازاً فنحو « خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَدُ » أى : حَاضِرٌ ، ونحو (أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا)[1] أى : كذلك ، ويقال: مَنْ عِنْدَكَ؟ فتقول: زيد ، أى : عندى .

وأما حَذْفُهُ وجوباً ففى مسائل :

إحداها : أن يكون كَوْناً مُطْلَقاً والمبتدأ بعد « لولا »[2]، نحو « لَوْلاَ زَيْدٌ

= على أحد وجهين ، أحدهما : أن تكون «لا» نافيه للجنس أيضا ، و«سى» اسمها ، و «ما» نكرة موصوفة مبنى على السكون فى محل جر بإضافة «سى» إليها ، و«يوم» خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، وكأنك قلت : ولا مثل شىء هو يوم بدارة جلجل موجود . والوجه الثانى : أن تكون «لا» نافية للجنس أيضا ، و«سى» اسمها ،و«ما» موصول اسمى بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل جر بإضافة «سى» إليه ، و«يوم» خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وخبر «لا» محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل الذى هو يوم بدارة جلجل موجود ، وهذا الوجه هو الذى أردناه بكلامنا فى هذا الموضع . وأما النصب فتخريجه على أحد وجهين أيضا ، أحدهما : أن « ما » نكرة غير موصوفة مبنى على السكون فى محل جر بإضافة «سى» إليها ، و «يوما» مفعول به لفعل محذوف ، وكأنك قلت : ولامثل شىء أعنى يوما بدارة جلجل، وثانيهما : أن تكون «ما» أيضا نكرة غير موصوفة ، وهو مبنى على السكون فى محل جر بالإضافة ، و « يوما » تمييز لها ، وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالمثال الذى ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع ، واختلفوا فى جواز النصب ، فمن جعله بإضمار فعل أجازه كما أجازه فى النكرة ، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نكرة منع النصب فى المعرفة ، لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزا ، ومن جعل النصب على التمييز .وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة من الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد «لاسيما» ، والحاصل أن نصب المعرفة بعد «لاسيما» لا يمتنع إلا بشرطين : التزام كون المنصوب تمييزا ، والتزام كون التمييز نكرة .

(١) من الآية ٣٥ من سورة الرعد .

(٢) هذا الذى ذكره ابن هشام ــ من أن الاسم المرفوع الواقع بعد لولا مبتدأ ـ =

لَأَكْرَمْتُكَ » أى : لولا زيد موجود ، فلو كان كَوْنًا مقيداً وجب ذكره إن فُقِدَ دليلُه ، كقولك « لولا زيد سالَمَنَا ما سَلِمَ » وفى الحديث « لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَبَنَيْتُ الْكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ » وجاز الوجهان إن وُجِدَ الدليل، نحو « لولا أنصارُ زَيْدٍ حَمَوْهُ مَا سَلِمَ » ومنه قول أبى العلاء المعرى :

٧٧ — * فَلَوْلاَ الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ *

= هو ما ذهب إليه جمهرة النحاة البصريين، واختلفوا فى خبره على الوجه الذى بينه المؤلف وفصلناه فى شرح الشاهد رقم ٧٧ وقد ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام فى بيت المعرى عندهم : لولا يمسكه الغمد يمسكه لسالا ، أو هو نائب فاعل لفعل محذوف يفسره مابعده ، كما فى المثال الذى ذكره المؤلف ، فتقديره : لولا وجد زيد لأكرمتك ، والعجب من الكوفيين الذين يذهبون فى الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط نحو « إن زيد جاءك فأكرمه » إلى أنه مبتدأ أو فاعل متقدم ، كيف خالفوا هذا المذهب فى لولا ؟ ومنهم من ذهب إلى أن الاسم المرفوع بعد لولا مرفوع بلولا نفسها لأنها فى معنى انتفى ، وسيأتى هذا الكلام مفصلا فى مباحث « لولا »

٧٧ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ *

والبيت لأبى العلاء المعرى أحمد بن عبد الله بن سليمان ، نادرة الزمان ، وأوحد الدهر حفظا وذكاء وصفاء نفس ، وهو من شعراء العصر الثانى من عصور الدولة العباسية ، فلا يحتج بشعره على قواعد النحو والتصريف ، والمؤلف إنما جاء به للتمثيل لا للاحتجاج والاستشهاد به ، أو ليبين أن الجمهور لحنوه ، وأنه عندهم غير صحيح .

اللغة « يذيب » من الإذابة ، وهى إسالة الحديد ونحوه من الجامدات « الرعب » الفزع والخوف « عضب » هو السيف القاطع « الغمد » قراب السيف وجفنه .

الإعراب : « يذيب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الرعب » فاعل « منه » جار ومجرور متعلق به « كل » مفعول به ليذيب ، وكل مضاف ، و « عضب » مضاف إليه « فلولا » حرف امتناع لوجود « الغمد » مبتدأ « يمسكه » يمسك فعل مضارع ، وفاعله ضمير =

. . . .

= مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الغمد، والهاء ـ التى هى ضمير عائد على السيف ـ مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « لسالا » اللام واقعة فى جواب « لولا » وسال : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى السيف .

التمثيل به : فى قوله « فلولا الغمد يمسكه » حيث ذكر الخبر ـ وهو جملة « يمسك » وفاعله ، لأنه كون خاص وقد دل عليه الدليل ، وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونا خاصا وقد دل الدليل عليه ، كما ذكره المؤلف العلامة ، والجمهور على أن الحذف واجب ، وأن خبر المبتدأ الواقع بعد « لولا » لا يكون إلا كونا عاما ، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل أولا ، وعندهم أن بيت المعرى هذا لحن لذكر الخبر بعد لولا .

وفى البيت توجيه يصح به البيت على مذهب الجمهور ، وهو أن يكون « يمسك » فى تأويل مصدر بدل اشتمال من الغمد ، وأصله « أن يمسكه » فلما حذف « أن » ارتفع الفعل كقولهم « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » فيمن رواه برفع « تسمع » من غير « أن » .

وحاصل القول فى هذه المسألة أن النحاة اختلفوا فى : هل يكون خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونا خاصا ؟ فقال الجمهور : لا يكون كونا خاصا البتة ، بل يجب كونه كونا عاما ، ويجب مع ذلك حذفه ، فإن جاء الخبر كونا خاصا فى كلام ما فهو لحن أو مؤول وقال غيرهم : بل يجوز أن يكون الخبر بعد لولا كونا خاصا ، لكن الأكثر أن يكون كونا عاما ، فإن كان الخبر كونا عاما وجب حذفه كما يقول الجمهور ، وإن كان الخبر كونا خاصا ، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، وإن دل عليه دليل جاز ذكره وحذفه ، فلخبر المبتدأ الواقع بعد لولا حال واحدة عند الجمهور ، وهى وجوب الحذف ، وثلاثة أحوال عند غيرهم وهى وجوب الحذف ، وذلك إن كان كونا عاما ، ووجوب الذكر ، وذلك فيما إذا كان كونا خاصا ولا دليل عليه إن حذف ، وجواز الأمرين ، وذلك فيما إذا كان كونا خاصا وله دليل عليه إن حذف .

ومن مجىء خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونا خاصا مذكورا مارواه البخارى =

وقال الجمهور : لا يذكر الخبر بعد « لولا » ، وَأَوْجَبُوا جَعْلَ الكون الخاص مبتدأ ، فيقال : لولا مُسَالمةُ زيد إيانا ، أى : موجودة ، وَلَحَّنُوا المعرى ، وقالوا : الحديث مَرْوِيٌّ بالمعنى(١).

الثانية : أن يكون المبتدأ صريحاً فى القسم(٢)، نحو « لَعَمْرُكَ لأفعلَنَّ »

فى باب الصائم يصبح جنبا من كتاب الصوم من قول عبد الرحمن بن الحارث لأبى هريرة « إنى ذاكرلك أمرا ، ولولا مروان أقسم على فيه لم أذكره لك » ومنه قول الشاعر ، أنشده ابن مالك :

لَوْلاَ زُهَيْرٌ جَفَانِى كُنْتُ مُنْتَصِراً ... وَلَمْ أَكُنْ جَانِحاً لِلسِّلْمِ إِنْ جَنَحُوا

ومثله قول الآخر ، وأنشده ابن مالك أيضا :

لَوْلاَ ابْنُ أَوْسٍ نَأَى مَا ضِيمَ صَاحِبُهُ ... يَوْماً ، وَلاَ نَابَهُ وَهْنٌ وَلاَ حَذَرُ

ومثله قول أفلح بن يسار السندى :

لَوْلاَ أَبُوكَ وَلَوْلاَ قَبْلَهُ عُمَرٌ ... أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالْمَقَالِيدِ

ومثله قول الزبير بن العوام فى أسماء بنت أبى بكر :

فَلَوْلاَ بَنُوهَا حَوْلَهَا لَخَبَطْتُهَا ... كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ

(١) قال ابن أبى الربيع فى رواية الحديث على الوجه الذى يذكره النحاة فى هذه المسألة : « لم أر هذه الرواية بهذا اللفظ من طريق صحيح ، والروايات المشهورة فى ذلك « لولا حدثان قومك » « لولا حداثة قومك » « لولا أن قومك حديثة عهد بجاهلية » اهـ . وكل هذه الروايات يجرى على مذهب الجمهور ، فقد جعل الكون الخاص مبتدأ وحذف خبره وهو كون عام ، أى لولا حدثان قومك بكفر موجود .

(٢) المراد بكون المبتدأ صريحا فى القسم أحد وجهين : أن لا يستعمل فى غير القسم أصلا ، أو أن يغلب استعماله فى القسم حتى يصير بحيث لا يستعمل فى غير القسم إلا مع قرينة ، ويفهم منه قبل ذكر المقسم عليه ، ومقابل هذا ما يكثر استعماله فى غير القسم حتى لا يفهم منه القسم إلا بعد ذكر المقسم عليه ، ألا ترى أن « عهد الله » قد كثر استعماله فى غير القسم نحو قوله تعالى : (وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم) وقولك : عهد الله يجب الوفاء به ، ثم إنه يفهم منه القسم إذا قلت « عهد الله لأفعلن كذا » لأنك فى هذا المثال قد ذكرت المقسم عليه .

و « أَيْمُنُ اللهِ لأفعَلَنَّ » أى : لعمرُكَ قَسَمِى ، وَأَيْمُنُ اللهِ يمينى ، فإن قلت : « عَهْدُ اللهِ لأفعَلَنَّ » جاز إثبات الخبر ، لعدم الصراحة فى القسم ، وزعم ابن عصفور أنه يجوز فى نحو « لَعَمْرُكَ لأفعَلَنَّ » أن يقدر لَقَسَمِى عمرُكَ ؛ فيكون من حَذْف المبتدأ(١).

الثالثة : أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسمٌ بواو هى نَصٌّ فى المعية ، نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ » و « كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ » ولو قلت «زيد وعمرو» وأردت الإخبار باقترانهما جاز حَذْفُهُ وذكره ، قال :

٧٨ — * وَكُلُّ امْرِئٍ وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ *

---

(١) ههنا أصلان يترتب عليهما الحكم بأن ما ذهب إليه الجمهور أولى أو ماذهب إليه ابن عصفور ، الأصل الأول : إذا دار الحذف بين أن يكون من الأوائل وصدور الكلام وبين أن يكون من الأواخر وأعجاز الكلام. فأيهما أولى بالرعاية ؟ والعلماء يرون أن الأولى جعل الحذف من الأواخر والأعجاز لأنها محال التغيير غالبا، والأصل الثانى : إذا دار الأمر بين أن يكون الحذف من باب حذف محط الفائدة أو من غيره فأيهما أولى بالاعتبار ؟ والعلماء يقررون أن الأولى تقدير أن الباقى هو محط الفائدة فإذا راعيت الأصل الأول اعتبرت رأى الجمهور أحق وأولى بالرعاية لأن تقدير حذف الخبر من باب الحذف من الأعجاز والأواخر ، وإذا راعيت الأصل الثانى اعتبرت رأى ابن عصفور أولى ، لأن حذف المبتدأ وإبقاء الخبر من باب حذف ما ليس محط الفائدة ، فتأمل .

٧٨ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* تَمَنَّوْا لِيَ الْمَوْتَ الَّذِى يَشْعَبُ الْفَتَى *

وقد نسب كثير من العلماء هذا البيت إلى الفرزدق همام بن غالب ، ورووا قبل هذا البيت بيتا آخر ، وهو قوله :

لَشَتَّانَ مَا أَنْوِى وَيَنْوِى بَنُو أَبِى جَمِيعاً ، فَمَا هٰذَانِ مُسْتَوِيَانِ

وقد راجعت نسخ ديوان الفرزدق المطبوعة فلم أعثر على شىء من ذلك فيها . =

. . . .

= اللغة : «شتان» هو اسم فعل معناه تباين وافترق وتباعد ، وذلك لا يكون إلا بين اثنين ، والمراد افتراقهما فى الصفات والأحوال كالعلم والجهل والمودة والبغضاء ونحو ذلك ؛ لأن الافتراق فى الذوات حاصل لا محالة «ما أنوى» ماهذه ليست زائدة ، ولـكنها موصولة إما اسمية وإما حرفية «بنو أبى» أراد بهم أهله الذين ينتمون إلى أبى قبيلته «يشعب الفتى» يفرقه ويصدع شمله ، وهو من باب فتح ، ومن هنا سموا الموت «شعوب» بفتح الشين - لأنه يفرق ما بين الأحبة .

المعنى : وصف ما بينه وبين قومه من التهاجر ، وأنهم يضمرون له البغضاء، ويحملون له فى قلوبهم الإحنة والـكراهية ، ويتمنون له الموت ، ثم قال : ولئن متفا أناوحدى الذى سلك هذا الطريق ، ولـكن كل أحد مصيره إلى الموت .

الإعراب : «تمنوا» فعل ماض وفاعله «لى» جار ومجرور متعلق بتمنى «الموت» مفعول به لتمنى «الذى» اسم موصول نعت لموت «يشعب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول «الفتى» مفعول به ليشعب، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «وكل» الواو استئنافيه ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف و «امرىء» مضاف إليه «والموت» الواو حرف عطف ، الموت : معطوف على المبتدأ الذى هو قوله كل امرىء «يلتقيان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه .

الشاهد فيه : قوله «وكل امرىء والموت يلتقيان» حيث ذكر الخبر الذى هو جملة «يلتقيان» لأن الواو التى عطفت على المبتدأ فى قوله «والموت» ليست نصاً فى معنى المصاحبة والاقتران ، ولو كانت كذلك لـكان حذف الخبر واجباً لامعدل للمتـكلم عنه ، كما فى قولك : كل ثوب وقيمته ، وكل امرىء وما يحسنه ، وكل طالب علم ومعارفه .

فإن قلت : فبين لى ضابط الواو التى تـكون نصاً فى معنى المصاحبة والاقتران حتى لا يلتبس أمرها على . =

وَزَعَم الـكوفيون والأخفشُ أن نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ » مُسْتَغْنٍ عن تقدير الخبر ، لأن معناه مع ضيعته .

الرابعة : أن يكون المبتدأ إمَّا مَصْدَراً عاملا فى اسم مُفَسِّر لضمير ذى حال لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ المذكور(١)، نحو « ضَرْبِي زيداً قائماً » أو مضافاً

= فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن ضابط الواو التى هى نص فى معنى المصاحبة والاقتران أن يكون ما بعدها مما لايفارق ما قبلها ، ألا ترى أن قيمة الثوب لاتفارقه ، وأن ما يعرفه طالب العلم لاينفك عنه ، وذلك بخلاف الموت فإنه ليس بملازم للمرء ، [illegible] مرة واحدة ، فالواو التى هى نص فى معنى المصاحبة والاقتران هى التى متى ذكرت فهم المخاطب معنى الاقتران من غير حاجة إلى النص على الاقتران ، وذلك بواسطة كون طرفيها لاينفك أحدهما فى الوجود عن صاحبه . ومن ثَمَّ قال اللقانى فى بيت الشاهد : « اعلم أن الواو فى نحو هذا البيت لمجرد الجمع فى الحكم ، لا للمعية ، بل المعية فيه إنما هى من خصوص مادة الخبر ، والتى هى بمعنى المعية يصح الاكتفاء بها فى إفادة المعية ، ولو قيل : كل امرىء والموت أى معه ، لم يكن صادقا » ا هـ .

(١) إنما صح أن تسد الحال مسد الخبر فى هذه المسألة لأن الحال بمنزلة الظرف فى المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت « ضربى زيدا قائما » لم يكن بين هذا الكلام وبين قولك « ضربى زيدا وقت قيامه » فرق ، وشىء آخر ، وهو أن الظرف ينتصب على معنى فى ، والحال نفسه على معنى فى ، وشىء ثالث ، وهو أن كلا من الحال والظرف قيد ، فلما تشابه الحال والظرف فى هذه الأمور ، ورأينا الظرف يسد مسد الخبر ، أعطينا الحال هذا الحكم فقررنا أن يسد الحال مسد الخبر .

وهذا الذى ذهب إليه المؤلف تبعا للناظم من أن الخبر محذوف ، وقد سدت الحال مسده هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، على خلاف بينهم فى تقدير الخبر ، وذهب قوم إلى أن الحال هى الخبر نفسه ، وهؤلاء أعطوا الحال حكم الظرف كاملا لما رأوا من وجوه الشبه بينهما ، وفاتهم أن من شرط المسألة ألا يكون الحال صالحا لأن يقع خبرا عن هذا المبتدأ ، وذهب قوم إلى أن هذه الحال أغنت عن الخبر فلا تقدير ، كما يغنى الفاعل أو نائب الفاعل عن خبر المبتدأ إذا كان وصفا ، وهذا وما قبله مذهبان ضعيفان والصحيح ماذهب إليه سيبويه وجمهور علماء البصرة من أن الخبر محذوف ، وأن الحال سدت مسده وأغنت عن ذكره .

للمَصْدَرِ المذكور ، نحو « أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتُوتًا » أو إلى مُؤَوَّل بالمَصْدَرِ المذكور ، نحو « أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الأَمِيرُ قَائِمًا » .

وخبرُ ذلك مُقَدَّرٌ بإذْ كَانَ ، أو إذا كان ، عند البصريين ، وبمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش ، واختارهُ الناظم ، فيقدر فى « ضَرْبِي زيداً قائماً » ضَرْبُهُ قائماً ، ولا يجوز ضربى زيداً شديداً ، لصلاحية الحال للخبرية ، فالرفع واجب ، وَشَذَّ قولهم « حكمك مُسَمَّطاً »[1] ، أى : حكمك لك مُثْبَتاً .

* * *

(١) هذا مثل من أمثال العرب ، وقد اختلفت رواية كتب الأمثال فيه : فرواه الميدانى فى مجمع الأمثال (١ / ١٤٣ طبع المطبعة الخيرية ، وانظره برقم ١١٣٣ فى ١ / ٢١٢ بتحقيقنا) بالرفع ، وقال فى شرحه « حكمك مسمط : أى مرسل جائز لا يعقب ، ويروى : خذ حكمك مسمطا ، أى مجوزاً نافذا ، والمرسل : الذى لا يرد » اه بحروفه ورواه أبو هلال العسكرى فى جمهرة الأمثال (١ / ٢٥١ بهامش مجمع الأمثال للميدانى) بالنصب ، وقال فى صدده : « حكمك مسمطا ، يراد به حكمك مرسلا : أى احتكم وخذ حكمك ، قال أبو بكر : خذ حكمك مسمطا ، أى سهلا ، وأظن أصله من قولك : سمطت الجدى ، إذا كشطت ما عليه من الشعر ، فيكون ذلك أسهل من السالخ . ويقال : [illegible] فى طرفى [illegible] عجز فرسه أو [illegible] وسماط القوم : صفهم » اه .

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : فالظاهر من عبارة الميدانى أن الرواية التى وقعت له برفع « حكمك » على أنه مبتدأ ، وبرفع « مسمط » على أنه خبر ، وهذه الرواية جارية على القياس ، والظاهر من عبارة العسكرى وما نقله عن أبى بكر أن الرواية التى وقعت له بنصب « حكمك » على أنه مفعول به لفعل محذوف ، ونصب « مسمطا » على أنه حال ، فما ذكره النحاة رواية ثالثة ، ولعلها مركبة من هاتين الروايتين . وقد قالوا : إن شذوذ هذه الرواية من وجهين ؛ أولهما : أن نصب الحال مع صلاحيته للاخبار به غير مستعمل فى كلامهم ، وثانيهما : أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر ، بل من ضمير المصدر المستتر فى الخبر .

فصل : وَالأَصَحُّ(١) جوازُ تَعَدُّدِ الخبر، نحو « زيد شاعر كاتب » والمانعُ يَدَّعى تقديرَ « هو » للثانى، أو أنَّهُ جامع للصفتين، لا الإخبار بكل منهما.

وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم من قوله :

٧٩ — يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى   وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَهْ

---

(١) ذهب جمهور النحاة إلى جواز تعدد الخبر لفظا ومعنى لمبتدأ واحد فى اللفظ والمعنى ، نحو قوله تعالى (وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد) ومعنى تعدد الخبر فى اللفظ والمعنى أن يكون الخبر لفظين يستقل كل واحد منهما بالدلالة على معنى مفيد بحيث لايحتاج أحدهما إلى الآخر فى تكميل معناه ، ومعنى كون المبتدأ واحدا فى اللفظ والمعنى أن يكون لفظه واحدا ومدلوله واحدا ، فإن كان الخبر لفظين لكن مجموعهما يدل على معنى واحد ، ولا يمكن الاكتفاء بأحدهما ، نحو «حلو حامض» ونحو « عسر يسر » أو « أعسر أيسر » فإن الأول يدل على معنى واحد وهو مز : أى جامع بين الحلاوة والحموضة ، والثانى والثالث يدل على معنى واحد ، وهو عامل بكلتا يديه ، لم يكن ذلك من محل الخلاف بين النحاة ، وإن كان المبتدأ لفظا واحدا لكنه يدل على متعدد كالمثنى نحو « ولداك عالم وطبيب » وكالشاهد رقم ٧٩ وكالجمع نحو « أصدقاؤك مصرى وسورى وسودانى » لم يكن ذلك أيضاً من محل الخلاف بين النحاة .

ومن تقرير المسألة على هذا الوجه الواضح تعلم أن ابن الناظم حين مثل لتعدد الخبر لمبتدأ واحد لم يقتصر على محل الخلاف ، ولكنه مثل للتعدد فى حد ذاته بقطع النظر عن كونه داخلا فى محل الخلاف أو غير داخل ، وأن المؤلف حين نقد أمثلته التزم ما هو محل الخلاف ، فلم يلتق كلامهما على معنى واحد للتعدد ، فلا تناقض لأن من شرط التناقض اتحاد موضوع الكلامين ، فافهم ذلك .

٧٩ — هذا بيت من المتقارب ، وقد نسب قوم هذا البيت إلى طرفة بن العبد البكرى ، وقد بحثت ديوان شعره فلم أجده فيه ، وقال العينى فى شرح الشواهد عن هذا البيت : « أنشده الخليل ، وما قيل إنه لطرفة لم يثبت » اهـ .

اللغة : « يداك » مثنى يد مضاف إلى ضمير المخاطب « يد خيرها يرتجى » يروى فى مكان هذه العبارة « يد سيبها مرسل » والسيب — بفتح السين وسكون الياء — الجود والعطاء ، و «مرسل» أراد أنه يجرى بلا تكلف ولا مشقة ، والمقصود من=

. . . .

= هذه العبارة أنه جواد كريم ، وأنه يعطى عطاء سهلا لا يتكلفه ، ولا يحتاج فيه إلى طلب واستمناح « وأخرى لأعدائها غائظة » أراد أنه شجاع يغيظ الأعداء بما ينزله بهم من البلاء .

المعنى : وصف رجلا بأنه كريم جواد ، وبأنه شجاع لا يهاب الأقران ، وبأنه نفاع لأحبائه وقاصدى معروفه ، ضرار لأعدائه ومن يناوئه .

الإعراب : « يداك » يدا : مبتدأ ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، ويدا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « يد » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «خيرها» خير : مبتدأ ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى يد مضاف إليه «يرتجى» فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى خير، وجملة الفعل ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع صفة ليد « وأخرى » الواو حرف عطف ، وأخرى : معطوف على يد مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر « لأعدائها » الجار والمجرور متعلق بقوله غائظة الآتى ، وأعداء مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أخرى مضاف إليه « غائظة » نعت لأخرى .

الشاهد فيه : قد أنشد ابن الناظم فى شرح الألفية هذا البيت على أنه من تعدد الخبر لمبتدأ واحد ؛ وذلك مبنى عنده على أن « يداك » الواقع مبتدأ هو واحد فى اللفظ وإن كان فى المعنى متعددا ، وعلى أن المعطوف والمعطوف عليه اثنان ، وأراد المؤلف ههنا أن يبين خطأه فى ذلك ، ووجه التخطئة أن اختلاف العلماء فى جواز تعدد الخبر إنما وقع فيما كان المبتدأ فيه واحدا فى اللفظ والمعنى جميعا ، وكان الخبر متعدداً فى اللفظ والمعنى أيضاً ، بحيث يصلح كل واحد من الخبرين لأن يكون خبرا عن ذلك المبتدأ ، ويصح حمله وحده عليه ، ويفيد معه فائدة يحسن السكوت عليها ، فأما إذا كان الخبر متعدداً فى اللفظ فقط كما فى قولهم « الرمان حلو حامض » أو عطف ثانيهما على أولهما ــ نحو « إبراهيم كاتب وشاعر » ــ فإنه لا يكون من موضع الخلاف بين العلماء .

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : فنقد العلامة ابن هشام لابن الناظم جار على أن المراد من التعدد فى كلام ابن الناظم هو التعدد المختلف فى جوازه بين العلماء ، فأما إذا حمل ما فى كلام ابن الناظم على أنه من مطلق التعدد ، سواء أ كان مختلفا فيه أم =

لأن « يَدَاكَ » فى قوة مبتدأين لكل منهما خَبَرٌ ، ومن نحو قولهم « الرُّمَّانُ حُلْوٌ حَامِضٌ » لأنهما بمعنى خبر واحد ، أى : مُزٌّ ، ولهذا يمتنع العطفُ على الأصح ، وأن يتوسط المبتدأ بينهما[1]، ومن نحو (وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ)[2]؛ لأن الثانى تابع .

* * *

= لم يكن . فإن هذا البيت والمثال الذى بعده والآية الكريمة ، كلها من باب التعدد المطلق . فافهم ذلك وتدبره .

ومثل بيت الشاهد فى كل ماذكرنا قول الشاعر :

كَفَّاكَ كَفٌّ مَا تُلِيقُ دِرْهَمَا جُوداً ، وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدِّمَا

ومثله أيضاً قول نافع بن نفيع الفقعسى :

عَظُمَتْ رَوَادِفُهَا وَأَكْمَلَ خَلْقُهَا وَالْوَالِدَانِ نَجِيبَـــةٌ وَنَجِيبُ

ومن هذا الضرب قول الأحوص :

بِنْتَانِ لاَ أَصْـــبُو لِوَصْلِهِمَا عِرْسُ الْخَلِيـــلِ وَجَارَةُ الْجَنْبِ

(١) معنى كون هذين الخبرين بمعنى خبر واحد وهو « مز » أن المخبر عنه وهو الرمان مشتمل على طرف من الأول وطرف من الثانى ، وليس معناه أنه مشتمل على الخبرين معا ، ألست ترى أن المعنى أنه ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة ، ولكنه بينهما ، وإنما لم يجز أن يعطف أحد الخبرين فى هذه المسألة على الآخر لأن العطف يقتضى أن الثانى غير الأول ، وقد ذهب أبو على الفارسى فى أحد قوليه له إلى جواز عطف أحدهما على الآخر ، وكما لايصح أن يتوسط المبتدأ بين الخبرين لايصح أن يتأخر المبتدأ عنهما جميعا ، وقد ذكرنا لك هذا فى مسائل تأخير الخبر وجوبا ، وكذلك لايصح أن يجعل الثانى منهما بدلا من الأول ، لأنك لو جعلته بدلا لأفاد أن المبتدأ موصوف بأحدهما ، وليس هذا هو المراد ، وكذلك لايجوز أن تجعل الثانى نعتاً للأول لأن فى ذلك وصف الشىء بما يناقضه . وزعم الأخفش أن جعل الثانى نعتاً للأول جائز ، على معنى أنه حلو فيه حموضة ، ولا يصح أن تجعل الثانى خبرا لمبتدأ محذوف لأن ذلك يفوت المعنى المراد .

(٢) من الآية ٣٩ من سورة الأنعام .

هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ، ويسمى أسْمَهَا ، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول ، ويسمى خَبَرَهَا[١] ، وهى ثلاثةُ أقسام :

---

(١) يشترط فى الاسم الذى يراد إدخال كان عليه خمسة شروط :

الأول : ألا يكون مما يلزم تصدره . أى وقوعه فى صدر الجملة ، وذلك كأسماء الشرط ، ويستثنى من ذلك ضمير الشأن فإنه مما لزم الصدارة ولكنه يقع اسما لكان ، وكثير من العلماء يخرج على ذلك قول الشاعر :

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِى كُنْتُ أَصْنَعُ

فيقول : اسم كان ضمير شأن محذوف ، والناس : مبتدأ ، ونصفان : خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر كان ، وذهب الكسائى فى هذا البيت إلى أن « كان » ملغاة لاعمل لها ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، وتبعه فى هذا التخريج ابن الطراوة .

الشرط الثانى : ألا يكون ذلك الاسم فى حال ابتدائيته واجب الحذف ، كالضمير المخبر عنه بنعت مقطوع عن منعوته لمجرد المدح .

الثالث : ألا يكون ملازما لعدم التصرف ، نعنى بذلك أن يكون ملازما للوقوع فى موقع واحد من مواقع الإعراب ، نحو « طوبى » من قولك « طوبى للمؤمنين » فهذا مما لزم أن يقع مبتدأ ، ونحو « سبحان الله » فهذا مما لزم أن يقع مصدرا .

الرابع : ألا يكون مما يلزم الابتداء بنفسه ، نحو « أقل رجل يفعل ذلك إلا زيدا » وهذا الشرط قد ذكره العلماء استقلالا ، وإن كان يمكن الاستغناء عنه بالذى قبله .

الخامس : ألا يكون مما لزم الابتداء بواسطة ، وذلك مثل مصحوب إذا الفجائية نحو قولك « خرجت فإذا زيد بالباب » .

ويشترط فى خبر « كان » ألا يكون جملة طلبية ، حتى عند الجمهور الذى يجوزون وقوع الجملة الطلبية خبرا عن المبتدأ من غير تقدير

وهذا الذى ذكره المؤلف من أنها ترفع وتنصب هو مذهب جمهور البصريين ، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لم تعمل فى الاسم ، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعا =

أحدها : ما يعمل هذا العَمَلَ مطلقاً ، وهو ثمانية : كان ، وهي أمُّ الباب ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظَلَّ ، وبات ، وصار ، وليس ، نحو (وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيراً)(١) .

الثاني : ما يعمله بشرط أن يتقدَّمه نفي أو نهي أو دعاء ، وهو أربعة : زال ماضي يَزَالُ ، وبَرِحَ ، وفَتِىءَ ، وانْفَكَّ ، مثالُها بعد النفي (وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ)(٢) ، (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عاكِفِينَ)(٣) ، ومنه (تَاللهِ تَفْتَؤُ)(٤) ، وقولُه :

٨٠ — * فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً *

= به قبل دخولها عليه ، ومع اتفاق الجميع على أنها نصبت الخبر اختلفوا فى نصبه ، فقال الكوفيون : نصبته على الحال تشبيها بالفعل القاصر فى نحو « ذهب زيد مسرعا » وقال الفراء : نصبته على أنه شبيه بالحال ، وقال البصريون : إنا رأينا هذا الخبر يجىء ضميرا ويجىء معرفة ويجىء جامدا ، ورأيناه لا يستغنى عنه ، فلا يمكن أن يعد حالا ولا مشبها به ، لأن الأصل فى الحال أن يكون نكرة ، وأن يكون مستغنى عنه .

(١) من الآية ٥٤ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ١١٨ من سورة هود .

(٣) من الآية ٩١ من سورة طه .

(٤) من الآية ٨٥ من سورة يوسف .

٨٠ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي *

وهذا البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى ، من قصيدة له تقدم ذكر مطلعها مستشهدا به فى باب الموصول (ش ٤٩) وتقدم من قبل ذلك ذكر بيت من أبياتها واستشهد به فى الكلام على جمع المؤنث السالم (ش ١٨) .

اللغة : « يمين الله » يروى مرفوعا ومنصوبا ، وستعرف وجه الروايتين فى إعراب البيت « أبرح قاعدا » أراد لا أبرح ، وستعرف وجهه فى بيان الاستشهاد بالبيت ، ومعناه أنه سيبقى قاعداً معها يجتلى محاسنها ويتمتع بطلعتها « أوصالى » جمع وصل =

. . . .

= بكسر الواو وسكون الصاد المهملة – وهو كل عظم ينفصل من الآخر ، قال ذو الرمة غيلان بن عقبة :

إِذَا ابْنَ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَغْتِهِ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جَازِرُ

المعنى : يحلف لمحبوبته على أنه مقيم معها لا يفارقها ، وأنه يستهين فى سبيل ذلك بما يكون من أهلها مما ينشأ عن الغيرة وحفظ الحرم .

الإعراب : « فقلت » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « يمين » يروى بالرفع وبالنصب ، فأما الرفع فعلى أنه مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : يمين الله قسمى ، أو على يمين الله ، وأما النصب فعلى أحد وجهين :

أولهما : أن يكون أصل الكلام : بيمين الله ، فحذف حرف الجر ، فانتصب الاسم المجرور ، وهذا هو الذى يقال له منصوب بنزع الخافض .

ثانيهما : أن يكون مفعولا مطلقا حذف عامله ، وتقدير الكلام أقسم يمين الله ، فالمحذوف من معنى المذكور ، ذكر هذين الوجهين جماعة منهم الوزير أبو بكر شارح ديوان امرىء القيس ، وعلى كل حال يمين مضاف و « الله » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أبرح » فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « قاعدا » خبر أبرح « ولو » الواو عاطفة على محذوف ، لو : حرف شرط غير جازم «قطعوا» قطع :فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله «رأسى» رأس: مفعول به لقطع، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « لديك » لدى : ظرف مكان متعلق بقطع ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه « وأوصالى » الواو حرف عطف ، أوصال : معطوف على رأسى ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أبرح قاعدا » حيث أعمل الشاعر « أبرح » – وهو مضارع برح – عمل كان ، مع أنه ليس معه فى اللفظ حرف نفى ، بسبب أن حرف النفى مقدر قبله : أى لا أبرح قاعدا .

ومثل هذا الشاهد قول الآخر ، وإن كان الفعل ماضيا :

لَعَمْرُ أَبِى دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةً عَلَى قَوْمِهَا مَا فَتَّلَ الزَّنْدَ قَادِحُ =

إذ الأصل لا تفتؤ ، ولا أبرح ، ومثالها بعد النهي قوله :

٨١ — * صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْتِ *

= ونظيره قول النابغة الذبياني :

فَقَالَتْ : يَمِينُ اللهِ أَفْعَلُ ، إِنَّنِي رَأَيْتُكَ مَسْحُوراً يَمِينُكَ فَاجِرَهْ

يريد فقالت يمين الله قسمي لا أفعل ما ذكرت .

وإنما يكثر حذف «لا» النافية دون أخواتها بعد القسم إن كان الفعل المنفي مضارعا كالآية الكريمة وبيت امرىء القيس . فإن لم يتقدم القسم كان الحذف شاذا ، وذلك كما قال خداش بن زهير :

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقاً مُجِيدَا

وكقول خليفة بن براز :

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيـــتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ

أراد خداش « لا أبرح ما أدام الله قومي » وأراد خليفة « لاتنفك تسمع ماحييت » فحذف كل منهما حرف النفي ولم يتقدم قسم .

ثم إن النفي الذي يقع قبل هذه الأفعال قد يكون بحرف النفي كما ورد في الآيتين الكريمتين اللتين تلاهما المؤلف ، وقد يكون باسم دال على النفي نحو قول الشاعر :

غَيْرُ مُنْفَكٍّ أَسِيرَ هَوًى كُلُّ وَانٍ لَيْسَ يَعْتَبِرُ

وقد يكون بالفعل الموضوع للنفي ، نحو قول الآخر :

لَيْسَ يَنْفَكُّ ذَا غِنًى وَاعْتِزَازٍ كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعُ

وقد يكون بالفعل المستعمل في النفي وإن لم يكن موضوعا له ، وذلك مثل قول الشاعر :

قَلَّمَا يَبْرَحُ اللَّبِيبُ إِلَى مَا يُورِثُ الْحَمْدَ دَاعِياً أَوْ مُجِيبَا

فإن « قلما » في هذا الموضع وشبهه دالة على النفي ، لا التقليل .

٨١ — هذه قطعة من بيت من الخفيف ، وهو بكماله :

صَاحِ شَمِّرْ ، وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ تِ ، فَنِسْيَانُهُ ضَـــلاَلٌ مُبِينُ

والبيت من الشواهد التي لايعرف قائلها .

ومثالُها بعد الدعاء قولُه :

٨٢ — * وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ *

= المعنى : يا صاحبي اجتهد ، واستعد الموت ، ولا تنس ذكره ؛ فإن نسيانه ضلال ظاهر .

الإعراب : « صاح » منادى حذف منه ياء النداء ، وهو مرخم ترخيما غير قياسي « شمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ولا » ناهية « تزل » فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهي ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذاكر » خبر تزل ، وهو مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « فنسيانه » نسيان : مبتدأ ، وهو مضاف والهاء العائدة إلى الموت مضاف إليه «ضلال» خبر المبتدأ «مبين» نعت لضلال .

الشاهد فيه : قوله « ولا تزل ذاكر الموت » حيث أجرى فيه مضارع « زال » مجرى « كان » في العمل لكونها مسبوقة بحرف النهي ، وهو شبه النفي ، وذلك من قبل أن من ينهى عن فعل شيء من الأشياء إنما يقصد عدم حصول هذا الفعل ، وعدم حصوله هو معنى النفي .

٨٢ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* ألاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى *

والبيت لذي الرمة غيلان بن عقبة ، يقوله في صاحبته مية .

اللغة : « البلى » من بلي الثوب يبلى — على ورن رضي يرضى — أي : خلق . ورث « منهلا » منسكبا منصبا « جرعائك » الجرعاء : رملة مستوية لاتنبت شيئاً « القطر » المطر .

المعنى : يدعو لدار حبيبته مي بأن تدوم لها السلامة على مر الزمان ، من طارقات الحدثان ، وأن يدوم نزول الأمطار بساحاتها ، وكنى بنزول الأمطار عن الخصب والنماء ، وطلب ذلك لأنهما يستتبعان إقامة أحبائه فيها .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « يا » حرف نداء ، والمنادى محذوف ، والتقدير : يا دار مية اسلمي « اسلمي » فعل أمر مقصود منه الدعاء ، وياء المؤنثة =

. . . .

= المخاطبة فاعل «يا دار» يا : حرف نداء ، ودار : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودار مضاف ، و « مى » مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف دعاء « زال » فعل ماض ناقص « منهلا » خبر زال مقدما « بجرعائك » الجار والمجرور متعلق بقوله « منهلا » ، وجرعاء مضاف والكاف مضاف إليه « القطر » اسم زال مؤخرا .

الشاهد فيه : للنحاة فى هذا البيت شاهدان :

الأول فى قوله « يا اسلمى » حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظا ، ولكن التقدير على دخول «يا» على المنادى المقدر ، ولا يحسن فى مثل هذا البيت أن تجعل « يا » حرف تنبيه ، لأن « ألا » السابقة عليها حرف تنبيه ، ومن قواعدهم المقررة أنه لايتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد ، ومثل هذا البيت فى ذلك قول الشماخ :

يَقُولُونَ لِي : يَا احْلِفْ ، وَلَسْتُ بِحَالِفٍ
أُخَادِعُهُمْ عَنْهَا لِكَيْمَا أَنَالَهَا

فقد أراد : يقولون لى يا هذا احلف . ومثله قول الأخطل :

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَكْرٍ
وَلاَ زَالَ حَيَّانَا عِدًى آخِرَ الدَّهْرِ

أراد : يا هند بنى بكر اسلمى . ومثله قول الآخر :

أَلاَ يَا اسْلَمِي ذَاتَ الدَّمَالِيجِ وَالْعِقْدِ وَذَاتَ الثَّنَايَا الْغُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ

أراد : ألا ياذات الدماليج اسلمى ذات الدماليج ـ إلخ ، ومثل ذلك فى كلامهم كثير جداً .

والشاهد الثانى فى قوله « ولا زال ـ إلخ » حيث أجرى « زال » مجرى « كان » فى رفعها الاسم ونصبها الخبر ، لتقدم « لا » الدعائية عليها ، والدعاء شبه النفى ، لأن دعاءك بحصول الشىء دليل على أنه غير حاصل فى وقت الدعاء ، وهذا معنى النفى ، هذا ماظهر لى ، وأرجو أن يكون صوابا :

وَقَيَّدْتُ زال بماضى يَزَالُ احترازاً من زال ماضى يَزِيلُ ، فإنه فعل تام متعدٍّ إلى مفعول ، ومعناه مَازَ ، تقول : « زِلْ ضَأْنَكَ عَنْ مَعْزِكَ » ومَصْدَرِه الزَّيْلُ ، ومن ماضى يَزُولُ ، فإنه فعل تام قاصر ، ومعناه الانتقال ، ومنه (إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ أَنْ تَزُولاَ ، وَلَئِنْ زَالَتَا)[1] ، ومصدره الزَّوَالُ .

الثالث : ما يعمل بشرط تقدم « ما » المصدرية الظرفية ، وهو دَامَ[2] ، نحو (مَا دُمْتُ حَيًّا)[3] ، أى : مُدَّةَ دَوَامِى حَيًّا[4] ، وسميت « ما » هذه مصدرية

---

(١) من الآية ١٤ من سورة فاطر .

(٢) قد وردت « دام » غير مسبوقة بما وبعدها اسمان أولهما مرفوع وثانيهما منصوب ، وذلك فى قول الشاعر :

دُمْتَ الْحَمِيدَ ، فَمَا تَنْفَكُّ مُنْتَصِراً ... عَلَى العِدَى فِي سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ

وهذا البيت يحتاج إلى نظر ، لأنك لو قدرت « دام » تامة غير محتاجة إلى تقدم « ما » عليها ، وجعلت ضمير المخاطب فاعلا و « الحميد » حالا ورد عليك أن «الحميد» معرفة بالألف واللام ، والحال لا يكون إلا نكرة فى المذهب البصرى المنصور ، وإن جعلت « دام » ناقصة ورد عليك أنه لم تتقدمها « ما » وهو شرط فى عملها فى الاسم والخبر . وإذا كان لامناص من ارتكاب أحد الأمرين فإننا نختار أن تكون «دام» فى هذا البيت تامة ، وندعى أن «أل» فى قوله «الحميد» ليست معرفة ، وإنما هى زائدة .

(٣) من الآية ٣١ من سورة مريم .

(٤) التعبير بمدة إشارة إلى دلالة «ما» على الظرفية ، والتعبير بدوام إشارة إلى دلالتها على المصدرية ، ولو كانت «ما» مصدرية غير ظرفية ، أو لم تكن مذكورة فى الكلام لم تنصب «دام» الخبر ، فإن وجد بعد مرفوعها اسم منصوب فهو حال ، نحو «دمت عزيزا» .

ولا يلزم من تقدم «ما» الظرفية المصدرية على دام أن تعمل فى الاسم والخبر ، من قبل أن تقدم «ما» هذه شرط لعملها ، ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ، =

لأنها تُقَدَّر بالمَصْدَر ، وهو الدوام ، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف ، وهو المدة .

* * *

فصل : وهذه الأفعال فى التصَرُّفِ ثلاثةُ أقسامٍ :

(١) ما لا يَتَصَرَّفُ بحالٍ ، وهو ليس باتفاق ، ودام عند الفراء وكثيرٍ من المتأخرين .

(٢) وما يتصرف تصرفاً ناقصاً ، وهو « زال » وأخواتُهَا ، فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر ، و «دام » عند الأقْدَمِينَ ، فإنهم أثبتوا لها مضارعاً[١] .

(٣) وما يتصرف تصرفاً تامًّا ، وهو الباقى .

وللتصاريف فى هذين القسمين ما للماضى من العمل ، فالمضارع نحو (وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا)[٢] ، والأمر نحو (كُونُوا حِجَارَةً)[٣] ، والمصدر كقوله :

= ألا ترى أنه وقع فى أفصح كلام وهو القرآن الكريم قوله تعالى (خالدين فيها مادامت السموات والأرض) فلم يؤت معها باسم منصوب أصلا ؟ واعلم أن « ما » كلما كانت ظرفية فهى مصدرية ، ولكن لا يلزم من كونها مصدرية أن تكون ظرفية .

(١) رجح العلامة الصبان أن دام الناقصة لها مصدر ، ودليله على ذلك شيآن : الأول : أنها تستعمل البتة صلة لما المصدرية الظرفية ، والثانى : أن العلماء جروا على تقدير ما دام فى نحو قوله تعالى : (مادمت حياً) بقوله : مدة دوامى حيا . ولو أننا التزمنا أن هذا مصدر لدام التامة ، أو أن العلماء اخترعوا فى هذا التقدير مصدراً لم يرد عن العرب ، لكنا بذلك جائرين ، مسيئين الظن بمن قام على العربية وحفظها غاية الإساءة ، فلزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصة فتتم الدعوى .

(٢) من الآية ٢٠ من سورة مريم .

(٣) من الآية ٥٠ من سورة الإسراء .

٨٣ — * وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ *

واسم الفاعل كقوله :

٨٤ — وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِى الْبَشَاشَةَ كَائِناً
أَخَاكَ ... ...

---

٨٣ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى *

وهذا البيت — أيضا — من الشواهد التى لم ينسبوها إلى قائل معين .

اللغة : «بذل» عطاء «ساد» من السيادة ، وهى الرفعة وعظم الشأن .

المعنى : إن الرجل يسود فى قومه ، وينبه ذكره فى عشيرته ، ببذل المال والحلم ، وهو يسير عليك إذا أردت أن تكون هذا الرجل .

الإعراب : «ببذل» جار ومجرور متعلق بساد «وحلم» معطوف على بذل «ساد» فعل ماض «فى قومه» الجار والمجرور متعلق أيضا بساد ، وقوم مضاف وضمير الغائب العائد على الفتى وإن تأخر لفظا مضاف إليه «الفتى» فاعل ساد «وكونك» الواو عاطفة وكون : مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر ، فأما اسمه فالكاف المتصلة به ، فلهذه الكاف محلان أحدهما جر بالإضافة ، والثانى رفع على أنها الاسم وأما خبره فقوله « إياه » وقوله « عليك » جار ومجرور متعلق بيسير ، وقوله «يسير» هو خبر المبتدأ على ما تقدم ذكره .

الشاهد فيه : قوله « وكونك إياه » حيث أجرى مصدر كان الناقصة مجراها فى رفع الاسم ونصب الخبر ، وقد تبينت اسمه وخبره فى إعراب البيت .

٨٤ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بكماله :

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِى الْبَشَاشَةَ كَائِناً أَخَاكَ ، إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا

والبيت من الشواهد التى لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : «يبدى» يظهر «البشاشة» طلاقة الوجه «تلفه» تجده «منجداً» مساعداً

الإعراب : «ما» نافية تعمل عمل ليس «كل» اسمها ، وهو مضاف ، و «من» اسم موصول مضاف إليه «يبدى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره =

وقوله :

٨٥ — قَضَى اللهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلاً أُحِبُّكِ ... ...

* * *

= هو يعود على «من» والجملة لا محل لها صلة «البشاشة» مفعول به ليبدى «كائنا» خبر ما النافية ، وهو اسم فاعل متصرف من كان الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه «أخاك» أخا : خبر كائن منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف، والكاف مضاف إليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» حرف نفى وجزم وقلب «تلفه» تلف: فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول «لك» جار ومجرور متعلق بقوله منجدا الآتى «منجدا» مفعول ثان لتلفى ، وقال العينى : هو حال . وذلك مبنى على أن «ظن» وأخواتها تنصب مفعولا واحدا ، وهو مذهب ضعيف .

الشاهد فيه : قوله « كائنا أخاك » فإن « كائنا » اسم فاعل من مصدر كان الناقصة وقد عمل عملها فرفع اسما ونصب خبرا : أما الاسم فهو ضمير مستتر ، وأما الخبر فهو قوله «أخاك» على ما بيناه فى إعراب البيت .

٨٥ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بكماله هكذا :

قَضَى اللهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلاً أُحِبُّكِ حَتَّى يُغْمِضَ الْجَفْنَ مُغْمِضُ

وهذا البيت مستهل كلمة للحسين بن مطير بن مكمل ، مولى بنى أسد بن خزيمة ، وهو من مخضرمى الدولتين، مدح بنى أمية وبنى العباس ، وكان شاعرا راجزا، مقدما فى الشعر والرجز جميعا ، وكان كلامه يشبه كلام أهل البادية (وانظر زهر الآداب ص ١٠٠٦ بتحقيقنا)

اللغة : « قضى الله » حكم وقدر ، أو هيأ الأسباب «أسماء» اسم محبوبته ، والنحاة يختلفون فى وزن هذه الكلمة ، فمنهم من يذهب إلى أن وزنها أفعال وأنها منقولة من جمع اسم ، ومنهم من يذهب إلى أن وزنها فعلاء ، وأنها من الوسامة وأصلها وسماء فقلبت الواو همزة كما قلبت فى «أناة» وأصلها «وناة» من الونى وهو الفتور « حتى يغمض الجفن مغمض» يغمض : مضارع أغمض، وتقول: أغمض فلان عين فلان ، =

. . . .

= إذا أطبق جفنيه أحدهما على الآخر ، ومغمض : اسم فاعل من ذلك الفعل ، وهذه العبارة كناية عن الموت وانتهاء الحياة ، فإن نعل ذلك إنما يحدث بعد مفارقة الإنسان هذه الحياة .

المعنى : يقول لمحبوبته إنه قد قدر على أن أبقى على حبك ، مستمسكا به — رغم ما تصنعينه معى من الهجر والقطيعة ، ورغم ما أكابد فيه من اللوعة والصبابة — إلى أن أفارق هذه الحياة على هذا الحب

الإعراب : «قضى» فعل ماض «الله» فاعل «يا» حرف نداء «أسماء» منادى مبنى على الضم فى محل نصب «أن» حرف توكيد ونصب مخفف من أن المشددة ، واسمه ضمير شأن محذوف «لست» ليس : فعل ماض ناقص . وتاء المتكلم اسمه «زائلا» خبر ليس ، وهو اسم فاعل من زال الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه «أحبك» أحب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطبة مفعول به ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر زائل ، وجملة ليس واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن المخففة من الثقيلة «حتى» حرف غاية وجر «يغمض» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حتى «الجفن» مفعول به ليغمض «مغمض» فاعل يغمض ، وأن المضمرة مع معمولها فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بأحب ، والتقدير : أحبك إلى إغماض مغمض الجفن .

الشاهد فيه : قوله « زائلا أحبك » حيث أعمل اسم الفاعل المأخوذ من مصدر الفعل الناقص عمل فعله ، فرفع به الاسم ونصب به الخبر . أما اسم الفاعل فهو قوله «زائلا» وفعله الناقص هو « زال » وقد أعمله فى اسم وخبر ، فأما اسمه فهو الضمير المستتر فيه وأما خبره فهو جملة « أحبك » .

ومن الطرائف فى هذا البيت أنه قد تداخلت فيه ثلاث نواسخ ؛ أولها «أن» المخففة من الثقيلة ، وثانيها «ليس» وثالثها «زائلا» الذى هو محل الاستشهاد هنا ، وليس يعسر عليك — بعد الذى قررناه فى إعراب البيت — أن تعرف تداخلها ، وأن تدرك معمولى كل واحد من هذه النواسخ الثلاثة ، فتفطن والله سبحانه المسئول أن يرشدك ويوفقك .

فصل : وتوسُّطُ أخبارِهِنّ جائزٌ[١] ، خلافاً لابن دُرُسْتُوَيْهِ في ليسَ ، ولابن مُعْطٍ في دام ، قال الله تعالى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)[٢] ، وقرأ حمزة وحفص : (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ)[٣] بنصب البر ، وقال الشاعر :

٨٦ — لاَ طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً
لَذَّاتُهُ . . . .

---

(١) لخبر كان وأخواتها مع اسمها ثلاث حالات :

الحالة الأولى : أن يجب تقديم اسمها وتأخير خبرها ، وذلك في موضعين ، الأول أن يكون الاسم محصورا في الخبر ـ نحو قول الله تعالى(وما كان صلاتهم عند البيت إلامكاء) والثاني أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعا غير ظاهر بأن يكونا معربين تقديرا نحو قولك «كان موسى فتاك» ، أو يكونا مبنيين نحو قولك «كان هؤلاء من يجادلونك» .

الحالة الثانية: أن يكون توسط الخبر بين العامل والاسم واجبا ، وذلك في موضعين الأول: أن يكون الخبر محصورا في الاسم نحو قولك « ليس قائما إلا زيد » ومنه قوله تعالى (وما كان حجتهم إلا أن قالوا) بنصب (حجتهم) على أنه خبر كان ، واسمها المصدر المنسبك من (أن قالوا) والثاني : أن يتصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر نحو قولك « كان في الدار صاحبها » .

الحالة الثالثة : جواز الأمرين تقديم اسمها على خبرها وتأخيره عنه ، وذلك فيما عدا ما يجب فيه التوسط أو التأخر .

(٢) من الآية ٤٧ من سورة الروم

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة ، فالبر : خبر ليس مقدم على اسمها ، والمصدر المنسبك من أن ومدخولها اسم ليس تأخر عن خبرها ، ومن العلماء من يرى هذه القراءة أرجح من جهة الصناعة من رفع (البر) على أنه اسم ليس ، وعلل ذلك بأن المصدر المنسبك من أن المصدرية في قوة الضمير ، والضمير يترجح جعله اسما .

٨٦ — هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بكماله :

لاَ طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ =

. . . .

= والبيت من الشواهد التي لم يعين قائلها أحد ممن اطلعنا على كلامه .

اللغة : « طيب » المراد به اللذة وما ترتاح إليه النفس وتهفو نحوه « منغصة » اسم مفعول من التنغيص ، وهو التكدير « بادكار » تذكر ، وأصله « اذتكار » فقلبت تاء الافتعال دالا ثم قلبت الذال دالا ، ثم أدغمت الدال في الدال ، ويجوز فيه « اذكار » بالذال المعجمة ـ على أن تقلب المهملة معجمة بعكس الأول ثم تدغم ، ويجوز بقاء كل من المهملة والمعجمة على حاله فتقول « اذدكار » وبالوجه الأول ورد قوله تعالى : (فهل من مدكر) أصله مذتكر ، فقلبت التاء دالا ثم قلبت المعجمة مهملة ثم أدغمتا ، على مثال ما ذكرناه أولا .

المعنى : لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ، ولا يستطيب فيها العيش ، ما دام يتذكر أيام الهرم التي تأتي عليه بأوجاعها وآلامها ، وما دام لا ينسى أنه مقبل لا محالة على الموت ومفارقة أحبائه وملاذه .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « طيب » اسمها « للعيش » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بطيب ، وخبر لا محذوف « ما » مصدرية ظرفية « دامت » دام : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث « منغصة » خبر دام مقدم « لذاته » لذات : اسم دام مؤخر ، ولذات مضاف والهاء العائدة إلى العيش مضاف إليه « بادكار » جار مجرور متعلق بقوله منغصة ، وادكار مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « والهرم » معطوف عليه

الشاهد فيه : قوله « مادامت منغصة لذاته » حيث قدم خبر دام ، وهو قوله « منغصة » على اسمها ، وهو قوله « لذاته » .

هذا توجيه كلام المؤلف العلامة كغيره من النحاة رداً على ابن معط ، وفيه خلل من جهة أنه ترتب عليه الفصل بين « منغصة » ومتعلقه وهو « بادكار » بأجنبي عنهما وهو « لذاته » .

وفي البيت توجيه آخر ، وهو أن يكون اسم « دام » ضميراً مستترا ، وقوله « منغصة » خبرها ، وقوله « لذاته » نائب فاعل بقوله « منغصة » لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول ، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد ، فلا يكون رداً على ابن معط ومن يرى رأيه . =

إلا أن يَمْنَعَ مانعٌ ، نحو (وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ عِنْدَ البَيْتِ إلاَّ مُكَاءً)(١).

***

فصل : وتقديمُ أخبارهن جائز ، بدليل (أَهٰؤُلاَءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ)(٢) (وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ)(٣)، إلا خبر دام اتفاقًا ، وليس عند جمهور

= ومن الشواهد التى يستدل بها للرد على ابن معط قول الشاعر :

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّى مَنْ وَثِقْتُ بِهِ ... فَهْوَ الَّذِى لَسْتُ عَنْهُ رَاغِبًا أَبَدَا

فإن قوله « حافظ سرى » خبر دام ، وقوله « من وثقت به » اسمها ، وقد تقدم الخبر على الاسم ، ولا يرد عليه الاعتراض الذى ورد على بيت الشاهد ، ولكنه يحتمل التأويل، إذ يجوز أن يكون اسم دام ضميرا مستترا يعود إلى « من وثقت به » ويكون خبرها هو « حافظ سرى » ويكون قوله « من وثقت به » فاعلا بحافظ لأنه اسم فاعل ، فإن قلت : فقد عاد الضمير على متأخر ، قلت : هو كذلك ، ولكنه مغتفر ههنا ، لأن الكلام على هذا يصير من باب الاشتغال لتقدم عاملين هما دام وحافظ سرى ، وتأخر معمول واحد هو من وثقت به ، فلما أعمل العامل الثانى أضمر فى الأول المرفوع .

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأنفال ، والمانع هنا من توسط الخبر القصر بإلا على ماتقدم لنا بيانه فى ص٢٤٢ .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة سبأ . ونظير هذه الآية فى جهة الاستدلال فقط ، لافى موطنه ، قول الله تعالى : (تبرأنا إليك ماكانوا إيانا يعبدون) من الآيه ٦٣ من سورة القصص .

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة الأعراف ، ووجه الاستدلال بهذه الآية والتى قبلها أن قوله سبحانه « إياكم » و « أنفسهم » معمولان لخبر كان ، وقد تقدما عليها ، وقد علمت أن تقدم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل فيه، من قبل أن الأصل فى المعمول أن يقع بعد عامله ، فإذا وقع معمول الخبر فى مكان ما من الكلام كان ذلك أمارة على أن الخبر نفسه يجوز أن يقع فى هذا الموضع ، وقد استدل بهذا الدليل ابن مالك فى شرح التسهيل ، وعلله بما ذكرنا ، وقد سبقه إلى ذلك أبو على الفارسى ، وتلميذه أبو الفتح ابن جنى ، وانظر البحث التالى لهذا الكلام .

البصريين ، قَاسُوهَا على عسى ، واحتجَّ المجيزُ بنحو قوله تعالى : (أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)(١) ، وأجيب بأن المعمول ظرفٌ فيتَّسَعُ فيه ،

---

(١) من الآية ٨ من سورة هود ، ووجه استدلال من استدل بهذه الآية الكريمة على جواز تقديم خبر ليس عليها أن قوله سبحانه (يوم يأتيهم) معمول الخبر الذى هو قوله (مصروفا) وقد تقدم هذا المعمول على ليس ، ولا يجوز أن يتقدم المعمول إلا حيث يجوز تقدم العامل فيه .

والاعتراض وارد على هذا الاستدلال من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنا لانسلم أنه لايتقدم المعمول إلا حيث يجوز تقدم العامل ، وذلك لأن هذه القاعدة ليست مطردة تمام الاطراد ، ونحن نذكر لك عدة مواضع أجازوا فيها تقديم المعمول ، ولم يجيزوا فيها تقديم العامل فيه .

الموضع الأول : إذا كان خبر المبتدأ فعلا ، لم يجيزوا تقديمه على المبتدأ ، لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل ، فلا يقولون « ضرب زيد » على أن يكون فى ضرب ضمير وجملته خبر مقدم ، لكن أجازوا تقديم معمول الخبر على مبتدئه ، نحو « عمرا زيد ضرب » .

الموضع الثانى : خبر إن إذا لم يكن ظرفا أو جارا ومجروراً ، لم يجيزوا تقديمه على اسمها ، فلا يقولون « إن جالس زيدا » وأجازوا تقديم معموله على الاسم ، فيقولون: « إن عندك زيدا جالس » وسيذكر ذلك المؤلف فى إن وأخواتها .

الموضع الثالث : الفعل المنفى بلم أو لن ، نحو «لم أضرب ، ولن أضرب» لم يجيزوا تقديمه على النفى ، وأجازوا تقديم معموله عليه ، نحو « زيدا لم أضرب ، وعمراً لن أصاحب » .

الموضع الرابع : الفعل الواقع بعد أما الشرطية ، لم يجيزوا إيلاءه لأما ، وأجازوا إيلاء معموله لها ، نحو قوله تعالى : (فأما اليتيم فلا تقهر) .

والوجه الثانى — وهو الذى أشار إليه المؤلف — أنا على فرض تسليم ما منعناه فى الوجه الأول نقول : إنه ليس كل معمول يتقدم يدل على جواز تقدم عامله ، لأن بعض المعمولات يكون تقدمها بسبب التوسع فيها أنفسها ، وذلك كالظرف فى الآية الكريمة ، نعم لو كان المتقدم مفعولا به لأمكن أن يقال فيه : إن تقدمه يؤذن بجواز تقدم العامل فيه ، من قبل أن أصل العامل أن يكون قبل المعمول ، فافهم ذلك . =

وإذا نُفِي الفعل بما جاز تَوَسُّطُ الخبر بين النافي والمنفي(١) مطلقاً ، نحو « ما قائماً كان زيد » ويمتنع التقديمُ على « ما » عند البصريين وَالفرَّاء ، وأجازه بقية الكوفيين ، وَخَصَّ ابنُ كَيْسَانَ المنعَ بغير زالَ وأخواتها ؛ لأن نَفْيَهَا إيجابٌ ، وَعَمَّمَ الفرَّاء المنعَ في حروف النفي(٢) ، ويردُّهُ قولُه :

٨٧ — * عَلَى السِّنِّ خَيْراً لاَ يَزَالُ يَزِيدُ *

* * *

= والوجه الثالث من وجوه الاعتراض أنا نقول : إن هــذه الآية تحتمل وجوها أخر من الإعراب ، ومتى احتملت تلك الوجوه لم تصلح لأن تــكون دليلا ، ومن الوجوه المحتملة أن يكون (يوم يأتيهم) مبتدأ وهو مبنى على الفتح فى محل رفع ، وإنما بنى لأنه أضيف إلى جملة (يأتيهم) واسم (ليس) ضمير مستتر فيها ، و (مصروفا) خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو (يوم يأتيهم).

(١) المراد بإطلاق النفى هنا أن يشمل ما يكون النفى شرطا لعمله كزال وما لا يكون النفى شرطا لعمله مثل كان .

(٢) يريد أن الفراء ذهب إلى أن « ما » و «لا» و « إن » و « لن » النافيات لها حكم واحد ، وهو أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر ولا معموله على حرف النفى ، وخص المحققون هذا الحكم بحرف واحد من حروف النفى نحو « ما » وذهب المحقق الرضى إلى أن « إن » النافية لها حكم « ما » .

٨٧ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إنْ رَأَيْتَهُ *

وهذا البيت من كلام المعلوط القريعى .

اللغة : « رج » فعل أمر من الترجية ، وهى الأمل وتوقع الخير ، يريد أمل فيه الخير ، وتوقعه منه ، وانتظر أن يأتى به « ما » هى ههنا الظرفية التى تدل على المدة « على السن » أراد كلما زادت سنه وتقادم به الزمان .

المعنى : يريد أنك إذا رأيت الفتى يزداد خيرا كلمــا علت به السن وتقدم ميلاده فترقب منه الخير الوافر وأمل فيه الأمل البعيد .

=

. . . .

= الإعراب : « رج » فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الفتى » مفعول به لرج « الخير » جار ومجرور متعلق برج « ما » مصدرية ظرفية « إن » حرف زائد بعد ما الظرفية المصدرية لشبهها لفظا بما النافية « رأيته » فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، وهاء الغائب العائدة على الفتى مفعول به « على السن » جار ومجرور متعلق بقوله يزيد الآتى آخر البيت « خيرا » مفعول به مقدم لقوله يزيد الآتى أيضاً « لا » حرف نفى « يزال » فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفتى « يزيد » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم لايزال ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب خبر لايزال .

الشاهد فيه : قوله « خيرا لايزال يزيد » حيث قدم ، خبر لايزال ، على لايزال نفسها ، أما خبر لايزال فهو جملة « يزيد » وفاعله المستتر فيه ، وأما معمول الخبر فهو قوله « خيرا » فإنه مفعول به ليزيد على ماقد تبين لك فى إعراب البيت ، وقد علمت أن النحاة يستدلون بتقدم المعمول على جواز تقديم العامل ، فإذا تقدم معمول الخبر على لايزال كان ذلك دليلا على صحة تقدم الخبر نفسه على لايزال ؛ لأن الأصل فى المعمول أن يقع بعد عامله .

وفى هذا البيت رد على من زعم أن خبر الناسخ المنفى بحرف ـ أى حرف من حروف النفى ـ لايجوز أن يتقدم على ذلك الفعل ، وممن ذهب إلى ذلك الفراء ، وأصرح مايرد عليه قول الشاعر :

مَهْ عَاذِلِى فَهَائِماً لَنْ أَبْرَحَا ... بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

فإن الشاعر فى هذا البيت قد قدم خبر الفعل الناسخ المنفى بلن على الفعل ، أما الفعل فهو « لن أبرح » وأما خبره فهو قوله « هائما » وقد تقدم عليه ، وإنما كان الرد بهذا الشاهد أقوى لأن الاستدلال بتقدم المعمول على جواز تقديم العامل محل نزاع على ما بيناه فى كلامنا السابق فى التعليق على الآية الكريمة (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) (ارجع إلى الوجه الأول فى ص ٢٤٥ السابقة) .

فصل : ويجوز باتفاق أن يليَ هذه الأفعالَ معمولُ خَبَرِهَا إن كان ظرفاً او مجروراً ، نحو « كان عندك ، أو فى المسجد ، زَيْدٌ مُعْتَكِفاً »(١) ، فإن لم يكن أحَدَهُمَا فجمهورُ البصريين يمنعون مطلقاً ، والكوفيون يُجيزون مطلقاً(٢) ، وَفَصَّلَ ابن السرَّاج والفارسيُّ وابن عصفور فأجازوه إن تقدَّمَ الخبر معه ، نحو « كَانَ طَعَامَكَ آكِلاً زَيْدٌ » وَمَنَعُوه إن تقدم وحده ، نحو « كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلاً » واحتجَّ الكوفيون بنحو قوله :

٨٨ — * بِمَا كَانَ إيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا *

---

(١) مما جاء من ذلك فى أفصح كلام وأعربه قوله تعالى (ولم يكن له كفوا أحد) فإن (له) جار ومجرور متعلق بقوله (كفوا) إذ معناه مكافىء ، وقد ولى (يكن) وهذا النص يرد على جمهور البصريين الذين يمنعون مطلقا ، ويؤيد ابن السراج والفارسى وابن عصفور الذين يجيزون إذا تقدم الخبر مع المعمول فولى كان ، ألا ترى أن (كفوا) الذى هو خبر يكن قد تقدم على الاسم الذى هو أحد مع أن (له) الذى هو معمول الخبر قد ولى يكن ؟

(٢) أنت تعلم أن اسم كان وأخواتها وخبرهن معمولان لكان ، والمعمول الذى هو موضع الكلام فى هذا الفصل هو معمول الخبر ، واعلم الآن أن منشأ الخلاف بين هؤلاء جميعاً هو هل معمول المعمول يعتبر معمولا للعامل الأصلى الذى هو هنا كان ؟ فالذى يؤخذ من تعليلهم لهذا الخلاف أن البصريين يرون أن معمول المعمول لايعتبر معمولا للعامل الأصلى ، ولهذا حكموا بأنه لا يجوز أن يلى كان أو إحدى أخواتها معمول خبرها لأنه أجنبى من كان ، فإذا وليها لزم أن يفصل بين العامل الذى هو كان والمعمول الذى هو الاسم والخبر بالأجنبى الذى هو معمول الخبر ، وأن جمهور الكوفيين يعتبرون معمول المعمول معمولا للعامل الأصلى ، فلهذا أجازوا أن يلى كان معمول خبرها لأنه ليس أجنبيا ، فلم يلزم المحظور المذكور .

٨٨ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ * =

. . . .

= والبيت للفرزدق من كلة يهجو فيها جريراً وعبد القيس ، وهى من النقائض بين جرير والفرزدق ، وأولها قوله :

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفْقَةً شَوَّرَتْ بِهَا يَدَا قَابِسٍ أَلْوَى بِهَا ثُمَّ أَخْمَدَا

اللغة : « قنافذ » جمع قنفذ ، وهو ـ بضمتين بينهما سكون ، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء ، وآخره ذال معجمة أو دال مهملة ـ حيوان يضرب به المثل فى السرى فيقال : هو أسرى من القنفذ ، وقالوا أيضاً « أسرى من أنقد » وأنقد : اسم للقنفذ ، ولا يصرف ، ولا تدخله الألف واللام ، كقولهم للأسد أسامة ، وللذئب ذؤالة ، قاله الميدانى (١ / ٢٣٩ الخيرية) ثم قال : والقنفذ لا ينام الليل ، بل يجول ليله أجمع . ويقال فى مثل آخر « بات فلان بليل أنقد » وفى مثل آخر « اجعلوا ليلكم ليل أنقد » وذكر مثله العسكرى فى جمهرة الأمثال بهامش الميدانى (٢ / ٧) « هداجون » جمع هداج ، وهو صيغة مبالغة من الهدج أو الهدجان ، والهدجان ـ بفتحات ـ ومثله الهدج ـ بفتح فسكون ـ مشية الشيخ ، أو هو مشية فيها ارتعاش ، وباب فعله ضرب . ويروى « قنافذ دراجون » والدراج : صيغة مبالغة أيضاً من درج الصبى والشيخ ـ من باب دخل ـ إذا سارا سيرا متقارب الخطو « عطية » هو أبو جرير .

المعنى : إنهم خونة فجار يشبهون القنافذ فى سيرهم بالليل طلبا للدعارة والفحشاء ، وإنما السبب فى ذلك تعويد أبيهم لهم ذلك .

الإعراب : « قنافذ » خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هم قنافذ، وأصله هم كالقنافذ فحذف حرف التشبيه مبالغة «هداجون» صفة لقنافذ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد «حول» ظرف متعلق بهداجون. وهو مضاف وبيوت من «بيوتهم» مضاف إليه، وبيوت مضاف والضمير مضاف إليه «بما» الباء حرف جر ، وما : يحتمل أن تكون موصولا اسميا ، والأوضح أن تكون موصولا حرفيا «كان» فعل ماض ناقص «إياهم» مفعول مقدم على عامله وهو «عود» وستعرف ما فيه ، وقوله «عطية» اسم كان «عودا» فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على عطية ، وجملة الفعل=

. . . .

= والفاعل فى محل نصب خبر « كان » وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر ، وهذا إعراب غير مرضى عند جمهرة علماء النحو ، وستعرف الإعراب المقبول عندهم .

الشاهد فيه : قوله « بما كان إياهم عطية عود » حيث إن ظاهره يوهم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان ـ وهو « إياهم » ـ على اسمها وهو «عطية» مع تأخير الخبر وهو جملة « عود » عن الاسم أيضا ، فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه ، هذا هو الظاهر من البيت ، والقول بجوازه مذهب الكوفيين .

والبصريون يأبون ذلك ، ويمنعون أن يكون «عطية» اسم كان ، ولهم فى البيت عدة توجيهات :

أحدها ـ وهو الثانى فيما ذكره المؤلف العلامة تبعا للنظم ـ أن اسم كان ضمير الشأن ، وقوله « عطية » مبتدأ وجملة «عودا» خبره ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر كان ؛ فلم يتقدم معمول الخبر على اسم كان .

والتوجيه الثانى ـ وهو الأول فى كلام المؤلف ـ أن «ما» اسم موصول مجرور المحل بالباء ، و « كان » زائدة ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول وهو « ما » .

والثالث : أن اسم «كان» ضمير مستتر يعود على «ما» الموصولة ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان ومعموليها لا محل لها صلة ، والعائد ـ على هذا التوجيه والذى قبله ـ محذوف تقديره : بما كان عطية عود هموه .

ومنهم من يقول : إن هذا البيت من الضرورات التى تباح للشاعر ، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس فى كلامه عليها والقول بالضرورة عند البصريين متعين فى قول الشاعر ، ولم نقف على اسمه ، وهو الشاهد الآتى (٨٩) :

بَاتَتْ فُؤَادِيَ ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ

فذات الخال : اسم بات ، وسالبة : خبره ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله يعود على ذات الخال ، وفؤادى : مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله سالبة ، ولا يمكن فى هذا البيت أن يوجه بإحدى التوجيهات السابقة ، ومثله قول الآخر :

لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُغْرِيًا لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ =

وَخُرِّجَ على زيادة كان ، أو إضمار الاسم : مُرَاداً به الشأن ، أو راجعاً إلى ما ، وعليهنّ فعطية مبتدأ ، وقيل : ضرورة ، وهذا متعين فى قوله :

٨٩ — * بَانَتْ فُؤَادِىَ ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً *

لظهور نَصْبِ الخبرِ .

* * *

= فإن قوله الشيب : اسم كان ، ومغريا : خبره ، وفيه ضمير مستتر يعود على الشيب هو فاعله ، وسلمى : مفعول به لمغريا تقدم على اسم كان ، ولا يحتمل شيئا مما سبق ذكره من التخريجات .

لكن خرج هذين البيتين جماعة من العلماء على أن كلمة « فؤادى » فى أولهما و« سلمى » فى ثانيهما منادى بحرف نداء محذوف ، ويكون الشاعر قد حذف مفعول « سالبة » فى البيت الأول ، ومفعول « مغريا » فى البيت الثانى ، وأصل الكلام على هذا : بانت يا فؤادى ذات الخال سالبة إياك ، ولئن كان يا سلمى الشيب مغريا إياك بالصد ، وهو تخريج ظاهر التكلف ، وقد ذكرناه فى شرح الشاهد ٨٩

٨٩ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَالْعَيْشُ إنْ حُمَّ لِى عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له سوابق أو لواحق تتصل به ، وقد ذكرناه فى أثناء شرح الشاهد السابق .

اللغة : « ذات الخال » أى صاحبة الخال ، والخال : شامة سوداء فى البدن ، وقيل : نكتة سوداء فيه ، وفى التهذيب : بثرة فى الوجه تضرب إلى السواد « سالبة » اسم فاعل من سلب الشىء — من باب نصر — إذا أخذه خلسة « حم » بالبناء للمجهول — قدر وهيء .

المعنى : يصف أن امرأة موصوفة بالجمال ، قد استولت بجمالها على قلبه ، واستلبته منه ، ثم بين أنه لن يستطيع الحياة بعد ذلك ، وأنه إذا بقى حيا كان ذلك من عجائب الأمور . =

. . . .

= الإعراب : «باتت» بات : فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التأنيث « فؤادى » مفعول به لسالبة الآتى ، وفؤاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ذات» اسم بات مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و «الحال» مضاف إليه «سالبة» خبر بات «فالعيش» الفاء حرف تفريع ، العيش : مبتدأ «إن» حرف شرط «حم» فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط «لى» جار ومجرور متعلق بحم «عيش» نائب فاعل حم « من العجب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون نائب فاعل حم ضميرا مستترا فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العيش ، ويكون قوله «عيش» خبر المبتدأ ، وقوله « من العجب » جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف صفة لعيش ، وعلى كل حال فجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره .

الشاهد فيه : قوله « باتت فؤادى ذات الخال سالبة » حيث ورد فيه ما ظاهره أن معمول خبر الفعل الناسخ قدولى الفعل ، أما الفعل الناسخ فهو قوله «باتت » وأما خبره فهو قوله «سالبة» وأما معمول الخبر فهو قوله « فؤادى » فقد عرفت فى إعراب البيت أنه مفعول به لسالبة ، وقد وقع المفعول بعد الفعل الناسخ كما ترى .

وبهذا البيت ونحوه استدل الكوفيون على أنه يجوز أن يقع معمول خبر الفعل الناسخ بعده ، ولا يتأتى فى هذا البيت الرد عليهم بما ذكره الناظم ــ وذكره المؤلف تبعا له ، وذكرناه نحن فى توجيه البيت السابق ــ من أن اسم الفعل الناسخ ضمير شأن محذوف ، وما بعده جملة من مبتدأ وخبر فى محل نصب خبر الفعل الناسخ ، وإنما امتنع ذلك ــ كما قال المؤلف ــ لظهور نصب الخبر الذى هو سالبة ، فإما أن يكون ما ذهب إليه الكوفيون صحيحا ، وإما أن يكون هذا البيت ضرورة ، وقد اختار جمهور العلماء المشايعين للبصريين الثانى ، وهو أن البيت ضرورة .

ولكن بعض المتأخرين قد ذكر فى هذا البيت تأويلا يفسد به استدلال الكوفيين وحاصله أن قول الشاعر « فؤادى » ليس مفعولا به لسالبة على ما يتوهم الكوفيون ، ولكنه منادى بحرف نداء محذوف ، ومعمول الخبر محذوف أيضا ، وتقدير الكلام. باتت يافؤادى ذات الخال سالبة إياك ، وفيه تكلف ظاهر كما قلناه فى شرح الشاهد ٨٨ .

=

فصل : قد تستعمل هذه الأفعال تامّة ، أى مستغنية بمرفوعها[1]، نحو (وَإِنْ

= ومثل ماذكرنا فى هذا البيت من الاستشهاد والتأويل يجرى فى قول الآخر .

لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُغْرِيًا ... لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

تقديره عند الكوفيين : لئن كان الشيب مغريا سلمى بالصد ، وعند المؤولين . لئن كان ياسلمى الشيب مغريا إياك بالصد ، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى أيضا .

(١) هذا الذى ذكره المؤلف -من أن التام هو الذى استغنى بمرفوعه، والناقص هو الذى لم يكتف بالمرفوع، بل احتاج إلى المنصوب - هو ما ارتضاه ابن مالك ، مخالفا لسيبويه ولجمهرة النحاة ، وهم يذهبون إلى أن معنى تمام هذه الأفعال أنها تدل على الحدث والزمان جميعا كـكل الأفعال ، وأن معنى نقصانها أنها لاتدل على الحدث. وإنما جردت للدلالة على الزمان الذى هو جزء من مفهوم سائر الأفعال ، وقد استدل ابن مالك على صحة مذهبه بوجوه عشرة نكتفى هنا بذكر خمسة منها ، الأول : أن تسميتها أفعالا يتحتم معها أن نقطع بدلالتها على الحدث مع الزمان ؛ لأن كل فعل يدل عليهما جميعا ، والثانى أنها لو لم تدل على الحدث لما اختلفت معانيها بل تكون كلها بمعنى واحد وهو الزمان الماضى إن كانت ماضية والزمان المستقبل إن كانت مضارعة ، فإذا قلت كان زيد مجتهدا كان معناه زيد مجتهد أمس ، وإذا قلت يكون زيد مسافرا كان معناه زيد مسافر غداً ، ونحن نثبت لها معانى مختلفة؛ فكانت أفعالا البتة ،الثالث :أنها لو كانت دالة على الزمان وحده لصح أن تتكون من أحدها ومن اسم آخر دال على معنى جملة مفيدة ، كما تتكون الجملة من اسم زمان واسم معنى ، نحو « السفر غدا » وأنت لو قلت « كان السفر » لم يتم معنى الكلام ، فدل ذلك على أنها ليست دالة على مجرد الزمان ، الرابع : أنها لو لم تكن دالة على الحدث لم يصح دخول أن المصدرية عليها ، وقد دخلت أن المصدرية عليها فى أفصح الكلام نحو قوله تعالى (إلا أن تكونا ملكين) الخامس : أنها لو لم تدل على الحدث لم يجىء منها اسم فاعل ؛ لأن اسم الفاعل لا دلالة له على الزمان إلا لزوما ، وقد صرحتم بأن اسم الفاعل يجىء من بعضها واستدللتم لوروده بقول الشاعر :

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا

أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا

كَانَ ذُو عُسْرَةٍ)[١]، أى : وإن حَصَلَ ذو عُسْرَة (فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)[٢]، أى : حين تَدْخُلُونَ فى المَسَاء وحين تَدْخُلُونَ فى الصَّـــبَاح (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمٰوَاتُ وَالأَرْضُ)[٣] ، أى : ما بَقِيَتْ ، وقوله :

٩٠ — * وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ *

---

(١) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٧١ من سورة الروم .

(٣) من الآيتين ١٠٧و١٠٨ من سورة هود

٩٠ — هذا صدر ثانى بيتين من المتقارب ، وهما من كلة لامرىء القيس بن حجر الكندى ، والبيت بكماله مع المطلع هكذا :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالإِثْمِدِ وَبَاتَ الخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِى العَائِرِ الأَرْمَدِ

اللغة : «الإِثمد» ضبطه ياقوت بكسر الهمزة والميم ، بينهما ثاء مثلثة ساكنة — وذكر أنه اسم موضع ، ولم يعينه ، وقد ضبطه المجد الفيروز بادى بفتح الهمزةأوضمها، وذكر السيد المرتضى أنه نقل فيه الإتمد — بالتاء المثناة بدل المثلثة « الخلى » الرجل الذى خلا من الهموم وبواعثها « ولم ترقد » لم تنم « العائر » القذى فى العين ، وهو اسم كالكاهل والغارب ، وقيل : العائر الرمد ، وقيل : هو بثر يكون فى جفن العين الأسفل .

المعنى : وصف طول ليله ، وأنه يسهر والناس من حوله ينامون ، ويأرق والخليون هاجعون .

الإعراب : « بات » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وأراد به نفسه ، ولكنه عبر بضمير الغيبة بعد أن عبر بضمير الخطاب على طريق الالتفات «وباتت » الواو حرف عطف ، بات : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « له » جار ومجرور متعلق ببات « ليلة » فاعل باتت ، مرفوع بالضمة الظاهرة =

وقالوا « بَاتَ بِالْقَوْمِ » أى : نزل بهم ، و « ظَلَّ الْيَوْمُ » أى : دام ظِلُّهُ ، و « أَضْحَيْنَا » أى : دَخَلْنَا فى الضُّحَى .

إلا ثلاثة أفعال فإنها أُلْزِمَتِ النَّقْصَ ، وهى : فتىء ، وزال ، وليس .

* * *

فصل : تختصُّ « كان » بأمُورٍ ، منها جَوَازُ زيادتها بشرطين :

أحدهما : كونُهَا بلفظ المـاضى ، وَشَذَّ قول أم عَقِيلٍ :

٩١ — * أَنْتَ تَـكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ *

= « كليلة » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة ، وليلة مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «العائر» مضاف إليه « الأرمد» صفة لذى العائر .

الشاهد فيه : قوله « وبات ، وباتت له ليلة » حيث استعمل « بات » فى الموضعين فعلا تاما بمعنى دخل فى المبيت ، ويقال فيه : بات يبيت ويبات بيتوتة ، وقال ابن كيسان: « يجوز أن يجرى بات مجرى نام ، ويجوز أن يجرى مجرى كان » اه .وليس مراده بأنه يجرى مجرى نام أن معناه حين يكون تاما هو معنى نام كما أن معناه حين يكون ناقصا ليس هو معنى كان ، ولـكن مراده أنه يستعمل تاما كما أن نام فعل تام ،ويستعمل ناقصا كما أن كان فعل ناقص .

٩١ ـ هذا بيت من مشطور الرجز ، وهذا البيت كما قال المؤلف ـ لأم عقيل ابن أبى طالب ، وهى فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، زوج أبى طالب بن عبد المطلب عم النبى صلى الله عليه وسلم وأبى أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه ، تقوله وهى ترقص ابنها عقيلا ، ويروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا :

إِنَّ عَقِيلاً كَاسْمِهِ عَقِيلُ وَبِيَبِي الْمُلَفَّفُ الْمَحْمُولُ

أَنْتَ تَـكُونُ السَّيِّدُ النَّبِيلُ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

* يُعْطِى رِجَالَ الْحَىِّ أَوْ يُنِيلُ * =

. . . .

= اللغة : « ماجد » كريم « نبيل » فاضل شريف « تهب » مضارع هبت الريح هبوبا وهبيبا ، إذا هاجت « شمأل » هي ريح تهب من ناحية القطب « بليل » رطبة ندية .

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « تكون » زائدة «ماجد » خبر المبتدأ « نبيل » صفة لماجد « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « تهب » فعل مضارع «شمأل» فاعل تهب «بليل» نعت لشمأل، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا تهب شمأل بليل فأنت ماجد نبيل .

الشاهد فيه : قولها « أنت تكون ماجد » حيث زادت المضارع من « كان » بين المبتدأ وخبره ، والثابت زيادته إنما هو الماضي دون المضارع ، لأن الماضي لما كان مبنيا أشبه الحروف ، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة ، كالباء في المبتدأ في نحو « بحسبك درهم » وفي خبر ليس في نحو قوله تعالى : (أليس الله بكاف عبده) ونحو ذلك ، فأما المضارع فهو معرب، فلم يشبه الحرف ، بل أشبه الاسم ، فتحصن بذلك عن أن يزاد ، كما أن الأسماء لاتزاد إلا شذوذا ، هذا إيضاح كلام المؤلف وتخريج كلامه .

والقول بزيادة « تكون » شذوذا في هذا البيت هو قول ابن الناظم وابن هشام، وتبعهما من جاء بعدهما من شراح الألفية ، وهما تابعان في ذلك لابن السيد وأبي البقاء ، ومما جعلاه من زيادة « تكون» بلفظ المضارع قول حسان بن ثابت :

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

روياه برفع « مزاجها عسل وماء » على أنها جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع صفة لسبيئة ، والرد على ذلك أن الرواية المعتمدة بنصب «مزاجها» على أنه خبر يكون مقدم ، ورفع «عسل وماء» على أنه اسم يكون مؤخر ومعطوف عليه ، ولئن سلمنا رواية رفعهما فليس يلزم عليها زيادة يكون، بل هي عاملة ،واسمها ضمير شأن محذوف، و«مزاجها عسل وماء» مبتدأ وخبر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبرها. وكذلك بيت =

والثانى : كونُها بين شيئين متلازمين لَيْسَا جاراً ومجروراً ، نحو(١) «ما كان أحْسَنَ زيداً » ، وقول بعضهم : « لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُهُمْ » وَشَذَّ قولُه :

٩٢ — * عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ *

= الشاهد ، ليست «تكون» فيه زائدة ، بل هى عاملة ، واسمها ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وخبرها محذوف ، والجملة لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره . والتقدير: أنت ماجد نبيل تكونه : أى تكون أنت إياه .

(١) كثرت زيادة « كان » بين ما التعجبية وفعل التعجب ، نحو قول الشاعر :

لِلّٰهِ دَرُّ أَنُو شَرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالدُّونِ وَالسَّفِلِ

ونحو قول شاعر الحماسة :

أَبَا خَالِدٍ مَا كَانَ أَدْهَى مُصِيبَةً أَصَابَتْ مَعَدًّا يَوْمَ أَصْبَحْتَ ثَاوِيَا

ونحو قول امرىء القيس :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

ونحو قول عروة بن أذينة :

مَا كَانَ أَحْسَنَ فِيكَ الْعَيْشَ مُؤْتَنِفًا غَضًّا ، وَأَطْيَبَ فِي آصَالِكَ الْأُصُلَا

٩٢ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى *

وأنشد الفراء هذا البيت ولم ينسبه إلى قائل ، ولم يعرف العلماء له قائلا ، ويروى المصراع الأول منه .

* جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى *

اللغة : « سراة » جمع سرى ، وهو جمع عزيز نادر ، فإنه يندر جمع فعيل على فعلة ، والجياد : جمع جواد ، وهو الفرس النفيس ، و « تسامى » أصله تتسامى بتاءين فحذف إحداهما « المسومة » الخيل التى جعلت لها علامة ثم تركت فى المرعى ليراها من تحدثه نفسه بالسطو عليها فيعرف أصحابها فلا يجرؤ على التقدم إليها ، وكانت لكل قبيلة =

وليس من زيادتها قولُه :

٩٣ — * وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ *

لرفعها الضميرَ ، خِلافاً لسيبويه .

= علامة خاصة يسمون بها دوابهم من الإبل والخيل ونحوهما « العراب » هى خلاف البراذين والبخاتى ، ويروى :

* عَلَى كَانَ الْمُطَهَّمَةِ الصِّلَابِ *

والمطهمة : البارعة التامة فى كل شىء . والصلاب : جمع صلب ، وهو القوى الشديد .

المعنى : من روى « سراة بنى أبى بكر — إلخ » فمعناه : إن سادات بنى أبى بكر ليركبون الخيول العربية التى جعلت لها علامة تتميز بها عما عداها من الخيول . ومن رواه « جياد بنى أبى بكر — إلخ » فمعناه : إن خيول بنى أبى بكر لتسمو قيمتها وترتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربية ، يريد أن جيادهم أفضل الجياد وأعلاها .

الإعراب : « جياد » مبتدأ ، وهو مضاف ، و « بنى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « أبى » مضاف إليه ، وهو مضاف ، و « بكر » مضاف إليه « تسامى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى جياد ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « على » حرف جر « كان » زائدة « المسومة » مجرور بعلى « العراب » نعت للمسومة .

الشاهد فيه : قوله « على كان المسومة » حيث زاد « كان » بين الجار والمجرور ، ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى .

٩٣ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ *

والبيت للفرزدق ، من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك — وقيل : يمدح سليمان ابن عبد الملك — وقد أنشده سيبويه (١/١٨٩) ببعض تغيير .

الإعراب : « كيف » اسم استفهام أشرب معنى التعجب ، وهو مبنى على الفتح فى محل نصب حال من فاعل فعل محذوف ، والتقدير الكلام : كيف أكون ، مثلا « إذا » =

. . . .

= ظرف لما يستقبل من الزمان «مررت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها « بدار » جار ومجرور متعلق بمررت ، ودار مضاف و « قوم » مضاف إليه « وجيران » معطوف على دار قوم « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجيران « كانوا » زائدة ـ هكذا قال قائلون ، ونفاه المؤلف ، وستعرف ما فيه ـ « كرام » صفة لجيران .

الشاهد فيه : ذكر جماعة من النحاة في قوله « وجيران لنا كانوا كرام » أن الكلام على زيادة « كانوا » بين الصفة وهي قوله « كرام » والموصوف وهو قوله « جيران » . وممن ذهب إليه إمام النحاة سيبويه ، ولكن ذكر المؤلف في هذا الكتاب أن من شرط زيادة « كان » أن تكون وحدها ؛ فلا تزاد مع اسمها ، وأنكر زيادتها في هذا البيت .

والمؤلف ـ رضي الله تعالى عنه ـ تابع في هذا الكلام لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ؛ فإنه منع زيادة كان في هذا البيت بناء على زعمه أنها إنما تزاد مجردة لا اسم لها ولا خبر ، وخرج هذا البيت على أن قوله « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم عليها ، والواو المتصلة بها اسمها ، وغاية ما في الباب أن الشاعر فصل بين الصفة وموصوفها بجملة كاملة من كان واسمها وخبرها ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر صفة لجيران ، وكرام : صفة ثانية ، والوصف بالمفرد بعد الوصف بالجملة لا ضعف فيه لوروده في أفصح الكلام نحو قوله تعالى (وهذا كتاب أنزلناه مبارك) .

والذي ذهب إليه سيبويه أولى بالرعاية ؛ لأن اتصالها باسمها لا يمنع زيادتها ، ألا ترى أنهم يلغون « ظننت » متأخرة ومتوسطة في نحو قولك « زيد قائم ظننت » ونحو قولك « زيد ظننت قائم » ولا يمنع إسنادها إلى اسمها من إلغائها ، ثم إن المصير إلى تقديم خبر « كان » عليها عدول عما هو الأصل إلى شيء غيره .

قال سيبويه : « وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زيدا ، على إلغاء كان ، وشبهه بقول الشاعر : * وجيران لنا كانوا كرام * » اهـ .

وقال الأعلم : «الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها توكيدا وتبيينا لمعنى المضي ، والتقدير: وجيران لنا كرام كانوا كذلك » اهـ .

ومنها : أنها تُحْذَفُ، وَيَقَعُ ذلك على أربعة أوْجُهٍ :

أحدها — وهو الأكثر — : أن تُحْذَفَ مع اسمها ويبقى الخبر ، وَكَثُرَ ذلك بعد « إنْ » و « لَوِ » الشرطيتين .

مثالُ « إنْ » قولُكَ « سِرْ مُسْرِعاً إنْ رَاكِباً وَإنْ مَاشِياً » وقوله :

٩٤ — * إنْ ظَالِماً أَبَداً وَإنْ مَظْلُوماً *

---

٩٤ - هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* حَدِبَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضِنَّةَ كُلُّهَا *

والبيت رابع خمسة أبيات للنابغة الذبياني يرد فيها على يزيدبن أبي حارثة بن سنان، وكان يزيد يعير النابغة ، والبيت من شواهد شيخ النحاة سيبويه (١/١٣٢) وشواهد الأشموني (ش ٢٠٤) .

اللغة : « حدبت » عطفت وأشفقت ، وحدبت المرأة : أشبلت على ولدها ، وبابه فرح « بطون » جمع بطن ، وهو دون لقبيلة « ضنة » يرويه بعض العلماء بالباء الموحدة، وليس بذاك ، وإنما هو بالنون بعد الضاد المعجمة ، وضنة : قبيلة من قبائل قضاعة ثم من عذرة، وكان النابغة وقومه ينسبون إلى ضنة وينفون عن بني ذبيان ، فحقق في هذا البيت انتسابه إليهم .

المعنى : يقول : إن بطونا من بني ضنة يعطفون علي ، وينصرونني على من أعاديه ، ويأخذون بيدي ، ويعينونني ظالما كنت أو مظلوما ، يريد لاتطمع في النيل مني لأن قومي لايسلمونني .

الإعراب : « حدبت » حدب : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « بطون » فاعل ، وهو مضاف و « ضنة » مضاف إليه « كلها » كل : توكيد لبطون، وكل مضاف والضمير مضاف إليه « إن » حرف شرط جازم » « ظالما » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام : إن كنت ظالما ، أو تقديره : إن كان الحادب ظالما ، وكان المحذوفة هي فعل الشرط « وإن » الواو حرف عطف ، وإن : حرف شرط جازم « مظلوما » خبر لكان المحذوفة مع اسمها على نحو ماسبق ، وجواب =

وقولُهم : « النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ ، وَإنْ شَرّاً فَشَرٌّ »(١)، أى : إن كان عملُهم خيراً فجزاؤهم خيرٌ ، ويجوز « إنْ خَيْرٌ فَخَيْراً » بتقدير : إنْ كان فى عملهم خير فَيُجْزَوْنَ خيراً ، ويجوز نصبهما

=الشرط فى الموضعين محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير: إن كنت ظالما فقد حدبوا على ، وإن كنت مظلوما فقد حدبوا على ، مثلا .

الشاهد فيه : قوله « إن ظالما » وقوله « إن مظلوما » حيث حذف كان مع اسمها وأبقى خبرها فى الموضعين .

ومثل هذا البيت قول ليلى الأخيلية ، وعجزه قريب من عجز البيت المستشهد به ، وهو من شواهد سيبويه (١/١٣٢) أيضاً :

لاَ تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إنْ ظَالِماً أبَداً وَإنْ مَظْلُوماً

وقول ابن همام السلولى ، وهو أيضاً من شواهد سيبويه الموضع المذكور :

وَأحْضَرْتُ عُذْرِى عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إنْ عَاذِراً لِى وَإنْ تَارِكَا

ومثله قول الشاعر ، وأنشده ابن مالك فى كتابه « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » .

انْطِقْ بِحَقٍّ ، وَإنْ مُسْتَخْرِجاً إحَناً فَإنَّ ذَا الحَقِّ غَلاَّبٌ وَإنْ غُلِبَا

التقدير فى بيت ليلى : لاتقربن هؤلاء القوم إن كنت ظالما وإن كنت مظلوما ، لأنك إن كنت ظالما فلن تستطيعهم ، وإن كنت مظلوما فلن تقوى على الانتصاف منهم . والتقدير فى بيت ابن همام السلولى : أحضرت عذرى عليه الشهود إن كان الحاكم عاذراً لى وإن كان تاركا للأخذ بعذرى ، والتقدير فى البيت الذى أنشده ابن مالك : انطق بحق وإن كنت مستخرجا إحنا ، وقد حذف فى كل بيت من ثلاثة الأبيات كان واسمها وأبقى خبرها .

(١) وقد روى البخارى فى كتاب التمنى ، فى باب ما يكره من التمنى ، قوله صلى الله عليه وسلم « لايتمنى أحدكم الموت ، إما محسنا فلعله يزداد ، وإما مسيئاً فلعله يستعتب » قال ابن مالك فى تخريجه « أصله إما يكون محسنا ، وإما يكون مسيئاً ، فحذف يكون مع اسمها مرتين وأبقى الخبر » اهـ .

ورفعهما ، والأول أرْجَحها ، والثانى أضعفها ، والأخيران مُتَوَسِّطَانِ .

ومثالُ لو « الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ »[1] ، وقولُه :

٩٥ — * لاَ يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً *

---

(١) هذه قطعة من حديث نبوى رواه البخارى فى صحيحه من حديث سهل بن سعد ، رضى الله عنه ، وقصته أن امرأة عرضت نفسها على النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال له رجل : يا رسول الله ، زوجنيها ، فقال : ماعندك ؟ فقال : ما عندى شىء ، قال : اذهب فالتمس ولو خاتما من حديد ، ولكن هذا إزارى ولها نصفه ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : وما تصنع بإزارك ؟ إن لبسته لم يكن عليها شىء منه ، وإن لبسته لم يكن عليك شىء منه ، فجلس الرجل حتى إذا تم مجلسه قام ، فرآه النبى صلى الله عليه وسلم ، فدعاه فقال له : ماذا معك من القرآن ؟ فقال : معى سورة كذا وسورة كذا وسورة كذا ، فقال صلى الله عليه وسلم : ملكتكها بما معك من القرآن .

٩٥ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ *

ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « بغى » ظلم ومجاوزة للحد ، وقال الراغب الإصفهانى « البغى طلب مجاوزة الاقتصاد فيما يتحرى ، تجاوزه أو لم يتجاوزه ، فتارة يعتبر فى القدر الذى هو الكمية ، وتارة يعتبر فى الوصف الذى هو الكيفية ، يقال: بغيت الشىء . إذا طلبت أكثر مما يجب ، والبغى على ضربين : أحدهما محمود ، وهو تجاوز العدل إلى الإحسان ، والثانى مذموم ، وهو تجاوز الحق إلى الباطل » اهـ

وقول الشاعر فى بيت الشاهد « جنوده ضاق عنها السهل والجبل» يريد أن جنده كثيرون وأن أعوانه فوق الحصر والعد .

المعنى : يحذر من عواقب البغى الذميم ، ويشير إلى أن مآل الباغى وخيم ، وعقباه أليمة مهما يكن من شأنه ، ولو أن له جنودا وأعوانا بعدد الرمل والحصى والتراب .

=

وتقولُ: «ألاَ طَعَامَ وَلَوْ تمرًا»، وَجَوَّزَ سيبويه الرفعَ بتقدير: ولو يكون عندنا تمرٌ.
وَقَلَّ الْحَذْفُ المذكور بدون إنْ ولَوْ، كقوله :

٩٦ — * مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إِتْلاَئِهَا *

قَدَّرَهُ سيبويه : مِنْ لَدُ أن كَانَتْ شَوْلاً .

= الإعراب ، « لا » حرف نهى ، مبنى على السكون لا محل له « يأمن » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « الدهر » مفعول به ليأمن « ذو » فاعل يأمن ، مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « بغى » مضاف إليه « ولو » الواو عاطفة على محذوف لو : حرف شرط غير جازم « ملكا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : لو كان الباغى ملكا ، وجملة كان واسمها وخبرها هى شرط لو ، والجواب محذوف ، والتقدير : لو كان الباغى ملكا فلا يأمن الدهر « جنوده » جنود : مبتدأ ، وضمير الغائب العائد إلى ملك مضاف إليه « ضاق » فعل ماض « ا » جار ومجرور متعلق بضاق « السهل » فاعل ضاق « والجبل » الواو حرف عطف ، الجبل : معطوف على السهل ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط هو الضمير المجرور محلا بعن ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب صفة لقوله « ملكا » والرابط هو الضمير المجرور محلا بالإضافة فى قوله « جنوده » .

الشاهد فيه : قوله « ولو ملكا » حيث حذف كان مع اسمها وأبقى خبرها بعد لو الشرطية ، وقد بان ذلك بوضوح فى إعراب البيت .

ومثله قول الشاعر ، وقد أنشده ابن مالك :

عَلِمْتُكَ مَنَّانًا فَلَسْتُ بِآمِلٍ نَدَاكَ وَلَوْ غَرْثَانَ ظَمْآنَ عَارِيًا

٩٦ — هذا كلام تقوله العرب ويجرى بينها مجرى المثل ، وهو يوافق بينا من مشطور الرجز ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ١٣٤) ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشىء .

اللغة : « شولا » قيل : هو مصدر شالت الناقة بذنبها ، أى رفعته للضراب ، وقيل : هو اسم جمع لشائلة — على غير قياس — والشائلة : الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها « إتلائها » مصدر « أتلت الناقة » إذا تبعها ولدها . =

الثانى : أن تُحْذَفَ مع خبرها ويبقى الاسم ، وهو ضعيف ، ولهذا ضَعُفَ « وَلَوْ تَمْرٌ ، وَإِنْ خَيْرٌ » فى الوجهين .

الثالث : أن تُحْذَفَ وحدها ، وَكَثُرَ ذلك بعد « أنِ » المصدرية فى مثل « أَمَّا أَنْتَ مُنطَلِقًا انطَلَقْتُ » أصله : انطلقتُ لأن كُنْتَ مُنْطَلقا ، ثم قُدِّمَت اللامُ وما بعدها على انطلقت للاختصاص ، ثم حُذِفَت اللام للاختصار ، ثم حذفت « كان » لذلك فانفصل الضمير ، ثم زيدت « ما » للتعويض ، ثم أُدْغمت النون فى الميم للتقارب ، وعليه قوله :

= الإعراب : « من لد » من : حرف جر ، ولد : ظرف مبنى على الضم فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : ربيتها من لد ، مثلا « شولا » خبر لـكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير « من لد أن كانت الناقة شولا » « فإلى » الفاء حرف عطف ، وإلى : حرف جر ، « إتلائها » إتلاء : مجرور بإلى ، وإتلاء مضاف وها : مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار والمجرور الأول ، والتقدير : ربيت هـذه الناقة من لد كانت شولا فاستمر إلى إتلائها .

الشاهد فيه : قوله « من لد شولا » حيث حذف « كان » واسمها ، وأبقى خبرها وهو « شولا » بعد لد ، وهذا شاذ ، لأنه إنما يكثر حذف كان بعد « إن ، ولو » كما سبق. هذا كلام المؤلف العلامة وأكثر النحويين، وهو المستفاد من ظاهر كلام سيبويه شيخ النحاة .

وفى الـكلام توجيه آخر ، وهو أن يكون قولهم « شولا » مفعولا مطلقا لفعل محذوف ، والتقدير « من لد شالت الناقة شولا » .

وبعض النحويين يذكر فيه توجيها ثالثاً ، وهو أن يكون نصب « شولا » على التمييز أو التشبيه بالمفعول به كما ينتصب لفظ « غدوة » بعد « لدن » .

وعلى هذين التوجيهين لا يكون فى الـكلام شاهد لما نحن فيه ، وارجع إلى شرحنا على شرح أبى الحسن الأشمونى فى (ج ١ ص ٣٨٦ الشاهد رقم ٢٠٦) .

٩٧ — * أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ *

أى : لأنْ كُنْتَ ذَا نَفَر فَخَرْتَ ، ثم حُذِف متعلّق الجارّ .

---

٩٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ *

والبيت للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن ندبة أبا خراشة ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٤٨) وخفاف — بزنة غراب — شاعر مشهور ، وفارس من فرسان قيس . وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختهما الخنساء الشاعرة المشهورة . وندبة — بضم النون أو فتحها — أمه ، واسم أبيه عمير .

اللغة : « ذا نفر » يريد ذا قوم تعتز بهم وجماعة تمتلىء بسببهم فخرا « الضبع » أصله الحيوان المعروف ، ثم يستعملونه فى السنة الشديدة الجدبة ، قال حمزة الإصفهانى : إن الضبع إذا وقعت فى الغنم عاثت ، ولم تكتف من الفساد بما يكتفى به الذئب ، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة الجدبة ، فقالوا : أكلتنا الضبع .

المعنى : ياأبا خراشة ، إن كنت كثير القوم وكنت معتزا بجماعتك فإن قومى موفورون كثيرو العدد ، لم تأكلهم السنة الشديدة ، ولم يضعفهم الجدب ، ولم تنل منهم الأزمات.

الإعراب : « أبا » منادى حذفت منه ياء النداء ، وهو مضاف ، و « خراشة » مضاف إليه « أما » هى عبارة عن أن المصدرية المدغمة فى « ما » الزائدة النائبة عن « كان » المحذوفة « أنت » اسم لكان المحذوفة « ذا » خبر كان ، وهو مضاف ، و « نفر » مضاف إليه « فإن » الفاء تعليلية ، إن : حرف توكيد ونصب « قومى » قوم : اسم إن ، والياء ضمير المتكلم مضاف إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تأكلهم » تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم ، والضمير مفعول به « الضبع » فاعل تأكل ، والجملة من الفعل والفاعل خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله « أما أنت ذا نفر » حيث حذف « كان » التى ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وعوض عنها « ما » الزائدة ، وأدغمها فى نون « أن » المصدرية ، وأبقى اسم « كان » وهو الضمير البارز المنفصل ، وخبرها وهو قوله ذا نفر ، وأصل الكلام عند البصريين : فخرت على لأن كنت ذا نفر ، فحذفت لام التعليل ومتعلقها فصار الكلام : أن كنت ذا نفر ، ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال قصدا إلى التخفيف =

وَقَلَّ بدونها ، كقوله :

٩٨ — * أَزْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي *

قال سيبويه : أراد أزمانَ كانَ قَوْمِي.

= فانفصل الضمير الذى كان متصلا بكان، لأنه لم يبق فى الكلام عامل يتصل به ، ثم عوض عن كان بما الزائدة ، فالتقى حرفان متقاربان — وهما نون أن المصدرية وميم ما الزائدة — فأدغما ، فصار الكلام : أما أنت ذا نفر .

هذا ، وقد روى ابن دريد وأبو حنيفة الدينورى فى مكان هذه العبارة « إما كنت ذا نفر » وعلى روايتهما لا يكون فى البيت شاهد ،

ومن شواهد المسألة قول الشاعر :

إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلاً فَاللهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

٩٨ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* لَزِمَ الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلاَ *

وهذا البيت من شواهد سيبويه (١ / ١٥٤) وهو من كلمة طويلة لعبيد بن حصين الراعى ، يخاطب فيها أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان الأموى ، ويذكر فيها التزام قومه الطاعة ، وأنهم لم يشتركوا فى مقتل عثمان ، ولا فيما تلاه من الفتن ، ويخص خروج عبد الله بن الزبير على بنى أمية ، وقد روى هذه القصيدة كلها صاحب جمهرة أشعار العرب (ص ١٧٢ بولاق) وقبل البيت الشاهد مما يرتبط به معناه قوله :

إِنِّي حَلَفْتُ عَلَى يَمِينٍ بَرَّةٍ لاَ أَكْذِبُ الْيَوْمَ الْخَلِيفَةَ قِيلاَ

مَا زُرْتُ آلَ أَبِي خُبَيْبٍ وَافِداً يَوْماً أُرِيدُ لِبَيْعَتِي تَبْدِيلاَ

مِنْ نِعْمَةِ الرَّحْمٰنِ ، لاَ مِنْ حِيلَتِي إِنِّي أُعَدُّ لَهُ عَلَيَّ فُضُولاَ

اللغة : « يمين برة » هى الصادقة التى يبر صاحبها بها ، وضدها اليمين الفاجرة « قيلا » وهو القول ، وأصله منقول من الفعل المبنى للمجهول « آل أبى خبيب » أبو خبيب : هو عبد الله بن الزبير ، كنى بابنه ، وكان عبد الله قد ادعى الخلافة ببلاد الحجاز وتبعه خلق كثير « فضولا » جمع فضل ، والفضل : الإحسان والإنعام « أزمان » جمع =

. . . .

= زمن « الرحالة » بكسر الراء المهملة ، بزنة كتابة ـ سرج كان يعمل من جلود الشاء وأصوافها، وكان يتخذ للجرى الشديد ، ويقال : الرحالة شبه السرج ولا قربوس له ولا مؤخرة « ميلا » مصدر ميمى كالميلان فى المعنى ، ويراد بهما الانحراف .

الإعراب : « أزمان » ظرف زمان منصوب بأعد فى البيت السابق على بيت الشاهد وهو آخر ما أنشدناه من الأبيات « قومى » قوم : هو فاعل لكان التامة محذوفة ، أو اسم لكان الناقصة محذوفة ،وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «والجماعة» الواو حرف دال على المعية ، الجماعة : مفعول معه « كالذى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قومى إن جعلت كان المقدرة تامة أو خبر كان المحذوفة إن جعلتها ناقصة «لزم» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الذى « الرحالة » مفعول به للزم «أن» حرف مصدرى ونصب «تميل» فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على الرحالة « ميلا » مفعول مطلق عامله تميل ، وأن مع ما دخلت عليه فى تقدير مصدر مجرور بلام تعليل محذوفة تتعلق بلزم ، أو المصدر منصوب على أنه مفعول لأجله .

الشاهد فيه : النحاة يستشهدون بالقطعة التى ذكرها المؤلف على شيئين .

أولهما : أن الاسم الواقع بعد واو المعية قد ينتصب على أنه مفعول معه ولم يتقدمه فى اللفظ فعل يعمل فيه ، فيكون على تقدير فعل ، ومن أجل هذا أنشد سيبويه هذا البيت وقال « كأنه قال : أزمان كان قومى والجماعة ، فحملوه على كان لأن كان تقع فى هذا الموضع كثيرا ولا تنقض ما أرادوا من المعنى حين يحملون الكلام على ما يرفع ، فكأنه إذا قال أزمان قومى كان معناه أزمان كان قومى ، وكان قد تحذف ويبقى اسمها وخبرها ولم يتقدم الكلام أن المصدرية ولم يعوض عنها بما » وهذا الذى من أجله أتى المؤلف العلامة بالبيت فى هذا الموضع .

فإن قلت : فلماذا تكلف سيبويه وتكلف النحاة من بعده تقدير كان ؟ وهلا جعلوا « قومى » مرفوعا على أنه مبتدأ ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إنه يمنع من تقدير « قومى » مرفوعا على أنه مبتدأ أمران ، الأول : أنه يبقى المفعول معه منصوبا بلا عامل من فعل أو شبهه ، =

الرابع : أن تُحْذَفَ مع مَعْمُولَيْهَا ، وذلك بعد « إنْ » فى قولهم « أفْعَلْ هٰذَا إمَّا لاَ » أى : إن كنت لا تفعل غيره ، فما عِوَضٌ ، ولا النافيةُ للخبرِ .

***

ومنها : أن لام مضارعها يجوز حَذْفُهَا ، وذلك بشرط كونه مجزوماً ، بالسكون ، غير متصل بضميرِ نَصْبٍ ، ولا بساكن ، نحو (وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا)[1] ،

=لا لفظا ولا تقديرا وهذا مما لا يجوز عندهم ، والثانى : أنه يلزم على ما ذكرت أن يضاف ظرف الزمان إلى الجملة الاسمية ، وظرف الزمان لا تجوز إضافته إلا إلى الجمل الفعلية أو إلى مصدر يقوم مقامها ، فمثال الأول قوله تعالى : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقول الراجز :

أَزْمَانَ أَبْدَتْ وَاضِحاً مُفَلَّجَا أَغَرَّ بَرَّاقاً وَطَرْفاً أَدْعَجَا

ومثال الثانى قولك : هذا يوم ظهور النوايا ، وهذا حين البشارة . فإن وقع فى الكلام ما ظاهره إضافة اسم الزمان إلى غير الجملة الفعلية والمصدر وجب تأويله ، فقولهم : يوم بدر ويوم الجمل ، وقولهم فى مثل : ما يوم حليمة بسر ، كل ذلك بتأويل مصدر يضاف اسم الزمان إليه : أى يوم حرب بدر ، ويوم حرب الجمل ، ويوم إغراء حليمة ، ونحو ذلك . ومن أجل ذلك أوله النحاة من قبل سيبويه على ما حكاه عنهم بتقدير فعل .

(١) من الآية ٢٠ من سورة مريم ، ومثل الآية الكريمة فى حذف النون من المضارع المستوفى للشروط ما أنشده الأصمعى :

فَإِنْ يَكُ هٰذَا عَهْدَ رَبِّنَا وَأَهْلِهَا فَهٰذَا الَّذِى كُنَّا ظَنَنَّا وَظَنَّتِ

ومثله قول ضابئ بن الحارث البرجمى ، وهو الشاهد رقم ١٤٢ الآتى :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

وقد جاء على هذا قول أبى الطيب المتنبى :

وَمَنْ يَكُ ذَا فَمٍ مُرٍّ مَرِيضٍ يَجِدْ مُرًّا بِهِ الْمَاءَ الزُّلاَلاَ

وقد صنع ذلك الشنفرى ثلاث مرات فى بيتين ، وذلك قوله :

فَلَمْ يَكُ إلاَّ نَبْأَةٌ ثُمَّ هَوَّمَتْ فَقُلْنَا قَطَاةٌ رِيعَ أَمْ رِيعَ أَجْدَلُ =

بخلاف (مَنْ تَكُونُ لَهُ عاقِبَةُ الدَّارِ)[1] (وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِياءُ)[2] لانتفاء الجزم (وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْماً صَالِحِينَ)[3] لأن جزمه بحذف النون ، ونحو « إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ »[4] لاتصاله بالضمير ، ونحو (لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ)[5] لاتصاله بالساكن ، وَخَالَفَ في هذا يونسُ ، فأجاز الحذفَ ، تمسكا بنحو قوله :

٩٩ — * فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً *

= فَإِنْ يَكُ مِنْ جِنٍّ لَأَبْرَحُ طَارِقاً وَإِنْ يَكُ إِنْسَاماً كَهَا الإِنْسُ يَفْعَلُ

وقوله « ... ما كها الإنس يفعل » أى ما يفعل الإنس مثلها .

(١) من الآية ١٣٥ من سورة الأنعام

(٢) من الآية ٧٨ من سورة يونس

(٣) من الآية ٩ من سورة يوسف

(٤) هذا جزء من حديث ... يقوله النبى صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب ... ابن صياد ، وكان عمر قد حسبه المسيخ الدجال (وانظر ص ١٠٢ و ١٠٣).

(٥) من الآية ١٣٧ من سورة النساء .

٩٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَقَدْ أَبْدَتِ الْمِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ *

وهذا البيت من كلام الخنجر بن صخر الأسدى .

اللغة : « المرآة » بكسر الميم وسكون الراء المهملة — معروفة ، وإنما سميت بذلك ... آلة الرؤية « أبدت » أظهرت « وسامة » بفتح الواو والسين المهملة — جمالا وبهاء ... وهو مصدر وسم الرجل فهو وسيم — على مثال ظرف فهو ظريف — « ضيغم » أسد ... وأصل اشتقاقه من الضغم ، وهو العض ، فالياء زائدة للالحاق بجعفر .

المعنى : كان هذا الشاعر قد نظر فى المرآة فلم يرقه منظره ولا أعجبه شكله ، فأراد أن يسلى نفسه بأنه إن لم تكن صفاته الظاهرة على ما يروق ويعجب فإن صفاته الباطنة من الشجاعة والإقدام ونحوهما فوق الإعجاب .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تك » =

. . . .

فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف « المرآة » اسم تكن « أبدت » أبدى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى المرآة ، وجملة الفعل الماضي وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر تكن ، وجملة تكن واسمها وخبرها في محل جزم فعل الشرط « فقد » الفاء داخلة على جواب الشرط ، قد : حرف تحقيق « أبدت » أبدى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « المرآة » فاعل أبدت « جبهة » مفعول به لأبدت ، وجبهة مضاف و « ضيغم » مضاف إليه ، وجملة الفعل ومفعوله في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « لم تك المرآة » حيث حذفت النون من مضارع كان المجزوم بالسكون ، مع أنه قد وليها حرف ساكن وهو اللام من « المرآة » ، لأن الألف ألف الوصل ، فلا حركة لها حين الوصل .

وقد ذهب يونس بن حبيب شيخ سيبويه إمام النحاة إلى أن الحذف في هذا الموضع جائز في سعة الكلام ، وأنه غير مختص بضرورة الشعر ، واستشهد على ما ذهب إليه بقراءة من قرأ (لم يك الذين كفروا من أهل الكتاب) وبيت الشاهد الذي تقدم ذكره ، وبقول الشاعر وهو الحسيل بن عرفطة :

لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ ... رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرِ

وقول الآخر :

إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى ... فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ

وأما غير يونس من العلماء فقد ذهبوا إلى أن هذا الحذف غير جائز في الكلام ، ولكنه يجيء في مكان الاضطرار وهو الشعر ، وسنذكر في شرح البيت التالي علة ماذهب إليه الجمهور ، وعلة ما ذهب إليه يونس بن حبيب .

ومما يجب أن تعلمه أن هذا الحذف مع استيفاء جميع شروطه جائز ، وقد جمع بين الحذف والذكر في بيت واحد عبيد انسلامي ، وقيل: مضرس بن ربعي ، وقيل : محمد ابن عبد الله الأزدي ، وذلك قوله :

فَإِنْ تَكُ تَعْفُو يُعْفَ عَنْكَ ، وَإِنْ تَكُنْ
تُقَارِعُ بِالْأُخْرَى تُصِبْكَ الْقَوَارِعُ =

وحمله الجماعة على الضرورة ، كقوله :

١٠٠ — * ولكن اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل *

* * *

= وقد جاء بالإثبات ثلاث مرات فى بيتين متتابعين حطائط البربوعى — وقيل حاتم ، وقيل معن بن أوس — وذلك قوله :

ذرينى يكن مالى لعرضى جنة ... يقى المال عرضى دون أن يتبددا

ذرينى أكن للمال ربا ، ولا يكن ... لى المال ربا تحمدى غبه غدا

١٠٠ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فلست بآتيه ولا أستطيعه *

والبيت من كلمة للنجاشى الحارثى — واسمه قيس بن عمرو بن مالك — وقد رواها الشريف ابن الشجرى فى حماسته ، والشريف المرتضى فى أماليه ، والبيت المستشهد به مع أبيات قبله وبعده فى وصف ذئب ، وهاك هذه الأبيات :

وماء كلون الغسل قد عاد آجنا ... قليل به الأصوات فى بلد محل

وجدت عليه الذئب يعوى كأنه ... خليع خلا من كل مال ومن أهل

فقلت له : يا ذئب ، هل لك فى فتى ... يواسى بلا من عليك ولا بخل؟

فقال : هداك الله للرشد ! إنما ... دعوت لما لم يأته سبع مثلى

فلست بآتيه ... ... البيت ، وبعده :

فقلت : عليك الحوض ، إنى تركته ... وفى صغوه فضل القلوص من السجل

اللغة : « الغسل » بكسر الغين وسكون السين — ما يغسل به من سدر وخطمى وأشنان ونحوها ، يريد أن الماء كان متغير اللون من طول المكث « آجنا » متغير اللون والطعم « خليع » هو الرجل تنصل منه أهله وخلعوا عن أنفسهم نصرته لكثرة جرائره وجناياته عليهم « عليك الحوض » الزمه وعليك : اسم فعل أمر مثله فى قوله تعالى : (عليكم أنفسكم) « صغوه » بكسر الصاد المهملة أو فتحها — الجانب =

. . . .

= السائل منه ، وتقول ، أصغيت الإناء ، ومعناه أملته «السجل» بفتح السين وسكون الجيم ــ الدلو العظيمة .

المعنى : يصف أنه عرض له ذئب فى سفره ، ويحكى أنه دعا الذئب إلى الطعام ، وقال له : هل لك فى أخ ــ يعنى نفسه ــ يواسيك بطعامه من غير أن يمتن عليك ، ولا أن يبخل بحاجتك منه ! فقال له الذئب : لقد دعوتنى إلى شىء لم تفعله السباع من قبلى ، وهو مؤاكلة الآدميين ومؤاخاتهم ، ولست بآت طعامك ولا أنا قادر على إتيانه ، ولكن إن كان فى الماء الذى معك زيادة عما تحتاجه فاسقنى منه — إلخ

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم فى محل رفع « بآتيه » الباء حرف جر زائد ، آتى : خبر ليس ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الطعام مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « أستطيعه » أستطيع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به «ولاك» الواو للاستئناف ، لاك : حرف استدراك « اسقنى » اسق : فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به «إن» حرف شرط جازم « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم « ماؤك » ماء : اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « ذا » خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « فضل » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

الشاهد فيه : قوله «ولاك اسقنى» حيث حذف نون « لكن » مع كونهالوذكرت لكانت متحركة بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين سكون نونها وسكون السين فى « اسقنى » فهى متحصنة من الحذف بسبب الحركة العارضة ، ومع ذلك حذفها الشاعر حين اضطر لإقامة الوزن ، وذلك نظير حذف النون من « يكن » حين يقع بعدها ساكن كما فى البيت السابق ، فإن الجمهور على أن حذفها ضرورة ، لأنها حين يقع الساكن بعدها تتحرك بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين ، فإذا تحركت تحصنت بهذه الحركة =

فصل : فى ما ولا ولات وإنِ الْمُعْمَلاَتِ عَمَلَ لَيْسَ تشبيهاً بها[1]

= العارضة عن الحذف ، لأنها إنما حذفت وهى ساكنة لضعف الحرف الساكن ، فوق ضعف النون فى نفسها وشبهها بأحرف المدواللين التى تحذف فى الجزم .

ويونس لا يعتد بهذا التحرك العارض بسبب التقاء الساكنين ، ويزعم أن الحركة التى يقوى بها الحرف ويتحصن بواسطتها من الحذف إنما هى الحركه الأصيلة خاصة .

والخلاصة أن منشأ الخلاف بين يونس والجهور فى أنه هل يعتد بالحركة العارضة أولا ؟ فافهم ذلك وتدبره .

(١) فإن قال قائل : إن « ما » و « لا » من الحروف المشتركة بين الاسم والفعل ، وقد قلتم (ص ٢٥) إن من حق الحرف المشترك بين الأسماء والأفعال أن يكون مهملا ، فكيف عمل هذان الحرفان فى الاسم الرفع والنصب ؟

فالجواب عن هذا أن الذين أعملوهما من العرب وجدوا فيهما شبها من ليس ، ووجدوا ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ، فأعملوهما عمل ليس بحق هذا الشبه ، فهذا سبب خروجهما عن القاعدة التى قررها المؤلف وشرحناها فى الموضع الذى دللناك عليه .

فإن قال قائل : ففيم أشبهت «ما» ليس ؟

فالجواب عن ذلك أن «ما» أشبهت « ليس » فى ثلاثة أمور :

أحدها : أنها تدل على النفى كما أن ليس تدل على النفى ، وليس الأمر قاصرا على هذه الدلالة ، بل هو أقوى من مجرد الدلالة على النفى ، فإن « ما » تدل على النفى فى الحال كما أن «ليس» تدل على النفى فى الحال .

الثانى : أنا وجدنا «ما» تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل عليهما .

الثالث : أنا وجدنا الخبر الواقع بعد « ما » يقترن به الباء الزائدة كما فى قوله تعالى (ما أنت بنعمة ربك بمجنون) وكما فى قول الشاعر :

* لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حقِّهِ *

كما أن خبر المبتدأ الواقع بعد ليس يقترن بهذه الباء كما فى قوله تعالى (أليس الله بكاف عبده) فلما أشبهت «ما» ليس هذا الشبه القوى عملت عملها ، فرفعت الاسم ونصبت الخبر .

فإن قال قائل : فإن حمل «ما» على ليس بسبب هذه المشابهة يعد قياسا فى اللغة ، وقد علمنا أن القياس فى اللغة ممتنع . =

أما « ما » فأعْمَلَهَا الحجازيُّونَ ، وَبِلُغَتِهِم جاء التنزيل ، قالَ اللهُ تعالى : (مَا هٰذَا بَشَراً)(١) (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)(٢)، ولإعمالهم إياها أربعةُ شروطٍ(٣):

أحدها : أن لا يقترن اسْمُهَا بإنِ الزائدة ، كقوله :

١٠١ — * بَنِي غُدَانَةَ مَا إنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ *

= فإنا نقول فى الجواب على هذا : إنه يكون قياسا لو أننا نحن الذين قضينا لهذه الحروف بهذا العمل لوجود هذا الشبه ، ولكن الأمر على غير هذا ، والذى حدث هو أننا استقرأنا كلام العرب فوجدنا من لسانهم أنهم يرفعون الاسم وينصبون الخبر بما كما يفعلون مع ليس ، فتلمسنا لذلك سببا ، فوجدناه على ما قد أخبرناك .

ثم إن لنا أن نقول : إن القياس فى اللغة إنما يمتنع فى مدلولات الألفاظ ومعانيها ، ومعنى هذا أن نجدهم سموا شيئا ما باسم ما لعلة تقتضى هذه التسمية، فنجد هذه العلة موجودة فى شىء آخر فنسميه بهذا الاسم ، فأما فى الأحكام الإعرابية فلا .

(١) من الآية ٣١ من سورة يوسف (٢) من الآية ٢ من سورة المجادلة

(٣) اختلف النحاة فى هذا الموضوع ، فقال البصريون : عملت فى الاسم الرفع وعملت فى الخبر النصب ، وقال الكوفيون : عملت فى الاسم الرفع ، فأما الخبر فهو منصوب على نزع حرف الجر ، والصحيح ماذهب إليه البصريون .

١٠١ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَلاَ صَرِيفٌ ، وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ *

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « غدانة » بضم الغين المعجمة وفتح الدال مخففة — حى من يربوع « صريف » بالصاد المهملة مفتوحة — الفضة « الخزف » بخاء وزاى معجمتين مفتوحتين — ما عمل من الطين وشوى بالنار فصار فخارا ، وبائعه خزاف .

المعنى : هجا بنى غدانة ، ووصفهم بأنهم من رذال الناس وسقاطهم ، وليسوا من أشراف الناس ، ولا ممن يقارب الأشراف ، وجعل الذهب والفضة مثلين للأشراف ومن يدانيهم ؛ وجعل الخزف مثلا لرذال الناس وحثالتهم . =

. . . .

= الإعراب : « بنى » منادى بحرف نداء محذوف ، وبنى مضاف و « غدانة » مضاف إليه « ما » حرف نفى « إن » زائدة « أنتم » مبتدأ « ذهب » خبر المبتدأ « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : حرف زائد لتأكيد النفى « صريف » معطوف على ذهب « ولكن » الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك « أنتم » مبتدأ « الخزف » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما إن أنتم ذهب » وقد رويت هذه العبارة برفع « ذهب » كما رويت بنصبه .

أما رواية الرفع فهى التى حكاها المؤلف المحقق ههنا، ووجهها أن « ما » نافية ، و « إن » حرف زائد ، وهذه الرواية تدل على أن « ما » إذا زيدت بعدها « إن » لم تعمل عمل ليس ، ولكن يرتفع بعدها المبتدأ والخبر جميعا .

وأما الرواية الثانية — وهى رواية النصب — فهى رواية أثرها يعقوب بن السكيت ، وخرجها على أن «إن» الواقعة بعد ما زائدة كما قال الجمهور، واستدل بهذه الرواية على أنه لا يبطل عمل «ما» بزيادة «إن» بعدها .

وقد أنكر عليه الجمهور ما ذهب إليه ، وقالوا : إنا إذا سلمنا رواية النصب التى حكاها يعقوب لا نسلم أن «إن» الواقعة بعدها زائدة ،ولكنها نافية مؤكدة لنفى ما ، فالنفى التى عملت «ما» لدلالتها عليه باق ، بخلاف مالو جعلت «إن» نافية لنفى «ما» فإن الكلام يكون بعد ذلك موجبا مثبتا ؛ لأن نفى النفى إيجاب ، فيزول حينئذ سبب عمل ما ؛ لأن شرط إعمالها أن يكون الكلام باقيا على إفادة النفى .

ومثل بيت الشاهد قول الشاعر ، وهو فروة بن مسيك :

فَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ ، وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا

فإن قلت : فلماذا يبطل عمل «ما» إذا اقترن اسمها بإن الزائدة ؟

فالجواب أن «ما» عامل ضعيف، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا وقع معموله منه فى موقعه الطبيعى . فلم يتقدم المعمول عليه ، ولم يفصل بينه وبين معموله ، وإنما كانت عاملا ضعيفا لسببين .

الأول : أن القياس كان يقتضى إهمالها لاشتراكها بين الأسماء والأفعال ، فلما كانت فى عملها خارجة على ما يقتضيه القياس كانت عاملا ضعيفا . =

وأما رواية يعقوب « ذَهَباً » بالنصب فَتُخَرَّجُ على أنَّ إنْ نافيةٌ مُؤَكِّدَةٌ لما ، لا زائدة .

الثانى : أن لا ينتقض نَفْيُ خبرها بإلاّ(١) ، فلذلك وجب الرفع فى (وَمَا أَمْرُنَا إلاّ وَاحِدَةٌ)(٢) (وَمَا مُحَمَّدٌ إلاّ رَسُولٌ)(٣) ، فأما قوله :

١٠٢ – وَمَا الدَّهْرُ إلاّ مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إلاّ مُعَذَّبَا

= السبب الثانى : أنها حين عملت إنما عملت حملا على فعل جامد لا يتصرف ، فالمحمول عليه ضعيف فى بابه ، فلزم أن يسرى الضعف منه إلى ما حمل عليه وهو « ما » وهذا نفسه هو السر فى أنه لا يجوز أن تعمل إذا تقدم خبرها على اسمها ، وذلك واضح مما قررناه فى السبب الأول .

(١) اختلف النحاة فى هذا الموضوع على أربعة مذاهب : فجمهور البصريين على أنه إذا انتقض نفى خبر « ما » بإلا وجب رفع الخبر مطلقا ، وذهب يونس بن حبيب إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذ مطلقا ، وذهب الفراء إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذ بشرط كون الخبر وصفا ، نحو «ما زيد إلا قائما» ، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذ لكن بشرط أن يكون الخبر مشبها به نحو «مازيد إلا أسدا»

وكلام المؤلف صريح فى أنه لو كان انتقاض نفى الخبر بغير إلا لم يبطل عمل «ما» فلو قلت « ما زيد غير شجاع » أو قلت « ما زيد سوى بطل » بقى العمل ، فنصبت « غير » فى المثال الأول لفظا ، ونصبت «سوى» فى المثال الثانى تقديرا .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة القمر

(٣) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران

١٠٢ – هذا بيت من الطويل ، وقد أنشد ابن جنى هذا البيت ، ونسبه إلى بعض الأعراب ولم يعينه ، وقد بحثت طويلا عنه فلم أعثر له عن نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « منجنون » هى الدولاب التى يستقى عليها ، وقال ابن سيده : المنجنون أداة السانية التى تدور . اهـ . والأكثر فيها التأنيث «معذبا» هو اسم مفعول من =

. . . .

= التعذيب ، ويقال : هو مصدر ميمى بمعنى التعذيب ، وستعرف وجه التفسيرين عند بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : « ما » نافية « الدهر » اسم ما مرفوع بالضمة الظاهرة «إلا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « منجنونا » خبر ما النافية « بأهله» الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمنجنون ، أو متعلق بالفعل العامل فى منجنون ، على اختلاف التخريج الذى ستعرفه فى بيان الاستشهاد بالبيت ، وأهل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «وما» الواو حرف عطف ، ما : حرف نفى « صاحب » اسم ما ، وهو مضاف و« الحاجات» مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملغاة لاعمل لها « معذبا » خبر ما النافية ، هذا هو الظاهر ، وذهب إليه جماعة من النحاة ستعرفهم وستعرف مافيه من الفساد .

الشاهد فيه : قوله « ما الدهر إلا منجنونا » وقوله «وما صاحب الحاجات إلا معذبا» فإن ظاهره أن الشاعر قد أعمل ما النافية فى الموضعين عمل ليس ، فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، مع أن الخبر قد انتقض نفيه بسبب دخول إلا عليه . وقد تمسك بهذا الظاهر يونس بن حبيب شيخ سيبويه ، وتبعه الشلوبين على ذلك ، زعما أن انتقاض نفى خبر ما بإلا لا يمنع من إعمالها عمل ليس ، استنادا إلى هذا الشاهد ونحوه .

والجمهور يؤولون هذا البيت ، ولهم فى تأويله وجهان .

الوجه الأول : أن يكون كل من قوله « منجنونا » وقوله « معذبا » مفعولا به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : وما الدهر إلا يشبه منجنونا وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا ، والفعل المحذوف وفاعله المستتر فيه ومفعوله فى محل رفع خبر عن المبتدأ ، فالمنصوب بعد ما ليس معمولا لها .

والوجه الثانى : أن يكون كل من « منجنونا » و « معذبا » مفعولا مطلقا لفعل محذوف . وأصل الكلام : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا ، وهذا هو الوجه الذى ذكره المؤلف ، ومعذب على هذا مصدر ميمى بمعنى التعذيب ، و « الدهر » و « صاحب الحاجات » مبتدآن أخبر عن كل منهما بالجملة الفعلية المقدر فعلها بعده .

ومنهم من اختصر الطريق فذكر أن هذا البيت شاذ فلا يقاس عليه .

فمن باب « مَا زَيْدٌ إلاّ سَيْراً »[١]، أى : إلاّ يَسِيرُ سَيْراً ، والتقدير : إلاّ يدور دَوَرَانَ مَنْجَنُونٍ ، وَإلاّ يُعَذّبُ مُعَذّبًا ، أى : تعذيباً .

ولأجل هذا الشرط أيضاً وجب الرفع بعد «بل» و «لكن» فى نحو « مَا زَيْدٌ قَائِماً بَلْ قَاعِدٌ » أو « لَكِنْ قَاعِدٌ » على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، ولم يجز نصبه بالعطف لأنه مُوجَبٌ .

---

(١) يريد المؤلف أن المنصوب فى البيت من باب المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبراً عن اسم ذات مبتدأ ، نحو قولهم « مازيد إلا سيراً » فإن « سيراً » فى هذا المثال مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا ، والتقدير: ما زيد إلا يسير سيراً ، والفعل المحذوف مع فاعله المستتر فيه جملة فى محل رفع خبر للمبتدأ ، ونصب « سيرا » من بيت الشاهد قول الشاعر « منجنونا » فهو منصوب على أنه مفعول مطلق بتقدير مضاف ، وقد حذف العامل فيه وجوبا ، وتقدير الكلام : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، على ما ذكرناه فى شرح البيت .

فإن قلت : فلماذا كان حذف العامل فى قولهم «سيرا» وفى قول الشاعر «منجنونا» واجبا على ما تقول ؟

فالجواب أن نقول لك : إنك ستعلم فى باب المفعول المطلق أن ما كان منه محصورا بإلا أو بإنما يحذف عامله حذفا واجبا .

فإن قلت : فلماذا جعلت انتصاب « منجنونا » فى البيت على المفعولية المطلقة بتقدير مضاف، وليس كذلك انتصاب « سيرا » فى المثال الذى جعلت هذا نظيره ؟

فالجواب عن هذا أن ننبهك إلى أن الذى ينتصب على المفعولية المطلقة يجب أن يكون مصدرا أو اسم مصدر أو آلة للفعل أو عددا – إلى آخر ماستعرفه فى باب المفعول المطلق ، وقول الشاعر « منجنونا » ليس واحدا منها ، لأنه اسم للدولاب التى يستقى عليها الماء ، وأسماء الذوات لاتنتصب على المفعولية المطلقة ، إلا أن تكون آلة للفعل كالسوط والعصا فى قولك : ضربته سوطا ، وضربته عصا .

هذا ، وقد أنشد ابن مالك صدر البيت * أرى الدهر إلا منجنونا بأهله * وخرجه على زيادة « إلا » وكأن الشاعر قد قال : أرى الدهر منجنونا بأهله ، فمنجنونا – على هذا – مفعول ثان لأرى ، ولم يرتض ذلك ابن هشام فى مغنى اللبيب .

الثالث : أن لا يتقدَّمَ الخبر(١)، كقولهم «مَا مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ» وقوله :

١٠٣ — * وَمَا خُذَّلٌ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَى *

(١) مذهب الجمهور أنه لو تقدم الخبر على الاسم بطل العمل ، مطلقا ، نعني سواء أكان الخبر اسما مفردا نحو « ما قائم زيد » و « ما مسيء من أعتب » أم كان الخبر ظرفا نحو « ما عندك زيد » أو جارا ومجرورا نحو « ما في الدار زيد » وفي هـذا مذهبان آخران، أولهما ـ وهو مذهب الفراء ـ أن تقديم الخبر لايبطل العمل مطلقا ، وثانيهما ـ وهو مذهب ابن عصفور ـ التفصيل بين ما إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فلا يبطل العمل ، وبين ما إذا لم يكن الخبر ظرفا ولا جارا ومجرورا فيبطل العمل ، ووجهه أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرهما .

وقد ذكر الجرمي أن الإعمال مع تقديم الخبر لغة لقوم من العرب ، وهذا النقل يؤيد ماذهب إليه الفراء .

١٠٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَـكِنْ إِذَا أَدْعُوهُمُ فَهُمُ هُمُ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أولا حق .

اللغة : « خذل » جمع خاذل ، مثل ركع في جمع راكع ، وخاذل : اسم فاعل من خذله يخذله ـ من باب قتل ـ إذا ترك نصرته ولم يكن عونا له على عدوه « أخضع » أذل وأستكين ، والخضوع والخشوع متقاربان « هم هم » أراد أنهم الكاملون في الشجاعة والشهامة ، مثل قول الهذلي :

رَفَوْنِي وَقَالُوا : يَا خُوَيْلِدُ لَا تُرَعْ فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوُجُوهَ : هُمُ هُمُ

ومثل قول أبي النجم وهو الفضل بن قدامة العجلي :

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي لِلّهِ دَرِّي مَا أَجَنَّ صَدْرِي

المعنى : يصف أنه من قوم لايخذلونه إذا دعاهم، ولا يسلمونه إذا جنى، فهو من أجل ذلك لايخضع لعداه ، ولا يستكين لمن يبغي عليه .

الإعراب : « ما » نافية مهملة « خذل » خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة « قومي » قوم : مبتدأ مؤخر ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فأخضع » =

فأما قوله :

١٠٤ — * إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ *

= الفاء للسببية ، أخضع: فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد الفاء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « للعدى » جار ومجرور متعلق بأخضع « ولكن » الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « أدعوهم » أدعو : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة إذا إليها « فهم » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، هم: مبتدأ « هم » خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر لامحل لها من الإعراب جواب إذا .

الشاهد فيه : قوله « ما خذل قومى » حيث أبطل الشاعر عمل ما، فجاء بالمبتدأ والخبر جميعاً مرفوعين ، لأن الخبر قد تقدم على المبتدأ ، وذلك يدل على أن من شرط إعمال ما فى الاسم والخبر عمل ليس أن يكون الخبر واقعاً بعد المبتدأ ، وفى المسألة خلاف طويل ذكرنا خلاصته فيما مضى وسنذكره فى شرح الشاهد الآتى ، إن شاء الله .

١٠٤ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ *

وهذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة التميمى ، من قصيدة له يمدح فيها أمير المؤمنين أعدل بنى مروان عمر بن عبد العزيز .

اللغة : « أصبحوا » معنى أصبح ههنا صار ، وقد وقع خبرها فعلا ماضيا على خلاف الكثير فى خبر ما يقع بمعنى صار من الأفعال « أعاد الله نعمتهم » ردها عليهم ، وأراد بالنعمة البسط لهم فى السلطان على سائر العرب « قريش » قبيلة النبى صلى الله عليه وسلم ، ومنها بنو أمية قوم عمر .

الإعراب : « أصبحوا » فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمه «قد» حرف تحقيق « أعاد » فعل ماض « الله » فاعل « نعمتهم » نعمة : مفعول به لأعاد ، وهو مضاف وضمير الغائبين العائد على قوم الممدوح مضاف إليه « إذ » أداة دالة على التعليل ، يقال : ظرف مبنى على السكون فى محل نصب ، ويقال : حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « هم » ضمير منفصل مبتدأ « قريش » خبر المبتدأ « وإذ » الواو =

. . . .

= حرف عطف ، إذ : أداة تعليل كالأولى «ما» حرف نفي يعمل عمل ليس «مثلهم» مثل : خبر ماتقدم على اسمها ، ومثل مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « بشر » اسم ما تأخر عن خبرها ، وهذا هو الظاهر ، وستعرف ما للعلماء فيه.

الشاهد فيه : قوله « ما مثلهم بشر » فإن بعض النحاة ـ ومنهم الفراء ـ قد ذهبوا إلى أنه يجوز إعمال « ما » النافية عمل ليس ، ولو تقدم خبرها على اسمها ، وقد ذكر ابن الأنبارى فى أسرار العربية أن من النحاة من قال : إن ذلك لغة لبعض العرب ، وقد استدل المجوزون على ذلك بهذا البيت من قول الفرزدق ؛ قالوا : مانافية عاملة عمل ليس ، ومثل : خبرها تقدم على اسمها، وزعموا أن الرواية بنصب مثل .

والجمهور يأبون ذلك ، ولا يقرون هـذا الاستشهاد ، ولهم فى الرد على هـذا البيت وجوه :

الأول : إنـكار أن الرواية بنصب مثل ، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم، وبشر : مبتدأ مؤخر .

والثانى : أنه على فرض تسليم نصب « مثل » فإن الشاعر قد أخطأ فى هذا ، والسر فى ذلك الخطأ أنه تميمى ، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز ، فلم يعرف أنهم لايعملون « ما » إذا تقدم الخبر .

والثالث : سلمنا أن الرواية كما تذكرون ، وأن الشاعر لم يخطىء ، لـكنا لانسلم أن « مثل » معرب ، وأن هذه الفتحة علامة النصب ، بل ندعى أن « مثل » مبنى على الفتح فى محل رفع خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر . وإنما بنيت « مثل » لأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه ، وجاز ذلك البناء ولم يجب . ولهذا شواهد كثيرة منها قوله تعالى : (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) فمثل فى هذه الآية صفة لحق مع أن « حق » مرفوع ومثل مفتوح ، فوجب أن يكون مبنياً على الفتح فى محل رفع .

الرابع : سلمنا أن الرواية كما قلتم ، وأن « مثل » منصوب وليس مبنيا ، لـكن لانسلم أنه خبر « ما » بل هو حال ، ولفظ « مثل » متوغل فى الإبهام فإضافته لاتفيده تعريفا، وبشر : مبتدأ أو اسم ما ، والخبر محذوف ، والتقدير : وإذ ما بشر موجود حال كونه مماثلا لهم ، وهذا تخريج ينسب لأبى العباس المبرد . =

فقال سيبويه : شاذ ، وقيل : غلط وإن الفرزدق لم يعرف شَرْطَهَا عند الحجازيين ، وقيل : « مِثْلَهُمْ » مبتدأ ، ولكنه بُنِيَ لإبهامه مع إضافته للمبني ، ونظيرهُ (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ)(١) (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ)(٢) فيمن فتحهما ، وقيل : « مِثْلَهُمْ » حال ، والخبر محذوف ، أي : ما في الوجود بشرٌ مثلَهُمْ .

الرابع : أن لا يتقدم معمولُ خبرها على اسمها ، كقوله :

١٠٥ — * وَمَا كُلَّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ *

= الخامس : أن « مثل » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية ، وهو متعلق بمحذوف حال على مذهب الجمهور ، أو متعلق بمحذوف خبر مقدم وبشر مبتدأ مؤخر ، وما ههنا مهملة لأن إهمالها لغة تميم ، وهم قوم الفرزدق صاحب البيت ، وينسب هذا إلى أبي البقاء .

وقد ذكر المؤلف أربعة الأجوبة الأولى في عبارة وجيزة فتأمل

(١) من الآية ٢٣ من سورة الذاريات .

(٢) من الآية ٩٤ من سورة الأنعام .

١٠٥ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَقَالُوا : تَعَرَّفْهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِنًى *

وهذا البيت من كلام مزاحم بن الحارث العقيلي — وهو من شواهد سيبويه (١ / ٣٦ و ٧٣) .

اللغة : « تعرفها » تطلب معرفتها ، واسأل الناس عنها « المنازل » جمع منزل ، وهو المكان الذي ينزل فيه الناس عن رواحلهم ليستريحوا من عناء السفر ، مثلا « منى » مكان معروف قريب من مكة ابن أنساك من مناسك الحج .

الإعراب : « قالوا » قال : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « تعرفها » تعرف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائبة العائد إلى المحبوبة مفعول به « المنازل » منصوب على نزع الخافض ، وزعم قوم أنه منصوب على الظرفية ، وليس بشيء « من منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل « وما » نافية =

إلا إن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً فيجوز ، كقوله :

١٠٦ — * فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوَالِي مُوَالِيَا *

* * *

= « كل » يروى منصوبا فهو مفعول بهلعارف الآتى ، وكل مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه « وافى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « منى » مفعول به لوافى ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول « أنا » مبتدأ « عارف » خبر المبتدأ . وروى برفع « كل » فيجوز أن يكون اسم ما النافية وجملة « أنا عارف » من المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر ما ، ويجوز أن يكون « كل » مبتدأ ، وجملة « أنا عارف » من المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط على هذين الإعرابين الأخيرين بين المبتدأ — أو اسم ما — وخبره محذوف ، والتقدير : وما كل الذى وافى منى أنا عارفه .

الشاهد فيه : قوله « ما كل من وافى منى أنا عارف » على رواية نصب « كل » حيث أبطل الشاعر عمل ما النافية فرفع بعدها المبتدأ والخبر جميعاً — وهما قوله « أنا عارف » — لأن معمول الخبر — وهو قوله « كل من وافى منى » — قد تقدم على المبتدأ وهذا المعمول ليس ظرفا ولا جاراً ومجروراً ، وقد عرفت مما ذكرناه فى إعراب البيت أنه يجوز على رواية رفع « كل » أن تكون ما مهملة ، وأن تكون عاملة لأنه لم يتقدم فيها معمول الخبر .

١٠٦ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* بِأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ ، وَإِنْ كُنْتَ آمِناً *

وهذا البيت من الشواهد التى لم يتيسر لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، ولا عثرنا لها على سوابق أو لواحق تتصل بها .

اللغة : « أهبة » بضم الهمزة وسكون الهاء — هى التهيؤ للشىء والاستعداد للقيام به « حزم » هو ضبط الأمور وتجويد الآراء « لذ » فعل أمر معناه الجأ ، وتقول : لاذ فلان بفلان يلوذ به لياذا ، تريد أنه لجأ إليه « آمنا » غير خائف ولا متوقع شراً « توالى » فعل مضارع من الموالاة وهى المعاونة والمناصرة ، و « مواليا » اسم الفاعل منه . =

وأما « لا » فإعمالها عَمَلَ ليس قليلٌ[1] ، وَيُشْتَرط له الشروطُ السابقة ، ما عدا الشرط الأول ، وأن يكون المعمولان نكرتين ، والغالبُ أن يكون خبرها محذوفاً ، حتّى قيل بلزوم ذلك ، كقوله :

= المعنى : ينصح باستعمال الحزم وتجويد الرأى فى كل ما يأخذ به المرء من أموره وبخاصة اصطفاء الإخوان ، ويعلل ذلك بأن المرء لا يأمن أن يأتيه المكروه فى وقت لم يكن يرتقب مجيئه فيه ، ممن يؤمل فيه الخير والمعونة من خلصانه .

الإعراب : « بأهبة » جار ومجرور متعلق بخذ الآتى ، وأهبة مضاف و « حزم » مضاف إليه « لذ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط جازم « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه « آمنا » خبر كان « فما » الفاء حرف دال على التعليل ، ما : حرف نفى « كل » منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بموال الآتى ، وكل مضاف و « حين » مضاف إليه « من » اسم موصول اسم ما النافية مبنى على السكون فى محل رفع « توالى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة الموصول والعائد ضمير محذوف منصوب بتوالى ، والتقدير : من تواليه « مواليا » خبر ما النافية منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما كل حين من توالى مواليا » حيث أبقى عمل ما النافية عمل ليس ، فرفع بها الاسم وهو « من » ونصب بها الخبر وهو قوله « مواليا » مع أنه قد تقدم معمول الخبر - وهو قوله « كل حين » - على الاسم والخبر جميعا ، وإنما ساغ الإعمال مع هذا التقدم لكون هذا المعمول المتقدم ظرفا ، وقد عرفت مما ذكرناه وذكره المؤلف غير مرة أن الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع فى غيرها .

(١) يتفق النحاة على أن مجىء « لا » عاملة عمل ليس قليل جدا ، وهم فيما وراء ذلك مختلفون فى جواز إعمالها قياسا على ما سمع من ذلك ، فذهب سيبويه وطائفة من البصريين إلى جواز الإعمال ، وذهب الأخفش والمبرد إلى منع إعمالها ، وهو الذى يقتضيه القياس ، من قبل أن « لا » حرف مشترك بين الأسماء والأفعال ، ومن حق الحرف المشترك أن يكون مهملا .

١٠٧ - * فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ *

---

١٠٧ - هذا عجز بيت من مجزوء الكامل ، وصدره قوله :

* مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا *

والبيت من كلمة لسعد بن مالك، يعرض فيها بالحارث بن عباد (بزنة غراب) فارس النعامة حين اعتزل الحرب التى نشبت بين بكر وتغلب ابنى وائل ، وهى الحرب الضروس التى سميت حرب البسوس ، وقبل البيت قوله :

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

اللغة : «صد» أعرض «نيرانها» الضمير راجع إلى الحرب ، وقد ذكرها فى أبيات سابقة ، وأراد من نكل عنها ولم يقتحم لظاها «ابن قيس» نسب نفسه إلى جده الأعلى وإنما هو سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، ومعنى قوله «أنا ابن قيس» أنا ذلك المشهور بالنجدة الذى طرق سمعك اسمه وعرفت بلاءه .

الإعراب : «من» اسم شرط جازم يجزم فعلين ، مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ «صد» فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم « عن نيرانها » الجار والمجرور متعلق بصد ، ونيران مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه «فأنا» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، أنا : ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وابن مضاف و «قيس» مضاف إليه «لا» نافية تعمل عمل ليس «براح» اسم لا ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا براح لى .

الشاهد فيه : قوله «لا براح» حيث أعمل فيه «لا» عمل ليس ، فرفع بها الاسم وهو قوله «براح» - وحذف خبرها ، وقد قدرناه فى الإعراب ، وقد استشهد سيبويه بالبيت مرتين (١/٢٨ و ٣٥٤) على إجراء لا مجرى ليس فى بعض اللغات ، وقال المؤلف فى شرح الشواهد «وقيل : لا شاهد فى البيت على ما ذكر ، لجواز كون براح مبتدأ ، ورد بأن لا الداخلة على الجمل الاسمية يجب فيها أحد أمرين : إما إعمالها ، وإما تكرارها ، فلما لم تتكرر فى البيت علمنا أنها عاملة ، وأجيب على هذا الكلام بأن هذا شعر ، والشعر يجوز أن ترد فيه لا غير عاملة ولا متكررة ، ورد بأن الأصل أن يجرى الكلام على غير الضرورة ، وألا يصار إليها إلا متى تعذر غيرها » اهـ بإيضاح يسير .

والصحيح جواز ذكره ، كقوله :

١٠٨ – تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا
وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

وإنما لم يُشْتَرَط الشرطُ الأول لأن « إنْ » لا تزاد بعد « لا » أصلا .

***

= ولا يجوز لك أن تزعم أن «لا» فى هذا البيت عاملة عمل «إن» وأن « براح » اسمها وهو مبنى على الفتح فى محل نصب ، والخبر محذوف ، لأن هذا يكون محتملا لو كانت القوافى ساكنة ، فكنت تقدر هذا التقدير ، لكن القوافى مرفوعة بالضمة بدليل البيت الذى أنشدناه لك عند نسبة البيت إلى قائله ، والوقف عليها بإشباع الضمة حتى يتولد عنها واو ، وعلى ذلك فلا مناص من أن تكون «لا» عاملة عمل ليس ، إذ لم يصح كونها مهملة لما ذكرنا من المناقشة، ولم يصح كونها عاملة عمل إن لهذا السبب.

١٠٨ – هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت من الشواهد التى لم يذكروا لها قائلا معينا .

اللغة : «تعز» من العزاء ، وهو التصبر والتسلى على المصائب « وزر » هو الملجأ ، والواقى ، والحافظ «واقيا» اسم فاعل من الوقاية ، وهى الرعاية والحفظ .

المعنى : اصبر على ما أصابك ، وتسل عنه ، فإنه لا يبقى على وجه الأرض شىء ، وليس للانسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى .

الإعراب : «تعز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فلا » الفاء تعليلية ، ولا : نافية تعمل عمل ليس «شىء» اسمها «على الأرض» جار ومجرور متعلق بقوله «باقيا» الآتى ، ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف صفة لشىء «باقيا» خبر لا «ولا» نافية «وزر» اسمها «مما» من : حرف جر ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله « واقيا » الآتى «قضى الله» فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره : مما قضاه الله «واقيا» خبر لا .

الشاهد فيه : قوله «لاشىء باقيا ، ولا وزر واقيا» حيث أعمل «لا» فى الموضعين عمل ليس ، واسمها وخبرها نكرتان ، وذكرهما جميعا . ||

وأما « لاتَ » فإن أصلها « لا » ثم زِيدَتِ التاء[1] ، وَعَمَلُها واجبٌ ، وله شرطان : كونُ معموليها اسْمَيْ زمان ، وَحَذْفُ أحدهما ، والغالبُ كونُهُ المرفوعَ ، نحو (وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ)[2] ، أي : ليسَ الحينُ حِينَ فِرَارٍ ، ومن القليل قراءةُ بعضهم برفع الحين ، وأما قولُه :

١٠٩ — * يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لاتَ مُجِيرُ *

= هذا . وقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن «لا» ليس لها عمل أصلا ، لا في الاسم ولا في الخبر ، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر ، وذهب الزجاج إلى أن « لا » تعمل الرفع في الاسم ، ولا تعمل شيئا في الخبر ، والخبر بعدها لا يكون مذكورا أبدا ، وكلا المذهبين فاسد ، وبيت الشاهد رد عليهما جميعا ؛ فالخبر مذكور فيه فكان ذكره رداً لما ذهب إليه الزجاج ، وهو منصوب فكان نصبه رداً لما زعمه الأخفش والزجاج أيضاً .

(١) إنما زيدت التاء على «لا» لتأنيث اللفظ كما زيدت هذه التاء في «ربت» وفي «ثمت» ويقال : زيدت التاء للدلالة على المبالغة في النفي . وزيادة التاء في « لات » : أحسن من زيادتها في « ثمت » وفي « ربت » لأن لا بمعنى ليس ومحمولة عليها ، وليس تلحقها تاء التأنيث فتقول «ليست هند مفلحة» ومما يؤيد لك هذا أن تاء التأنيث تلحق «لا» التي تعمل عمل ليس ولا تلحق «لا» التي تعمل عمل إن

(٢) من الآية ٣ من سورة ص

١٠٩ — هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ *

وهذا البيت من كلمة اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة ، ونسبها إلى قائلها بقوله « وقال التيمي في منصور بن زياد » اهـ فأما التيمي فهو عبد الله بن أيوب ، ويكنى أبا محمد ، وهو شاعر مولد عربي فصيح متكلم ، ومدح الفضل بن يحيى ، وفيه يقول :

لَعَمْرُكَ مَا الأَشْرَافُ فِي كُلِّ بَلْدَةٍ ... وَإِنْ عَظُمُوا إِلاَّ لِفَضْلٍ صَنَائِعُ
تَرَى عُظَمَاءَ النَّاسِ لِلْفَضْلِ خُشَّعاً ... إِذَا مَا دَنَا وَالْفَضْلُ لِلهِ خَاشِعُ =

. . . .

= ونسب صاحب التصريح وشارح الشواهد البيت إلى الشمردل الليثى ، وفى الشعراء جماعة لقبوا بالشمردل ، ذكر منهم المجد ثلاثة : الشمردل البربوعى ، والشمردل البجلى ، والشمردل الكعبى ، وذكر ثلاثتهم الآمدى فى المؤتلف والمختلف (١٣٩) وذكر عدة أبيات لكل واحد منهم ، ولم يذكر بيت الشاهد فى شىء منها .

اللغة : «لهفى» اللهف ـ بفتح اللام وسكون الهاء أو فتحها ـ الحزن والأسى ويقال : هو الحزن على شىء يفوتك بعد أن تشارفه « للهفة » أى لأجل لهفة، فاللام الأولى مكسورة وهى لام الجر ، واللهفة ـ بفتح فسكون ـ استغاثة ونداء المضطر «مجير» هو الناصر الذى يدفع الأذى ويمنع الاعتداء .

المعنى : إنى أحزن عليك وأظهر الأسى ، لأنك كنت تجير من استغاث بك فى الوقت الذى لا يجير فيه أحد .

الإعراب : «لهفى» : لهف : مبتدأ ، وهو مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه «عليك» جار ومجرور متعلق بلهف «للهفة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «من خائف» جار ومجرور متعلق بلهفة أو بمحذوف صفة للهفة « يبغى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخائف « جوارك » جوار : مفعول به ليبغى ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، والجملة من يبغى وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة لخائف «حين» ظرف زمان متعلق بقوله يبغى « لات » حرف نفى «مجير» فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : حين لا يحصل مجير له ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة حين إليها ، وستعرف فى بيان الاستشهاد وجهاً ثانياً .

الشاهد فيه : قوله «لات مجير» حيث وقع فيه اسم مرفوع من غير أسماء الزمان بعد «لات» فيتوهم أن هذا الاسم المرفوع هو اسم «لات» وخبرها محذوف ، ولكن هذا غير مستقيم ؛ لأن «لات» لا تعمل إلا فى أسماء الأحيان ، سواء أكانت من لفظ الحين أم من معناه ، فإذا ورد بعدها اسم من غير أسماء الأحيان كانت مهملة لا عمل لها ، وكان الاسم المرفوع فاعلا بفعل محذوف كما قدرناه فى الإعراب ، أو كان مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير هنا على هذا الوجه : حين لات مجير له ، والوجه الأول أولى ، لأن «حين» مضافة إلى الجملة التى صدرت بلات ، فلو قدرت =

فارتفاع « مُجِيرُ » على الابتداء ، أو على الفاعلية ، والتقديرُ : حين لات له مُجير ، أو يَحْصُلُ له مجير ، و « لات » مُهْمَلَة ؛ لعدم دخولها على الزمانِ ، ومثلُه قولُه :

١١٠ — * لَاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ *

إذ المبتدأ « ذِكْرَى » وليس بزَمَانٍ .

* * *

= المرفوع مبتدأ كانت الجملة اسمية ، وإذا قدرت المرفوع فاعلا بفعل محذوف كانت الجملة فعلية ، والأصل أن أسماء الزمان تضاف إلى الجمل الفعلية كما أوضحناه قريبا ، ومن أجل هذا قلنا : إن تقدير «مجير» فاعلا بفعل محذوف أولى من تقديره خبر المبتدأ محذوف .

ومن هنا تعلم أن «لات» لا يذكر بعدها طرفا الإسناد جميعاً ، سواء أ كانت عاملة أم كانت مهملة ، وإنما يقتصر فى الذكر معها على أحد جزءى الإسناد (واقرأ شرح الشاهد الآتى) .

١١٠ ـ هذه قطعة من بيت من الخفيف ، وهو بكماله :

لَاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ أَمْ مَنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الأَهْوَالِ

وهذا البيت للأعشى الأكبر ميمون بن قيس .

اللغة : «هنا» بفتح الهاء وتشديد النون ـ فى الأصل اسم إشارة إلى المكان ، وقد أخرجه جماعة إلى الزمان «ذكرى» تذكر «جبيرة» اسم امرأة ، وقد روى بضم الجيم مصغراً ، وروى بفتح الجيم وكسر الباء مكبرا «طائف» هو الذى يطرق ليلا ، وأراد بمن جاء منها بطائف الأهوال خيالها الذى يطرقه عند نومه «الأهوال: جمع هول ، وهو الخوف ، وكأنه رآها وهى غضبى ففزع .

المعنى : ليس هذا المكان الذى تقيم فيه مكانا تذكر فيه حبيبتك ، أو تذكر خيالها الذى يفزعك ويخيفك .

الإعراب : « لات » حرف نفى مهمل لا عمل له « هنا » ظرف مكان ، أو زمان متعلق بذكرى الآتى « ذكرى » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من =

. . . .

=ظهورها التعذر، وذكرى مضاف و «جبيرة» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، وخبر المبتدأ محذوف ، وكأنه قد قال : لات ذكراك جبيرة فى هذا المكان أو فى هذا الزمان جائزة « أو » حرف عطف « من » اسم موصول: معطوف على جبيرة «جاء» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة « منها » جار ومجرور متعلق بجاء « بطائف » جار ومجرور متعلق بجاء أيضاً ،وطائف مضاف و « الأهوال » مضاف إليه .

قال قوم : ويجوز أن يكون « هنا » ظرف مكان أو زمان متعلقا بمحذوف خبر مقدم ، ويكون قوله « ذكرى جبيرة » مبتدأ مؤخرا ، ويكون قد ذكر طرفى الإسناد بعد « لات » المهملة ، وهو خلاف ماذكرناه فى شرح الشاهد السابق من أن طرفى الجملة لا يذكران جميعاً مع لات ، وستعرف فى بيان وجه الاستشهاد بالبيت وجهاً آخر من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « لات هنا ذكرى جبيرة » والقول فى بيان هذا الشاهد يحتاج إلى إيضاح أمرين :

الأول : أن أصل « هنا » اسم إشارة إلى المكان البعيد كما تقدم فى بيان لغة البيت ومن قبل ذلك فى باب اسم الإشارة .

والأمر الثانى : أن « لات » حرف نفى لا تعمل عمل ليس إلا فى أسماء الزمان ، فإذا حاولت أن تجعل « لات » عاملة فى « ذكرى » أو أن تجعلها عاملة فى « هنا » مع بقائها على أصلها كنت قد أعملتها فى مصدر أو فى اسم مكان ، وهو غير الأصل فى الموضعين ، فلم يكن لك بد من أحد أمرين :

أولهما : أن تهمل « لات » وعليه يكون قوله « هنا » ظرف مكان متعلقاً بذكرى أو بمحذوف خبر مقدم على ماقيل مع ضعفه ، و « ذكرى جبيرة » مبتدأ على الوجهين ، وهذا ما أشار إليه المؤلف هنا

والثانى ــ وإليه ذهب الرضى وسيبويه وغيرهما من النحاة ــ أن « هنا » التى تقع بعد « لات » فى مثل هذا البيت تصير ظرف زمان ، فهى متعلقة بمحذوف خبر لات ، وقد أضيفت إلى ذكرى جبيرة ، واسم لات محذوف ، وكأنه قد قال : ليس الوقت وقت ذكرى جبيرة .

وأما « إنْ » فإعمالُها نادرٌ[1]، وهو لُغة أهل العَالِيَةِ[2]، كقول بعضهم : « إنْ أحَدٌ خَيْراً مِنْ أحَدٍ إلاّ بِالْعَافِيَةِ » وكقراءة سعيدٍ (إنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَاداً أمْثَالَـكُمْ)[3]، وقول الشاعر :

١١١ — * إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أحَدٍ *

* * *

(١) اختلف النحاة فى جواز إعمال « إن » عمل ليس ، فذهب الـكسائى وأكثر الـكوفيين ، وأبو على الفارسى، وأبو الفتح بن جنى، إلى جواز إعمالها ، وذهب الفراء وأكثر أهل البصرة إلى عدم جواز إعمالها ، واختلف نقل العلماء عن سيبويه والمبرد، فنقل السهيلى الجواز عن سيبويه والمنع عن أبى العباس المبرد ،ونقل النحاس عكس مانقله السهيلى، فنسب الجواز للمبرد والمنع إلى سيبويه ، ونقل ابن مالك الجواز عنهما ،ثم قال ابن مالك: إن إعمال «إن» النافية عمل ليس مع جوازه نادر ، وتبعه على هذا ابن هشام، وقال غير ابن مالك : إن عمل « إن » النافية عمل ليس أكثر من عمل لا .

(٢) العالية : تطلق على مافوق أرض نجد إلى تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها.

(٣) من الآية ١٩٤ من سورة الأعراف .

١١١ — هذا صدر بيت من المنسرح ، وسنذكر عجزه فيما بعد ، واعلم أنه يكثر استشهاد النحاة بهذا البيت ، ومع هذا لم يذكره أحد منهم منسوبا إلى قائل معين .

الرواية : يروى عجز هذا البيت على صور مختلفة ، إحداها :

* إلاّ عَلَى أضْعَفِ المَجَانِينِ *

والثانية:

* إلاّ عَلَى حِــزْبِهِ المَلاَعِينِ *

والثالثة :

* إلاّ عَلَى حِــزْبِهِ المَنَاحِيسِ *

اللغة : « مستوليا » هو اسم فاعل فعله الماضى استولى ، ومعناه كانت له الولاية على الشىء وملك زمام التصرف فيه «المجانين» جمع مجنون ، وهو من ذهب عقله، وأصله عند =

فصل : وَتُزَاد الباء بكثرة في خبر « ليس » و « ما »(١)، نحو (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ؟)(٢)

= العرب من خبلته الجن ، والمناحيس في الرواية الأخرى : جمع منحوس ، وهو من حالفه سوء الطالع .

المعنى : ليس هذا الإنسان بذي ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين .

الإعراب : « إن » نافية تعمل عمل ليس « هو » اسمها « مستوليا » خبرها « على أحد » جار ومجرور متعلق بقوله « مستوليا » السابق « إلا » أداة استثناء « على أضعف » جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق ، وأضعف مضاف ، و « المجانين » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إن هو مستوليا » حيث أعمل « إن » النافية عمل « ليس » فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل ، ونصب خبرها الذي هو قوله «مستوليا»

ويؤخذ من هذا الشاهد أن « إن » النافية مثل« ما» في أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها «لا» فإن الاسم في البيت ضمير ، ويؤخذ منه أيضاً أن انتقاض النفي بعد الخبر لا يقدح في العمل ، لأنه استثنى بقوله « إلا على - إلخ » .

(١) اختلف النحاة في السر الذي من أجله تزاد الباء في خبر ليس وما ، فذهب البصريون إلى أن الذي يحمل المتكلم على زيادة الباء في خبرها قصده إلى رفع أن يتوهم السامع أن الكلام بني على الإثبات لكونه لم يسمع أوله ، فإذا قال قائل « ليس زيد قائما » فقد يغفل السامع فيظنه قد قال « كان زيد قائما » أو نحوه ، لكن إذا قال قائل « ليس زيد بقائم » - وقد علم أن الباء لا تدخل إلا في خبر منفي - فلن يتوهم الكلام مثبتاً ، وذهب الكوفيون إلى أن السر في اقتران خبر ليس بالباء هو قصد تأكيد النفي ، وهذا يكون خطابا لمن ينكر عدم قيام زيد فيقول: إن زيدا لقائم، مثلا فهذا يجاب بليس زيد بقائم .

(٢) من الآية ٣٦ من سورة الزمر ، ومثل هذه الآية الكريمة قوله تعالى (لست عليهم بمسيطر) من الآية ٢٢ من سورة الغاشية ، وقوله سبحانه (وأن الله ليس بظلام للعبيد) من الآية ١٨٢ من سورة آل عمران ، وقوله جلت كلمته (أليس هذا بالحق) من الآية ٣٠ من سورة الأنعام، وقوله تعالى (أليس الله بأعلم بالشاكرين) من الآية =

(وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ)(١) ،

=٥٣ من سورة الأنعام ، وقوله (أليس الصبح بقريب) من الآية ٨١ من سورة هود وقوله سبحانه (أليس الله بعزيز ذى انتقام) من الآية ٣٨ من سورة الزمر ، وقوله (أليس الله بأحكم الحاكمين) من الآية ٨ من سورة التين . وقد ورد مثل ذلك فى الشعر العربى المحتج به كثيرا ، فمن ذلك قول عمرو بن قميئة :

رَمَتْنِي بَنَاتُ الدَّهْرِ مِنْ حَيْثُ لاَ أَرَى فَمَا بَالُ مَنْ يُرْمَى وَلَيْسَ بِرَامِ

ومثله قول الفرزدق :

وَلَيْسَ كُلَيْبِيٌّ إِذَا جَنَّ لَيْلُهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ رِيحَ الأَتَانِ بِنَائِمِ

ومثله قول الشاعر :

أَلَيْسَ الأَخِلاَّءُ بِالْمُصْغِي مَسَامِعِهِمْ إِلَى الْوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمِ

ومثله قول الآخر :

إِنْ يَغْنَيَا عَنِّيَ الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ فَإِنَّنِي لَسْتُ يَوماً عَنْهُمَا بِغَنِ

(١) من الآية ٧٤ من سورة البقرة ، ومن آيات أخرى كثيرة ، وقد ورد فى الشعر العربى المحتج به كثيراً ، فمن ذلك قول الشاعر ، وأنشده الأخفش :

فَمَا أُمُّ بَوٍّ هَالِكٍ بِتَنُوفَةٍ إِذَا ذَكَرَتْهُ آخِرَ اللَّيْلِ حَنَّتِ
بِأَكْثَرَ مِنِّي لَوْعَةً ، غَيْرَ أَنَّنِي أُطَامِنُ أَحْشَائِي عَلَى مَا أَجَنَّتِ

ومنه قول بعض الأعراب :

وَلَمَّا كَتَمْتُ الْوَجْدَ قَالَتْ تَعَنُّتاً : صَبَرْتَ ، وَمَا هٰذَا بِفِعْلِ شَجِي الْقَلْبِ

ومنه قول الفرزدق :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

ومنه قول الآخر ، وهو عبيد بن الأبرص :

مَا الطَّرْفُ مِنِّي إِلَى مَا لَسْتُ أَمْلِكُهُ مِمَّا بَدَا لِي بَاغِي اللَّحْظِ طَمَّاحِ

وعلى هذا جاء قول المتنبي :

وَمَا أَنَا بِالْبَاغِي عَلَى الْحُبِّ رِشْوَةً ضَعِيفٌ هَوًى يُبْغَى عَلَيْهِ ثَوَابُ

وَبِقِلَّةٍ في خبر(١) « لا » وكلِّ ناسخٍ مَنْفِيٍ ، كقوله :

١١٢ — وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لاَذُو شفَاعَةٍ
بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

(١) وتزاد الباء في اسم ليس إذا تأخر عن خبرها ، وقد ورد ذلك في القر الكريم ، وذلك قوله تعالى (ليس البر بأن تأتوا البيوت) في قراءة من نصب البر ومنه قول الشاعر

أَلَيْسَ عَجِيباً بِأَنَّ الفَــتَى يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ

ونظير ذلك زيادتها في خبر المبتدأ المنفي بما ولو كان قدم تقدم على المبتدأ ، و قول الشاعر

لَوَ أَنَّكَ يَا حُسَيْنُ خُلِقْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلاَ الْعَتِيقِ

١١٢ — البيت لسواد بن قارب الأزدي الدوسي — وقيل : السدوسي — يخا به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقبله قوله :

فَأَشْهَدُ أَنَّ اللهَ لاَ شَيْءَ غَــيْرُهُ وَأَنَّكَ مَأْمُونٌ عَلَى كُلِّ غَا

وَأَنَّكَ أَدْنَى الْمُرْسَلِينَ وَسِيلَةً إِلَى اللهِ يَابْنَ الأَكْرَمِينَ الأَطَا

فَمُرْنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ وَإِنْ كَانَ فِيمَا جِئْتَ شَيْبُ الذَّوَا

اللغة : « فتيلا » هو الخيط الدقيق الذي يكون في شق النواة .

الإعراب : « فكن » فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره « لي » جار ومجرور متعلق بقوله « شفيعاً » الآتي « شفيعا» خبر كن « يوم» منصـ على الظرفية الزمانية ناصبه قوله شفيعا « لا » نافية تعمل عمل ليس « ذو » ا مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، و«شفاعة» مـ إليه « بمغن» الباء زائدة، مغن : خبر لا، وهو اسم فاعل يرفع فاعلا وينصب مفعو وفاعله ضمير مستتر فيه « فتيلا » مفعوله «عن سواد» جار ومجرور متعلق بمغن « صفة لسواد ، وابن مضاف و « قارب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بمغن » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر « لا » النا تدخل على خبر « ما » إلا أن دخولها في خبر لا قليل بالنسبة لدخولها في خبر ما

وقوله :

١١٣ — وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِى إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ ... ...

= واعلم أن الباء كما زيدت فى خبر لا العاملة عمل ليس قد زيدت - شذوذا - فى خبر لا التى تعمل عمل «إن» ومن ذلك قول بعض العرب «لا خير بخير بعده النار» وهذا إذا لم تجعل الباء بمعنى فى ، فإن جعلت الباء في «بخير» بمعنى فى كانت أصلية، وكان الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر لا النافية للجنس

١١٣ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِى إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

والبيت للشنفرى الأزدى ، وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقبه ، والبيت من قصيدته المشهورة بين المتأدبين باسم « لامية العرب » وأو[له] :

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّى صُدُورَ مَطِيِّكُمْ فَإِنِّى إِلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لأَمْيَلُ

اللغة : « أقيموا صدور مطيكم » هذه كناية عن الاستعداد لعظائم الأمور والجد فى طلب المعالى . يقول : جدوا فى أمركم وانتبهوا من رقدتكم « فإنى إلى قوم سواكم - إلخ » يؤذن قومه بأنه مرتحل عنهم ومفارقهم، وكأنه يقول: إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم ، وإن ما أعاين من تراخيكم وإقراركم بالضيم لخليق بأن يزهدنى فى البقاء بينكم .

الإعراب : « إن » شرطية « مدت » مد : فعل ماض ، فعل الشرط ، مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح فى محل جزم، والتاء للتأنيث «الأيدى» نائب فاعل لمد « إلى الزاد » جار ومجرور متعلق بقوله « مدت » السابق « لم » حرف نفى وجزم وقلب « أكن » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بأعجلهم » الباء زائدة ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وأعجل مضاف والضمير مضاف إليه ، وجملة لم أكن فى محل جزم جواب الشرط « إذ » كلمة دالة على التعليل ، قيل : هى حرف ، وقيل : هى ظرف ، وعليه فهو متعلق بقوله «أعجل» و «أجشع» مبتدأ ، وهو مضاف ، و « القوم » مضاف إليه « أعجل» خبر المبتدأ . =

وقوله :

١١٤ — * فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَدِ *

= الشاهد فيه : يستشهد النحاة بهذا البيت على أمرين ، الأول : فى قوله « بأعجلهم » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان المنفى بلم ، والثانى فى قوله « بأعجلهم » أيضاً ، وذلك أنه على صورة أفعل التفضيل ولكن المراد منه معنى الصفة الخالية من التفضيل ، وكأنه قد قال : لم أكن بعجلهم ، وذلك لأن مقام الفخر يقتضى أن ينفى عن نفسه أصل العجلة ، إذ لو نفى الزيادة فيها عن غيره — على ما هو معنى صيغة أفعل — لكان قد أثبت لنفسه عجلة إلى الطعام ، غاية ما فى الأمر أنه لم يزد فيها عن غيره ، وسيأتى ذلك موضحاً مفصلا فى بابه .

ومن دخول الباء على خبر مضارع « كان » المنفى قول عبيد بن الأبرص :

يَا صَاحِ مَهْلاً ، أَقِلَّ الْعَذْلَ يَا صَاحِ وَلاَ تَكُونَنَّ لِي بِاللاَّئِمِ اللاَّحِي

وقول الحطيئة :

فَإِلاَّ يَكُنْ مَالِي بِآتٍ فَإِنَّنِي سَيَأْتِي ثَنَائِي زَيْداً بْنَ مُهَلْهِلِ

١١٤ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ *

وهذا البيت من كلمة جيدة لدريد بن الصمة القشيرى ، يرثى فيها أخاه أبا فرعان عبد الله بن الصمة .

اللغة : « دعانى » أراد استصرخنى وطلب أن أغيثه « والخيل بينى وبينه » أى : وقد حالت الموقعة واصطفاف الفرسان بيننا « قعدد » بضم القاف وسكون العين المهملة بعدها دال مهملة مفتوحة أو مضمومة — وهو الرجل الجبان اللئيم الدنىء القاعد عن الحرب والمكارم .

الإعراب : « دعانى » دعا : فعل ماض ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « أخى » أخ : فاعل دعا ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « والخيل » الواو واو الحال ، الخيل : مبتدأ « بينى » بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « لما » ظرف بمعنى حين مبنى =

وَيَنْدُرُ فى غير ذلك كخبر « إنَّ » و « لكنَّ » و « لَيتَ » فى قوله :

١١٥ — * فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمُجَرِّبِ *

= على السكون فى محل نصب بيجد الآتى «دعانى» دعا : فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على أخى، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، والجملة فى محل جر بإضافة لما إليها «لم» حرف نفى وجزم وقلب «يجدنى» يجد: فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أخى أيضاً، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول أول ليجد «بقعدد» الباء حرف جر زائد، وقعدد: مفعول ثان ليجد، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

الشاهد فيه : قوله « بقعدد » حيث زاد الباء فى المفعول الثانى ليجد الذى أصله الخبر.

١١٥ — هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله :

* فَإِنْ تَنْأَ عَنْهَا حِقْبَةً لاَ تُلاَقِهَا *

وهذا البيت من كلمة طويلة لامرىء القيس بن حجر الكندى، وأولها قوله :

خَلِيلَيَّ مُرَّا بِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبِ لِنَقْضِيَ حَاجَاتِ الْفُؤَادِ الْمُعَذَّبِ

اللغة : « تنأ » تبعد، والنأى : البعد « عنها » الضمير يعود إلى أم جندب، وهو اسم امرأة، وقد ذكرها باسمها فى مستهل القصيدة الذى رويناه لك « المجرب » اسم فاعل من التجربة، وهى الاختبار والابتلاء بواسطة التكرار، وبعض الناس يقرؤه بفتح الراء مشددة على أنه مصدر ميمى أو اسم مكان، وستعرف وجهه «حقبة» مدة.

المعنى : يقول : إنك إذا ابتعدت عن أم جندب هذه مدة من الزمان وبقيت لاتراها نقضت عهدك، واختلفت من مودتك، وأنت خبير بذلك من أخلاقها.

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم « تنأ » فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عنها » جار ومجرور متعلق بتنأ « حقبة » ظرف زمان منصوب بتنأ أيضاً « لا » نافية « تلاقها » تلاق : فعل مضارع بدل من تنأ، وبدل المجزوم مجزوم، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره =

وقوله :

١١٦ — * وَلَـكِنَّ أَجْراً لَوْ فَعَلْتِ بِهَـيِّنِ *

= أنت . وضمير الغائبة العائد إلى أم جندب مفعول به «فإنك» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، وكاف المخاطب اسم إن ، مبنى على الفتح فى محل نصب « مما » من : حرف جر ، وما : مصدرية « أحدثت » أحدث : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أم جندب ، وما المصدرية مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بمن . والجار والمجرور متعلق بمجرب الآتى ، ويجوز أن تكون « ما » اسما موصولا فى محل جر بمن ، وتكون جملة « أحدثت » لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد من جملة الصله إلى الموصول محذوف ، والتقدير : من الذى أحدثته ، ومعنى من على كل حال التعليل « بالمجرب » الباء حرف جر زائد ، والمجرب : خبر إن ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من إن واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « بالمجرب » حيث زاد الباء الجارة فى خبر إن ، وهذا إنما يتم على جعل « المجرب » اسم فاعل . وكأنه قد قال ؛ فإنك الذى جرب ما أحدثته أم جندب .

ومن العلماء من جعل « المجرب» بفتح الراء مشددة على أنه اسم مكان من التجربة وعلى ذلك تكون الباء حرف جر أصلى ، وهى مع مجرورها تتعلق بمحذوف خبر إن ، كأنه قد قال ؛ فإنك كائن بمكان التجربة .

ومنهم من أبقى « المجرب » مكسور الراء مشددة على أنه اسم فاعل ، وجعل الباء حرف جر أصلى معناه التشبيه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر إن أيضاً ، وكأنه قد قال ؛ فإنك كائن مثل الشخص المجرب لها ولأفعالها . فاعرف ذلك وتدبره .

١١٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَهَلْ يُنْـكَرُ الْمَعْرُوفُ فِى النَّاسِ وَالْأَجْرُ *

وقد أنشد أبو على الفارسى وأبو الفتح بن جنى هذا البيت ، ولم ينسباه إلى قائل =

وقوله :

١١٧ — * أَلاَ لَيْتَ ذَا الْعَيْشَ اللَّذِيذَ بِدَائِمِ *

= معين ، وقد بحثت طويلا فلم أعثر له على نسبة إلى قائل معين، ولم أقف له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « هين » بفتح الهاء وتشديد الياء ـ سهل خفيف ، وأصله هيون ـ بياء ساكنة وواو مكسورة ـ لأنه من هان يهون ، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ومثله سيد وميت .

الإعراب : « لكن » حرف استدراك ونصب « أجرا » اسم لكن « لو » حرف شرط غير جازم « فعلت » فعل : فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله ، وهذه الجملة شرط لو ، وجوابها محذوف ، والتقدير : لو فعلت لنلت جزاءه ، مثلا . ويجوز أن تكون لو حرف تمن فلا تحتاج إلى جواب « بهين » الباء حرف جر زائد ، هين : خبر لكن ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « هل » حرف استفهام « ينكر » فعل مضارع مبني للمجهول « المعروف » نائب فاعل ينكر « في الناس » جار ومجرور متعلق بينكر «والأجر» الواو عاطفة ، الأجر : معطوف على المعروف .

الشاهد فيه : قوله «لكن أجرا بهين» حيث زاد الباء في خبر لكن المشددة النون ، وزيادتها في هذا الموضع نادرة .

١١٧ ـ هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* يَقُولُ إِذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ *

وهذا بيت من كلمة للفرزدق همام بن غالب يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطفى وقومه بني كليب، ويعيرهم بأنهم يأتون الأتن ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَلَيْسَ كُلَيْبِيٌّ إِذَا جَنَّ لَيْلُهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ رِيحَ الأَتَانِ بِنَائِمِ

اللغة : «جن ليله» معناه ستره وأظلم عليه «الأتان» هي أنثى الحمار ، وجمعها أتن، مثل سحاب وسحب «اقلولى» فسره العيني بقوله «أي ارتفع الكليبي عليها ، أي على الأتان» اهـ . والذي في اللسان تفسير اقلولى بانكمش ، و«أقردت»ذلت وخضعت. =

وإنما دخلت فى خبر « أنَّ » فى (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِى خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ)(١) لما كان « أو لم يروا أن الله » فى معنى « أو ليس الله » .

* * *

= الإعراب : «يقول» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « كليبى » فى البيت السابق عليه «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «اقلولى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كليبى أيضاً « عليها » جار ومجرور متعلق باقلولى ، وضمير المؤنثة عائد إلى الأتان ، وجملة اقلولى وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها «وأقردت» الواو حرف عطف ، أقرد : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الأتان ، والجملة فى محل جر معطوفة على جملة اقلولى «ألا» حرف استفتاح «ليت» حرف تمن ونصب «ذا» اسم إشارة اسم ليت «العيش» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له «اللذيذ» نعت للعيش «بدائم» الباء حرف جر زائد ، دائم : خبر ليت ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وجملة «ليت» واسمها وخبرها فى محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله «ليت ذا العيش بدائم» حيث زاد الباء فى خبر ليت على ما عرفت فى إعراب البيت ، وهذه الزيادة نادرة لا يليق بمتكلم على منوالها .

وتروى هذه العبارة «ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم» وفيها زيادة الباء فى خبر المبتدأ المسبوق بحرف الاستفهام . أما المبتدأ فهو قوله «أخو عيش» وأما خبره فهو قوله «دائم» وقد زيدت الباء فى هذا الخبر ، وقد دخل حرف الاستفهام ــ وهو قوله «هل» ــ على ذلك المبتدأ كما ترى ، وحرف الاستفهام ههنا بمعنى النفى ، وكأنه قال : ما أخو عيش لذيذ بدائم ، قاله شراح التسهيل .

(١) من الآية ٣٣ من سورة الأحقاف ، وقد استدل العلماء على أن معنى الآية الكريمة هو ما ذكره المؤلف بأن ذلك قد ورد مصرحا به فى آية أخرى ، وهى قوله تعالى (أوليس الذى خلق السموات والأرض بقادر) من الآية ٨١ من سورة يس .

هذا باب أفعال المقاربة

وهذا من باب تسمية الكل باسم الجزء ، كتسميتهم الكَلاَمَ كلمةً .

وحقيقةُ الأمر أن أفعال الباب ثلاثة أنواع : ما وضع للدلالة على قُرْبِ الخبر ، وهو ثلاثة : كَادَ ، وأَوْشَكَ ، وكَرَبَ ، وما وضع للدلالة عَلَى رَجائِهِ ، وهو ثلاثة : عَسَى[٢] ، واخْلَوْلَقَ ، وحَرَى ، وما وضع للدلالة على الشروع فيه ، وهو كثير ، ومنه : أَنْشَأَ ، وطَفِقَ ، وجَعَلَ ، وعَلِقَ ، وأَخَذَ .

---

(١) ذكر المؤلف هنا وفيما سبق فى بيان علامات الفعل أن « عسى » فعل دال على الرجاء ، وذكر فى باب إن وأخواتها « عسى » حرفا من الحروف الثمانية ، وقد نص المؤلف فى أكثر كتبه على أن القول بأن «عسى» حرف هو قول الكوفيين وتبعهم على ذلك ابن السراج ، ونص فى المغنى وشرح الشذور على أن ثعلبا يرى هذا ، وملخص مذهبهم أنهم قالوا : عسى حرف ترج ، واستدلوا على ذلك بأنها دلت على معنى لعل ، ولا تتصرف كما أن لعل كذلك لا تتصرف ، ولما كانت لعل حرفا بالإجماع وجب أن تكون عسى مثلها حرفا دائما ، لقوة الشبه بينهما .

ومن العلماء من ذهب إلى أن «عسى» على ضربين : الأول كلمة تنصب الاسم وترفع الخبر كإن وأخواتها ، وهذه حرف ترج ، ومن شواهدها قول صخر بن العود الحضرمى (وهو الشاهد رقم ١٣٢ الآتى فى باب إن وأخواتها) :

فَقُلْتُ : عَسَاهَا نَارُ كَاسٍ وَعَلَّهَا تَشَكَّى فَآتِى نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا

ومنه قول الراجز :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَى أَنَاكَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

ومنه قول عمران بن حطان الخارجى :

وَلِى نَفْسٌ تُنَازِعُنِى إِذَا مَا أَقُولُ لَهَا : لَعَلِّى أَوْ عَسَانِى

والضرب الثانى : يرفع المبتدأ وينصب الخبر ـ وهو الذى نتحدث عنه فى هذا الباب وهو باب أفعال المقاربة ـ وهذا فعل ماض ، بدليل قبوله علامة الأفعال الماضية كتاء الفاعل فى نحو قوله تعالى : (فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا فى الأرض) وأما جمودها ودلالتها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجانها عن الفعلية ، وكم من الأفعال يدل على معنى يدل عليه حرف وهو مع ذلك جامد ، ولم يخرجه ذلك عن فعليته ، أليست =

وَيَعْمَلْنَ عمل « كان » ، إلا أن خَبَرَهُنَّ يجب كونُه جملةً ، وَشَذَّ مجيئه مفرداً بعد « كاد » و « عسى » ، كقوله :

١١٨ — * فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِباً *

= حاشا وعدا وخلا دالة على الاستثناء وهى جامدة ، وقد جاءت حروف بألفاظها ومعانيها فلم يكن ذلك موجبا لحرفيتها .

وهذا الذى ذكرناه — من أن « عسى » على ضربين ، وأنها فى ضرب منهما فعل ، وفى الضرب الآخر حرف — هو مذهب شيخ النحاة سيبويه (وانظر كتابتنا على شرح الأشمونى ج ١ ص ٤٦٢ وما بعدها فى الكلام على الشاهد رقم ٢٥٢) .

وقد ذكر المؤلف «عسى» هنا فى باب أفعال المقاربة على أنها فعل . وذكرها فى باب «إن» على أنها حرف ، فهذا ميل منه إلى هذا المذهب .

ومن هذا كله يتضح لك : أن فى «عسى» ثلاثة أقوال للنحاة :

الأول : أنها فعل فى كل حال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أم ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما ، وهو قول نحاة البصرة ، ورجحه المتأخرون

والثانى : أنها حرف فى جميع الأحوال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أم لم يتصل بها ، وهو قول جمهرة الكوفيين وثعلب وابن السراج .

والثالث : أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب كما فى الأبيات التى رويناها لك فى مطلع هذه الكلمة ، وفعل فيما عدا ذلك ، وهو قول سيبويه شيخ النحاة ، ولا يتسع وقتك للاحتجاج لكل رأى ، وتخريج الشواهد على كل مذهب (وانظر شرح الشاهدين ١٣٢ و ١٣٣ الآتيين فى باب إن وأخواتها) .

١١٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ *

والبيت لتأبط شراً — ثابت بن جابر بن سفيان — من كلمة مختارة ، اختارها أبو تمام فى حماسته ، وأولها قوله :

إِذَا المَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ أَضَاعَ وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهْوَ مُدْبِرُ

اللغة : « أبت » رجعت «فهم» اسم قبيلته ، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان «تصفر» أراد تتأسف وتتحزن على إفلاتى منها بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا على . =

وقولهم : « عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسًا(١) » .

= وقصة ذلك أن بنى لحيان -وهم حى من هذيل- وجدوا تأبط شراً يشتار عسلا من فوق جبل ، ورآهم يترصدونه ، فخشى أن يقع فى أيديهم ، فانتحى من الجبل ناحية بعيدة عنهم ، وصب ما معه من العسل فوق الصخر ، ثم انزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض ثم أسلم قدميه للريح ، فنجا من قبضتهم .

المعنى : يقول : إنى رجعت إلى قومى بعد أن عز الرجوع إليهم ، وكم مثل هذه الخطة فارقتها وهى تتلهف كيف أفلت منها .

الإعراب : « فأبت » الفاء عاطفة ، آب : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « إلى فهم » جار ومجرور متعلق بأبت « وما » نافية « كدت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « آئبا » خبره ، والجملة فى محل نصب حال « وكم » خبرية بمعنى كثير مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع «مثلها» مثل : تمييز لكم ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه «فارقتها» فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كم «وهى» الواو واو الحال ، والضمير بعدها مبتدأ «تصفر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه . قوله « وما كدت آئبا » حيث أعمل « كاد » عمل « كان » فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، ولكنه أتى بخبرها اسما مفردا ، والاستعمال جار على أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع ، ولهذا أنكر بعض النحاة هذه الرواية وزعم أن الرواية الصحيحة هى « وما كنت آئبا » .

(١) هذا مثل تقوله العرب ، وأصله أنه كان قوم فى غار ، فانهار عليهم ، فماتوا جميعا ، فضربوه مثلا لكل ما يخشى منه الشر . ثم تمثلت به الزباء ملكة الجزيرة ، والغوير : تصغير الغار ، والأبؤس : جمع بأس أو بؤس . وقد خرجه سيبويه وأبو على أن « أبؤسا » خبر عسى ، وذكرا أن ذلك يجرى مجرى الضرورة ومراجعة الأصول المهجورة . وحمل ابن الأعرابى « أبؤسا » منصوبا بفعل محذوف وقدره : عسى الغوير يصير أبؤسا . وقدره الكوفيون : عسى الغوير أن يكون أبؤسا ، ولا فرق بين تقدير ابن الأعرابى وتقدير الكوفيين إلا فى ذكر « أن » المصدرية التى يغلب اقتران الفعل المضارع الواقع خبرا لعسى بها ، وهو حسن بالنظر إلى تحقق ما هو الأصل =

وأما (فَطَفِقَ مَسْحاً)(١) فالخبرُ محذوفٌ ، أى : يَمْسَحُ مَسْحاً .

وشرطُ الجملة : أن تكون فِعْلِيَّةً ، وَشَذَّ مجىء الأسمية بعد « جَعَلَ » فى قوله :

١١٩ — وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِى سُهَيْلٍ
مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ

= وذهب قوم إلى أن « أبؤسا » مفعول به لفعل محذوف ، وقدروه « يأتى بأبؤس » ولو قدروه « يأتى أبؤسا » لقلت المحذوفات ، ولعلهم غفلوا عن أن « أتى » يتعدى إلى المفعول به بنفسه ، وقال ابن هشام بعد حكاية هذه الأقوال : « وأحسن من ذلك كله أن يقدر : عسى الغوير يبأس أبؤساً ، فيكون مفعولا مطلقا ، ويكون مثل قوله تعالى : (فطفق مسحاً) أى يمسح مسحاً ، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه » اهـ .

وقد تلخص لك من هذا الكلام أن العلماء خرجوا هذا المثل خمس تخريجات ، فقيل : خبر عسى ، وقيل : خبر يكون محذوفة ، وقيل : خبر يصير محذوفة ، وقيل : مفعول به لفعل محذوف ، وقيل : مفعول مطلق عامله محذوف .

(١) من الآية ٣٣ من سورة ص .

١١٩ — هذا البيت من الوافر ، وهو من مختار أبى تمام فى ديوان الحماسة ، ولم ينسبه إلى قائل معين ، وقد ذكر قبله بيتين .

اللغة : « قلوص » بفتح القاف وضم اللام مخففة — الناقة الشابة الفتية « بنى سهيل » يروى فى مكانه « ابنى سهيل » وقوله « من الأكوار » فالأكوار : جمع كور ، والكور — بضم الكاف — الرحل بأداته ، وقد يكون الكور بفتح الكاف ، وهو الجماعة من الإبل « مرتعها » المرتع : المكان الذى ترعى النعم فيه .

المعنى : يقول إن هذه الناقة قد أصيبت بالكلال ، وحصل لها إعياء وتعب فما تطيق الإبعاد عن مواضع نزول القوم للرعى ، فهى أبدا ترعى قريباً من الأكوار . وإنما توضع الأكوار حيث ينزل القوم .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جعلت » جعل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « قلوص » اسم جعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « بنى » مضاف إليه ، وبنى مضاف و « سهيل » مضاف إليه « من الأكوار » جار ومجرور متعلق بقريب =

وشرطُ الفعلِ ثلاثةُ أمورٍ :

أحَدُهَا : أن يكون رافعاً لضمير الاسم(١)، فأما قولُه :

١٢٠ — وَقَدْ جَعَلْتُ إذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي

ثَوْبِي . . . .

= الآتى «مرتعها» مرتع: مبتدأ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى قلوص بنى سهيل مضاف إليه «قريب» خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر جعل .

الشاهد فيه : قوله «جعلت قلوص . . مرتعها قريب» حيث جاء بخبر جعل جملة اسمية – وهى قوله «مرتعها قريب» – ولو أتى به على ماجرى عليه الاستعمال فى خبر هذا الفعل لقال : وقد جعلت . . . يقرب مرتعها ، ولكنه أقام الجملة الاسمية مقام الجملة الفعلية ، هذا توجيه كلام المؤلف العلامة رحمه الله .

وقد ذهب جماعة من العلماء إلى أن «جعل» فى هذا البيت ليست هى التى ترفع الاسم وتنصب الخبر ويكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع ، ولكن جعل فى هذا البيت فعل قاصر يحتاج إلى فاعل ولا يحتاج إلى غيره ، وعليه يكون قوله «قلوص» فاعلا ، وقوله «مرتعها قريب» جملة من مبتدأ وخبر فى محل نصب حال من الفاعل ، والرابط هو الضمير المجرور محلا بالإضافة ، وعلى هذا لا يكون البيت مما نحن فيه .

ومنهم من يجعل «جعل» فعلا ناسخاً بمعنى صار الذى هو من أخوات كان ، و «قلوص» اسمه . وجملة «مرتعها قريب» فى محل نصب خبره ، ولا يكون مما نحن فيه أيضاً ، لأن كلامنا فى «جعل» التى معناها الشروع فى العمل ، لا فى «جعل» بمعنى التحول من حال إلى حال .

(١) الأصل فى أفعال هذا الباب أنها وضعت على أن تستعمل فى الكلام لتدل على أن المرفوع بها هو الذى قد تلبس بالفعل المدلول عليه بخبرها ، أو شرع فيه ، فلهذا كان مما لابد منه فى استعمالها أن يكون الضمير فى خبرها راجعاً إلى الاسم المرفوع بها ، وإلا يكن الأمر على هذا لم يتحقق لها ما وضعت لتستعمل فيه .

١٢٠ — هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه : =

. . . .

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي، فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ

وهذا البيت من كلام عمرو بن أحمر الباهلي ، وقد ذكره المرزباني في كتابه « الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء » ويروى بيت مثله في كلام أبي حية النميري ، وهو بتمامه :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُوقِعُنِي ظَهْرِي، فَقُمْتُ قِيَامَ الشَّارِبِ السَّكِرِ

اللغة : « يثقلني » يجهدني ويتعبني ويعييني « أنهض » أقوم ، ومصدره النهض ــ بفتح فسكون ــ كما في بيت الشاهد ، والنهوض كالقعود والجلوس « السكر » بفتح السين وكسر الكاف ــ صفة مشبهة بمعنى الثمل وهو الذي أخذ منه الشراب وأضعف قواه .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جعلت » جعل : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « ما » زائدة « قمت » قام : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « يثقلني » يثقل : فعل مضارع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ليثقل « ثوبي » ثوب : فاعل يثقل ، وثوب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه . وهذا هو الظاهر ، وستعرف ما فيه من الفساد « فأنهض » الفاء حرف عطف ، أنهض : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « نهض » مفعول مطلق مبين للنوع ، ونهض مضاف و « الشارب » مضاف إليه « السكر » نعت للشارب .

الشاهد فيه : قوله « جعلت يثقلني ثوبي » حيث وقع فيه ما ظاهره أن المضارع الواقع خبرا لجعل قد رفع اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير يعود إلى اسم جعل ، وذلك غير مرتضى عند العلماء ، ولو جاء على ما هو الموافق لما ارتضوه لقال : وقد جعلت أثقل ، لأن هذه الأفعال يتعين في خبرها أن يكون رافعا لضمير مستتر عائد إلى الاسم .

وقد تخلص العلماء من هذا الظاهر ، وجعلوا فاعل يثقلني ضميرا مستترا يعود إلى اسم جعل ، وكان حقه أن يقول « أثقل » لأن الاسم ضمير المتكلم وحرف المضارعة الموضوع له هو الهمزة ، لكنه أبدل من الضمير المتصل قوله « ثوبي » فلما أراد إعادة الضمير من الخبر أعاده إلى البدل لا إلى المبدل منه ، وأصل الكلام : وقد جعلت ثوبي يثقلني ، فالتاء اسم =

وقوله :

١٢١ — وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أُبِثُّهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهْ

= جعل ، وثوبى بدل منه، وجملة يثقلنى فى محل نصب خبر جعل، والضمير المستتر الذى هو فاعل يثقل عائد إلى ثوبى، وفى هذه اللمحة الكفاية والمقنع. وتمام الكلام فى شرحنا على الأشمونى .

١٢١ — هذا بيت من الطويل من كلمة طويلة لذى الرمة — غيلان بن عقبة — ومطلع هذه الكلمة قوله :

وَقَفْتُ عَلَى رَبْعٍ لِمَيَّةَ نَاقَتِي فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأُخَاطِبُهْ

اللغة : « وقفت » تقول : وقفت الناقة تقف وقوفا ، ووقفتها أنا أقفها ، فهو لازم ومتعد بصيغة واحدة ، وهو فى البيت متعد « ربع » الربع — بفتح الراء وسكون الباء — الدار حيث كانت « أسقيه » بضم الهمزة — أدعو له بالسقيا ، أى : أقول سقاك الله « أبثه » أظهر له من بثى ، والبث — بفتح الباء — الحزن « ملاعبه » الملاعب : جمع ملعب — بفتح الميم والعين المهملة بينهما لام ساكنة — وهو مكان اللعب .

الإعراب : « وأسقيه » الواو حرف عطف ، أسقى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى الربع مفعول به مبنى على الكسر فى محل نصب «حتى» حرف غاية وجر بمعنى إلى « كاد » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الربع « مما » جار ومجرور متعلق بقوله تكلمنى الآتى « أبثه » أبث : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستترفيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى الربع مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول المجرورة محلا بمن، والعائد ضمير منصوب بأبث على أنه مفعول ثان له ، والتقدير : مما أبثه إياه ، ويجوز أن تكون ما موصولا حرفيا فهى ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بمن ، والتقدير : من بثى إياه «تكلمنى» تكلم : فعل مضارع والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به «أحجاره» ظاهر الأمر أن «أحجار» فاعل تكلم ، وضمير الربع مضاف إليه « وملاعبه » الواو عاطفة ، وملاعب : معطوف على أحجاره ،والضمير مضاف إليه ، وجملة « تكلمنى أحجاره» من الفعل وفاعله =

فثوبى وأحْجَارُه بَدَلاَنِ من اسْمَىْ جَعَلَ وكَادَ ، ويجوز فى «عسى» خاصةً أن ترفع السببىَّ(١)، كقوله :

١٢٢ — * وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ *

يروى بنصب «جهده» ورفعه .

= فى محل نصب خبر كاد ، ولكن هذا الظاهر غير مستقيم ، وستعرف وجه ذلك فى بيان الاستشهاد بالبيت ، إن شاء الله .

الشاهد فيه : قوله «كاد تكلمنى أحجاره» حيث وقع فيه ما ظاهره أن المضارع الواقع خبراً لكاد قد رفع السببى ، وهو الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير الاسم .

وهذا الظاهر غير مرضى كما ذكرناه فى الإعراب وفى شرح الشاهد السابق ، وتوجيه الشاهد على ما يطابق الصحيح المرضى أن يجعل «أحجاره» بدلا من الضمير المستتر فى «كاد» العائد إلى الربع ، و «تكلمنى» فيه ضمير مستتر عائد إلى أحجار ؛ لأن الارتباط بين البدل والمبدل منه يسوغ عود الضمير إلى البدل فى حال إرادة المبدل منه وأصل الكلام : كاد (هو) أحجاره تكلمنى .

(١) المراد بالسببى الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على الاسم المرفوع بعسى ، وانظر إلى قوله «جهده» فى رواية الرفع تجده اسما مرفوعا بعسى ظاهراً مضافا إلى ضمير يعود إلى الحجاج وهو المرفوع بعسى .

١٢٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ *

وقد نسب العينى هذا البيت للفرزدق ، وتبعه على ذلك الشيخ خالد ، وليس ذلك بصحيح ، ولا هو مروى فى شعره . والصواب — كما قال ياقوت الرومى — أن البيت للبرج التميمى ، وكان الحجاج بن يوسف قد ألزمه البعث إلى المهلب بن أبى صفرة لقتال الأزارقة ، فهرب منه إلى الشام .

اللغة : «حفير زياد» هو موضع على خمس ليال من البصرة .

المعنى : ينكر أن يكون للحجاج يد تناله بضر ، أو سلطان يقهره ، إذا هو جاوز حدود ولايته .

=

. . . .

= الإعراب : «ماذا» كلها اسم استفهام مبتدأ ، وزعم الكسائى أن « ما » وحده اسم استفهام مبتدأ ، و «ذا» وحده اسم موصول خبر المبتدأ ، وليس بشىء « عسى » فعل ماض دال على الطمع والإشفاق مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لامحل له من الإعراب «الحجاج» اسم عسى مرفوع بالضمة الظاهرة « يبلغ » فعل مضارع «جهده» جهد : يروى مرفوعا ومنصوبا ، فعلى الرفع هو فاعل يبلغ مرفوع بالضمه الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الحجاج مضاف إليه ،هذا على رواية الرفع ، فأما على رواية النصب ففاعل يبلغ ضمير مستتر يعود إلى الحجاج ، وجهد مفعول به ، والضمير العائد إلى الحجاج مضاف إليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان متعلق بقوله يبلغ «نحن» ضمير منفصل فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « جاوزنا » فعل ماض وفاعله «حفير» مفعول به لجاوز ، وحفير مضاف و «زياد» مضاف إليه، وجملة الفعل وفاعله لامحل لها من الإعراب مفسرة .

الشاهد فيه : قوله« عسى الحجاج يبلغ جهده» والنحاة يستشهدون بهذه الجملة على شيئين : أحدهما — وليس هو مقصد المؤلف العلامة فى هذا الموضع — فى قوله «يبلغ» حيث جاء خبر عسى فعلا مضارعا غير مقترن بأن المصدرية .

وثانيهما — وهو المقصود للمؤلف — فى قوله « يبلغ جهده » على رواية الرفع حيث رفع المضارع الواقع خبراً لعسى اسما ظاهراً مضافا إلى ضمير عائد إلى اسم عسى ، وهذا جائز فى هذا الفعل وحده من دون سائر أخواته .

وخالف فى هذا الموضع العلامة أبو حيان فى كتابه « النكت الحسان » حيث ذهب إلى التسوية بين عسى وغيرها من أفعال الباب ، ومنع فى جميع هذه الأفعال أن يكون فاعل الفعل المضارع الواقع خبراً لهن غير الضمير العائد إلى الاسم ، وكأنه ينكر رواية رفع «جهده» فى هذا البيت ، ولكن متى ثبتت الرواية عن العلماء الأثبات فإنها تدل على صحة ما ذهب إليه الجمهرة من العلماء ، وبها يبطل ماذهب إليه، كذا قيل ، ولأبى حيان أن يؤول البيت بمثل ما أول النحاة به البيتين السابقين ،فيجعل « جهده » بدلا من ضمير مستتر فى « يبلغ » تقديره هو يعود إلى الحجاج ، فاعرف ذلك وتأمله .

الثانى : أن يكون مضارعاً ، وَشَذَّ فى « جَعَلَ » قولُ ابنِ عباسٍ رضى الله عنهما : « فجعلَ الرَّجُلُ إذا لم يَسْتَطِعْ أنْ يَخْرُجَ أرْسَلَ رَسُولاً »[١].

الثالث : أن يكون مقروناً بأنْ إن كان الفعل حَرَى أو اخْلَوْلَقَ ، نحو « حَرَى زَيْدٌ أنْ يَأْتِيَ » و « اخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أنْ تُمْطِرَ »[٢]، وأن يكون

---

(١) أنت تعرف أن « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، وتعرف — مع ذلك — أنها تضاف إلى شرطها وهو الجملة التالية لها ، وتنصب بجوابها وهو الجملة الواقعة بعد الشرط ، فإذا فى عبارة ابن عباس مضافة إلى جملة « لم يستطع أن يخرج » ومنصوبة بقوله « أرسل » وأنت تعلم — مع هذا — أن مرتبة العامل أن يكون قبل المعمول ، فعلى هذا يكون رتبة « أرسل » قبل إذا ، ويكون تقدير الكلام ا فجعل الرجل أرسل رسولا إذا لم يستطع أن يخرج ، فصح ماذكره المؤلف من أن خبر جعل فى هذا الكلام جملة فعلية فعلها ماض ، وهو محل الشذوذ .

(٢) أنت إذا قلت « عسى زيد أن يقوم » فزيد : اسم عسى ، وأن والفعل فى تأويل مصدر خبر ، ويلزم على ذلك الإخبار باسم المعنى — وهو المصدر — عن اسم الذات — وهو زيد — وللعلماء فى الجواب عن ذلك عدة وجوه .

أولها : أن الكلام حينئذ على تقدير مضاف إما قبل الاسم ، وكأنك قلت ا عسى أمر زيد القيام ، وإما قبل الخبر ، وكأنك قلت : عسى زيد صاحب القيام .

وثانيها : أن هذا المصدر فى تأويل الصفة ، وكأنك قد قلت : عسى زيد قائما .

وثالثها : أن الكلام على ظاهره ، والمقصود المبالغة فى زيد حتى كأنه هو نفس القيام .

وهذه الوجوه الثلاثة جارية فى كل مصدر صريح أو مؤول يخبر به عن اسم ذات ، أو ينعت به اسم الذات ، أو يجيء حالا منه .

ورابعها : أن « أن » ليست مصدرية فى هذا الموضع ، بل هى زائدة ، فكأنك قلت : عسى زيد يقوم ، وهذا وجه ضعيف ، لأنها لو كانت زائدة لم تعمل النصب ، ولسقطت من الكلام أحيانا ، وهى لا تسقط مع عسى إلا نادراً أو لضرورة الشعر .

مُجرَّداً منها إن كان الفعل دَالاًّ على الشروع ، نحو (وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ)(١) ، والغالبُ فى خبر « عسى » و « أوشك » الاقترانُ بها ، نحو (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ)(٢) ، وقوله :

١٢٣ — وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا
إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

---

(١) من الآية ٢٢ من سورة الأعراف ومن الآية ١٢١ من سورة طه .
(٢) من الآية ٨ من سورة الإسراء .

١٢٣ — هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت أنشده ثعلب فى أماليه عن ابن الأعرابى ، ولم ينسبه إلى أحد ، وقبله .

أَبَا مَالِكٍ ، لاَ تَسْأَلِ النَّاسَ وَالْتَمِسْ بِكَفَّيْكَ فَضْلَ اللهِ ، وَاللهُ وَاسِعُ

المعنى : إن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا أتفه الأشياء وأهونها خطرا وأقلها قيمة لما أجابوا ، بل إنهم ليمنعون ويملون السؤال .

الإعراب : « ولو » شرطية غير جازمة « سئل » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط « الناس » نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « التراب » مفعول ثان « لأوشكوا » اللام واقعة فى جواب « لو » وأوشك : فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمه « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول « هاتوا » فعل أمر وفاعله ، وجملتهما فى محل رفع نائب فاعل لقيل ، وجملة الفعل ونائب الفاعل فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط وجوابه لامحل لها معترضة بين أوشك مع مرفوعها وخبرها « أن » مصدرية « يملوا » فعل مضارع منصوب بأن ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة فى محل نصب خبر أوشك « ويمنعوا » معطوف على أوشكوا .

الشاهد فيه : يستشهد النحاة بهذا البيت ونحوه على أمرين :

الأول : فى قوله لأوشكوا حيث ورد « أوشك » بصيغة الماضى ، وهو يرد على الأصمعى وأبى على اللذين أنكرا استعمال « أوشك » وزعما أنه لم يستعمل من هذه المادة إلا « يوشك » المضارع ، وسيأتى للشارح ذكر هذا ، وسيقرر أن المضارع أكثر استعمالا . =

والتجرُّدُ قليلٌ ، كقوله :

١٢٤ — عَسَى الْكَرْبُ الَّذِى أَمْسَيْتُ فِيهِ
يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

= والأمر الثانى : فى قوله «أن يملوا» حيث أتى بخبر «أوشك» جملة فعلية فعلها مقترن بأن ، وهو الكثير .

ومن الشواهد على هذين الأمرين جميعاً قول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندى :

إِذَا جَهِلَ الشَّقِىّ وَلَمْ يُقَدِّرْ بِبَعْضِ الأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا

وقول الكلحبة اليربوعى :

إِذَا المَرْءُ لم يَغْشَ الكَرِيهةَ أَوْشَكَتْ حِبَالُ الهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا

١٢٤ — هذا بيت من الوافر ، وهذا البيت لهدبة بن خشرم العذرى ، من قصيدة قالها وهو فى الحبس ، وقد روى أكثر هذه القصيدة أبو على القالى فى أماليه ، وروى أبو السعادات ابن الشجرى فى حماسته منها أكثر مما رواه أبو على القالى ، وأول هذه القصيدة قوله :

طَرِبْتَ وَأَنْتَ أَحْيَانًا طَرُوبُ وَكَيْفَ وَقَدْ تَعَلَّاكَ الْمَشِيبُ؟
يُجِدُّ النَّأْىُ ذِكْرَكِ فِي فُؤَادِي إِذَا ذَهِلَتْ عَلَى النَّأْىِ الْقُلُوبُ

اللغة : « طربت » الطرب : خفة تصيب الإنسان من فرح أو حزن « النأى » البعد « الكرب » الهم والغم « أمسيت » قال ابن المستوفى : يروى بضم التاء وفتحها والنحويون إنما يروونه بضم التاء ، والفتح عندى أولى ؛ لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير وكان معه فى السجن .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « الكرب » اسم « عسى » مرفوع بالضمة الظاهرة « الذى » اسم موصول صفة للكرب « أمسيت » أمسى : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى ، والجملة من أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول «يكون» فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « وراءه » وراء : ظرف مكان مبهم متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وهو مضاف والهاء مضاف إليه «فرج» مبتدأ مؤخر «قريب» صفة لفرج ، والجملة من المبتدأ والخبر فى =

وقوله :

١٢٥ — يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ   فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

= محل نصب خبر يكون ، والجملة من «يكون» واسمها وخبرها فى محل نصب خبر «عسى» ولا يجوز أن يكون «فرج» اسم يكون ، و«وراءه» متعلقا بمحذوف خبر يكون تقدم على اسمه، لما يلزم عليه من رفع المضارع الواقع خبرا لعسى اسما أجنبياً وهو ممتنع بالإجماع.

الشاهد فيه : قوله «يكون وراءه — إلخ» حيث وقع خبر «عسى» فعلا مضارعا مجرداً من «أن» المصدرية ، وذلك قليل .

ومثل هذا الشاهد فى ذلك قول الآخر وهو الشاهد رقم ٥٦٠ الآتى :

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ   بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

وقول الآخر :

فَأَمَّا كَيِّسٌ فَنَجَا ، وَلَكِنْ   عَسَى يَغْتَرُّ بِي حَمِقٌ لَئِيمُ

وقول أعرابى ، أنشده الزجاج فى أماليه ١٢٦ :

عَسَى خَبَرٌ مِنْهَا يُصَادِفُ رُفْقَةً   مُحَلِّقَةً أَوْ حَيْثُ تُرْمَى جِمَارُهَا

(محلقة : حلقت شعرها فى أعمال الحج . أوحيث ترى جمارها : أى فى مكان رمى الجمار)

١٢٥ — هذا بيت من المنسرح ، وهذا البيت لأمية بن أبى الصلت ، أحد شعراء الجاهلية ، وزعم صاعد أن البيت لرجل من الخوارج ، وليس ذلك بشىء ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٧٩) .

اللغة : «منيته» المنية : الموت «غراته» جمع غرة — بكسر الغين — وهى الغفلة «يوافقها» يصيبها ويقع عليها .

المعنى : إن من فر من الموت فى الحرب لقريب الوقوع بين براثنه فى بعض غفلاته.

الإعراب : «يوشك» فعل مضارع ناقص «من» اسم موصول اسمها «فر» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «من منيته» جار ومجرور متعلق بفر ، ومنية مضاف والهاء مضاف إليه «فى بعض» جار ومجرور متعلق بقوله «يوافقها» الآتى ، وبعض مضاف وغرات من «غراته» مضاف إليه ، وغرات مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه =

وكاد وكَرَبَ بالعكس ، فمن الغالب قوله تعالى : (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)(١)، وقول الشاعر :

١٢٦ — * كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ *

= «يوافقها» يوافق : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والضمير البارز الذى للغائبة مفعول به ، والجملة فى محل نصب خبر « يوشك » .

الشاهد فيه : قوله « يوافقها » حيث أتى بخبر « يوشك » جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من « أن » وهذا قليل .

(١) من الآية ٧١ من سورة البقرة .

١٢٦ — هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ : هِنْدٌ غَضُوبُ *

وقيل : إن هذا البيت لرجل من طيء ، وقال الأخفش : إنه للكلحبة اليربوعى أحد فرسان بنى تميم وشعرائهم المجيدين .

اللغة : « جواه » الجوى : شدة الوجد « الوشاة » جمع واش ، وهو النمام الساعى بالإفساد والذى يستخرج الحديث بلطف ، ويروى «حين قال العاذلون» وهو اللائم فى المحبة « غضوب » صفة من الغضب يستوى فيها المذكر والمؤنث كصبور .

المعنى : لقد قرب قلبي أن يذوب من شدة ما حل به من الوجد والحزن حين أبلغنى الوشاة الذين يسعون بالفساد بينى وبين من أحبها أنها غاضبة على .

الإعراب : « كرب » فعل ماض ناقص « القلب » اسمه « من جواه » الجار والمجرور متعلق بقوله « يذوب » الآتى ، أو بقوله « كرب » السابق ، وجوى مضاف وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه « يذوب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القلب ، والجملة فى محل نصب خبر كرب «حين» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله يذوب « قال » فعل ماض « الوشاة » فاعله « هند » مبتدأ « غضوب » خبره ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول القول ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة « حين » إليها .

الشاهد فيه : قوله « يذوب » حيث أتى بخبر « كرب » جملة فعلية ، وكان فعلها فعلا مضارعا مجردا من « أن » .

ومن القليل قوله :

١٢٧ — * كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ *

---

١٢٧ — هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله:

* إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ *

وهذا البيت من الشواهد التى يذكرها كثير من النحاة وعلماء اللغة غير منسوبة إلى قائل معين ، وهو من كلمة لمحمد بن مناذر ، ولى بنى صبير بن يربوع أحد شعراء البصرة ، أدرك المهدى العباسى ومدحه ، ومات فى أيام المأمون ، والبيت من قصيدة له يرثى فيها رجلا اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفى . وكان ابن مناذر يهواه ، وكان هو يحب ابن مناذر ويشغف به ويعينه على دنياه .

وأول هذه القصيدة قوله :

كُلُّ حَيٍّ لاَقِى الْحِمَامِ فَمُودِ ... مَا لِحَيٍّ مُؤَمِّلٍ مِنْ خُلُودِ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

إِنَّ عَبْدَ الْمَجِيدِ يَوْمَ تُوُفِّى ... هَدَّ رُكْناً مَا كَانَ بِالْمَهْدُودِ

لَيْتَ شِعْرِى وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهُ ... مَا عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودِ

اللغة : « تفيض » من قولهم : فاضت نفس فلان ، ويروى فى مكانه « تفيظ » ، وكل الرواة يجيزون أن تقول : فاظت نفسه ؛ إلا الأصمعى فأبى أن تقول إلا « فاظ فلان » أو تقول « فاضت نفس فلان » وكلام غير الأصمعى أسد ، فهذا البيت الذى نشرحه دليل صحته ، وكذلك قول الآخر :

تَفِيضُ نُفُوسُهَا ظَمَأً وَتَخْشَى ... حِمَاماً فَهْىَ تَنْظُرُ مِنْ بَعِيدِ

وقوله « ريطة » بفتح الراء وسكون الياء المثناة — الملاءة إذا كانت قطعة واحدة، وأراد بها الأكفان التى يلف فيها الميت .

الإعراب : « كادت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « النفس » اسمه « أن » مصدرية « تفيض » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود للنفس ، والجملة خبر « كاد » فى محل نصب « عليه » جار ومجرور متعلق بقوله « تفيض » السابق « إذ » ظرف للماضى من الزمان متعلق بقوله =

وقوله :

١٢٨ — * وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا *

ولم يذكر سيبويه فى خبر كَرَبَ إلا التجردَ من أنْ .

* * *

= « تفيض » أيضا « غدا » فعل ماض بمعنى صار ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عبد المجيد المرئى « حشو » خبر غدا ، وحشو مضاف و « ريطة » مضاف إليه « وبرود » معطوف على ريطة .

الشاهد فيه : قوله « أن تفيض » حيث أتى بخبر « كاد » فعلا مضارعا مقترنا بأن ، وذلك قليل ، والأكثر أن يتجرد منها .

ومثل هذا البيت قول الشاعر :

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السِّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمُ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ

وقول رؤبة بن العجاج :

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طُولاً فَانْمَحَى قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا

ومنه قول جبير بن مطعم رضى الله تعالى عنه : « كاد قلبى أن يطير » .

ومع ورود اقتران المضارع الواقع خبراً لكاد مقترنا بأن فى الشعر والنثر ترى أن قول الأندلسيين « إن اقترانه بأن مع كاد ضرورة لاتجوز إلا فى الشعر » غير سديد ؛ والصواب ما ذكره الناظم ، وهو فى ذلك تابع لسيبويه .

١٢٨ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* سَقَاهَا ذَوُو الْأَحْلَامِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا *

والبيت لأبى هشام بن زيد الأسلمى ، من كلمة له يهجو بها إبراهيم بن إسماعيل ابن المغيرة والى المدينة من قبل هشام بن عبد الملك بن مروان ، وكان قد مدحه من قبل ، فلم ترقه مدحته فلم يعطه ، وأمر به فضرب بالسياط ، وأول هذه الكلمة :

مَدَحْتُ عُرُوقاً لِلنَّدَى مَصَّتِ الثَّرَى حَدِيثاً ، فَلَمْ تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَرَعْرَعَا

نَقَائِذَ بُؤْسٍ ذَاقَتِ الْفَقْرَ وَالْغِنَى وَحَلَّبَتِ الْأَيَّامَ وَالدَّهْرَ أَضْرُعَا =

. . . .

= اللغة : «بأن تترعرعا» يروى براءين مهملتين بينهما عين مهملة . ويروى تزعزعا بزاءين معجمتين بينهما عين مهملة كذلك . ومعناه تتحرك ، يريد أنهم قوم حدثت لهم النعمة بعد البؤس والضيق ، فليس لهم فى الكرم عرق ثابت ، فهم لايتحركون للبذل ولاتهش نفوسهم للمعروف «نقائذ» جمع نقيذة بمعنى اسم المفعول ، يريد أن ذوى قرابة هؤلاء أنقذوهم من البؤس والفقر « أضرع » هو جمع ضرع ، والعبارة مأخوذة من قول العرب : حلب فلان الدهر أشطره ، يريدون ذاق حلوه ومره « ذوو الأحلام » أصحاب العقول ، ويروى « ذوو الأرحام » وهم الأقارب من جهة النساء « سجلا » ـ بفتح فسكون ـ الدلو مادام فيها الماء ،قليلا كان مافيها من الماء أو كثيراً ، وجمعه سجال ، فإن لم يكن فيها ماء أصلا فهى دلو لاغير ، ولايقال حينئذ سجل . والغرب ـ بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة ـ وكذلك الذنوب ـ بفتح الذال المعجمة ـ مثل السجل ، يريد أن الذى منحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم شىء كثير بحيث لو وزع على الناس جميعا لوسعهم وكفاهم . ولكنهم قوم بخلاء ذوو أثرة وأنانية فلا يجودون وإن كثر ما بأيديهم وزاد على حاجتهم .

المعنى : إن هذه العروق التى مدحتها فردتنى إنما هى عروق ظلت فى الضر والبؤس حتى أنقذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت ، ويقصد بذوى أرحامهم بنى مروان .

الإعراب : « سقاها » سقى : فعل ماض ، وضمير الغائبة العائد إلى العروق مفعوله الأول « ذوو » فاعل سقى ، وهو مضاف ، و« الأحلام » مضاف إليه « سجلا » مفعول ثان لسقى « على الظما » جار ومجرور متعلق بسقاها «وقد» الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « كربت » كرب : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « أعناقها » أعناق : اسم كرب ، وهو مضاف والضمير العائد للعروق مضاف إليه « أن » مصدرية « تقطعا » فعل مضارع حذفت منه إحدى التاءين ، وأصله تتقطعا ـ منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أعناق ، والجملة فى محل نصب خبر كرب ، والجملة من كرب واسمها وخبرها فى محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله «أن تقطعا» حيث أتى بخبر « كرب » فعلا مضارعا مقترنا بأن ...

فصل : وهذه الأفعال ملازمةٌ لصيغة الماضي ، إلا أربعةً استُعمل لها مضارع ، وهي « كاد » نحو (يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ)(١) ، و « أوشك » كقوله :

* يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ *(٢)

وهو أكثرُ استعمالا من ماضيها ، و « طَفِقَ » حكى الأخفش طَفَقَ يَطْفِقُ كضرب يضرب ، وطَفِقَ يَطْفَقُ كعلم يعلم ، و « جَعَلَ » حكى الكسائى « إنَّ الْبَعِيرَ لَيَهْرَمُ حَتَّى يَجْعَلُ إذَا شَرِبَ الْمَاءَ مَجَّهُ » .

***

واستعمل اسمُ فاعل لثلاثة ، وهى « كاد » قاله الناظم ، وأنشد عليه :

١٢٩ — * وَإِنِّي ، يَقِيناً لَرَهْنٌ بِالَّذِى أنَا كَائِدُ *

= وهو قليل، حتى إن سيبويه لم يحك فيه غير التجرد من « أن » . وفى هذا البيت رد عليه ومثله قول العجاج بن رؤبة :

قَدْ بَرِتَ أوْ كَرَبْتَ أنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَسًا مَثْبُورَا

(١) من الآية ٣٥ من سورة النور .

(٢) هذا البيت قد مضى قريبا (وهو الشاهد رقم ١٢٥) ، ومحل الاستشهاد فيه ههنا قوله « يوشك » حيث ورد فيه استعمال الفعل المضارع من « أوشك » واستعمال هذا المضارع أكثر من استعمال ماضيه .وقد ذكرنا مايتعلق بهذا فى شرح الشاهد (١٢٣) .

١٢٩ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ ، وَإِنَّنِي يَقِيناً لَرَهْنٌ بِالَّذِى أنَا كَائِدُ

وهذا البيت لكثير بن عبد الرحمن ، المعروف بكثير عزة ، وهو من قصيدة له طويلة يقولها فى رثاء عبد العزيز بن مروان أبى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموى العادل ، وقبل بيت الشاهد قوله :

وَكِدْتُ وَقَدْ سَالَتْ مِنَ الْعَيْنِ عَبْرَةٌ سَهَا عَانِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلَ عَانِدُ

قَذِيتُ بِهَا وَالْعَيْنُ سَهْوٌ دُمُوعُهَا وَعُوَّارُهَا فِى بَاطِنِ الْجَفْنِ زَائِدُ =

و « كَرَبَ » قاله جماعة ، وأنشدوا عليه :

١٣٠ — * أَبُنَيَّ إنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ *

= فَإِنْ تُرِكَتْ لِلْكُحْلِ لَمْ يَتْرُكِ الْبُكَى
وَتَشْرَى إِذَا مَا حَشْحَشَتْهَا الْمَرَاوِدُ

اللغة : « سها عاند » يقال : عرق عاند ، إذا سال فلم يكد يرقأ ، وسئل ابن عباس عن المستحاضة فقال : إنه عرق عاند « قذيت بها » أصابنى القذى بسببها «سهو دموعها» ساكنة لينة «عوارها» قذاها « تشرى » تلج « حشحشتها » حركتها « المراود » جمع مرود - بزنة منبر - وهو ما يحمل به الكحل إلى العين « أسى » حزنا وشدة لوعة « الرجام » بالراء المهملة المكسورة والجيم : موضع بعينه ، ويصحفه جماعة بالزاى والحاء المهملة .

الإعراب : « أموت » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «أسى» مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتقدير « آسيا » أى حزينا « يوم » منصوب على الظرفية الزمانية وناصبه « أموت » ، ويوم مضاف و « الرجام » مضاف إليه «وإنى » إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « يقينا » مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره « أوقن يقينا » « لرهن » اللام مؤكدة ، ورهن : خبر إن «بالذى» جار ومجرور متعلق برهن «أنا» مبتدأ « كائد » خبره . والجملة لا محل لها صلة الموصول . والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب بفعل محذوف تقع جملته فى محل نصب خبراً لكائد من حيث نقصانه ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا . وتقدير الكلام : الذى أنا كائد ألقاه .

الشاهد فيه : قوله « كائد » — بهمزة بعد ألف فاعل منقلبة عن واو — حيث استعمل الشاعر اسم الفاعل من « كاد » . هذا توجيه كلام الناظم العلامة . وقد تبع فيه قوما من النحاة .

وقيل : إن الصواب أنه « كابد » بالباء الموحدة من المكابدة ، فلا شاهد فيه، وهو الذى نبه عليه فيما يلى العلامة المؤلف .

١٣٠ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله : =

. . . .

= * فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَاعْجَلِ *

وهذا البيت من كلام عبد قيس بن خفاف البرجمى ، أحد بنى حنظلة ، وبعده قوله :

أُوصِيكَ إِيصَاءَ امْرِىءٍ لَكَ نَاصِحٍ طَبِنٍ بِرَيْبِ الدَّهْرِ غَيْرِ مُغَفَّلِ

اللغة : « أبنى » هو تصغير ابن مضاف إلى ياء المتكلم ، وقد دخلت عليه همزة النداء ، وأصله الأصيل قبل الإضافة بنيو ، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ، ثم أضيف إلى ياء المتكلم فاجتمع ثلاث ياءات ، فحذفت الثانية منهن التى هى لام الكلمة ، ولم تحذف الأولى لأنها ياء التصغير وقد أتى بها لغرض خاص ، ولم تحذف الثالثة التى هى ياء المتكلم لأنها كلمة برأسها ، ويروى فى مكان هذه الكلمة « أجبيل » وهو اسم ابنه ، وأصله تصغير جبل « كارب يومه » يريد أن يوم وفاته قددنا وأن أجله قد انتهى « إلى المكارم » المكارم : جمع مكرمة — بضم الراء المهملة — وهى الخصلة من خصال الكرم ، ويروى فى مكانه « إلى العظائم » والعظائم : جمع عظيمة « فاعجل » لاتتوان ولاتسوف ، بل أجب الداعى سريعا . ويروى فى مكانه « فارحل » وهو قريب منه « طبن » بفتح الطاء وكسر الباء الموحدة وبعدها نون — وهو الحاذق البصير بالأمور الخبير بعواقبها ، ويروى فى مكانه « طب » بتشديد الباء — وهو بمعناه « ريب الدهر » حوادثه .

الإعراب : « أبنى » الهمزة للنداء ، بنى : منادى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الإدغام ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « إن » حرف توكيد ونصب « أباك » أبا : اسم إن ، وكاف المخاطب مضاف إليه « كارب » خبر إن ، وكارب مضاف ويوم من « يومه » مضاف إليه ، ويوم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « فإذا » ظرف تضمن معنى الشرط « دعيت » دعى : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله « إلى المكارم » جار ومجرور متعلق بدعى ، وجملة الفعل ونائب الفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها « فاعجل » الفاء واقعة فى جواب إذا ، اعجل . فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة لامحل لها من الإعراب جواب إذا . =

و « أَوْشَكَ » كقوله :

١٣١ — * فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لاَ تَرَاهَا *

= الشاهد فيه : قوله « كارب » حيث زعم جماعة أنه اسم فاعل من كرب الناقصة التى ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وعليه فإضافة كارب إلى يومه من إضافة اسم الفاعل إلى ظرفه ، وفى كارب ضمير مستتر عائد إلى «أباك» وهذا الضمير المستتر هو اسمه ، وخبره محذوف ، وأصل الكلام « إن أباك كارب (هو) فى يومه يموت »

وقد أنكر جمهرة العلماء — وتبعهم المصنف — هذا الذى ذهب إليه هؤلاء ، وذكروا أن كاربا فى البيت اسم فاعل لكرب التامة ، فليس يحتاج إلى اسم وخبر ، بل هو محتاج إلى فاعل فحسب ، وفاعله هو قوله «يومه» فتكون إضافته إليه من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله .

١٣١ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةَ الْعَوَادِى *

والبيت من قصيدة لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، وهو يشبب فى هذه القصيدة بغاضرة جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه .

اللغة : «العوادى» عوائق الدهر وغوائله التى تعدو على الإنسان ، واحدها عادية وأصله اسم فاعل فعله عدا يعدو .

المعنى : قد قرب ارتحال هذه المرأة ، وسوف يعز عليك أن تراها ، وستحول دونها الموانع ، وتصرف عن لقائها الصوارف .

الإعراب : « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه «موشك» خبر إن ، وفيه ضمير مستتر هو اسمه من جهة نقصانه « أن » حرف مصدرى ونصب « لا » حرف نفى « تراها » ترى : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائبة العائد على غاضرة مفعول به ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر خبر موشك من جهة نقصانه ، كذا قيل « وتعدو » الواو للاستئناف ، تعدو : فعل مضارع مرفوع =

والصوابُ أن الذى فى البيت الأول كابد — بالباء الموحدة — من المُكَابَدَة وَالعَمَل ، وهو اسمٌ غيرُ[1] جارٍ على الفعل ، وبهذا جزم يعقوب[2] فى شرح ديوان كُثَيِّر .

وأن كاربا فى البيت الثانى اسمُ فاعل كَرَبَ التامة فى نحو قولهم « كَرَبَ الشتاء » إذا قَرُبَ ، وبهذا جزم الجوهرى .

* * *

واسْتُعمل مَصْدَرٌ لاثنين ، وهما « طفق ، وكاد » حكى الأخفش طُفُوقًا

= بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل «دون» ظرف متعلق بتعدو ، ودون مضاف و « غاضرة » مضاف إليه « العوادى » فاعل تعدو .

الشاهد فيه : قوله « موشك » حيث جاء اسم الفاعل من أوشك الناقصة ، وعمل مايعمله فعله ، فرفع الاسم وهو الضمير المستتر فيه ، ونصب الخبر وهو المصدر المأخوذ من أن المصدرية وما بعدها .

وفى هذا البيت دليل على أن ما تفرع من أوشك يقترن بأن المصدرية كما يقترن بها أصله .

ومثل هذا البيت فى الاستشهاد لما ذكر المصنف ولما ذكرنا قول أبى سهم الهذلى :

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلاَفَ الأَنِيسِ وُحُوشًا يَبَابَا

الشاهد فيه : قوله « فموشكة » وهو اسم الفاعل المؤنث من أوشك ، واسمه قوله « أرضنا » وخبره « أن تعود » وقد رأيت أن المضارع الذى وقع خبرا له اقترن بأن كما يقترن بها خبر أوشك .

(١) فعل المكابدة هو « كابد » مثل قاتل وشارك ، واسم فاعل هذا الفعل هو « مكابد » مثل مقاتل ، لهذا كان « كابد » غير جار على قياس الفعل المستعمل .

(٢) فى عامة النسخ « ابن يعقوب » وليس بشىء ، وهو أبو يوسف يعقوب ابن السكيت .

عمن قال طَفَقَ بالفتح ، وطَفَقاً عمن قال طَفِقَ بالكسر ، وقالوا : كَادَ كَوْداً ومَكَاداً وَمَكَادَةً .

***

فصل : وتختصُّ « عسى » و « اخلولق » و « أوشك » بجواز إسنادِهِنَّ إلى « أنْ يَفعَلَ » مُسْتَغْنًى به عن الخبر ، نحو (وَعَسَى أنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً)(١)، وينبني على هذا فرعان :

أحدهما : أنه إذا تقدَّم على إحداهن اسمٌ هو المُسْنَدُ إليه فى المعنى وتأخَّرَ عنها « أنْ » والفعلُ نحو « زَيْدٌ عَسَى أنْ يَقُومَ » جاز تقديرُهَا خاليةً من ضمير ذلك الاسم ، فتكون مُسْندة إلى « أنْ » والفعلِ مُسْتَغْنًى بهما عن الخبر ، وجاز تقديرُهَا مسندةً إلى الضمير ، وتكون «أنْ» والفعلُ فى موضع نصب على الخبر .

ويظهر أثر التقديرين فى التأنيث والتثنية والجمع ، فتقول على تقدير الإضمار « هِنْدٌ عَسَتْ أنْ تُفْلِحَ » و « الزَّيْدَانِ عَسَيَا أنْ يَقُومَا » و « الزَّيْدُونَ عَسَوْا أنْ يَقُومُوا » و « الهِنْدَاتُ عَسَيْنَ أنْ يَقُمْنَ » ، وتقول على تقدير الخُلُوِّ من الضمير « عسى » فى الجميع ، وهو الأفْصَحُ ، قال الله تعالى : (لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ ، وَلاَ نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ)(٢) .

الثانى : أنه إذا ولى إحداهن « أنْ » والفعلُ وتأخَّرَ عنهما اسمٌ هو المُسْنَدُ إليه فى المعنى ، نحو « عَسَى أنْ يَقُومَ زَيْدٌ » جاز فى ذلك الفعل أن يُقَدَّرَ خالياً من الضمير ؛ فيكون مُسْنَداً إلى ذلك الاسم ، وعسى مسندة إلى أنْ والفعلِ مستغنًى بهما عن الخبر، وأن يُقَدَّرَ(٣) مُتَحَمِّلاً لضمير ذلك الاسم، فيكون الاسم

---

(١) من الآية ٢١٦ من سورة البقرة . (٢) من الآية ١١ من سورة الحجرات.

(٣) أى الفعل المنصوب بأن المصدرية .

مرفوعا بعسى ، وتكون « أنْ » والفعلُ فى موضع نصب على الخبرية ، ومنعَ الشَّلَوْبِينُ هذا الوَجْهَ لضعف هذه الأفعال عن توسُّطِ الخبر ، وأجازه المبرد والسِّيرَافِىّ والفارسىّ .

ويظهر أثر الاحتمالين أيضاً فى التأنيث والتثنية والجمع ، فتقول على وجه الإضمار « عَسَى أَنْ يَقُومَا أَخَوَاكَ » و « عَسَى أَنْ يَقُومُوا إِخْوَتُكَ » و « عَسَى أَنْ يَقُمْنَ نِسْوَتُكَ » و « عَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ » بالتأنيث لا غير(١)، وعلى الوجه الآخر تُوَحِّدُ « يقوم » وتؤنث « تطلع » أو تُذَكِّرُهُ(٢).

* * *

مسألة — يجوز كسر سين « عَسَى » خلافاً لأبى عُبَيدة ، وليس ذلك مطلقاً خلافاً للفارسى ، بل يتقيد بأن تُسْنَدَ إلى التاء أو النون أو نا ، نحو (هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ)(٣) (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ)(٤)، قرأهما نافعٌ بالكسر ، وغيرُهُ بالفتح ، وهو المختار .

* * *

---

(١) لأن «تطلع» حينئذ مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الشمس — والشمس مجازى التأنيث — وكل فعل أسند إلى ضمير عائد إلى اسم مجازى التأنيث وجب تأنيثه .

(٢) إنما وجب أن توحد « يقوم » لأنه مسند إلى الاسم الظاهر التالى له ، وكل فعل أسند إلى اسم ظاهر وجب فى اللغة الفصحى ألا تلحقه علامة تثنية ولا علامة جمع ، وإنما جاز فى « تطلع » التذكير والتأنيث لأنه حينئذ مسند إلى اسم ظاهر مجازى التأنيث ، وكل فعل أسند إلى الاسم الظاهر المجازى التأنيث جاز إلحاق تاء التأنيث به ، وعدم إلحاقها .

(٣) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

(٤) من الآية ٢٢ من سورة محمد (القتال) .

هذا باب الأَحْرُفِ الثَّمَانِيَةِ
الداخلة على المبتدأ والخبر(١)

(١) إن قلت : إن وأخواتها من الحروف التي تختص بالدخول على الأسماء ، وقد قررتم غير مرة أن الحرف المختص يعمل العمل الذي يخص ما اختص الحرف به ، وعلى هذا كان يجب أن تعمل إن وأخواتها الجر ، لأن العمل الذي يخص الاسم هو الجر ، فما وجه خروج هذه الأحرف عما هو الأصل الثابت المتقرر ؟

فالجواب عن هذا أن الأصل هو ما ذكرت ، إلا أن يعرض عارض يقتضي الخروج عنه ، وههنا قد عرض عارض هو مشابهة هذه الأحرف للفعل، فاقتضى هذا الأمر الذي عرض لها أن تعمل عمل الفعل .

فإن قلت : فما وجه مشابهة هذه الأحرف للفعل ؟

قلت : قد أشبهت هذه الأحرف الفعل شبها قويا في اللفظ وفي المعنى جميعاً ، وذلك من خمسة أوجه ، أولها أنها كلها على ثلاثة أحرف هجائية أو أكثر ، فإن وأن وليت على ثلاثة أحرف ، ولعل وكأن على أربعة ، ولكن على خمسة ، والثاني أنها تختص بالأسماء كما أن الفعل يختص بالأسماء ولا محيد له عنها ، والثالث أنها كلها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح ، والرابع أنها تلحقها نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم ، تقول : إنني ، وأنني ، وليتني ، ولعلني ، وكأنني ، وقد علمنا أن الفعل تلحقه لزوما نون الوقاية إذا اتصلت به ياء المتكلم ، والخامس أنها تدل على معنى الفعل فإن وأن يدلان على معنى أكدت ، وكأن يدل على معنى شبهت ، وليت يدل على معنى تمنيت ، ولعل يدل على معنى رجوت ، فلما كان الأمر فيهن على هذا الوجه عملت عمل الأفعال ، فنصبت الاسم ، ورفعت الخبر .

فإن قلت : فإن هذا الكلام كان يقتضي أن يكون الأول من الاسمين مرفوعا والثاني منصوبا كما كان ذلك مع الفعل ، فلماذا عكس الأمر فكان الأول وهو اسمها منصوبا وكان الثاني وهو خبرها مرفوعا .

فالجواب أنه لما قوي شبهها بالفعل ، ولم تكن أفعالا في الحقيقة، خافوا إذا هم جاءوا بمعموليها فقدموا المرفوع وأخروا المنصوب ، والتزموا ذلك التزاما لم يخالفوه ،خافوا أن يتبادر إلى الذهن أنها ليست حروفا وأنها أفعال ، فعكسوا ترتيب المعمولين ، ليدلوا بذلك على حقيقة أمرها .

=

فتنصب المبتدأ ويسمى أسمها ، وترفع خبره ويسمى خَبَرَهَا(١) .

= فإن قلت : فإن عدم تصرفها تصرف الأفعال قد كان يكفي في الفرق بينها وبين الأفعال .

قلت : كان هذا يكفي لو لم يكن في العربية أفعال جامدة لاتتصرف ، مثل عسى ونعم وبئس وفعل التعجب وحبذا ، فأما وفي العربية أفعال لاتتصرف فإن عدم تصرف هذه الكلمات لا يكفي في إعلان أنها حروف ، فلم يكن بد من شيء آخر ، فكان ماذكرنا .

(١) ههنا أمران يجب أن تتنبه لهما .

(الأول) أن هذه الحروف لاتدخل على جملة يجب فيها حذف المبتدأ ، كما لاتدخل على مبتدأ لايخرج عن الابتدائية مثل « ما » التعجبية كما لاتدخل على مبتدأ يجب له التصدير : أي الوقوع في صدر الجملة ، كاسم الاستفهام ، ويستثنى من هذا الأخير ضمير الشأن ؛ فإنه مما يجب تصديره وقد دخلت عليه « إن » في قول الأخطل التغلبي :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْماً   يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وَظِبَاءَ

فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ومن : اسم شرط مبتدأ خبره جملة الشرط وجوابه أو إحداها ، والمبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن ، ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسما لإن ؛ لكونه مما يجب له التصدير ، وقد حمل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون » فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « المصورون » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن ، وهذا هو الراجح في إعراب هذا الحديث على هذه الرواية ، ومنهم من جعل « من » الجارة في قوله «من أشد» زائدة على مذهب الكسائي الذي يجيز زيادة من الجارة في الإيجاب ، ويجعل -على هذا- «أشد» اسم إن ، و«المصورون» خبرها . وهو مبني على المذهب الضعيف . ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون الخبر فيها طلبيا أو إنشائيا، فأما قوله تعالى : (إنهم ساء ما كانوا يعملون) وقوله سبحانه : (إن الله نعما يعظكم به) وقول الشاعر :

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ   لاَ تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا =

. . . .

= فإنها كلها ـ خلافا لابن عصفور ـ على تقدير قول محذوف يقع خبرا لإن ، وتقع هذه الجمل الإنشائية معمولة له، فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعمول ، والتقدير : إن الذين قتلتم سيدهم أمس مقول فى شأنهم لاتحسبوا ـ إلخ ، وقدر قوم الخبر فى هذا البيت : إن الذين قتلتم سيدهم أمس قد استعدوا لكم وأخذوا الأهبة لقتالكم فلا تحسبوا ليلهم ـ إلخ ، وكذلك الباقى .

ويستثنى من ذلك أن المفتوحة فإنها انفردت بجواز وقوع خبرها جملة إنشائية ، وهو مقيس فيا إذا خففت نحو قوله تعالى : (وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم) وقوله جل شأنه : (والخامسة أن غضب الله عليها) .

والأمر الثانى : أن جماعة من العلماء ـ منهم ابن سيده ـ قد حكوا أن قوما من العرب ينصبون بإن وأخواتها الاسم والخبر جميعا ، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر (وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة ، ولم أجده فى ديوانه) :

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ ، وَلْتَكُنْ
خُطَاكَ خِفَافًا ، إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وبقول محمد بن ذؤيب العمانى الفقيمى الراجز :

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

وبقول الآخر :

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا *

وبقول الشاعر ، وينسب إلى امرىء القيس :

فَأَقْسِمُ لَوْ شَىْءٌ أَتَانَا رَسُولُهُ
سِوَاكَ ، وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعَا
إِذَنْ لَرَدَدْنَاهُ ، وَلَوْ طَالَ مُكْثُهُ لَدَيْنَا ، وَلَكِنَّا بِحُبِّكَ وُلَّعَا

وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم هم قوم رؤبة بن العجاج نصب الجزءين بإن وأخواتها ، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينورى إلى تميم عامة . =

فالأول والثانى « إنَّ » و « أنَّ » وهما لتوكيد النسبة وَنَفْى الشكِّ عنها والإنكارِ لها .

والثالث « لَكِنَّ » وهو للاستدراك والتوكيد ، فالأول نحو « زَيْدٌ شُجَاعٌ لَكِنَّهُ بَخِيلٌ » والثانى نحو « لَوْ جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ ، لَكِنَّهُ لَمْ يَجِيء »(١) .

والرابع « كَأَنَّ » وهو للتشبيه المؤكد(٢) ، لأنه مركب من الكاف وأنَّ .

والخامس « لَيْتَ » وهو للتمنى ، وهو : طَلَبُ مالا طمع فيه أو ما فيه عُسْر(٣) نحو « لَيْتَ الشَّبَابَ عَائِدٌ » وقول مُنْقَطِعِ الرجاء « لَيْتَ لِى مَالاً فَأَحُجَّ مِنْهُ » .

= وجمهرة النحاة لايسلمون ذلك كله ، وعندهم أن المنصوب الثانى منصوب بعامل محذوف ، وذلك العامل المحذوف هو خبر إن ، وكأنه قال : إن حراستا يشبهون أسداء كأن أذنيه يشبهون قادمة أو قلما ، ياليت أيام الصبا تكون رواجع ، وفى هذه الشواهد تخريجات أخرى غير ماذكرنا .

(١) ومن ذلك قول الحماسى :

فَلَوْ طَارَ ذُو حَافِرٍ قَبْلَهَا لَطَارَتْ ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَطِرْ

(٢) ولا تخرج « كأن » عن التشبيه عند البصريين ، وزعم الكوفيون أن « كأن » كما تأتى للتشبيه تأتى للتحقيق ، وجعلوا منه قوله :

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ

وزعم ابن السيد أنها تأتى للظن إذا كان خبرها فعلا أو ظرفا أو صفة من صفات أسمائها ، وزعم أبو الحسين الأنصارى أنها تأتى للتقريب ، وزعم أبو على الفارسى أنها قد تأتى للنفى .

(٣) الفرق بين مالا طمع فيه وما فيه عسر أن الأول يكون مستحيلا فى مجرى العادة كرجوع الشباب لمن طعن فى السن ، والثانى يكون ممكنا فى مجرى العادة ولكنه نادر الوقوع ، ومن ذلك تفهم أن « ليت » لاتدخل على جملة يكون مضمونها واجب الوقوع ، فلا تقول « ليت غدا يجىء » .

والسادس « لَعَلَّ » وهو للتوقُّعِ ، وَعَبَّرَ عنه قوم بالترجِّي في المحبوب نحو (لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً)(١)، أو الإشفاقِ في المكروه نحو (فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ)(٢)، قال الأخفش : وللتعليل نحو « أَفْرِغْ عَمَلَكَ لَعَلَّنَا نَتَغَدَّى » ومنه (لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ)(٣) ، قال الكوفيون : وللاستفهام نحو (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى)(٤) ، وَعُقَيل تجيزُ جرَّ اسمها وكسر لامها الأخيرة(٥) .

والسابع « عَسَى » في لُغَيَّة ، وهي بمعنى لعلَّ ، وشرطُ اسْمِهِ أن يكون ضميراً ، كقوله :

١٣٢ — * فَقُلْتُ : عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا *

---

(١) من الآية ١ من سورة الطلاق

(٢) من الآية ٦ من سورة الكهف

(٣) من الآية ٤٤ من سورة طه

(٤) من الآية ٢ من سورة عبس

(٥) سيأتي شرح ذلك في باب « حروف الجر » فانظر هناك شرح الشاهد رقم ٢٨٨ .

١٣٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا *

وهذا البيت من كلام صخر بن العود الحضرمي .

اللغة : « تشكى » أصله تتشكى — بتاءين — فحذف إحدى التاءين ، وذلك شائع كثير في فصيح كلام العرب ، وفي التنزيل العزيز (فأنذرتكم ناراً تلظى) ومعنى «تشكى» يصيبها المرض فتشكو آلامه « أعودها » العيادة : زيارة المريض خاصة ، وتقول :عاد فلان فلانا يعوده عيادة ، إذا زاره وهو مريض .

المعنى : ترجى هذا الشاعر أن محبوبته يصيبها مرض فتشكو آلامه، ليكون ذلك وسيلة يراها بسببها ، وهي أمنية سخيفة =

وقوله :

١٣٣ — * أَقُولُ لَهَا : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي *

= الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « عساها » عسى :حرف ترج ونصب ، وضمير الغائبة اسمه « نار » خبر عسى ، ونار مضاف و « كأس » مضاف إليه « وعلها »الواو حرف عطف ، عل : حرف ترج ونصب ، وضمير الغائبة اسمه « تشكى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرةعلى الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستترفيهجوازا تقديره هي ، والجملة في محل رفع خبر لعل « فآتى » الفاء عاطفة ، آتى : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « نحوها » نحو : ظرف منصوب بآتى ، ونحو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «فأعودها» الفاء حرف عطف ، أعود : فعلمضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبة العائد إلى محبوبته مفعول به

الشاهد فيه : قوله « عساها نار كأس » حيث نصب الضمير محلا بعسى ، ورفع بها مابعده على أنه الخبر ، فدل ذلك على أنها تعمل عمل « إن » فتنصب الاسم ، وترفع الخبر

وهذا رأى سيبويه رحمه الله ! فإنه ذهب إلى أن « عسى » قد يجىء حرفا دالا على الترجي فتعمل عمل إن ، فهي مثل لعل في أن كلا منهما يدل على الرجاء ، وبيت الشاهد يدل على صحة هذا المذهب ، ويلزمه أن يكونلفظ « عسى » مشتركا ، فتارة يكون فعلا يعمل عمل كان ، وتارة يكون حرفا يعمل عمل إن .

وخالف في هذا المبرد والفارسي، وزعما أن «عسى» تكون دائما فعلا عاملا عمل كان ، وذكرا أن الضمير في البيتخبر عسى تقدم على اسمه ، والاسم المرفوع بعده اسم عسى تأخر عن الخبر ، وهو فاسد ، لما يلزم عليه من جعل خبر عسى مفردا وهو نادر أو ضرورة ، وقد فصلنا القول في ذلك في شرحنا على الأشموني، وارجع إلى ماذكرناه لك قريباً في مستهل باب أفعال المقاربة (في ص ٣٠١ من هذا الجزء) .

١٣٣ — قد روى هذا عجزا لبيتمن الوافر من كلامعمران بن حطانالخارجي، وصدره قوله :

* وَلِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إِذَا مَا * =

. . . .

= وقد روى بيت عمران على وجه آخر ، وهو بتمامه :

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا   تُنَازِعُنِي : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

وعلى هذه الرواية يكون ما أنشده المؤلف ملفقا من صدر بيت وعجزه ، والبيت من شواهد سيبويه (١/٣٨٨) ورواه على ماذكرناه أخيراً ، وتبعه فى ذلك الأعلم .

اللغة : « تنازعنى » أراد أنها تزين له حب الدنيا والخوف من الموت فى القتال « لعلى » أراد لعلى أتورط فى اللاذ المردية ، أو لعلى أنال الشهادة فى الحرب فأكون من الفائزين .

الإعراب : « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « نفس » مبتدأ مؤخر « تنازعنى » تنازع : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى النفس ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به «إذا» ظرف متعلق بتنازع ، مبنى على السكون فى محل نصب « ما » زائدة « أقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لها » جار ومجرور متعلق بأقول « لعلى » لعل : حرف ترج ونصب ، وياء المتكلم اسمه ، وخبره محذوف ، وتقدير الكلام : لعلى أتورط فى مزالق الشرور ، مثلا ، والجملة فى محل نصب مقول القول « أو » حرف عطف « عسانى » عسى : حرف ترج ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسمه ، وخبره محذوف، وتقديره نظير ما قدرناه فى خبر لعل إلا أنه يقترن بأن المصدرية ، وجملة عسى واسمه وخبره فى محل نصب معطوفة على جملة لعل واسمه وخبره .

الشاهد فيه : قوله «عسانى» فإن عسى فيه حرف بمعنى لعل ، وهو إذا كان كذلك لم يستعملوا اسمه إلا ضميراً كما هنا ، وخبره محذوف ، وتقدير الكلام « عسانى أن أرجع إليها » أو « عسانى أن أنال ما أشتهى » ، مثلا .

ومن وجوه الاستدلال على أن الضمير الواقع بعد « عسى » فى محل نصب مجىء نون الوقاية معه قبل ياء المتكلم كما تقول إننى ولعلنى وليتنى ، ولو كان الضمير خبرا لعسى ، وكان عسى فعلا — كما يقول المبرد والفارسى — لكان الشاعر قد اقتصر على الفعل ومنصوبه دون مرفوعه . ولا نظير لذلك فى الاستعمال العربى.

وهو حينئذٍ حرفٌ وفاقاً للسيرافى ، ونَقَلَه عن سيبويه ، خلافاً للجمهور فى إطلاق القول بِفِعْلِيَّتِهِ ، ولابن السَّرَّاج فى إطلاق القول بحرفيته .

والثامن « لا » النافية للجنس ، وستأتى .

ولا يتقـــدَّمُ خَبَرُهُن مطلقاً[1] ، ولا يتوسَّطُ إلا إن كان الحرف غير « عسى » و « لا »[2] ، والخبرُ ظرفاً أو مجروراً ، نحو (إنَّ لَدَيْنَا

---

(١) قد عرفت ـ مما ذكرناه لك فى مطلع هذا الباب ـ السر الذى من أجله تحاشى العرب أن يقدموا أخبار هذه الأحرف على أسمائها ، وهو أنهم قصدوا أن يدلوا على أنها فروع فى العمل ، وعلى أنها ليست أفعالا على الحقيقة ، وأنهم التزموا ذلك التزاما لم يتساهلوا فيه فلم يستثنوا منه إلا إلا حالة واحدة ، وهى أن يكون الخبر جارا ومجرورا أو ظرفا. وذلك بسبب أن من عادتهم أن يتوسعوا فى الجار والمجرور وفى الظرف لكثرة ما يحتاج إليهما فى الكلام .

(٢) السر فى امتناع توسط الخبر بين عسى العاملة عمل إن واسمها ، وبين لا النافية للجنس واسمها ، ولو كان هذا الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا، هو أنه يشترط فى عمل كل منهما هذا العمل أن يتصل اسم كل منهما بها ولا يفصل بينهما شىء ، فلو أنك قدمت خبر إحداهما على اسمها لجعلت الخبر تاليا لها كنت قد فصلت بينها وبين اسمها ، ففات شرط إعمالها .

وهذا بخلاف « عسى » العاملة عمل كان التى تقدم ذكرها فى باب أفعال المقاربة ، فإن هذه يجوز أن يتوسط اسمها بينها وبين خبرها ، ومن أجل هذا جاز لك فيما إذا وقع بعد عسى هذه « أن » المصدرية والفعل المضارع ثم تلاهما اسم مرفوع نحو «عسى أن يلقاك الخير » وجهان ، أحدهما : أن يكون الاسم المرفوع المتأخر اسم عسى ، وتكون «أن» المصدرية والمضارع فى تأويل مصدر خبر عسى ، ويكون فاعل المضارع ضميرا مستترا يعود على الاسم المرفوع المتأخر لأنه متقدم فى الرتبة ، والثانى : أن يكون اسم « عسى » ضميرا مستترا ، والاسم المرفوع المتأخر مرفوعا على أنه فاعل الفعل المضارع ، ففى الوجه الأول قد توسط خبر « عسى » بينها وبين اسمها ، وبخلاف « لا » النافية المهملة فإنه يجوز بعدها أن يتقدم الخبر على مبتدئه، ويجب مع =

أَنْكَالاً)[١] ، (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً)[٢] .

***

فصل : تتعيَّنُ « إنَّ » المكسورة حيث لا يجوز أن يَسُدَّ المصدرُ مَسَدَّهَا وَمَسَدَّ معموليها ، و « أنَّ » المفتوحة حيث يجب ذلك ، وَيَجُوزَان إن صَحَّ الاعتباران[٣] .

= ذلك تكرار لا ، نحو قوله تعالى (لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون) ونحو قولك « لا فى الدار زيد ولا فى المسجد » وأما « لا » التى تعمل عمل ليس فلا يجوز توسط خبرها مثل لا العاملة عمل « إن » .

هذا ، وقد يجب أن يتوسط خبر إن أو إحدى أخواتها إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، وذلك فى موضعين ، الأول: أن يقترن الاسم بضمير يعود على بعض الخبر ، نحو قولك « إن فى الدار مالكها » إذ لو قدمت الاسم فى هذه الحال لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وذلك لايجوز ، والموضع الثانى : أن يقترن الاسم بلام الابتداء ، نحو قوله تعالى (إن فى ذلك لعبرة) وقوله جلت كلمته (وإن لك لأجرا غير ممنون) .

وقد يجب أن يتأخر الخبر مع كونه جارا ومجرورا ، وذلك فيما اقترنت بهذا الخبر لام الابتداء ، نحو قوله سبحانه (وإنك لعلى خلق عظيم) .

فتلخص لك من هذا الكلام أن خبر إن إذا كان جارا ومجرورا أو ظرفا له ثلاثة أحوال : وجوب التأخر ، ووجوب التوسط ، وجواز الأمرين التأخر والتوسط .

(١) من الآية ١٢ من سورة المزمل

(٢) من الآية ٢٦ من سورة النازعات

(٣) أنت تعلم أن « أن » المفتوحة الهمزة تؤول مع مابعدها بمصدر . وهذا المصدر اسم مفرد يحتاج إلى مايتم به كلام مفيد ، بخلاف « إن » المكسورة الهمزة فإنها مع ما بعدها جملة تؤدى كلاما مفيدا ، ومن أجل هذا وجب فى أن المفتوحة الهمزة أن يسبقها ما يطلبها ، وههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما ، الأول: أن المصدر المنسبك من « أن » المفتوحة ومعموليها هو مصدر خبرها إن كان مشتقا مضافا إلى اسمها ، وهو مصدر كان مضافا إلى اسمها ، ثم يكون خبر هذا المصدر هو خبر السكون ، إذا كان جامدا ، =

فالأول فى عشرة ، وهى :

(١) أن تقع فى الابتداء نحو (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ)(١) ، ومنه (أَلاَ(٢) إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ)(٣) .

= فنحو «يسرنى أنك مجتهد» يكون التقدير : يسرنى اجتهادك ، ونحو « يسرنى أنك أسد » يكون التقدير : يسرنى كونك أسدا . والأمر الثانى : أن كل موضع يحتاج فيه ما قبل « أن » إلى مفرد ولا يجوز فى صناعة الإعراب أن يكون جملة فإن همزة «أن» تكون مفتوحة ، وكل موضع يحتاج فيه ماقبل « أن » إلى جملة ولا يجوز فى صناعة الإعراب أن يكون مفردا تكون همزة « إن » مكسورة ، وكل موضع يجوز فيه الوجهان يصح فيه فتح الهمزة وكسرها .

فالفاعل ونائبه والمبتدأ والمجرور بالحرف والمضاف إليه — إذا لم يكن المضاف مما اختص بالإضافة إلى الجمل — كل هذه لاتكون إلا مفردات ، وكذلك المعطوف على واحد من هذه الأشياء ، والبدل من واحد منها ، فمن أجل ذلك وجب إذا وقعت «إن» فى موقع من هذه المواقع أن تكون مفتوحة الهمزة .

وجواب القسم وصلة الموصول ، والذى يحكى بالقول ، كل أولئك لا يكون إلا جملة ، والحال ، والصفة ، وخبر اسم الذات يكون جملة ، فإذا وقعت « إن » فى موقع من هذه المواقع وجب كسر همزها .

وسننبهك فى كل موضع من المواضع التى سيذكرها المؤلف إلى ما تتضح لك به هذه القاعدة غاية الوضوح .

(١) من الآية ١ من سورة القدر

(٢) من الآية ٦٢ من سورة يونس

(٣) يشير المؤلف بكون هذه من الابتداء إلى أن الابتداء قد يكون ابتداء حقيقيا بأن تقع « إن » فى أول الكلام لايسبقها شىء كالآية الأولى ، وقد يكون ابتداء حكميا ، وذلك إذا وقعت « إن » فى أول الجملة وسبق عليها حرف لايغير الابتداء مثل « ألا » الاستفتاحية كالآية الثانية ، وإنما وجب الكسر ههنا ليكون الكلام مفيدا ، إذ لو فتحت الهمزة لكانت « أن » وما بعدها فى قوة مفرد فيكون مبتدأ بغير خبر .

(٢) أو تاليةً لحيث نحو « جَلَسْتُ حَيْثُ إنَّ زَيْداً جَالِسٌ » .

(٣) أو لإذ ، كـ« جِئْتُكَ إذْ إنَّ زَيْداً أمِيرٌ »[١] .

(٤) أو لموصول ، نحو (مَا إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوء)[٢] ، بخلاف الواقعة في حَشْوِ الصِّـلَة ، نحو « جَاءَ الَّذِي عِنْدِي أنَّهُ فَاضِلٌ »[٣] ، وقولهم : « لاَ أفْعَـلُهُ مَا أنَّ حِرَاءَ مَـكَانَهُ »[٤] إذ التقدير ما ثَبَتَ ذلك ، فليست في التقدير تاليةً للموصول .

---

(١) إنما وجب كسر همزة « إن » إذا وقعت بعد « إذ » وبعد « حيث » لأن كل واحد من هذين الظرفين لايضاف إلا إلى جملة ، فلو فتحت الهمزة لـكنت قد أضفتهما إلى المفرد ، وهذا في « إذ » مما لا خلاف فيه ، فأما في « حيث » فقد أجاز بعض النحاة أن تضاف إلى مفرد ، فهذا يجوز عنده فتح الهمزة على تقدير أن «حيث» مضافة إلى المفرد ، لـكن الراجح عند النحاة هو ما جرى عليه المؤلف من وجوب أن تضاف إلى الجملة ، وعلى هذا يجب كسر همزة « إن » الواقعة في هذا الموقع .

(٢) من الآية ٧٦ من سورة القصص

(٣) صلة الموصول غير ال الموصولة لاتكون إلا جملة ، فمن أجل ذلك وجب كسر همزة « إن » الواقعة بعد الاسم الموصول ، وأما هذا المثال فليست « إن » ومعموليها صلة ، بل هي مع معموليها مبتدأ مخبر عنه بالظرف المتقدم ، وجملة المبتدأ والخبر هي جملة الصلة ، فهذا المثال بالنظر إلى « أن » من المواضع التي تقع فيها « أن » مع معموليها في موضع مبتدأ ، والمبتدأ لا يكون إلا مفردا .

(٤) هذا المثال مما وقعت فيه « أن » مع معموليها في موضع الفاعل ، غاية ما في الباب أن الفعل الرافع لهذا الفاعل محذوف للعلم به ، ونظيره قول العرب « لا أفعل هذا ما أن في السماء نجما » والتقدير : ماثبت كون حراء في مكانه ، وما ثبت كون نجم في السماء ، يعنون لا أفعله أبدا ، لأن حراء لا يتحلحل من مكانه ووجود نجم في السماء دائم ، ونظير ذلك « أن » الواقعة بعد « لو » الشرطية ، نحو قوله تعالى (ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لـكان خيرا لهم) أي لوثبت صبرهم ــ إلخ ، وإنما وجب تقدير الفعل في هذين الموضعين لأن الموصول الحرفي ــ وهو « ما » ههنا ــ لاتـكون صلته إلا فعلية ، ولأن « لو » الشرطية خاصة بالفعل على ماهو الراجح من مذاهب النحاة .

(٥) أو جواباً لقسم نحو (حم والكتاب المبين إنا أنزلناه)(١).

(٦) أو محكيةً بالقول نحو (قال إني عبد الله)(٢).

(٧) أو حالا(٣) نحو (كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون)(٤).

(٨) أو صفة نحو «مررت برجل إنه فاضل».

(٩) أو بعد عامل عُلِّقَ باللام نحو (والله يعلم إنك لرسوله، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون)(٥).

(١٠) أو خبراً عن اسم ذاتٍ(٦) نحو «زيد إنه فاضل» ومنه (إن الله يفصل بينهم)(٧).

* * *

(١) الآيات ١ - ٣ من سورة الدخان

(٢) من الآية ٣٠ من سورة مريم

(٣) فإن قلت: كيف يجب كسر همزة إن إذا وقعت موقع الحال، وقد علمنا أن الأصل في الحال أن يكون مفردا، وقد كان مقتضى ما أصلت من القواعد أن تكون أن مفتوحة الهمزة في هذا الموضع ؟

فالجواب عن ذلك أن نذكرك بأن المصدر المنسبك من أن ومعمولها هو مصدر خبرها المشتق مضافا إلى اسمها، وعلى هذا لا يكون هذا المصدر إلا معرفة بالإضافة إلى المعرفة، ومن المقرر أن الحال لا يكون إلا نكرة، فمن أجل هذا عدل إلى جعل الحال جملة في هذا الموضع، والحال كما يكون مفردا يكون جملة.

(٤) من الآية ٥ من سورة الأنفال

(٥) من الآية ١ من سورة المنافقين

(٦) إنما وجب هنا الكسر مع أن الخبر كما يكون جملة يكون مفردا، لأن المصدر لا يقع خبرا عن اسم الذات إلا بتأويل من أحد ثلاثة تأويلات (وقد سبق لنا ذكرها في ص٣١٠)، ولما كان مالا يحوج إلى التأويل أولى التزموا في هذا الموضع جعل الخبر جملة.

(٧) من الآية ١٧ من سورة الحج

والثانى فى تسعة ، وهى :

(١) أن تقع فاعلةً نحو (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا)[(١)] .

(٢) أو مفعولة غير محكية نحو (وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ)[(٢)] .

(٣) أو نائبةً عن الفاعل نحو (قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ)[(٣)] .

(٤) أو مبتدأ نحو (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ)[(٤)] (فَلَوْلاَ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ)[(٥)] .

(٥) أو خبراً عن اسم مَعْنًى غير قولٍ ولا صادقٍ عليه خَبَرُهَا نحو « اعْتِقَادِي أَنَّهُ فَاضِلٌ » بخلاف « قَوْلِي إِنَّهُ فَاضِلٌ » و « اعْتِقَادُ زَيْدٍ إِنَّهُ حَقٌّ » .

(٦) أو مجرورةً بالحرف نحو (ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ)[(٦)] .

(٧) أو مجرورة بالإضافة نحو (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ)[(٧)] .

(٨) أو معطوفةً على شيء من ذلك نحو (اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ، وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ)[(٨)] .

(٩) أو مُبْدَلَةً من شيء من ذلك نحو (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ)[(٩)] .

* * *

(١) من الآية ٥١ من سورة العنكبوت ، والتقدير : أو لم يكفهم إنزالنا
(٢) من الآية ٨١ من سورة الأنعام
(٣) من ١ من سورة الجن
(٤) من الآية ٣٩ من سورة فصلت
(٥) من الآية ١٤٤ من سورة الصافات
(٦) من الآية ٦٢ من سورة الحج
(٧) من الآية ٢٣ من سورة الذاريات
(٨) من الآية ٤٧ من سورة البقرة
(٩) من الآية ٧ من سورة الأنفال

والثالث فى تسعة :

(١) أحدها : أن تقعَ بعد فاء الجزاء نحو (مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ)(١)، فالكسرُ على معنى فهو غفور رحيم ، والفتحُ على معنى فَالْغُفْرَانُ وَالرَّحْمَة : أى حَاصِلاَنِ ، أو فالحاصلُ الغفرانُ والرحمة(٢) .

كما قال الله تعالى : (وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَئُوسٌ)(٣)، أى فهو يَئُوسٌ .

(٢) الثانى : أن تقع بعد « إذا » الْفُجَائية ، كقوله :

١٣٤ — * إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ *

---

(١) من الآية ٥٤ من سورة الأنعام

(٢) قد علمت أن جواب الشرط لا يكون إلا جملة ، وعلى هذا كان مقتضى ظاهر الأمر أن تكون همزة «إن» الواقعة بعد فاء الجزاء مكسورة وجوبا ، إلا أنهم فى الاستعمال لم يلتزموا كسر همزة إن فى هذا الموضع؛ لأن الجملة لا يجب أن يذكر طرفاها المبتدأ والخبر جميعا ، بل يجوز أن يذكر أحد طرفيها إما المبتدأ وإما الخبر ، ويحذف الطرف الآخر لأن كلا من المبتدأ والخبر يجوز حذفه ، وعلى هذا يجوز فى هذا الموضع ثلاثة أوجه من وجوه الإعراب ، الأول أن يكون ما بعد الفاء هو جملة جواب الشرط كاملة ، وذلك يوجب كسر همزة إن ، والثانى أن يكون ما بعد الفاء مبتدأ حذف خبره للعلم به ، والتقدير : فالغفران والرحمة حاصلان ، والثالث أن يكون ما بعد الفاء خبرا لمبتدأ محذوف للعلم به ، والتقدير : فجزاؤه الغفران والرحمة ، أو فالحاصل له الغفران والرحمة ، وعلى الوجهين الثانى والثالث يلزمك فتح همزة أن ، ومما يدل على صحة الوجهين الثانى والثالث أنه قد ورد فى أفصح الكلام وقوع اسم مفرد بعد فاء الجزاء مع علمنا أن الجواب لا يكون إلا جملة ، فلابد أن يكون الجزء الآخر من الجملة محذوفا للعلم به ، فليكن هذا هكذا .

(٣) من الآية ٤٩ من سورة فصلت .

١٣٤ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله : =

. . . .

= * وَكُنْتُ أُرَى زَيْداً كَمَا قِيلَ سَيِّداً *

وهذا البيت من شواهد سيبويه التى لم ينسبوها ، وقال سيبويه قبل أن ينشده (٤٢٢/١) : « وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به » اهـ .

اللغة : « اللهازم » جمع لهزمة ـ بكسر اللام والزاى ـ وهى طرف الحلق ، ويقال : هى عظم ناتىء تحت الأذن ، وقوله « عبد القفا واللهازم » كناية عن الخسة والدناءة والذلة ، وذلك لأن القفا موضع الصفع ، واللهزمة موضع اللكز ، فأنت إذا نظرت إلى هذين الموضعين منه اتضح لك أنه يضرب على قفاه ولهزمته ، وليس يضرب على قفاه ولهزمته غير العبد ؛ فتعرف من ذلك عبوديته وذلته ودناءته .

المعنى : كنت أظن زيداً سيداً كما قيل ، فإذا هو يتبين لى من أمره أنه ذليل خسيس .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « أرى » بزنة المبنى للمجهول ومعناه أظن ـ فعل مضارع . وفاعله ضمير مستترفيه وجوبا تقديره أنا «زيداً» مفعوله الأول « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول ، وما المصدرية مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى كقول الناس ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا ، والتقدير : ظنا موافقا قول الناس « سيداً » مفعول ثان لأرى ، والجملة من « أرى » وفاعلها ومفعوليها فى محل نصب خبر كان « إذا » فجائية « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمه «عبد» خبره ، وعبد مضاف و «القفا» مضاف إليه «واللهازم» معطوف على القفا .

الشاهد فيه : قوله « إذا أنه » حيث يجوز فى همزة « إن » الوجهان : الفتح، والكسر .

فأما الفتح فعلى تقديرها مع معموليها بالمفرد ، وإن كان هذا المفرد محتاجا إلى مفرد آخر لتتم بهما جملة على الراجح عند الناظم من أن « إذا » حرف لا ظرف .

وأما الكسر فلتقديرها مع معموليها جملة وهى فى ابتدائها . =

فالكَسْرُ على معنى فإذا هو عبدُ القَفَا ، وَالفَتْحُ على معنى فإذا العبوديَّةُ ، أى : حاصلة ، كما تقول : خَرَجْتُ فإذا الأَسَدُ .

(٣) الثالث : أن تقع فى موضع التعليل، نحو (إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ؛ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ)(١) ، قرأ نافعٌ والكسائىُّ بالفتح على تقدير لام العلة ، والباقون بالكسر على أنه تعليل(٢) مستأنف ، ومثله (صَلِّ عَلَيْهِمْ؛ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ)(٣)، ومثله « لَبَّيْكَ؛ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ » .

(٤) الرابع : أن تقع بعد فعلِ قَسَمٍ ولا لام بعدها ، كقوله :

١٣٥ — أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ أَنِّى أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

= قال سيبويه : « فحال إذا ههنا كحالها إذا قلت : إذا هو عبد القفا واللهازم ، وإنما جاءت إن ههنا لأنك هذا المعنى أردت، ولو قلت : مررت فإذا أنه عبد، تريد مررت به فإذا العبودية واللؤم ، كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ، ثم وضعت إن فى هذا الموضع — جاز » اهـ .

وقال الأعلم: « الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرها بعد إذا ، فالكسر على نية وقوع المبتدأ والخبر بعد إذا ، والتقدير : إذا هو عبد القفا ، والفتح على تقدير المصدر المبتدأ والإخبار عنه بإذا ، والتقدير فإذا العبودية ، وإن شئت قدرت الخبر محذوفا ، على تقدير : فإذا العبودية شأنه » اهـ .

(١) من الآية ٢٨ من سورة الطور

(٢) المراد أنك إذا فتحت همزة أن الواقعة فى موقع العلة كان المصدر المنسبك منها ومن معمولها مجرورا بحرف جر محذوف دال على التعليل ، وأنت تعلم أن المجرور بحرف الجر لا يكون إلا مفردا ، والتقدير : لكونه برا رحيما ، وإذا كسرت الهمزة كانت جملة جىء بها لتعليل ما قبلها ، وأنت تعلم أن التعليل يكون بالمصدر كما فى المفعول لأجله ، ويكون كذلك بالجمل ، فلا عجب أن يجوز الوجهان .

(٣) من الآية ١٠٣ من سورة التوبة .

١٣٥ — هذا بيت من الرجز ، وقبله قوله : =

. . . .

= لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ مِنِّيَ ذِي الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِيِّ

والبيتان ينسبان إلى رؤبة بن العجاج ، وقال ابن برى فى شأنهما : « هما لأعرابى قدم من سفر فوجد امرأته قد وضعت ولداً فأنكره » :

اللغة : « القصى » البعيد النائى « ذى القاذورة » المراد به الذى لا يصاحبه الناس لسوء خلقه ، ويقال : هذا رجل قاذورة ، وهذا رجل ذو قاذورة ، إذا كان الناس يتحامون صحبته لسوء أخلاقه ودنىء طباعه « المقلى » المكروه ، اسم مفعول مأخوذ من قولهم : قلاه يقليه ، إذا أبغضه واجتواه ، ويقال فى فعله أيضاً : قلاه يقلوه ، فهو يائى واوى ، إلا أنه ينبغى أن يكون اسم المفعول الذى معنا فى هذا الشاهد مأخوذاً من اليائى ؛ لأنه لو كان من الواوى لقال : مقلو ، كما تقول : مدعو ومغزو ، من دعا يدعو وغزا يغزو .

الإعراب : « لتقعدن » اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، تقعدن : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل ، والنون للتوكيد ، وأصله « تقعدينن » فحذفت نون الرفع فراراً من اجتماع ثلاث نونات ، فلما حذفت التقى ساكنان فحذفت ياء المؤنثة المخاطبة للتخلص من التقائهما ، وهى كالثابتة لذلك وللدلالة عليها بكسر ما قبلها « مقعد » مفعول فيه ، أو مفعول مطلق ، وهو مضاف و « القصى » مضاف إليه « منى » جار ومجرور متعلق بتقعدن ، أو بالقصى ، أو بمحذوف حال « ذى » نعت للقصى ، وهو مضاف و « القاذورة » مضاف إليه « المقلى » نعت ثان للقصى « أو » حرف عطف « تحلفى » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو ، وعلامة نصبه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل « بربك » الجار والمجرور متعلق بتحلفى ، ورب مضاف والكاف مضاف إليه « العلى » صفة لرب « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمه « أبو » خبره ، وأبو مضاف وذيامن « ذيالك » اسم إشارة مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « الصبى » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له .

الشاهد فيه : قوله « أنى » حيث يجوز فى همزة « إن » الكسر والفتح ؛ لكونها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده ، أما الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر =

فالـكَسْرُ على الجواب ، والبصريون يُوجِبُونَهُ ، والفتحُ بتقدير « على[1] » ولو أُضْمِرَ الفعلُ أو ذُكِرَتِ اللام تعين الـكَسْرُ إجماعاً نحو « واللهِ إنَّ زَيْداً قائِمٌ » و « حَلَفْتُ إنَّ زَيْداً لَقائِمٌ »[2] .

= مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أو تحلفي على كوني أبا لهذا الصبي ، وأما الـكسر فعلى اعتبار إن واسمها وخبرها جملة لامحل لها من الإعراب جواب القسم .

وإيضاح هذا أن الجارى على ألسنة العرب أنهم يذكرون بعد جملة القسم أحد شيئين، الأول المحلوف عليه ، والثانى جواب القسم ، فإذا ذكر إن ومعموليها فى هذا الموضع جاز لك أن تقدرها مع معموليها جواب القسم وحينئذ يتحتم كسر همزة إن لأن جواب القسم لايكون إلا جملة ، وجاز أن تقدر أن مع معموليها المحلوف عليه ، وحينئذ تفتح همزة إن لأنها فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، وقد عرفت تقدير الـكلام على هذا الوجه .

(١) مما ذكر المؤلف فى توجيه المسائل التسعة التى يجوز فى كل واحدة منها كسر همز « إن » وفتحها تعلم أن الـكسر على اعتبار والفتح على اعتبار آخر ، وليس من الممكن أن يكون الفتح والـكسر جميعاً على اعتبار واحد ، ومنه تفهم أن عد النحاة المواضع التى يجوز فيها الأمران ليس معناه جوازهما مع اتحاد التقدير .

والقاعدة العامة فى هذه المسألة ما قررناه لك فى أول هذا المبحث ، وهو: أن كل موضع جاز فيه اعتباران أحدهما يقتضى وقوع المصدر والآخر يقتضى وقوع الجملة ففى هذا الموضع يجوز الفتح والـكسر ، وكل موضع لا يجوز فيه إلا اعتبار واحد ، فإن كان هذا الاعتبار يقتضى وقوع المصدر لم يجز إلا الفتح ، وإن كان هذا الاعتبار يقتضى وقوع الجملة لم يجز إلا الـكسر .

(٢) اعلم أن ههنا أربع صور ، الأولى : أن يذكر فعل القسم وتقع اللام فى خبر إن نحو قولك : حلفت بالله إنك لصادق ، ومنه قوله تعالى : (ويحلفون بالله إنهم لمنكم) وقوله جل شأنه : (أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم) والثانية : أن يحذف فعل القسم وتقع اللام أيضاً فى خبر إن ، نحو قولك : والله إنك لمؤدب ، ومنه قوله تعالى : (والعصر إن الإنسان لفى خسر) ولا خلاف فى أنه يتعين كسر همزة إن فى هاتين الصورتين، والصورة الثالثة : أن يذكر فعل القسم ولا تقترن اللام بخبر=

(٥) الخامس : أن تقع خبراً عن قولٍ وَمُخْبَراً عنها بقولٍ والقائلُ واحد ، نحو « قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ » ولو انتفى القولُ الأولُ فُتِحَتْ ، نحو « عِلْمِي أَنِّي أَحْمَدُ اللهَ » ولو انتفى القولُ الثانى أو اختلف القائل كُسِرَت ، نحو « قَوْلِي إِنِّي مُؤْمِنٌ » و « قَوْلِي إِنَّ زَيْداً يَحْمَدُ اللهَ » .

(٦) السادس : أن تقع بعد واو مَسْبُوقَةٍ بمفرد صالح للعطف عليه ، نحو (إِنَّ لَكَ أَنْ لاَ تَجُوعَ فِيهَا وَلاَ تَعْرَى ، وَأَنَّكَ لاَ تَظْمَأُ فِيهَا وَلاَ تَضْحَى)[1] قرأ نافعٌ وأبو بكر بالكسر : إما على الاستئناف ، أو بالعطف على جملة إن الأولى ، والباقون بالفتح بالعطف على « أنْ لا تجوع » .

(٧) السابع : أن تقع بعد حتى ، ويختص الكسر بالابتدائية ، نحو « مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى إِنَّهُمْ لاَ يَرْجُونَهُ » والفتح بالجارّةِ والعاطفةِ ، نحو « عَرَفْتُ أُمُورَكَ حَتَّى أَنَّكَ فَاضِلٌ » .

= إن ، كما فى بيت الشاهد السابق (رقم ١٣٥) ولا خلاف أيضاً فى أنه يجوز فى هذه الصورة الوجهان : كسر همزة إن ، وفتحها ، على التأويلين اللذين ذكرهما الشارح وذكرناهما فى شرح الشاهد السابق ، والصورة الرابعة : أن يحذف فعل القسم ولا تقترن اللام بخبر إن ، نحو قولك : والله إنك عالم ، ومنه قوله تعالى : (حم والكتاب المبين إنا أنزلناه) وفى هذه الصورة خلاف ؛ فالكوفيون يجوزون فيها الوجهين ، والبصريون لايجوزون فتح الهمزة ويوجبون كسرها . والذى حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين فى هذا الموضع غير صحيح ؛ فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر ، وقال السيوطى فى جمع الجوامع : « وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط لأنه لم يسمع » اهـ ، وعلى الصورة الثالثة ينبغى أن يحمل كلام الناظم وابن هشام هنا ، فيكون تجويز الوجهين مخصوصاً بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام .

(١) من الآية ١١٨ من سورة طه .

(٨) الثامن : أن تقع بعد « أمَا » نحو « أمَا إنّكَ فَاضِلٌ » فالكسرُ على أنها حرفُ استفتاحٍ بمنزلة ألاَ ، والفتحُ على أنها بمعنى أحَقًّا .

(٩) التاسع : أن تقع بعد « لاَ جَرَمَ » والغالبُ الفَتحُ ، نحو (لاَ جَرَمَ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ)[1] ، فالفتح عند سيبويه على أن « جَرَمَ » فعلٌ ماضٍ ، و « أن » وَصِلَتَهَا فاعلٌ : أى وَجَبَ أن الله يعلم ، و « لا » صلة ، وعند الفراء على أن « لاَ جَرَمَ » بمنزلة لاَ رَجُلَ ، ومعناها لاَ بُدَّ ، وَمِنْ بَعْدَهُمَا مُقَدَّرَة ، والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها مَنْزِلَةَ اليمين فيقول : « لاَ جَرَمَ لآتِيَنَّكَ » .

* * *

فصل : وتدخل لامُ الابتداء بعد « إنَّ » المكسورة على أربعة أشياء :

أحدها : الخبر ، وذلك بثلاثة شروط : كونه مؤخراً ، وَمُثْبَتًا ، وَغَيْرَ ماض ، نحو (إنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ)[2] ، (وَإنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ)[3] ، (وَإنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ)[4] (وَإنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ)[5] بخلاف (إنَّ لَدَيْنَا

---

(١) من الآية ٢٣ من سورة النحل

(٢) من الآية ٣٩ من سورة إبراهيم

(٣) من الآية ٧٤ من سورة النمل

(٤) من الآية ٤ من سورة القلم

(٥) من الآية ٢٣ من سورة الحجر

وقد شمل ما استوفى الشروط خمسة أنواع ، الأول أن يكون الخبر اسما مفردا مؤخرا ومثاله (إن ربى لسميع الدعاء) والثانى أن يكون الخبر جملة فعلية فعلهامضارع ، ومثاله (وإن ربك ليعلم) والثالث أن يكون الخبر جارا ومجرورا ، ومثاله (وإنك لعلى خلق عظيم) والربع أن يكون ظرفا ، نحو « إن زيدا لعندك » ويجب أن تقدر متعلق الظرف والجار والمجرور اسما ، ولايجوز لك أن تقدر المتعلق استقر ، لأنه فعل =

أَنْكَالاً)[١] ونحو (إِنَّ اللهَ لاَ يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً)[٢]، وَشَذَّ قوله :

١٣٦ — وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكاً لَلاَ مُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاء

= ماض ، وستعلم أن معمول الفعل الماضى لا يجوز دخول اللام عليه، والخامس أن يكون الخبر جملة اسمية ، ومثاله (وإنا لنحن نحيي ونميت) فإن « نحن » مبتدأ ، وجملة « نحيي » فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر إن ، وفى هذا الموضع الخامس يجوز لك أن تدخل اللام على أول الجزءين وهو المبتدأ كما فى الآية الكريمة ، ويجوز لك أن تدخل اللام على الجزء الثانى وهو الخبر نحو « إن زيدا وجهه لحسن » وقد أنكر الرضى دخول اللام على الخبر ، ولكن ابن مالك حكى جوازه ، مع أن الأولى عنده دخول اللام على المبتدأ كما فى الآية الكريمة ، وإنما دخلت اللام على الخبر المفرد لأنه أشبه المبتدأ ، ودخلت على الفعل المضارع لأنه أشبه الاسم ، ودخلت على الظرف والجار والمجرور لأنهما فى حكم الاسم ولذلك أوجبوا أن تجعلهما هما الخبر أو تعلق كلا منهما باسم ، ودخلت على الجملة الاسمية لأنها مبتدأ وخبر ، ولام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ ، ولهذا كان الأولى اقترانها بمبتدأ الجملة الخبرية الواقعة خبرا لإن .

(١) من الآية ١٢ من سورة المزمل

(٢) من الآية ٤٤ من سورة يونس

١٣٦ — هذا بيت من الوافر ، وهو لأبى حزام — غالب بن الحارث — العكلى .

اللغة : « إن » إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة ، لأن اللام فى خبرها ، وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الهمزة ، والأول أقرب ، لأن الذى يعلق « أعلم » عن العمل هو لام الابتداء لا الزائدة «تسليما» أراد به التسليم على الناس ، أو تسليم الأمور إلى ذويها « وتركا » أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم .

الإعراب : « أعلم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إن » حرف توكيد ونصب « تسليما » اسمه «وتركا» معطوف عليه «للامتشابهان» اللام لام الابتداء ، أو زائدة ، على ماستعرف ، متشابهان : خبر إن « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « سواء » معطوف على خبر إن . =

وبخلاف نحو (إنَّ اللهَ اصْطَفَى)(١)، وأجاز الأخفشُ والفراء — وتبعهما ابن مالك — « إنَّ زَيْداً لَنِعْمَ الرَّجُلُ » و « لَعَسَى أنْ يَقُومَ » لأن الفعل الجامد كالاسم(٢)، وأجاز الجمهور « إنَّ زَيْداً لَقَدْ قَامَ » لشَبَهِ الماضى المقرون بِقَدْ بالمضارع لِقُرْبِ زمانه من الحال ، وليس جَوَازُ ذلك مخصوصاً بتقدير اللام للقسم لا للابتداء ، خلافاً لصاحب الترشيح ، وأما نحو « إنَّ زَيْداً لَقَامَ » ففى الغُرَّة أن البصرىّ والكوفىّ على منعها إن قُدِّرَت للابتداء ، والذى نحفظه أن الأخفش وهشاماً أجازاها على إضمار قَدْ .

الثانى : معمول الخبر ، وذلك بثلاثة شروط أيضاً : تَقَدُّمِهِ على الخبر ، وكونِهِ غيرَ حالٍ ، وكونِ الخبر صالحا للام ، نحو « إنَّ زَيْداً لَعَمْراً

= الشاهد فيه : قوله « للامكشابهان» حيث أدخل اللام فى الخبر المنفى بلا ، وهو شاذ وقد اختلف العلماء فى رواية صدر هذا البيت ، فظاهر كلام الرضى — وهو صريح كلام ابن هشام — أن همزة إن مكسورة لوجود اللام فى خبرها . قال ابن هشام: «إن بالكسر لدخول اللام فى الخبر » اه . وهذا مبنى على ماهو الظاهر من أن اللام لام الابتداء كما ذكرنا لك فى لغة البيت . وذهب ابن عصفور تبعا للفراء إلى أن الهمزة مفتوحة ، ومجازه عندنا أنه اعتبر اللام زائدة وليست لام الابتداء ..

فإذا جعلت همزة إن مكسورة على ماهو كلام ابن هشام — وهو الذى يجرى عليه كلام كثير من النحويين — كان فى البيت شذوذ واحد ، وهو دخول اللام على خبر إن المنفى ؛ وإذا جريت على كلام ابن عصفور فإن اعتبرت اللام لام الابتداء كان فى هذا الشاهد شذوذان : أحدهما دخول اللام على خبر أن المفتوحة ، وثانيهما دخولها على الخبر المنفى ، ويخلص من هذا كله أن نعتبر اللام زائدة كما اعتبروها كذلك فى كثير من الشواهد .

(١) من الآية ٣٣ من سورة آل عمران .

(٢) المراد بنعم كل فعل لادلالة له على حدث ولا زمان معين تقتضيه الصيغة ، والمراد بعسى كل فعل دل على زمان ، ولكنه نقل إلى الإنشاء ، وقد وافق الشاطبى على دخول اللام على نعم وبئس ، ولم يوافق على دخولها على عسى .

ضَارِبٌ »[1]، بخلاف « إنَّ زَيْداً جَالِسٌ فِي الدَّارِ » و « إنَّ زَيْداً رَاكِباً مُنْطَلِقٌ » و « إنَّ زَيْداً عَمْراً ضَرَبَ » خلافاً للأخفش فى هذه .

الثالث : الاسم ، بشرط واحد ، وهو أنْ يتأخر عن الخبر ، نحو (إنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً)[2]، أو عن معموله ، نحو « إنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْداً جَالِسٌ » .

الرابع : الْفَصْلُ ، وذلك بلا شرط ، نحو (إنَّ هٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ)[3] إذا لم يُعْرَبْ « هو » مبتدأ .

* * *

فصل : وتتصل « ما » الزائدة بهذه الأحرف إلا « عسى » و « لا » ؛ فتكفها عن العمل ، وتهيئها للدخول على الجمل ، نحو (قُلْ إنَّمَا يُوحَى إلَيَّ أَنَّمَا إلٰهُكُمْ إلٰهٌ وَاحِدٌ)[4]، و (كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إلَى الْمَوْتِ)[5]، بخلاف قوله :

---

(١) وإذا كان الخبر صالحا لدخول اللام وله معمول مستوف شروط دخول اللام عليه جاز ثلاثة أوجه ، أولها دخول اللام على معمول الخبر كمثال المؤلف ، وثانيها دخول اللام على الخبر ، نحو قوله تعالى (إن ربهم بهم يومئذ لخبير) وثالثها أن تدخل اللام على كل من الخبر ومعموله ، وقد حكى الكسائى والفراء أن العرب يقولون « إنى لبحمد الله لصالح » وقد أجاز المبرد ذلك ، ومنعه الزجاج،تشبيها لهذه الحالة بحالة ما إذا دخلت اللام على اسم إن المتأخر أو على ضمير الفصل فإنها– فى هاتين الحالتين– لاتدخل على الخبر .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة النازعات

(٣) من الآية ٦٢ من سورة آل عمران

(٤) من الآية ١٠٨ من سورة الأنبياء

(٥) من الآية ٦ من سورة الأنفال

١٣٧ — * وَلَـٰكِنَّمَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ *

١٣٧ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَوَاللهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيًا لَكُمْ *

وقد نسب بعض العلماء هذا البيت للأفوه الأودى ، وبحثت ديوان الأفوه الأودى فلم أجده فيه ، وأنشد أبو على القالى فى أماليه هذا البيت ضمن ثلاثة أبيات رواها عن ابن دريد عن أبى حاتم ، ولم يسم قائلها ، وانظر الأمالى (١ / ٩٩ ط دار الكتب) وأنشده ياقوت فى معجم البلدان (٤/٧٧ مصر) رابع أربعة أبيات ، ونسبها إلى أبى المطواع بن حمدان يقولها فى دمشق .

اللغة : «قاليا» اسم فاعل فعله قلاه يقليه ويقلاه قلى ، ومعناه كرهه وأبغضه .

المعنى : يقسم أنه لم يفارق أحبابه عن كراهية لهم أو ملال للعشرة معهم ، ولكنه خضوع لأحكام القدر ، ونزول على ما قضاه ذو الجلال ؛ لأن ما تجرى به المقادير لايمكن التحرز منه ، ولا مفر لأحد من وقوعه ،

الإعراب : «والله» الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف « ما » حرف نفى «فارقتكم » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم «قاليا» حال من تاء المتكلم «لكم» جار ومجرور متعلق بقال «ولكنما» الواو حرف عطف، لكن: حرف استدراك ونصب ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل نصب اسم لكن «يقضى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة «فسوف» الفاء زائدة فى خبر لكن ، وسوف : حرف تنفيس «يكون» فعل مضارع تام مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة فى محل رفع خبر لكن .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان للنحاة .

الأول : فى قوله « ولكنما » حيث دخلت لكن على ما الموصولة فلم تكفها عن العمل ، بل عملت لكن فى «ما» وهى اسمها على ما قررناه فى الإعراب . وقدسها المؤلف فى كتابه « قطر الندى» فاعتبر « ما » هذه كافة ، وأنها أزالت اختصاص =

إلا « لَيتَ » فتبقى على اختصاصها[1] ، ويجوز إعمالُها وإهمالُها[2] ، وقد رُوِيَ بهما قوله :

١٣٨ — * قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هٰذَا الْحَمَامُ لَنَا *

= لـكن بالجملة الاسمية ، وتبعه على ذلك الأشمونى ، ونبهنا على خطئهما فى شرحينا على الـكتابين .

الثانى فى قوله «فسوف يكون» حيث زيدت الفاء فى خبر لـكن كما ذكرناه فى الإعراب ، والجمهور يجيزون زيادة الفاء فى خبر المبتدأ ، وفى خبر « إن » المكسورة وخبر «أن» المفتوحة وخبر «لـكن» ، ويستشهدون على الأخير بهذا البيت ونحوه ، ومنع الأخفش اقتران خبر «لـكن» بالفاء الزائدة ، وهو محجوج بهذا الشاهد ، فاعرف ذلك .

(١) خالف فى هذا الحكم ابن أبى الربيع وطاهر القزوينى ، فإنهما أجازا فى «ليت» إذا اقترنت بها «ما» أن تدخل على الجملة الفعلية نحو « ليتما قام زيد »

(٢) وذهب سيبويه إلى أنه لايجوز فى هذه الحالة إلا الإعمال .

١٣٨ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ *

وهذا البيت من كلة للنابغة الذبيانى يعتبرها بعض العلماء فى عداد المعلقات .

اللغة : « ليتما هذا الحمام » قال الخطيب التبريزى : «يروى الحمام بالرفع والنصب ، وكذلك نصفه ، فإذا نصبته تـكون ما زائدة ، وإذا رفعته تـكون ما كافة لليت عن العمل ، ويصير ما بعدها مبتدأ وخبراً ، كما تقول : إنما زيد منطلق » ا هـ كلامه . وسيظهر لك وجهه فى الإعراب وبيان الاستشهاد بالبيت «قد» اسم فعل بمعنى يكفى أو اسم بمعنى كاف .

المعنى : يحكى النابغة عن امرأة أنها رأت سربا من الحمام يطير فتمنت أن يكون لها مثل مقدار هذا الحمام ونصفه ، فإذا حصل لها ذلك فقد كفاها وأغناها .

الإعراب : «قالت» قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « ألا » حرف استفتاح «ليتما» ليت : حرف تمن ، وما : زائدة =

. . . .

= أو كافة على ما ستعرف «هذا» اسم الإشارة إما أن يكون مبتدأ وذلك إذا اعتبرت ما كافة ، وإما أن يكون اسم ليت وذلك إذا اعتبرت ما زائدة « الحمام » هو على كل حال بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له ، فإذا اعتبرت ما كافة واسم الإشارة مبتدأ كان الحمام مرفوعا، وإذا اعتبرت ما زائدة فاسم الإشارة اسم ليت ويكون الحمام منصوبا ، وكل واحد من هذين الاعتبارين جائز «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت إن اعتبرت ما زائدة ، أو خبر المبتدأ إن اعتبرت ما كافة « إلى حمامتنا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم ليت ، أو حال من الضمير المستكن فى خبر المبتدأ ، وحمامة مضاف ونا مضاف إليه « أو» حرف عطف بمعنى الواو «نصفه» معطوف على اسم الإشارة ، فيجوز فيه الرفع باعتبار ما كافة والنصب باعتبار ما زائدة غير كافة « فقد » الفاء فاء الفصيحة ، وقد : اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف ، والمبتدأ وخبره فى محل جزم جواب شرط محذوف ، والتقدير : إن حصل ذلك فهو كاف .

الشاهد فيه : قوله « ليتما هذا الحمام » فإنه قد روى برفع « الحمام» وبنصبه ، ووجه الروايتين هو ما ذكرناه فى الإعراب من أن النصب على تقدير إعمال ليت عمل إن ، وأن ما المتصلة بها زائدة غير كافة لها ، وأن الرفع على تقدير إهمال ليت وإبطال عملها وتقدير ما كافة لها عن نصب الاسم مع بقاء اختصاصها بالجمل الاسمية .

وهذا البيت بروايتيه يدل على أن « ما» غير الموصولة إذا اتصلت بليت لم يلزم أن تكفها عن العمل ، بل يجوز فيها ذلك كما يجوز بقاء العمل ، ومع جواز الوجهين الإعمال أحسن من الإلغاء مع أن الإلغاء فى ذاته حسن .

فأما سيبويه القائل بوجوب الإعمال مع لحاق «ما» بليت ، فإنه لا يعتبر «ما» المتصلة بليت هذه كافة ، بل يرى أنها اسم موصول مبنى على السكون فى محل نصب اسم ليت، وفى هذا البيت - على رواية الرفع - يعرب «هذا» خبرا لمبتدأ محذوف ، و «الحمام» بدل منه أو نعت، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، و«لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت . وتقدير الكلام على هذا الإعراب : ليت الذى هو هذا الحمام حاصل لنا ، وفى هذا من التكلف ما ليس يخفى، وقد ذكر هذا الوجه=

وَنَدَرَ الإعمالُ فى إنّمَا ، وهل يمتنع قياسُ ذلك فى البواقى مطلقاً ؟ أو يَسُوغُ مطلقاً ؟ أو فى لعلّ فقط ؟ أو فيها وفى كأنّ ؟ أقوالٌ(١) .

* * *

فصل : يُعْطَفُ على أسماء هذه الحروف بالنصب : قبل مجىء الخبر ، وبعده ، كقوله :

١٣٩ — إنّ الرَّبِيعَ الجُودَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِى الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا

=من الإعراب ابن هشام فى مغنى اللبيب ،وضعفه بأن فيه حذف الضمير المرفوع من صلة الموصول مع عدم طول الصلة ، وقد علمنا أن هذا لا يجوز إلا فى صلة «أى» ولكنك لو تأملت وجدت شرط حذف الضمير المرفوع — وهو طول الصلة — متحققا ، وذلك بسبب وجود نعت الخبر بالاسم المحلى بأل ، فتفطن لهذا .

(١) ذهب سيبويه والأخفش إلى أنه لا يجوز الإعمال فى أن المفتوحة الهمزة ولافى كأن ولعل ولكن ، إذا اتصلت بإحداهن «ما» الكافة ، فالإعمال عند سيبويه على ثلاثة أنواع: واجب وذلك فى ليت ، ونادر وذلك فى إن، وممتنع وذلك فى الأربعة البواقى، وحجته فى كل ذلك الوقوف عند ما سمع من العرب ، وذهب الزجاج وابن السراج والزمخشرى وابن مالك إلى أن الإعمال جائز فى كل هذه الأحرف مع اتصالهن بما الكافة ، قياسا لما لم يسمع عن العرب على ما سمع ، وذهب الفراء إلى أن الإعمال جائز فى لعل إذا اتصلت بما الكافة ، لأنها أقرب هذه الأحرف شبها بليت حتى إن بعض النحاة يزعم أن لعل قد تتضمن معنى ليت فتأخذ حكمها ، وحمل على هذا الوجه قوله تعالى (فأطلع إلى إله موسى) زعم أن نصب المضارع المقترن بالفاء بسبب تضمن لعل معنى ليت ، لأن قبل ذلك (لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات والأرض) وذهب ابن أبى الربيع إلى أن الإعمال جائز مع لعل وكأن ، لقرب كل منهما من ليت ، فهذه هى الأقوال التى يشير المؤلف إليها .

١٣٩ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، وينسب هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وليس هو بثابت فى ديوانه ، ولا فى زيادات الديوان . =

وَيُعْطَفُ بالرفع بشرطين(١) : استكمالِ الخبر ، وكونِ العامل « أنّ »

= اللغة : « الربيع » أراد بالربيع وبالخريف وبالصيوف ـ وهو جمع صيف ـ أمطارهن ، وتقول العرب : ربعنا ، وخرفنا ، وصفنا ـ بالبناء للمجهول فى ثلاثتهن ـ وهم يريدون أنه قد أصابهم مطر الربيع ومطر الخريف ومطر الصيف ، وفصول السنة عندهم أربعة أولها الصيف ، وثانيها القيظ ، وفيه تكون حمارة القيظ ، وثالثها الخريف ، ورابعها الشتاء ، والصيف هو الذى يسميه أهل العراق الربيع « الجود » ـ بالجيم مفتوحة وبعدها واو ساكنة فدال مهملة ـ هو المطر الغزير ، ويروى فى مكانه « الجون » بالنون فى مكان الدال ـ ومعناه الأسود ، والمراد سواد سحابه ، كناية عن كثرة مائه ؛ لأن السحابة إنما توصف بالسواد إذا كانت حافلة بالماء « أبى العباس » يراد به أبو العباس السفاح الخليفة العباسى .

المعنى : شبه مطر الربيع ومطر الخريف ومطر الصيف بيدى الممدوح فى عموم النفع وكثرة ما ينال الناس من نعمه ، وهذا من التشبيه المقلوب لقصد المبالغة فى وصف الممدوح بالكرم ، والأصل تشبيه يديه بالأمطار الواقعة فى هذه الأزمنة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الربيع » اسم إن « الجود » نعت للربيع « والخريفا » معطوف بالواو على الربيع « يدا » خبر إن مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف و « أبى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « العباس » مضاف إليه « والصيوفا » الواو حرف عطف ، والصيوفا : معطوف على الربيع ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « والخريفا » حيث عطفه بالنصب على الربيع الذى هو اسم إن ، قبل أن يجىء بخبر إن الذى هو قوله « يدا أبى العباس » وقوله « الصيوفا » حيث عطفه على اسم إن بالنصب بعد أن جاء بخبرها .

(١) أنت تعلم أن التوابع خمسة : وهى النعت ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والتوكيد ، والبدل ـ ومتأخرو النحاة يذكرون فى هذا الفصل عطف النسق ، ولا يذكرون بقية التوابع ، وقد نقل الرضى وابن مالك عن الجرمى والزجاج والفراء أنهم يذكرون أن حكم النعت وعطف البيان والتوكيد مثل حكم عطف النسق ، وذكر الرضى أن غير هؤلاء العلماء الثلاثة لم يتعرضوا لهذا الموضوع فى غير عطف النسق =

أو « إنّ » أو « لَكِنّ » نحو (أنّ اللهَ بَرِىءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)[1]، وقوله :

١٤٠ — * فَإِنّ لَنَا الأُمّ النَّجِيبَةَ وَالأَبُ *

= بمنع ولا بإجازة ،وهاك عبارة ابن مالك فى التسهيل «والنعت وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمى والزجاج والفراء » اهـ . وهاك نص عبارة الرضى (٢/٣٥٤) « والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمى والزجاج والفراء فى جواز الحمل على المحل ، ولم يذكر غيرهم فى ذلك لامنعا ولا إجازة ، والأصل الجواز إذ لافارق» اهـ، ومعنى هذا الكلام أن هؤلاء النحاة قد أجازوا الإتباع على المحل فى النعت وعطف البيان والتوكيد قياسا على ما سمع من العرب فى عطف النسق، وليس بين أنواع التوابع فرق؛ فحمل مالم يسمع على ماسمع جائز ، وقد يقال: إن بين بعض التوابع وبعضها الآخر فرقا، ومتى كان بينها فرق لم يتم القياس ، إذ لاقياس مع الفارق بين المقيس والمقيس عليه ، وخذ لذلك مثلا النعت فإن الغرض منه بيان المنعوت ليصح الإخبار عنه ، وذلك يقتضى البتة وقوعه قبل الإتيان بالخبر لئلا يقع الحكم على مجهول .

ومما حمله الزجاج على هذا قوله تعالى (قل إن ربى يقذف بالحق علام الغيوب) جعل جملة (يقذف بالحق) خبر إن ، وجعل (علام الغيوب) بالرفع ــ نعتا لربى الذى هو اسم إن، نظرا إلى المحل .

وليس هذا الإعراب متعينا فى هذه الآية الكريمة ، بل يجوز أن يكون (يقذف) خاليا من الضمير ، ويكون (علام الغيوب) فاعلا بيقذف ، غاية ما فى الباب أنه وضع الاسم الظاهر موضع الضمير ، لأن (ربى) و (علام الغيوب) معناهما واحد، فالرابط بين اسم إن الذى أصله مبتدأ وبين الجملة الواقعة خبرا هو إعادة المبتدأ بمرادفه ،ولهذا نظائر كثيرة، ومتى احتملت الآية غير ما ذكره لم يتم له ما أراد من الاستدلال.

(١) من الآية ٣ من سورة التوبة (براءة)

١٤٠ ــ هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ * =

. . . .

= وقد أنشد أبو على الفارسى هذا البيت ولم ينسبه إلى قائل معين ، ولم نقف له على نسبة إلى قائل معروف ، ولاعثرنا له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : «النجيبة» أراد التى تلد الأولاد النجباء ، وأهل اللغة يقولون : إن الفعل من هذا المعنى : أنجب ، والوصف منه : منجب ومنجاب ، وقال ابن منظور : « أنجبت المرأة فهى منجبة ومنجاب : ولدت النجباء ، ونسوة مناجيب ، وكذلك الرجل ، يقال : أنجب الرجل ، ويقال : أنجب الرجل والمرأة ، إذا ولدا ولداً نجيبا ، أى كريما » اهـ . فأما النجيبة فى بيت الشاهد فيمكن تصحيحه على أحد وجهين ، أولهما : أنه أراد أن يقول «فإن لنا الأم النجيبة أولادها » فحذف المضاف ـ وهو الأولاد ـ وأقام المضاف إليه ـ وهو ضمير الغائبة ـ مقامه ، فارتفع واستتر ، وثانيهما : أن يكون قد بناه على فعيلة بعد أن حذف زوائد أنجب ضرورة .

المعنى : يمدح نفسه وقومه بأنهم نجباء كرماء ، إذا لم يكن فى الناس نجيب كريم ، ويقول : إذا كان الآباء والأمهات غير مناجيب وكانوا إنما يولد لهم لئام الأولاد ، فليس أبونا وأمنا من هؤلاء الآباء والأمهات ، بل نحن أبناء الرجال المناجيب والنساء المناجيب .

الإعراب : «فمن» اسم شرط جازم مبتدأ : مبنى على السكون فى محل رفع « يك » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم الشرط «لم ينجب» جازم ومجزوم «أبوه» أبو : فاعل ينجب ، وضمير الغائب مضاف إليه «وأمه» الواو حرف عطف ، أم : معطوف على الأب ، وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم وفاعله فى محل نصب خبر يك «فإن» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمها «الأم» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « النجيبة » صفة للأم «والأب» الواو حرف عطف ، الأب : معطوف على الضمير المستتر فى الجار والمجرور الواقع خبراً لإن ، أوهو مبتدأ وخبره محذوف ، والجملة معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها ، وتقدير الكلام على هذا : ولنا الأب النجيب ، وجملة إن واسمها =

وقوله :

١٤١ — * وَلَـكِنَّ عَمِّى الطَّيِّبُ الأَصْلِ وَالْخَالُ *

= وخبرها فى محل جزم جواب الشرط ، وظاهر عبارة الكتاب كالنظم أن « الأب » معطوف على محل « الأم » عطف مفرد على مفرد .

الشاهد فيه : قوله « والأب » حيث عطفه بالرفع على محل اسم إن المنصوب بعد أن جاء بخبر إن وهو « لنا » .

واعلم أن ظاهر عبارة ابن مالك فى النظم، وظاهر عبارة المؤلف ههنا تبعاً له : أن هذا الاسم المرفوع معطوف على محل اسم إن المنصوب ، ولكنا أعربنا البيت على غير هذا الظاهر، وجعلنا المرفوع إما معطوفا على مرفوع وهو الضمير المستتر فى« لنا »عطف مفرد على مفرد ، وإما مرفوعا بالابتداء ، وخبره محذوف ، والجملة معطوفة بالواو على جملة إن واسمها وخبرها ، وإنما فعلنا ذلك لنوافق مذهب الجمهرة من النحاة ومذهب ابن مالك نفسه الذى حكاه فى شرح التسهيل وانتصر له — وإن كان ظاهر عبارته فى الألفية وفى متن التسهيل يفيد أن الاسم المرفوع الواقع بعد خبر إن معطوف على اسم إن عطف مفرد على مفرد .

وسنذكر مذاهب العلماء فى شرح الشاهد الآتى، وسنذكر لك عبارتى ابن مالك ، ونبين لك ما يفيده ظاهرها ، وما ينبغى أن تحمل عليه .

١٤١ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَمَا قَصَّرَتْ بِى فى التَّسَامِى خُؤُولَةٌ *

وقد أنشد أبو الفتح هذا البيت ولم يعزه إلى قائل معين . وقد بحثت فلم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشدوا قبله قوله :

وَمَا زِلْتُ سَبَّاقاً إِلَى كُلِّ غَايَةٍ بِهَا يُبْتَغَى فِى النَّاسِ مَجْدٌ وَإِجْلَالُ

اللغة : « سباقا » هو صيغة مبالغة من السبق ، وهو أن تتقدم غيرك وتفوز عليه « غاية » أراد بها نهاية المفاخر والمراتب « يبتغى » يطلب « مجد » المجد : الكرم « إجلال » هو التعظيم « للتسامى » التعاظم والتعالى ، وأراد به العراقة فى النسب . ويروى فى مكانه « المعالى » « خؤولة » الأظهر أنه فى معنى المصدر ، يقال : بين فلان وفلان خؤولة، =

. . . .

=ومثله: العمومة ، ومن الناس من يجعل الخؤولة جمع خال ، والعمومة جمع عم .

المعنى : يقول : إنه إذا انتسب إلى أخواله كان له بهم أعظم الفخر ، وإذا انتسب إلى أعمامه لم يكن أحد أعلى منه فخرا ، يريد أنه كريم النسب من جهتيه .

الإعراب : «ما» حرف نفى «قصرت» قصر : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث «بى ، فى التسامى » جاران ومجروران يتعلقان بقصر «خؤولة» فاعل قصر ، مرفوع بالضمة الظاهرة «لكن» حرف استدراك ونصب «عمى» عم : اسم لكن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه «الطيب» خبر لكن وهو مضاف و « الأصل » مضاف إليه « والخال » الواو حرف عطف ،الخال :مبتدأ وخبره محذوف ، وتقدير الكلام : والخال الطيب الأصل ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على جملة لكن واسمها وخبرها ، فهو على هذا من عطف الجملة على الجملة ، وظاهر عبارة ابن مالك وابن هشام تبعا له أن « الخال » معطوف على محل « عمى » عطف مفرد على مفرد .

الشاهد فيه : قوله « والخال » حيث جاء به مرفوعا بالعطف على محل اسم لكن الذى هو قوله « عمى » بعد أن جاء بخبر لكن الذى هو قوله « الطيب الأصل » .

وقد أخبرناك فى شرح الشاهد السابق أن ظاهر عبارة الناظم فى الألفية — وهو ماذكره ابن هشام تبعا له — أن هذا المرفوع معطوف على محل الاسم المنصوب قبله، عطف مفرد على مفرد ، ولكنا أعربنا البيتين على غير هذا الظاهر ، لأن مذهب الجمهور ليس كذلك ، بل عندهم أن الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف، والعطف من عطف الجمل ، أو للمرفوع معطوف على اسم مرفوع قبله ، وهو الضمير المستكن فى الخبر المتقدم ويكون العطف من باب عطف مفرد على مفرد ، وقد ذكر ابن هشام هذا الكلام ونسبه إلى المحققين ، بعد أن ذكر مايفهم من كلام ابن مالك .

وقد وعدناك آنفا بأن نبين لك مذاهب العلماء فى هذه المسألة ، ونحن نفى لك بهذه العدة ، فنقول :

حاصل الأمر أن العرب قد جاءوا فى جملة صالحة من الشواهد بالاسم المسبوق بالواو العاطفة مرفوعا ، بعد جملة إن واسمها وخبرها كما فى الشاهد (١٤٠) وكما فى=

. . . .

= هذا الشاهد ، وثبوت ذلك عن العرب يعترف به النحاة جميعا ، ولكنهم يختلفون في تخريجه .

فذهب قوم من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف على نفس اسم إن باعتبار أصله ، فإنه قد كان مبتدأ مرفوعا لفظا أو تقديرا أو محلا قبل دخول هذا الناسخ عليه ، ولا يضر عند هؤلاء زوال الابتداء الذى يطلب الرفع ، بالناسخ ، وإلى هذا الرأى ذهب الشلوبين ، وابن أبى الربيع ، وأبو على الفارسى فى الإيضاح ، والزجاجى فى الجمل ، ومن العلماء من حمل كلام سيبويه على هذا الرأى ، وهذا الرأى هو ما يفيده ظاهر عبارة ابن مالك فى الألفية حيث يقول :

وَجَائِزٌ رفعكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنصُوبِ إنَّ بَعْدَ أَنْ تستكمِلَا

بل عبارته فى التسهيل تفيد أن هذا مما أجمع النحاة عليه ، وذلك حيث يقول « يجوز رفع المعطوف على اسم إن ولكن ، بعد الخبر بإجماع ، لا قبله مطلقا خلافا للكسائى ، ولا بشرط خفاء إعراب الاسم خلافا للفراء ، فإن توهم ما رأياه قدر تأخير المعطوف أو حذف خبر قبله » اهـ بحروفه .

وذهب المحققون من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف على ضمير الرفع المستتر فى خبر الناسخ إذا كان بين الخبر والمعطوف فاصل ؛ فإذا لم يكن بين الخبر والمعطوف فاصل فالاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، واختار هذا الرأى الفراء والمبرد وابن السراج وابن أبى العافية وأبو على الفارسى فى غير الإيضاح ، وهذا هو الظاهر المنساق إلى الذهن من كلام شيخ النحاة سيبويه ، وإنا نرى أن تحمل عبارة ابن مالك على هذا الرأى ، ويكون معناها أنه يجوز لك أن تأتى باسم مرفوع بعد خبر إن ، وإنما رأينا ضرورة حمل كلامه على هذا لأنه ادعى الإجماع على ما ذكره ، ولا إجماع إلا على هذا القدر — وهو الإتيان بالاسم المرفوع بعد استكمال إن خبرها ، ومن البعيد أن يكون ابن مالك — على جلالة قدره وسعة اطلاعه — لم يطلع على كلام محققى البصريين .

وما ذكرناه من الآراء فى هذه المسألة ينحصر — على سبيل الإجمال — فى رأيين أحدهما : أن الكلام من قبيل عطف الجمل ، وثانيهما : أن الكلام من قبيل عطف مفرد =

والمحقِّقُونَ على أن رَفْعَ ذلك ونحوه على أنه مبتدأ حُذِفَ خبره ، أو بالعطف على ضمير الخبر ، وذلك إذا كان بينهما فاصل ، لا بالعطف على محل الاسم مثل « مَا جَاءَنى من رَجُلٍ وَلاَ امْرَأَةٌ » بالرفع ؛ لأن الرافع فى مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ .

ولم يشترط الكسائىُّ والفراء الشرطَ الأولَ تمسُّكاً بنحو (إِنَّ الذينَ آمنوا والذينَ هَادُوا والصَّابِئُون)[1] ، و بقراءة بعضهم (إن اللهَ وَمَلاَئِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النبى)[2] وبقوله :

١٤٢ — * فَإِنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ *

= على مفرد ، ولكنه ينحل — على سبيل التفصيل إلى أربعة آراء ، لأن القائلين بأن الكلام من عطف مفرد على مفرد يذهب بعضهم إلى أن المعطوف عليه هو اسم إن ، ويذهب بعضهم إلى أن المعطوف عليه هو محل إن مع اسمها ، ويذهب بعضهم إلى أن المعطوف عليه هو الضمير المستتر فى خبر إن متى كان مما يتحمل الضمير ، قال أبو حيان فى شرح التسهيل ما نصه « وتلخص أن فى العطف حالة الرفع مذاهب ، أحدها أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف ، وثانيها أنه مرفوع بالعطف على اسم إن لأنه كان قبل دخول إن فى موضع رفع ، والثالث أنه معطوف على إن وما عملت فيه ، والرابع أنه معطوف على الضمير المستكن فى الخبر إن كان يتحمل الضمير ، وكل من قال بشىء من هذه الأقوال متفقون على جواز القول الأول ، ومن قال بالاستئناف أو بالعطف على الموضع قدر له خبرا محذوفا مثل خبر الأول ، وعلى هذه المذاهب يفرع اختلافهم هل هذا العطف من عطف الجمل أم المفردات ؛ فمن زعم أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف اعتقد أنه من عطف الجمل ، ومن زعم أنه معطوف على اسم إن ، أو على إن وما عملت فيه ، اعتقد أنه من عطف المفردات » اهـ المقصود منه.

(١) من الآية ٦٩ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٥٦ من سورة الأحزاب .

١٤٢ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ *

=

. . . .

= وهذا البيت أول أربعة أبيات رواها أبو العباس محمد بن يزيد المبرد فى كامله ونسبها إلى ضابىء بن الحارث البرجمى ، يقولها وهو محبوس فى المدينة على زمن أمير المؤمنين ذى النورين عثمان بن عفان رضى الله عنه ! .

اللغة : « رحله » الرحل ـ بفتح الراء وسكون الحاء المهملة ـ المنزل ، وروى فى مكانه « رهطه » ورهط الرجل ـ بفتح فسكون ـ أهله وقبيلته الأقربون « قيار » بفتح القاف وتشديد الياء المثناة ـ ذكر العينى أنه اسم رجل ، وهذا غير ما قاله العلماء الأثبات ، فقد ذكر أبو زيد فى نوادره أنه اسم جمله ، ونقل عن الخليل بن أحمد أنه اسم فرس له .

المعنى : يتحسر على غربته ، ويتحزن على بعده عن أهله وقرابته ، ويقول : إذا كان كل واحد من الناس قد أمسى بين خلانه وعشيرته فإنى غريب فى بلد ناء عن الأهل والرفاق .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « يك » فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « أمسى » فعل ماض ناقص « بالمدينة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى تقدم على اسمه « رحله » رحل : اسم أمسى تأخر عن خبره مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة أمسى واسمه وخبره فى محل نصب خبر يك « فإنى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وقيار » الواو حرف عطف ، قيار : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وخبره محذوف ، وتقدير الكلام : وقيار مثلى ، مثلا « لغريب » اللام لام التوكيد ، غريب : خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فإنى وقيار لغريب » حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عطف الاسم المرفوع الذى هو « قيار » على اسم إن المنصوب الذى هو ياء المتكلم ، قبل أن يجاء بخبر إن الذى هو قوله « لغريب » . وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من النحاة منهم الكسائى فأجازوا العطف بالرفع على محل اسم إن قبل استكمال الخبر ، وهو عند المحققين من العلماء على غير مايدل عليه ظاهر الكلام ، بل الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف يدل =

. . . .

عليه خبر إن ، أو خبره المذكور وخبر إن هو المحذوف ، ويراعى فى كل كلام ما يناسبه، ففى بيت الشاهد يتعين أن يكون المذكور هو خبر إن والمحذوف هو خبر المبتدأ ، لأن هذا الخبر المذكور مقترن باللام ، وخبر المبتدأ لا يقترن باللام إلا شذوذاً ، والحمل على الشاذ ـ ما أمكن غيره ـ لا يجوز ، والذهاب إلى أن اللام زائدة لا لام الابتداء مما لا داعى إليه .

ولتحقيق أقوال النحاة فى هذه المسألة نقول لك :

قد علمت أن مما لا يستطيع أن يجحده واحد من النحاة أنه قد ورد عن العرب فى جملة صالحة من الشعر وفى بعض النثر وقوع الاسم المرفوع معطوفا بالواو بعد اسم إن المنصوب وقبل خبرها ، ومنه قول ضابىء بن الحارث البرجمى وهو الشاهد الذى نشرحه :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

ومنه قول رؤبة أو جران العود ، وهو الشاهد (١٤٥) الآتى :

يَا لَيْتَنِى وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ فِى بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

وقد ورد فى القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر هذين البيتين : الأولى قوله تعالى (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) والثانية قراءة بعضهم : (إن الله وملائكته يصلون) برفع (ملائكته) . وقد اختلف النحاة فى تخريج ذلك ، فذهب الكسائى إلى أن الاسم المرفوع معطوف على اسم إن باعتباره مبتدأ قبل دخول إن ، وذهب الجمهور من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، أو خبره المذكور بعده وخبر إن هو المحذوف ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها . وذهب المحقق الرضى إلى أن جملة المبتدأ والخبر حينئذ لا محل لها معترضة بين اسم إن وخبرها ، وهو حسن ؛ لما يلزم على جعلها معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها من تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه ، لأن خبر إن متأخر فى اللفظ أو فى التقدير عن جملة المبتدأ والخبر ، وخبر إن جزء من الجملة المعطوف عليها ، وقد رأيت فى عبارة ابن مالك التى أثرناها لك فى شرح الشاهد رقم (١٤١) أنه نقل مذهب الكسائى والفراء ولم يوافقهما على ما ذهبا إليه ، وأومأ إلى أن الشواهد التى يتوهم أنها موافقة لمذهبهما هى فى الحقيقة مخرجة على غير ما ذهبا إليه ، وهو ما ذكرناه لك .

وقوله :

* وَإلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنتُمْ بُغَاةٌ *

---

١٤٣ – هذه قطعة من بيت من الوافر ، وهو بتمامه :

وَإلّا فَاعْلَمُوا أنّا وَأَنتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

وهذا البيت من كلمة لبشر بن أبي خازم – بخاء وزاي معجمتين – .

اللغة : « بغاة » جمع باغ ، وهو اسم الفاعل من البغي ، وهو مجاوزة الحد ، والمذموم منه مجاوزة العدل إلى الظلم ونحو ذلك ، وتقول : بغى فلان يبغي بغيا ، وبغى فلان على فلان ، إذا ظلمه واعتدى عليه « شقاق » مصدر شاقه ، إذا خالفه وعاداه أشد العداوة ، وكأن كل واحد من المتشاقين قد صار في شق وناحية غير الشق والناحية التي صار فيها الآخر .

الإعراب : « إلا » كلمة مؤلفة من حرفين : أحدهما إن الشرطية الجازمة لفعلين وثانيهما لا النافية ؛ وفعل الشرط محذوف ، والتقدير : إلا تفعلوا ، مثلا « فاعلموا » الفاء واقعة في جواب الشرط ، اعلموا : فعل أمر مبني على حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « أنا » أن : حرف توكيد ونصب ، ونا : اسمه « وأنتم » الواو حرف عطف ، وأنتم : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : وأنتم مثلنا ، مثلا « بغاة » خبر أن « ما » مصدرية ظرفية « بقينا » فعل وفاعل ، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مضاف إليه ، والمضاف هو المدة التي تدل عليها « ما » الظرفية ، والتقدير : مدة بقائنا « في شقاق » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان لأن ، وكأنه قال : اعلموا أنا بغاة مدة بقائنا في هذه الحياة وأنا في شقاق دائم .

الشاهد فيه : قوله « أنا وأنتم بغاة » حيث ورد فيه ماظاهره أنه عطف بالرفع قوله « وأنتم » على محل اسم أن الذي هو « نا » قبل أن يأتي بخبر أن الذي هو قوله « بغاة »

وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من النحويين منهم الكسائي والفراء تلميذه ، فأجازوا أن يعطف بالرفع على محل اسم أن ، وإن لم يكن قد جاء خبرها ، أما الكسائي فيطلق في هذا الكلام إطلاقا ، فلا فرق عنده بين أن يكون اسم إن ظاهر النصب أو خفيه بأن يكون مقدر الإعراب أو مبنيا ، وأما الفراء فيجيز هذا في حال تقدم المعطوف على الخبر إذا =

ولكن اشترط الفراء — إذا لم يتقدّم الخبرُ — خَفَاء إعراب الاسم كما فى بعض هذه الأدلّةِ .

وخرّجها المانعون على التقديم والتأخير ، أى والصابئون كذلك ، أو على الحذف من الأول كقوله :

١٤٤ — . . . . فإنِّى وَأنتُمـــا — وَإن لم تبُوحَا بالْهَوَى — دَنِفَانِ

= كان اسم إن خفى الإعراب ، فأما إن كان الاسم ظاهر الإعراب فلا يجوز عنده العطف إلا بالنصب ،

وأما الجمهور فيرون أن العطف من باب عطف جملة على جملة على الوجه الذى أعربنا البيت عليه ، وعلى ما شرحناه فى الشاهد السابق وفيما قبله .

١٤٤ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

خَلِيلَىَّ، هَلْ طِبٌّ ؟ فَإِنِّى وَأنتُمَا وإنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَنِفَانِ

وقد أنشد أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل معين ، وبحثت عنه فلم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « طب » بتثليث الطاء المهملة ــ هو : علاج الجسم والنفس ، وقد طب يطب ــ بكسر الطاء فى المضارع أو ضمها ــ وتطبب أيضاً « تبوحا بالهوى » تعلناه وتظهراه ، والهوى : العشق ، وفعله هوى يهوى ــ مثل علم يعلم ــ فأما هوى بمعنى سقط من أعلى فبابه ضرب « دنفان » مثنى دنف ــ بفتح الدال وكسر النون ــ صفة مشبهة من الدنف ــ بفتح الدال والنون جميعاً ــ وهو المرض الملازم المخامر ، وقيل : المرض ما كان ، ويقال : رجل دنف ــ بفتح فكسر ــ ودنف ــ بفتح الدال والنون ــ ومدنف ــ بضم الميم وسكون الدال والنون مفتوحة أو مكسورة ــ والثانى من هذه الألفاظ وصف بالمصدر فلا يثنى ولا يجمع .

الإعراب : « خليلى » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء لأنه مثنى ، وياء المتكلم مضاف إليه « هل » حرف استفهام « طب » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : هل طب موجود ، أو هل طب لنا « فإنى » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وأنتما » الواو حرف عطف ، أنتما : مبتدأ «وإن» الواو عاطفة على محذوف ، والتقدير : إن بحتما بالهوى ، وإن لم تبوحا =

ويتعيَّنُ التوجيهُ الأولُ في قوله :

* فإني وَقَيَّارٌ بها لَغَرِيبُ *(١)

ولا يتأتّى فيه الثاني لأجل اللام ، إلاّ إن قُدِّرَتْ زائدةً مثلها في قوله :

= بالهوى ، إن: حرف شرط جازم «تبوحا» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف النون ، وألف الاثنين فاعله « بالهوى » جار ومجرور متعلق بتبوحا « دنفان » خبر المبتدأ ـ الذى هو أنتما ـ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، وخبر إن محذوف يدل عليه خبر المبتدأ ، والتقدير : فإني دنف وأنتما دنفان ،

ولا يجوز فى هذا البيت أن يجعل الخبر المذكور لإن، ويكون خبر المبتدأ محذوفا لأن من شرط الخبر أن يطابق مبتدأه إفرادا وتثنية وجمعا ، واسم إن هنا مفرد ، والخبر المذكور مثنى ، فهو مطابق للمبتدأ ، لا لاسم إن ، كما لا يجوز أن يكون «وأنتما» معطوفا على ياء المتكلم فى « فإني » ويكون «دنفان» خبراً عن الجميع ؛ لذلك السبب نفسه ، وستعرف حقيقته فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « فإني وأنتمان دنفان » فإنه يتعين أن يكون قوله « أنتما » مبتدأ خبره قوله « دنفان » ويكون خبر « إن » محذوفا لدلالة خبر المبتدأ عليه . وأصل الكلام: فإني دنف وأنتما دنفان .

والسبب فى ذلك أن قوله « دنفان » لا يصلح أن يكون خبرا لإن فقط ، من جهة أن اسمها مفرد والمثنى لا يصلح أن يكون خبرا عن المفرد ، ولا يصح أن يكون خبراً عن اسم إن وما بعده لأن الجميع جمع . فتعين ما ذكرناه أولا ـ وهو أن يكون « دنفان » خبرا عن المعطوف الذى هو أنتما ، ويكون الكلام من عطف جملة المبتدأ والخبر على جملة « إن » واسمها وخبرها .

(١) هذا هو الشاهد رقم ١٤٢ الذى سبق شرحه قريباً ، ويريد المصنف أن يقول إن قوله « لغريب » يجب أن يكون خبر « إن » ويكون قوله « وقيار » مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر إن عليه ، وأصل الكلام : فإني لغريب وقيار غريب .

والسر فى ذلك أن قوله «لغريب» مقترن بلام الابتداء ، وهى تدخل على خبر «إن» ولا تدخل على خبر المبتدأ ، كما سبق تقرير هذا فى محله ، وكل ذلك مبنى على أن اللام لام الابتداء ؛ وفيها رأى آخر سنقرره قريبا .

* أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ * [1]

والثانى فى قوله تعالى (وملائِكَتُهُ)[2] ولا يتأتّى فيه الأولُ لأجل الواو فى (يُصَلُّونَ)[3] إلا إن قُدِّرَتْ للتعظيم مثلها فى (قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ)[3] .

ولم يشترط الفراء الشَّرْطَ الثانى[4] تمسكاً بنحو قوله :

١٤٥ — يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ فِي بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

---

(١) قد تقدم شرح هذا الشاهد فارجع إليه فيما سبق فى مباحث تأخير الخبر عن المبتدأ وجوبا (وهو الشاهد رقم ٧٣) ثم اعلم أن المؤلف يريد أن يقول : إن اللام فى قوله «لعجوز» قد خرجت على أنها زائدة وليست لام الابتداء ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ ، وإنما تدخل على المبتدأ نفسه أو خبر «إن» المتأخر ، فإذا قلنا إن اللام فى قوله «لغريب» فى البيت السابق لام الابتداء تعين أن يكون خبراً لإن على ماقررناه ، وإذا اعتبرناها زائدة كمن قال بزيادتها فى «لعجوز» صح أن يكون قوله «لغريب» خبر المبتدأ لأن اللام الزائدة تدخل عليه ، ولكن هذا مما لا داعى إليه كما قررناه .

(٢) من الآية ٥٦ من سورة الأحزاب

(٣) من الآية ٩٩ من سورة المؤمنين

(٤) الشرط الثانى هو كون العامل واحدا من ثلاثة : إن المكسورة ، وأن المفتوحة ، وكأن ، يعنى أنه لم يجعل جواز العطف بالرفع مخصوصا بالعطف على اسم واحد من هذه الثلاثة ، بل أجاز ذلك فى أسماء غيرهن كليت .

١٤٥ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، وقد نسب جماعة من النحويين هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وهو موجود فى زيادات ديوانه (١٧٦) ويزيد بعضهم بعد ما استشهد به المؤلف قوله :

* إلا الْيَعَافِيرُ وَإِلاَّ الْعِيسُ *

ووقع فى ديوان جران العود (دار الكتب ص ٥٢) رجز صورته هكذا :

قَدْ تَدَعُ الْمَنْزِلَ يَا لَمِيسُ يَعْتَسُّ فِيهِ السَّبُعُ الْجَرُوسُ

الذِّئْبُ أو ذُو لِبَدٍ هَمُوسُ وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ =

. . . .

= إلا اليعافيرُ وَإلّا العِيسُ وَبَقَرٌ مُلَمَّعٌ كُنُوسُ
* كأنما هُنَّ الجَوَارِي المِيسُ *

اللغة : «لميس» اسم امرأة «يعتس» يطلب ما يأكل «الجروس» بزنة صبور - هو الشديد الصوت «الذئب» بدل من السبع الجروس «ذولبد» يعنى به الأسد ، واللبد - بكسر اللام وفتح الباء - جمع لبدة ، وهى ما بين كتفى الأسد من الشعر «هموس» هو الخفيف الوطء «ليس بها أنيس» يريد ليس بها إنسان «العيس» جمع أعيس أو عيساء ، وهى التى يخالط بياضها شىء من الشقرة ، وهى من كرائم الإبل «ملمع» فيه لمع بياض وسواد «كنوس» داخلة فى كناسها ، والكناس - بزنة الكتاب - بيت الظبى فى وسط الشجر «الجوارى» جمع جارية «الميس» جمع ميساء ، وهى التى تتبختر فى مشيتها .

الإعراب : «يا» حرف تنبيه ، أو حرف نداء والمنادى به محذوف ، والتقدير: ياهذه «ليتنى» ليت : حرف تمن ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم ليت «وأنت» الواو واو الحال ، أنت : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : وأنت معى، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ، وذهب الفراء إلى أن الواو عاطفة ، وأنت : معطوف على ياء المتكلم الواقعة اسم ليت ، وستعرفه فى بيان الاستشهاد بالبيت «يا» حرف نداء «لميس» منادى مبنى على الضم فى محل نصب «فى بلدة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت «ليس» فعل ماض ناقص «بها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم على اسمه «أنيس» اسم ليس مؤخر عن الخبر ، والجملة من ليس واسمه وخبره فى محل جر صفة لبلدة .

الشاهد فيه : قوله «وأنت» بكسر التاء - فإنه ضمير رفع على ما هو معلوم ، وقد زعم الفراء أنه معطوف على اسم «ليت» المنصوب محلا وهو ياء المتكلم ، وعنده أن ذلك يدل على ماذهب إليه من تسوية «ليت» بلكن وإن وأن فى جواز العطف بالرفع على أسمائهن .

وهو عند الجمهور غير مسلم ؛ لأنهم قدروا «أنت» مبتدأ حذف خبره للعلم به من =

وخرج على أن الأصل « وأنتِ مَعِي » والجملة حالية ، والخبرُ قوله « في بلدة »[١] .

***

فصل : تُخَفَّفُ « إنَّ » المكسورة لثقلها ، فيكثر إهمالُها لزوال اختصاصها نحو (وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)[٢] ويجوز إعمالُها استصحابا للأصل نحو (وَإِنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ)[٣] ، وتلزم لامُ الابتداء بعد المهملة[٤]

القام ، والتقدير « وأنت معي » وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال ، وهذه الجملة الحالية قد اعترضت بين « ليت » مع اسمها وخبرها الذي هو متعلق الجار والمجرور ، الذي هو قوله « في بلدة » .

(١) صاحب الحال هو الضمير المستكن في الجار والمجرور الذي هو قوله « في بلدة » والعامل في الحال هو نفس الجار والمجرور ، وهو العامل في صاحب الحال .

وهذا التخريج الذي ذكره المؤلف لهذا البيت هو تخريج ابن مالك ، وقد اعترضه جماعة من العلماء بأنه لزم على هذا التخريج تقديم الحال على عاملها ، ومن النادر تقديم الحال على عاملها إذا كان العامل ظرفا أو جارا ومجرورا ، وابن مالك نفسه يصرح في كتبه كلها بندور ذلك ، ومن ذلك قوله في الألفية «وندر نحو سعيد مستقرا في هجر» ولهذا رأى قوم أن خيرا من ذلك أن يكون صاحب الحال هو ياء المتكلم الواقعة اسما لليت ، ويكون العامل في الحال وفي صاحبها هو ليت ، وهو متقدم على الحال ، فافهم ذلك .

(٢) من الآية ٣٢ من سورة يس ، وإن : مخففة من الثقيلة ، وكل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، واللام في «لما» لام الابتداء ، وما : زائدة ، وجميع : خبر المبتدأ ، ومعناه مجموعون ، ومحضرون : نعت

(٣) من الآية ١١١ من سورة هود ، وإن : مخففة من الثقيلة ، وكلا : اسم إن واللام من «لما» لام الابتداء ، وما : اسم موصول خبر ما ، وجملة ليوفينهم لا محل لها من الإعراب جواب لقسم محذوف

(٤) اختلف النحاة في هذه اللام ، فذهب سيبويه والأخفشان وأكثر البغداديين =

فارقةً بين الإثبات والنفي ، وقد تُغْنِي عنهـا قرينةٌ لفظية نحو « إنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ » أو معنويةٌ كقوله :

١٤٦ — * وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ *

= إلى أنها لام الابتداء ، وذهب أبو على الفارسي ، وابن جنى ، وابن أبى العافية ، وابن أبى الربيع إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق بين النفي والإثبات ، واستدلوا على ذلك بأنها لو كانت لام الابتداء لبقى لها اختصاصها فلم تدخل إلا على ما أصله مبتدأ أو خبر . لكنها تدخل على المفعول به كما فى « إن قتلت لمسلما » (ش ١٤٧)

١٤٦ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* أنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ *

والبيت للطرماح — الحكم بن حكيم — وكنيته « أبو نفر » ، وهو شاعر طائى ، وستعرف نسبه .

اللغة : « أنا ابن أباة الضيم » يروى فى مكانه « ونحن أباة الضيم » وأباة : جمع آب ، وهو اسم فاعل من أبى يأبى ، أى : امتنع ، تقول : أمرت فلانا أن يفعل كذا فأبى ، تريد أنه امتنع أن يفعله ، والضيم : الظلم « مالك » هو اسم أبى قبيلة الشاعر ؛ فإن الطرماح هو الحكم بن حكيم بن نفر بن قيس بن جحدر بن ثعلبة بن عبد رضا بن مالك بن أبان بن عمرو بن ربيعة بن جرول بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيء « كرام المعادن » طيبة الأصول شريفة المحتد .

الإعراب : « أنا » مبتدأ « ابن » خبره ، وهو مضاف ، و « أباة » مضاف إليه ، وأباة مضاف ، و « الضيم » مضاف إليه « من آل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان ، أو حال من الضمير المستتر فى الخبر ، وآل مضاف ، و « مالك » مضاف إليه « وإن » مخففة من الثقيلة « مالك » مبتدأ « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى مالك باعتبار القبيلة ، والتاء للتأنيث « كرام » خبر كان ، وكرام مضاف و « المعادن » مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مالك .

الشاهد فيه : قوله « وإن مالك كانت — إلخ » حيث ترك لام الابتداء التى تجتلب =

وإن ولى « إن » المكسورة المخففة فعل كثُرَ كونه مضارعاً ناسخاً ، نحو (وإنْ يَكَادُ الذين كفروا لَيُزْلِقُونَكَ)(١) (وإنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الكَاذِبين)(٢) وأكثر منه كونه ماضياً ناسخاً نحو (وإنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً)(٣) (إنْ كِدْتَ لَتُرْدِينِ)(٤) (وإنْ وَجَدْنَا أكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ)(٥) ، ونَدَرَ كونُه ماضياً غيرَ نَاسِخٍ كقوله :

١٤٧ — * شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً *

= فى خبر المبتدأ الواقع بعد «إن» المكسورة الهمزة المخففة من الثقيلة إذا أهملت ، فرقانا بينها وبين «إن» النافية ، وإنما تركها هنا اعتماداً على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع ، وثقة منه بأنه لايمكن توجهه إلى الجحد ، بقرينة أن الكلام تمدح وافتخار ، وصدر البيت واضح فى هذا ، والنفى يدل على الذم ، فلو حمل عجز البيت عليه لتناقض الكلام واضطرب ، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن «إن» نافية لكان معنى عجز البيت : وليست مالك كرام المعادن ، أى: فهى قبيلة دنيئة الأصول، فيكون هذا ذما ومتناقضا مع صدر البيت ، فلما كان المقام مانعا من جواز إرادة النفى ارتكن الشاعر عليه ، فلم يأت باللام ، فالقرينة ههنا معنوية .

ومثل هذا البيت — فى اعتماد الشاعر على القرينة المعنوية — قول الشاعر :

إنْ كُنْتُ قَاضِيَ نَحْبِي يَوْمَ بَيْنِكُمُ
لَوْ لَمْ تَمُنُّوا بِوَعْــــــدٍ غَيْرِ مَكْذُوبِ

ألا ترى أنه فى مقام إظهار الألم وشكوى ما نزل به من فراق أحبابه ، فلو حملت «إن» فى صدر البيت على النفى فسد هذا المعنى، ولم يستقم الكلام .

(١) من الآية ٥١ من سورة القلم (ن)

(٢) من الآية ١٨٦ من سورة الشعراء

(٣) من الآية ١٤٣ من سورة البقرة

(٤) من الآية ٥٦ من سورة الصافات

(٥) من الآية ١٠٢ من سورة الأعراف

١٤٧ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

=

ولا يُقـاس عليه : « إنْ قَامَ لأنَا ، وإنْ قَعَدَ لَزَيْدٌ » خلافاً للأخفش ، والـكوفيين[1] ، وأنْدَرُ منه كَوْنُهُ لا ماضياً ولا ناسخاً كقوله « إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ ، وَإنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ »[2] .

* * *

= * حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ *

والبيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية — وهى بنت عم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب — ترثى زوجها الزبير بن العوام رضى الله عنه، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله .

اللغة : «شلت » بفتح الشين ، وأصل الفعل شللت — بكسر العين ، وهى اللام الأولى — «حلت عليك» أى : نزلت بك ، ويروى فى مكانه « وجبت عليك » .

الإعراب : «شلت » شل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يمينك » يمين : فاعل شل ، والـكاف مضاف إليه « إن » مخففة من الثقيلة « قتلت » فعل وفاعل «لمسلما» اللام فارقة ، مسلما : مفعول به لقتل « حلت » حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «عليك» جار ومجرور متعلق بحل «عقوبة» فاعل لحل « المتعمد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قولها « إن قتلت لمسلما » حيث ولى « إن » المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ ، وهو « قتلت » وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش .

(١) ظاهر كلام المؤلف أن الـكوفيين يجيزون تخفيف «إن » المؤكدة ، ويجيزون مع ذلك دخولها على الفعل الماضى غير الناسخ كهذين المثالين اللذين ذكرهما ، ولـكن المعروف من مذهب الـكوفيين — وهو الذى ذكره المؤلف نفسه فى مغنى اللبيب — أنهم لايجوزون تخفيف إن المؤكدة ، وأنهم يحملون ما ظنه البصريون من تخفيفها على أن «إن» نافية ، واللام الواقعة بعدها استثنائية بمعنى إلا ، فمعنى «إن قام لأنا» هو عين معنى «ما قام إلا أنا» ، والتحقيق أن الـكوفيين يجيزون هذا التعبير ، لـكن على وجه آخر هو ماذكرناه، لاعلى الوجه الذى ذهب إليه البصريون.

هذا ، ومما وقع فيه بعد إن فعل ماض غير ناسخ قراءة ابن مسعود « إن لبثتم لقليلا » وقول امرأة من العرب « والذى يحلف به إن جاء لخاطبا » .

(٢) ومجىء المضارع غير الناسخ بعد إن المخففة شاذ لايقاس عليه ، بإجماع النحاة على ذلك . =

فصل : وتُخَفَّفُ « أنَّ » المفتوحة فيبقى العمل ، ولـكن يجب فى اسمهـا كونُه مضمراً محذوفاً ، فأما قولُه :

١٤٨ — بأنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وأنْكَ هُنَـاكَ تَـكُونُ الثِّمَالاَ

فضرورة .

= وقد تلخص لك من هذا الـكلام أن وقوع اللام بعد إن المخففة من الثقيلة على ثلاثة أضرب :

الأول : واجب ، وذلك فى حال إهمالها وكون اسمها وخبرها مفردين نحو « إن زيد لقائم » وقد قال ابن مالك فى شأن هذا الضرب « وتلزم اللام إذا ما تهمل »

الثانى : ممتنع ، وذلك إذا كان خبرها مما لاتلحقه اللام ، نحو « إن زيدان يقوم »

والثالث : ما يجوز فيه ذكرها وحذفها ، وذلك فيما لو أعملت نحو « إن زيدا قائم » ويجوز « إن زيدا لقائم »

١٤٨ — هذا بيت من المتقارب ، تقوله جنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية ، ترثى أخاها عمرا الملقب « ذا الكلب » ولجنوب هذه فيه مراث عديدة ، والنحاة يستشهدون بأبيات من مراثيها فيه ، وفى ابن عقيل سوى هذا البيت بيت من مرثية منهن (انظر الشاهد ٢٢ فيه) ، وقوم ينسبون بيت الشاهد لعمرة بنت العجلان أختها ، والصواب ما ذكرناه أولا.

اللغة : « بأنك ربيع » هذه الباء متعلقة بقولها « علم » فى بيت سابق ، وهو قولها :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إذَا اُغْـبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالاَ

والذى فى شعر الهذليين رواية بيت الشاهد هكذا :

بِأَنَّكَ كُنْتَ الرَّبِيعَ المَرِيعَ وكُنْتَ لِمَنْ يَعْتَفِيكَ الثِّمَالاَ

المرملون : جمع مرمل ، وهو من لا زاد له ، وتقول : أرمل القوم ، إذا نفد زادهم . وشمالا ــ بفتح الشين ــ ريح تهب من ناحية القطب ، وهذا اللفظ حال من من الضمير المستتر فى هبت الواقع فاعلا، وأرادت بقولها « بأنك ربيع » أنه كثيرنفعه، واصل عطاؤه ؛ فهو للضيف ولمن لا زاد له بمنزلة الربيع « وغيث » أصل الغيث =

. . . .

المطر ، ولكنها أرادت به ههنا الزرع الذى ينبته المطر ، بدليل وصفها إياه بقولها « مريع » بفتح الميم أو ضمها ـ وهو الخصيب ، وتقول : مرع الوادى ـ بفتح الراء أو ضمها أو كسرها ـ مراعة ، إذا صار ذا كلأ ، وتقول : « أمرع » أيضاً «الثمالا» بزنة الكتاب ـ وهو الذخر والغياث .

الإعراب : « بأنك » الباء حرف جر ، أن : حرف توكيد ونصب ، مخففة من الثقيلة ، وضمير المخاطب اسمه « ربيع » خبر أن « وغيث » الواو حرف عطف ، غيث: معطوف على ربيع «مريع» صفة لغيث ، وأن ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بعلم فى البيت السابق : أى علم الضيف بكونك ربيعاً « وأنك» الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب ، مخففة من الثقيلة ، وضمير المخاطب اسم أن مبنى على الفتح فى محل نصب « هناك » هنا : ظرف متعلق بتكون ، أو بالثمال الآتى ، والكاف حرف خطاب « تكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الثمالا » خبر تكون ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، وجملة تكون واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن المخففة .

الشاهد فيه : قولها « بأنك ربيع » وقولها « وأنك تكون الثمالا » حيث جاءت باسم أن المؤكدة المخففة من الثقيلة فى الموضعين ضمير مخاطب ، وذكرته فى الكلام ، والأصل فى اسم أن هذه أن يكون ضمير شأن ، وأن يكون محذوفا ، والجمهور على ان ماخالف ذلك شاذ أو ضرورة ، وهو المنقول عن سيبويه ، وارتضاه ابن الحاجب ، ففى كل من الجملتين ـ على هذا المذهب ـ شذوذ من وجهين : كون الاسم غير ضمير الشأن ، وكونه مذكورا ، وقد أجاز ابن مالك أن يكون اسمها ضمير شأن وأن يكون ضميرا غير ضمير الشأن ، لكنه أوجب حذفه بكل حال ، وعلى ذلك يكون الشذوذ من جهة واحدة وهى ذكر الاسم ، وفى قولها ، « بأنك ربيع » شذوذ من جهة ثالثة عند سيبويه وابن الحاجب ، وهى ثانية عند ابن مالك ، وهى مجىء خبر أن المخففة من الثقيلة مفردا ، ومذهبهم أنه يجب أن يكون جملة .

ويجب في خبرها : أن يكون جملة ، ثم إن كانت اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء لم تحتج لفاصل نحو (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ)[1]. (وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى)[2] (وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا)[3]، ويجب الفصلُ في غيرهن[4] بقد ، نحو (وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا)[5]، أو تنفيس نحو (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ)[6]، أو نفي بلا ، أو ان ، أو لم ، نحو (وَحَسِبُوا

(١) من الآية ١٠ من سورة يونس ، وهذه الآية الكريمة مثال للخبر الواقع جملة اسمية .

(٢) من الآية ٣٩ من سورة النجم ، ومثل هذه الآية الكريمة قول أبي مرة المكي :

أَضْعَفَ وَجْدِي وَزَادَ فِي سَقَمِي   أَنْ لَسْتُ أَشْكُو الهَوَى إِلَى أَحَدِ

(٣) من الآية ٩ من سورة النور ، وهذه الآية الكريمة مثال لمجيء الخبر جملة دعائية ، والدعاء إما أن يكون بشر كما في هذه الآية ، وإما أن يكون بخير ، ومثاله قوله تعالى (أن بورك من في النار ومن حولها) .

(٤) دعاهم إلى التزام الفصل بين أن المفتوحة المخففة من الثقيلة وبين خبرها إذا لم يكن جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء بواحد من الفواصل التي ذكرها — أمران: أولهما أن يكون ذلك الفصل عوضا مما فقدته ، وذلك لأنهم خففوها وحذفوا اسمها ، وثانيهما : مخافة الالتباس بأن المصدرية وذلك كما التزموا اللام مع المكسورة دفعا للالتباس بإن النافية ، ولما كانت أن المصدرية لا تدخل على الجملة الاسمية ولا على الفعل الجامد ، ولا على فعل الدعاء ، لم يجيئوا بفاصل مع هذه الأنواع الثلاثة لأنهم يأمنون من الالتباس الذي يحذرونه ، فكان علم المخاطب بأن هذا المكان مما لا تأتي فيه أن المصدرية كافيا عندهم ، فلم يحتاجوا معه إلى دليل آخر .

(٥) من الآية ١١٣ من سورة المائدة .

(٦) من الآية ٢٠ من سورة المزمل ، وحرف التنفيس هو السين أو سوف ، وقد استشهد المؤلف للسين بالآية الكريمة ، وشاهد سوف قول الشاعر : =

أَنْ لاَ تَكُونُ فِتْنَةٌ)[1] ، (أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ)[2] ، (أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ)[3] ، أو لو ، نحو (أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ)[4] ، ويندُر تركه ، كقوله :

١٤٩ — * عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا *

= وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِى كُلُّ مَا قُدِرَا

وقول قيس بن رفاعة :

فَإِنْ عَصَيْتُمْ مَقَالِي الْيَوْمَ فَاعْتَرِفُوا أَنْ سَوْفَ تَلْقَوْنَ خِزْيًا ظَاهِرَ الْعَارِ

(١) من الآية ٧١ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٥ من سورة البلد

(٣) من الآية ٧ من سورة البلد

(٤) من الآية ١٠٠ من سورة الأعراف .

١٤٩ — هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ *

وهذا البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها .

الإعراب : « علموا » فعل وفاعل « أن » حرف توكيد ونصب مخففة من الثقيلة واسمها ضمير شأن محذوف « يؤملون » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة نائب الفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر « أن » المخففة « فجادوا » فعل وفاعل « قبل » ظرف متعلق بجاد « أن » مصدرية « يسألوا » فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب فاعل ، وقبل مضاف و « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور مضاف إليه « بأعظم » جار ومجرور متعلق بجاد ، وأعظم مضاف و « سؤل » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أن يؤملون » حيث استعمل فيه « أن » المخففة من الثقيلة وأعملها فى الاسم الذى هو ضمير الشأن المحذوف ، وفى الخبر الذى هو جملة « يؤملون » ومع أن جملة الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفاصل بين « أن » وجملة الخبر . =

ولم يذكر « لو » فى الفواصل إلا قليلٌ من النحويين ، وقولُ ابن الناظم « إنَّ الفَصْلَ بها قَلِيلٌ » وَهَمٌ منه على أبيه(١) .

* * *

= والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون إلى أن « أن » الساكنة النون الواقعة بعد علم غير مؤول بالظن تكون مخففة من الثقيلة لا غير، فأما على مذهب الفراء وابن الأنبارى اللذين لا يريان للمخففة موضعا يخصها ، وأوجبا الفصل بواحد من الأمور التى ذكرها المؤلف المتفرقة فإنهما ينكران أن تكون « أن » فى هذا البيت مخففة من الثقيلة، ويزعمان أنها هى المصدرية التى تنصب المضارع، وأنها لم تنصبه هنا كما لم تنصبه فى قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاء وَيْحَكُمَا مِنِّى السَّلاَمَ وَأَنْ لاَ تُشْعِرَا أَحَدَا

وكما لم تنصبه فى قول الله تعالى : (لمن أراد أن يتم الرضاعة) فى قراءة من قرأ برفع « يتم » إلا أن يقال : إنه لا يجوز على مذهبهما أيضا أن تكون « أن » فى البيت الشاهد مصدرية مهملة، من قبل أن الشاعر قد قال بعد ذلك « قبل أن يسألوا » فنصب الفعل بحذف النون ، فدل ذلك على أن لغة هذا القائل النصب بأن المصدرية ، فيكون هذا قرينة على أن « أن » الأولى مخففة من الثقيلة ، فإن من البعيد أن يجمع الشاعر بين لغتين مختلفتين فى بيت واحد .

(١) أصل هذا الوهم أن الناظم ذكر فى الخلاصة ما يفصل به بين أن المخففة وجملة خبرها إذا كانت فعلية فعلها غير جامد وغير دعاء ، وذكر من هذه الفواصل « لو » ثم قال فى ختام هذا الكلام « وقليل ذكر لو » ففهم ابنه بدر الدين أن المراد بهذه العبارة أن مجىء « لو » فى الكلام العربى فاصلا قليل ، وليس هذا الفهم مستقيما ، بل مجىء « لو » فاصلا فى الكلام العربى الفصيح كثير ، ويكفى فى الدلالة على فصاحته أنه ورد فى القرآن الكريم كالآية التى تلاها المؤلف ، ومثل قوله جل شأنه (وأن لو استقاموا على الطريقة) ، ولكن القليل هو ذكر النحاة لهذا الحرف فى الفواصل هذا تفسير وإيضاح كلام المؤلف رحمه الله ، والذى رأيته بعينى فى شرح ابن الناظم على ألفية والده مستقيم كل الاستقامة ، وهو صريح أبلغ الصراحة فى الفهم الذى قرره =

فصل : وتخفف « كأنَّ » فيبقى أيضاً إعمالُها ، لكن يجوز ثبوتُ اسمها وإفرادُ خبرها ، كقوله :

١٥٠ — * كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خُلُبْ *

= المؤلف، وإليك نص عبارته ، قال : «وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين أن المخففة وبين الفعل بلو ، وإلى ذلك أشار بقوله: وقليل ذكرلو » اهـ .

هذا ، وقد تحصل لك من هذا الكلام أن الفعل غير الجامد وغير الدعاء ـ الواقع بعد أن المفتوحة الهمزة إما مثبت وإما منفى ، وعلى كل حال إما أن يكون ماضيا وإما أن يكون مضارعا ، فهذه أربعة أنواع .

فالماضى المثبت يفصل بقد ، نحو (ونعلم أن قد صدقتنا) .

والمضارع المثبت يفصل بالسين نحو (علم أن سيكون) أو بسوف كما فى البيت « أن سوف يأتى كل ماقدرا » .

والماضى المنفى يفصل بلا النافية دون غيرها ، نحو قولك « علمت أن لا جاء على ولا أرسل كتابا » .

والمضارع المنفى يفصل بلا ، أولن ، أولم ، وقد مثل المؤلف لثلاثتهن .

وأمالو فتكون فاصلا مع الماضى نحو (وأن لواستقاموا) ومع المضارع نحو (أن لو نشاء) وذلك لأنها فى الامتناع شبيهة بحرف النفى، وهو يجىء مع النوعين.

١٥٠ ـ هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب النحاة هذا الشاهد إلى رؤبة بن العجاج ، وقد وجدت فى زيادات ديوانه هذا البيت ثالث ثلاثة أبيات من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

يَسُوقُهَا أَعْيَسُ هَـــدَّارٌ بِبَبْ إِذَا دَعَاهَا أَقْبَلَتْ لاَ تَتَّئِبْ

وفى اللسان ذكر هذين البيتين وحدهما ، وذكر الشاهد وحده ، ولعل ذلك هو الصواب ، لأن وزن الشاهد يختلف عن وزنهما . وستعرف فى رواية بيت الشاهد اختلافا نذكره فى لغة البيت .

اللغة : « يسوقها » الضمير البارز المؤنث يرجع إلى النوق ، والضمير المستتر يعود إلى فحلها «أعيس» هو الذى لونه العيس ـ بفتح العين المهملة والياء المثناة جميعا ـ =

. . . .

=وهو بياض يخالطه شيء من الشقرة ، وقيل : هو لون أبيض مشرب صفاء في ظلمة خفية ، وقالوا : رجل أعيس الشعر ، يريدون أبيضه ، وأراد الراجز جملا أعيس « هدار » صيغة المبالغة من قولهم هدر البعير يهدر هدرا - بوزان ضرب يضرب ضربا - وهديرا ، إذا صوت في غير شقشقة ، وفي أمثالهم « كالمهدر في العنة » يضرب للرجل يصيح ويجلب وليس وراء ذلك شيء « ببب » البـاء جارة ، وبب : حكاية صوت البأبية ، وهي هدير الفحل « لاتتئب » لاتخزى ولا تستحى « وريديه » مثنى وريد ، وهو عرق في الرقبة ، وهما وريدان «رشاء» هو بكسر الراء بزنة الـكتاب ، وهو الحبل ، وهو مفرد في رواية الديوان وفي رواية أكثر النحاة ، وقال الشيخ خالد : « وهو مفرد لامثنى ، وصحح الصغانى - بالغين المعجمة - أنه مثنى » ا هـ . قال أبو رجاء عفا الله عنه : وكأن الذى دعا الصغانى إلى تصحيح التثنية أنه رأى اسم كأن مثنى فأراد أن يشبه المثنى بالمثنى « خلب » أصـله بضم الخاء وإسكان اللام ، ولـكنه وقف بنقل الحركة من الباء إلى اللام - وقد فسر قوم الخلب بالبئر البعيدة القعر ، فيـكون الرشاء مضافا إلى الخلب ، وفسر أبو إسحاق الخلب بالليف ، وعلى ذلك يجوز في «رشاء خلب» وجهان، أحدهما أن يضاف الرشاء إلى الخلب كما يضاف المميز إلى التمييز في نحو «خاتم حديد» إلا أن هذا الوجه لايجوز في البيت ؛ لما يلزم فيه من تنوين رشاء للوزن ، والوجه الثاني أن يكون «خلب» نعتا بتأويله بالمشتق وكأنه قال: رشاء غليظ ، وشيء آخر لايجوز في البيت بسببه أن يكون «خلب» تمييزا ، على الراجح ، لأن التمييز منصوب ، والمنصوب لا يوقف عليه بنقل الحركة ، ومن أجاز ذلك - وهم الـكوفيون والأخفش - لا يمتنع على مذهبهم جعله تمييزا كما تجعل حديدا في قولك « هذا خاتم حديدا» .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب مخفف من الثقل « وريديه » اسم كأن منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المـكسور مابعدها تقديراً لأنه مثنى ، وضمير الغائب مضاف إليه « رشاء » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « خلب » صفة لرشاء مرفوعة بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الوقف .

الشاهد فيه : قوله « كأن وريديه رشاء » حيث خفف « كأن » وذكر اسمها وخبرها جميعا ، وجاء بخبرها مفردا : أى غير جملة كما هو معلوم ، وكل ذلك جائز في=

وقوله :

١٥١ — * كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ *

يروى بالرفع على حذف الاسم — أى : كَأَنَّهَا — وبالنصب على حذف الخبر — أى : كَأَنْ مكانَهَا — وبالجر على أن الأصل كَظَبْيَةٍ ، وَزِيدَ « أنْ » بينهما .

= «كأن» من غير ضرورة ولا شذوذ ، بخلاف «أن» التى يجب عند الجمهور فى اسمها ألا يكون مذكورا ، وفى خبرها أن يكون جملة ، كما عرفت فيما تقدم .

١٥١ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَيَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ *

وهذا البيت من كلام أرقم بن علباء — وقيل : علباء بن أرقم اليشكرى — ويقال هو من كلام باغث بن صريم اليشكرى . وباغث : بموحدة وغين معجمة وآخره ثاء مثلثة ، وصريم : بضم أوله على زنة المصغر .

اللغة : « توافينا » تجيئنا وتزورنا « وجه مقسم » جميل حسن « تعطو » تتناول « وارق السلم » أى شجر السلم المورق ، من إضافة الصفة إلى الموصوف ، والسلم : شجر العضاه .

الإعراب : « يوما » ظرف زمان منصوب بقوله توافينا الآتى « توافينا » توافى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، ونا : مفعول به لتوافى « بوجه » جار ومجرور متعلق بتوافى « مقسم » صفة لوجه « كأن » حرف تشبيه ونصب مخفف من المثقل «ظبية» يروى بالرفع وبالنصب وبالجر ، فأما رواية الرفع فعلى أن اسم كأن محذوف وظبية خبر كأن ، والتقدير : كأنها ظبية ، وأما رواية النصب فعلى أن ظبية اسم كأن ، وخبره محذوف ، وقد قدر قوم الكلام على هذا الوجه : كأن ظبية هذه المرأة ، وهو من باب التشبيه المقلوب ، وقدره قوم — وتبعهم المؤلف هنا — كأن ظبية مكانها . وأما رواية الجر فعلى أن الكاف من « كأن » حرف جر ، وأن : حرف زائد ، وظبية : مجرور بالكاف « تعطو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود =

وإذا حُذِفَ الأسمُ وكان الخبر جملةً اسميةً لم يحتج لفاصِلٍ ، كقوله :

١٥٢ — * كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ *

= إلى ظبية ، والجملة من الفعل وفاعله صفة لظبية على كل حال «إلى وارق» جار ومجرور متعلق بتعطو ، ووارق مضاف و « السلم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « كأن ظبية » على روايتي الرفع والنصب ، فإنهما معا يدلان على أنه يجوز فى اسم « كأن » المخففة من الثقيلة أن يكون مذكورا فى الكلام ، وهذا ما تدل عليه رواية النصب ، وأن يكون محذوفا من الكلام من غير أن يلزم أن يكون ضمير شأن ، وهذا تدل عليه رواية الرفع ، لأن التقدير عليها : كأنها (أى المرأة) ظبية . قال الأعلم الشنتمرى : « الشاهد فيه رفع ظبية على الخبر ، وحذف الاسم مع تخفيف كأن ، والتقدير : كأنها ظبية ، ويجوز نصب الظبية بكأن ، تشبيها بالفعل إذا حذف وعمل ، نحو لم يك زيد منطلقا ، والخبر محذوف لعلم السامع ، والتقدير : كأن ظبية تعطو هذه المرأة ، ويجوز جر الظبية على تقدير كظبية ، وأن : زائدة مؤكدة » اهـ كلامه .

١٥٢ — هذا عجز بيت من الهزج ، ويروى صدره هكذا :

* وَوَجْهٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ *

ويروى صدره :

* وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ *

وهذا الشاهد أحد الأبيات التى استشهد بها سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) ، ولم ينسبوها

اللغة : « وصدر » قد روى سيبويه فى مكان هذه الكلمة « ووجه » وروى غيره فى مكانه « ونحر » وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء فى قوله « ثدييه » عائدة إلى «وجه» أو «نحر» بتقدير مضاف، وأصل الكلام على هذا : كأن ثديى صاحبه ، فحذف المضاف ــ وهو الصاحب ــ وأقام المضاف إليه مقامه « مشرق اللون » مضىء لأنه ناصع البياض «حقان» تثنية حقة ، وحذفت التاء التى فى المفرد من التثنية كما حذفوا التاء فى « خصية وألية » عند التثنية فقالوا : خصيان ، وأليان ، هكذا قالوا ، وليس هذا الكلام بشىء ، بل حقان تثنية حق ــ بضم الحاء ــ وقد ورد فى فصيح شعر العرب بغير تاء ، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم التغلبى : =

وَإِنْ كانت الجملة فعلية فُصِلَتْ بِلَمْ أو قَدْ ، نحو (كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ)(١)، ونحو قوله :

١٥٣ — لاَ يَهُولَنَّكَ اصْطِلاَء لَظَى الحَرْ
ب ؛ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

= وَثَدْيًا مِثْلَ حُقِّ العَاجِ رَخْصًا حَصَانًا مِنْ أَكُفِّ اللاَّمِسِينَا

والعرب تشبه الثديين بحق العاج كما فى بيت الشاهد ، وكما فى بيت عمرو ، ووجه التشبيه أنهما مكتنزان ناهدان .

الإعراب : « وصدر » يرويه بعضهم بالرفع ، فهو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير « ولنا صدر» والأكثرون على روايته بالجر، فالواو واو رب ، وصدر: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « مشرق » صفة لصدر ، وهو مضاف ، و « اللون » مضاف إليه « كأن » مخففة من الثقيلة « ثدييه » اسمها ، والضمير مضاف إليه « حقان » خبرها ، ومن روى « ثدياه حقان » — وهى الرواية التى عليها استشهاد المؤلف هنا — فهذه العبارة جملة من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر « كأن » واسم كأن ضمير شأن محذوف ، وجملة « كأن » واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ فى أول البيت .

الشاهد فيه : قوله « كأن ثدييه حقان » فقد رويت هذه العبارة بروايتين :

إحداها بنصب « ثدييه » بالياء المفتوح ما قبلها — على أنه اسم « كأن » المخففة من الثقيلة ، وهذا قليل بالنظر إلى حذف اسمها ومجىء خبرها جملة .

وثانيتهما — وهى المعتبرة هنا عند المؤلف — برفع ثدييه على ماذكرناه فى إعراب البيت ، فيكون البيت على هذه الرواية جاريا على الكثير الغالب .

ولا داعى لما أجازه بعض النحاة على رواية « كأن ثدياه » من أن يكون « ثدياه » اسم كأن أتى به الشاعر على لغة من يلزم المثنى الألف ، فإن فى ذلك شيئين : أحدهما أن مجىء المثنى فى الأحوال كلها بالألف لغة مهجورة قديمة لبعض العرب ، وثانيهما أن فيه حمل البيت على القليل النادر مع إمكان حمله على الكثير المشهور .

(١) من الآية ٢٤ من سورة يونس .

١٥٣ — هذا بيت من الخفيف ؛ ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين . =

. . . .

= اللغة : « يهولنك » مضارع مؤكد بالنون الثقيلة من الهول ، وهو أشد الخوف ، تقول : هاله الأمر يهوله ، إذا أفزعه وخوفه « اصطلاء » مصدر اصطلى النار يصطليها، وتقول : اصطلى النار ، واصطلى بها ، وصليها ، وصلى بها - مثل رضى يرضى «لظى» الحرب » نارها ، وأراد بها شدائدها ومكروهاتها « محذورها » ما يحذر من أمرها وما يتحرز عنه « ألما » ماض من الإلمام ، والألف للاطلاق ، وتقول : ألم فلان بفلان ، وألم به كذا ، إذا نزل به .

المعنى : يشجع مخاطبه على اقتحام أهوال الحرب والخوض فى مكارهها ، ويقول له : لاتفزع من دخول حومتها والاصطلاء بنارها ، فإن الذى تحذره وتتحرز منه من مشاقها وآلامها يشبه أن يكون قد وقع بك ، ومتى كان الأمر كذلك لم يكن لك بد من الاجتراء عليها .

الإعراب : « لا » ناهية « يهولنك » يهول : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة فى محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد الثقيلة حرف لامحل له من الإعراب ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « اصطلاء » فاعل يهول مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « لظى » مضاف إليه ، ولظى مضاف و «الحرب» مضاف إليه « فمحذورها » الفاء للتعليل ، محذور : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب مخفف من المثقل ، واسمه ضمير غيبة يعود إلى المحذور محذوف،والتقدير: كأنه « قد » حرف تحقيق « ألما » ألم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كأن ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر كأن ، والجملة من كأن واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها من الإعراب تعليلية .

الشاهد فيه : قوله « كأن قد ألما » حيث استعمل فيه كأن المخففة من الثقيلة ، وأعملها فى اسم هو ضمير الغيبة المحذوف العائد إلى المحذور ، وفى خبر هو جملة الفعل الماضى وفاعله ، ولما كانت جملة الخبر فعلية مثبتة فصل بين كأن وبينها بقد ، ولو كانت جملة الخبر الفعلية منفية لوجب أن يفصل بين كأن وبينها بلم ، ويلزم على ذلك =

مسألة — وتخفف « لَـكِنَّ » فتهمل وجوبًا ، نحو [وَلَـكِنِ اللهُ قَتَلَهُمْ](١) ، وعن يونس والأخفش جوازُ الإعمال .

* * *

= أن يكون الفعل مضارعا ، لأن « لم » لاتدخل إلا عليه ، ومثال ذلك قوله تعالى : (مر كأن لم يدعنا إلى ضر مسه) وقوله عز شأنه : (كأن لم يغنوا فيها) وقول الشاعر :

كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَجُونِ إِلَى الصَّفَا
أَنِيسٌ ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

وقول الغامدى :

وَكَمْ قَدْ رَأَيْنَا مِنْ مُلُوكٍ وَسُوقَةٍ وَعَيْشٍ لَذِيذٍ لِلْعُيُونِ أَنِيقِ
مَضَى فَكَأَنْ لَمْ يَغْنَ بِالأَمْسِ أَهْلُهُ وَكُلُّ جَدِيدٍ صَائِرٌ لِخُلُوقِ

وقول الآخر ، وأنشده القالى فى أماليه ١ / ١٠ :

فَدَارَتْ رَحَانَا بِفُرْسَانِهِمْ فَعَادُوا كَأَنْ لَمْ يَكُونُوا رَمِيمَا

وقول العطوى فى مرثية أخيه :

كَأَنْ لَمْ يَكُنْ لِي خَيْرَ خِلٍّ وَصَاحِبٍ
وَخَيْرَ خَطِيبٍ تَتَّقِيهِ الْمَقَاوِلُ

وربما حذف الفعل الواقع مع فاعله خبرا لكأن المخففة ، ومثاله بيت النابغة الذبيانى :

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنْ قَدِ

أراد : وكأن قد زالت ، فحذف الفعل وهو ينويه .

ومما ذكره المؤلف من الشواهد ، وما ذكرناه فى شرحها تعلم أن اسم « كأن » المخففة ، لايلزم فيه أن يكون ضميرا ، ولا أن يكون ضمير شأن ، بل قد يكون ضمير شأن وقد يكون ضمير غيبة ذى مرجع ، وقد يكون اسما ظاهرا .

(١) من الآية ١٧ من سورة الأنفال .

تم الجزء الأول ــ بحمد الله وتوفيقه ــ وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

فهرس

الموضوعات الواردة فى الجزء الأول من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام
وكتاب « عدة السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك »

تمت فهرس الجزء الأول من كتاب « عدة السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك »
والحمد لله أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه